

الاقتصاد

المجلد الأول

الفترة من ١ / ١ / ٢٠٠٠

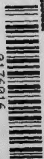
حتى يونيو / ٢٠٠٠

إعداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي



Bibliotheca Alexandrina



0136016

الأقتصاد

المجلد الأول

الفترة من ٢٠٠٠/١/١

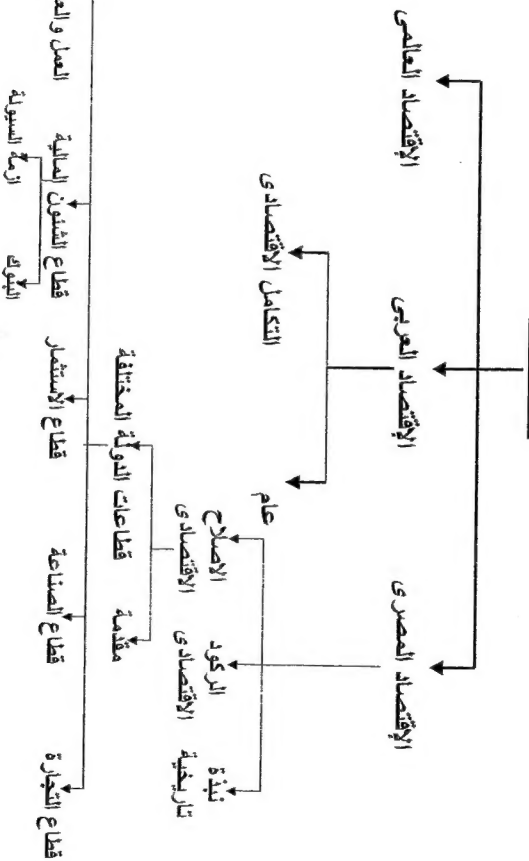
حتى

يونيه ٢٠٠٠

إعداد

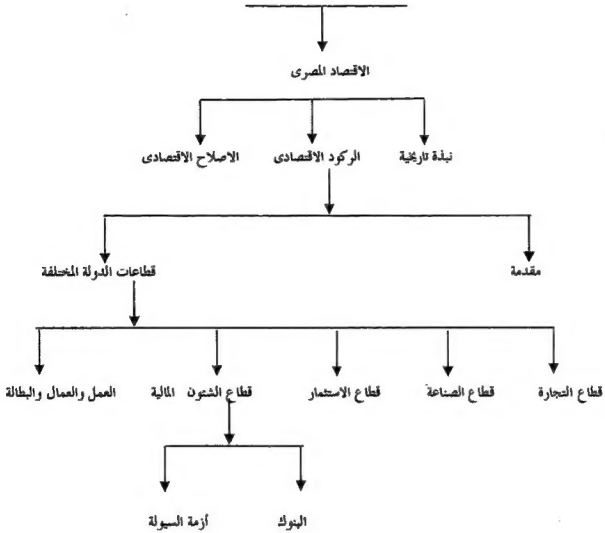
مكتبة  للبحث العلمي

الاقتصاد



المجلد الأول

الإقتصاد



قائمة المصادر

أولاً: الجرائد

الاهرام - العالم اليوم - الاخبار - الوفد - العالم اليوم - المساسة الكويتية (٢٠٠٠)

ثانياً : المجلات

٢٠٠٠ مجلة الاهرام الاقصادى

ثالثاً : الكتب

٢٠٠٠/٢/٤	امل لؤاد بحر	قراءات اسعرالتيبة	كتاب	١ -
٢٠٠٠ مارس	مجدى صبحى	ملف الاهرام الاستراتيجى	كتاب	٢ -
٢٠٠٠	احمد ماهر	تقليل العمالة	كتاب	٣ -

٢٠٠٠ رابعا : الانترنت (الاهرام)

الاقتصاد المصرى نبذة تاريخية

الاقتصاد المصرى

نبذة تاريخية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الاقتصاد المصرى ١٩٣٩ - ١٩٥٢	نزيهة الافندى	مجلة الاحرام الاقتصادى	١٦٣١	٢٠٠٠/٤/١٠	١
٢	الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧١	نزيهة الافندى	مجلة الاحرام الاقتصادى	١٦٣١	٢٠٠٠/٤/١٠	١٢
٣	الاقتصاد المصرى ١٩٦٧ - ١٩٨١	نزيهة الافندى	مجلة الاحرام الاقتصادى	١٦٣١	٢٠٠٠/٤/١٠	٢٤
٤	الاقتصاد المصرى ١٩٠٠ - ٢٠٠٠	نزيهة الافندى	مجلة الاحرام الاقتصادى	١٦٣١	٢٠٠٠/٤/١٠	٣٢

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

اسم كاتب المقال : نيرة الافدى

الموضوع الفرعى : لبذة تاريخية

رقم العدد : ١٦٣١

المصنوع : مجلة الاهرام الاقتصادى

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الاقتصاد المصرى

1939

1952

من الحرب الثانية الى الثورة

تميزت هذه الفترة بالعديد من التغيرات التي عمقت التطورات التي شهدتها الاقتصاد المصرى فى الفترة السابقة، إضافة إلى التغيرات التي نجمت عن التطورات الدولية ممثلة فى الحرب العالمية الثانية وما تلاها من انعكاس ذلك على الساحة المحلية.

فقد شهدت تعميلاً لدور الحكومة فى توجيه القطاعات المختلفة للاقتصاد المصرى وفى مقدمتها الزراعة من خلال تحديد مساحات زراعة القطن أو لدعم المزارعين بإنهاء بالتشريعات المتتالية لإنتاج محصول القطن وملاك العقارات التى دعمت بإصدار العديد من القروض تحقيقاً لهذا الغرض وفيما يتعلق بالصناعة والتي هيأت الحرب العالمية الثانية تدخلاً فاموالية نشأتها، فقد عمدت الحكومة أيضاً إلى دعمها من خلال القروض والسلفيات ثم إنشاء البنك الصناعى، إلا أنها اعتمدت فى بقائها على الحماية الجمركية إلى جانب الدعم وازدهرت فى هذه الفترة صناعة المنسوجات والسكر والأسمت.

وبالنسبة للتجارة الخارجية فقد شهدت تغيرات فى الاسواق الخارجية المصرية، وإن كان العجز التجارى قد تفاقم نتيجة التقلبات فى أسعار القطن وصادراته بينما تتعاظم قيمة الواردات.

وقد وقعت أزمة بنك مصر، فى بداية هذه الفترة نتيجة لظروف دولية وداخلية.. انتهت باستقالة طلعت حرب وصدر قانون رقم ٤٠ لسنة ٤١ كمبدأ البنك الصناعى ممارسة نشاطه قرب نهايتها (١٩٤٩) وكلاهما كان له دوره فى دعم القطاع الصناعى المصرى.

كما عاصرت هذه الفترة تطورات قضية الارصدة الاسترلينية ومحاولات حلها.. وماسبقها من تحلل الجنيه المصرى من تبعيته للاسترلينى كقطاع نقدى والانضمام إلى المؤسسات المالية الدولية.

وسوف نتناول الفترة من ٢٩-١٩٤٥ أولاً ثم الفترة من ٤٥-١٩٥٢ أى حتى قيام الثورة

اسم كاتب المقال : نزيهة الافندى
رقم العدد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادية

١- القطاع الزراعى:

إن أهم أهداف السياسة الزراعية فى فترات الحروب يتمثل فى زيادة الانتاج الزراعى من الحبوب والأغذية مهما كانت للتجهيزات والتكلفة لذا أصبح على مصر ضرورة اللجوء فى انتاج الحبوب لمصنوعة المحصول عليه من الخارج وأن تحد من إنتاج القطن لمصنوعة تصريف الانتاج فى الخارج لذا قامت الحكومة بتحديد الاجراءات منها:

١- زادت المساحة المزروعة قمحا وشعيرا نتيجة للأمر العسكري الصادر فى سبتمبر عام ١٩٤٢ والذي يقضى بتجديد مساحات القمح والقمحير بما لا يقل عن ٧٥٠ من الزمام المزروع فى شمال الدلتا، ٦٠٪ فى بقية مناطق القطن ولولا هذا الأمر لطرحت البلاد لمشاكل عديدة يصعب تلص الحبوب والغالب، كذلك نتجبا للتوسع فى زراعة الحبوب حددت الحكومة اسعارا مجزية للقمح والقمحير والذرة واظهرت استعدادها لشراء كل ما يعرض عليها بهذه الاسعار.

٢- وعلى الجانب الاخر نجد ان الحكومة قد حددت المساحات التي تزرع قطنًا بـ ٢٢٪ من مساحة الأرض المزروعة فى شمال الدلتا و ١٥٪ فى الجهات الأخرى ومنعت مباعا فى بعض المناطق مثل مدينتى جرجا واسيوط والجبل رقم (١) يوضح التغيير فى نسب زراعة المحاصيل من إجمالي الأرض المزروعة بالمقارنة بين موسمي ١٩٣٥-١٩٣٦ و ١٩٤٥-١٩٤٦

ومن الجدول نلاحظ تباين المساحة المزروعة قطنًا إلى المساحة الكلية بعد أن كانت ١١.٤٥ سنة ١٩٣٥ تقلصت إلى ١٣.٥ سنة ١٩٤٥ فى حين زادت مساحة الأراضي المزروعة حبوبا غذائية و القمح ، الأرز بكميات متفاوتة.

٣- اتساع نظام الزراعة الجبرية أدى إلى الاختلال بنظام الدورة الزراعية وانبعاث دورة زراعية غير طبيعية فهلكت الأرض ولم يتمكن الزراعون من استخدام الاسمدة بكميات كافية باعادة الخصوبة نظرا لعدم تولفهم بها أدى إلى انخفاض إنتاج الأرض الزراعية.

٤- السياسات الاقتصادية: اضطرت السوق العالمية نتيجة لمصنوعة تصريف القطن لذا قامت الحكومة باتخاذ ما يلي:

أ- تحديد مساحات زراعة القطن
ب- التدخل مشغريه فى سوق القطن مع وضع حد أدنى لاسعاره
ج- تعطيل بورصة العقود والاتفاق مع بنك التصنيف الزراعى لرفع نسبة السلفية على القطن من ٨٠ إلى ٩٠٪ من قيمته.

مزيدا من التدخل الحكومى

صراع القطن والقمح على الاراضى الزراعية

ظهور الاقطاع وتركز الملكية الزراعية

صناعة محلية غير قادرة على المنافسة

ازمة بنك مصر

تدفق الودادات ، وفائض المدفوعات ،

ثلاثة ، المنسوجات ، السكر ، الاسمنت ،

عجز الميزان التجارى ، ازمة مزمنة

الانضمام لصناديق النقد الدولى

الانفصال عن الإسترلينى كقطاع نقدى

قضية الاصلدة الاسترلينية ومحاولات التسوية

الاقتصاد المصرى من ١٩٤٥-٣٩

تميزت هذه الفترة بالتدخل الزائد من جانب الحكومة فى الحياة الاقتصادية لتوجيه دفة الاقتصاد أثناء الحرب حيث تعد فترات الحروب فترات استثنائية تحتل وجوب التدخل لتوجيه مسار النشاط الاقتصادي لدخل الدولة.

بالإضافة إلى ذلك تدخلت بريطانيا لمساعدة مصر على تعبئة مواردها الاقتصادية والاعتماد على ذاتها فى سد النقص الذى تزايد من القطاع الودادات بسبب الحرب إلا أن حقيقة التدخل البريطانى كانت من أجل تجاوب الفوائد لجيش الحطاد لثبات رايته فى مصر.

وكان تدخل الحكومة نتيجة ضغط من أصحاب المصالح الحقيقية لدخل مصر مما أدى إلى تكوين وتراكم الودادات لدى طيف معين من الشعب للمصرى بينما ظل غالبية افراد الشعب وملايين من الفقر واخلفى مستوى المعيشة.

أثر الحرب العالمية الثانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

شهدت هذه الفترة تدخل الحكومة فى الشؤون الاقتصادية ومن القوانين المختلفة سواء فى القطاع الزراعى أو الصناعى أو التجارى.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية

المصدر : مجلة الأهرام الاقتصادية

اسم كاتب المقال :

رقم العدد : ١٦٣١

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

نزيهة الاندلى

٢- زيادة الطلب المحلي نتيجة لزيادة القوة الشرائية للأفراد الناجمة عن سببين:
١- الأجور المدفوعة من جنود الحلفاء إلى نحو ٢٠ ألف مواطن من العاملين في قواعدهم العسكرية (الأورص)
٢- تقلبات قوات الحلفاء الرابطة في مصر خلال الحرب العالمية الثانية والتي بلغت في المتوسط ٢٢٥ من النخل القومي المصري فقد وصلت إلى ٣١٩ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٣٩-١٩٤٥.
٣- دفد بريطانيا في تلك الوقت للممثل في جعل الطائر الشقيق الأوسط وحده التصديعية تنكس نفسها وجعل مصر مركزا عاما لتموين الشرق الأوسط
٤- تحويل طلب الدول المجاورة وبعض دول الشرق الأوسط في المنتجات المصرية نتيجة انقطاع وارداتهم من الدول الأجنبية.
٥- ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية المنسوجة إلى السلع الأخرى (الزراعية، الخضر) حتى شكلت حائلا كبيرا تجاه المنتجات الصناعية.
وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع الرقم القياسي للأرباح المالية من ١٩٤٤ إلى عام ١٩٣٨ إلى ١٧٥ في عام ١٩٤١ (١٩٣٧ سنة أساس) - ١٠٠ كما أن الرقم القياسي للأرباح الصناعية كان ٢٥٠ في عام ١٩٤٥ على أساس سنة الإنتاج ١٩٤٤ على أساس كمية الإنتاج (١٩٣٨ سنة أساس) - ١٠٠ وهذا يعني أن الأرباح ارتفعت بصورة واضحة عما يعني ذلك إلى زيادة أرباح الشركات حتى زادت أرباح بعض من رأس المال للمصر.
لا أنه يلحظ أن المنافسة لامتدت في ظل ظروف استثنائية حيث كانت تهدف إلى تحقيق إنتاج بحد من انظر إلى السعر أو درجة الجودة فكان كل هدف المنافسة تحقيق كبريع يمكن لهما معرفة في الفترة التالية للحرب بالنسبة الأجنبية التي قد تزدى إلى نال أوروبا.
ملاحظات عامة عن الصناعة في فترة الحرب
(١) مدت الصناعة المصرية البلاد بالكثير من مطالبها من السلع مما أدى إلى سرعة استهلاك الإلهام وضرورة استبدالها بمجرد

د سنة ١٩٤٠ تم تشكيل لجنة بريطانية (قام بدمج أعضائها الحكومة البريطانية على أن يكون بها ممثل مصري) تعينه الحكومة المصرية) وقامت هذه اللجنة بشراء الخطن وتحصيل الحكومة البريطانية وحكما أي خمسة عند إعادة تسويق المحصول أما في حالة الريع فحوز مناصفة بين الحكومتين للمصرية والبريطانية شرط أن تقوم الحكومة المصرية بنشاط الجزء الخاص بها في تحسين الحالة الاجتماعية للزراعيين.
د- سنة ١٩٤١ تم تشكيل لجنة مشتركة من البريطانيين والمصريين لشراء الخطن على أن تتقاسم الحكومتان الريع والخسارة لذا لجأت الحكومة المصرية لتحويل نصيبها عن طريق طرح نوعين من السندات في السوق
١- سندات لحاصلها بمقدار ١٪ على أن تسدد بعد ١ سنوات على الأقل وقيمتها ١٠ ملايين جنيه.
٢- سندات على الخزينة قيمتها ٣ ملايين جنيه ولا يتجاوز أجلها ٣ شهور.
و- منذ عام ١٩٤٢ استقلت الحكومة للمصرية بمعالجة الشراء على أن يتم تحويل هذه العملية إلى الاحتياطي ومن الاقتراض ومثل ذلك هو عقد الحكومة المصرية قرضا قيمته ٣٠ مليون جنيه لتحويل محصول موسم ١٩٤٥-١٩٤٦.
ز- وفي عام ١٩٤٥ أعلنت الحكومة للمصرية استعدادها لشراء الخطن بأسعار تزيد بمقدار ١٠ عما كانت عليه في الموسم السابق وقد قررت الحكومة المصرية هذه الزيادة على أساس أنقاربت
١- الزيادة في تكاليف الإنتاج
٢- زيادة أسعار الخطن الأمريكي لوجبة أنها كانت تسوق بأسعار تعادل أو تزيد على أسعار الخطن المصري المتوسطة التلته
وحيث إن أسعار الحكومة كانت اعلى في الأسعار المائدة في السوق الحرة المحلية في الاسكندرية فقد آل إلى دجة الحكومة لشراء الاطمان كل المحصول تقريبا.
وهذا القرار تم أخذه تحت ضغط كبار المنتجين حيث يعني أن الحكومة تمنح اعانة منسوبة الاطمان أي زيادة في الأسعار المراسمي لكبار الزراعيين.
وأخيرا نتيجة لهذه السياسة نجد أن الكميات المخزونة من الخطن زادت حتى بلغت في نهاية الحرب ما يزيد على ١١ مليون طن نظارا أن هذا المخزون تم تصريفه بعد الحرب.

٢- الخلل الصناعي:

خلقت الحرب العالمية الثانية ظروف شديدة الصناعة حيث كانت في انقطاع عن المنظمات الاقتصادية في مصر استغلت بهذه الحرب وانتعشت الصناعة في فترة الحرب نتيجة للأسباب التالية:
١- عدم قيام منافسة أجنبية لإنتاج الواردات من الدول الأجنبية بسبب ظروف الحرب - وضرورة إحلال منتجات صناعية مدياها.

جدول (١)

السنة	الخطن	الذرة	القمح	البرسيم	الفول	الشعير	الأرز	قصب السكر
١٩٣٦-١٩٣٥	٢١.٥٤	١١.٥٢	١٧.١٢	١٨.٨٨	٤.٩٢	٢.٤	٥.٦٥	٠.٨٠
١٩٤٦-١٩٤٥	١٧.٤	٢٤.٧	٢٤.٠٠	٢٤.٠٠	٤.٢	٢.٧	٧.١	١.٠٠

المصدر: أمين مصطفى علقاش، دراسات في التطور الاقتصادي
نوال قاسم، مذكرات تاريخ مصر الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٠٤ إلى ١٩٥٤

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادي

اسم كاتب المقال : نبذة الاندسى
رقم العدد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

جدول (٢)

نوع الشركة	العدد	رأس المال الشركة
شركات تمويل	٢٥	٦٤ ٠٠٠ ٠٠٠
شركات اراضى	٥١	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠
شركات متعدي	١٥٥	٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠
شركات تجارية	١-٢	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠

المصدر محمود متولى، تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعية خلال الحرب العالمية الثانية

(٢) التجارة:

بسبب ظروف الحرب وتعذر وجود وسائل نقل بين مصر والعالم الخارجى الى جانب عدم امتلاك مصر اسلوا -تجاريا- ويعتمد عليه في جلب وارداتها لذا تضاعفت تجارة مصر الخارجية خلال الحرب والتطور الميزان تجارى عجزا دائما ويستمر كما يظهر من الجدول التالي:

وتلازم وجود ميزان مائز ومنذ بداية الميزان التجاري يصل الى ذروته (٢٦٠) سنة ١٩٤٢ لتسبب ارتباط الظروف الاقتصادية بالظروف العسكرية والمراكم التي دارت في مصر، الفيزية وزيادة الطلب على مصر تلك تراكم هذا الميزن حتى بلغ أكثر من ١٠٠ مليون جنيه في الفترة من ١٩٣٨ الى ١٩٤٢ كما لم يتحسن الميزان التجاري لسان الاطلاق حتى قامت بريطانيا بشرائها وقت في مصر اى لم تصدر بعد الى انجلترا، وترجع كذلك اسباب عجز الميزان التجاري الى صعوبة تصدير كميات كبيرة من الاطنان المصرية، ارتفاع ثمن السلع المستوردة، زيادة نفقات الشحن والتأمين والنقل.

اما فيما يتعلق بالميزان الحساسى (الى ان يضيف الى بند الميزان تجارى الصادرات والواردات غير المتغيرة) والتي كانت نفقات جيوش المظاه في مصر شغل ادم بنوده كما لصالح مصر خلال سنوات الحرب نتيجة لوجود فائض ما كانت تنفقه الجيوش الاجنبية في مصر مما أدى الى تراكم مبالغ كبيرة لصالح مصر في إنجلترا فز ما كانت تقوم جيوش المظاه بإفلاحة كل يوم ما يتقاي بالستراني في إنجلترا.

في ان ميزان الميزان غير المتغيرة في فترة الحرب الى ان كانت التجارة الخارجية الجيدة كمن في صالح مصر.

اما فيما يتعلق بتجربة تجارة الخارجية فيلاظ ما يلي:

(١) كانت وارداتنا وصادراتنا الخارجية والنسبة الأوروبية ٢٠٨٠، ٢٠٨٠ في سنة ١٩٣٨ على التوالي فهبطت هذه النسبة الى ١٢٨٨ في السنوات ٢٠٨٠، ٢٠٨٠ في سنة ١٩٣٨ لتصل الى ٢٠٨٠، ٢٠٨٠ في سنة ١٩٤٢

(٢) ارتفعت نسبة الواردات من اسيا والصادرات اليها من ٢٠٨٠، ٢٠٨٠ الى ٢٠٨٠، ٢٠٨٠ في سنة ١٩٣٨ الى ٢٠٨٠، ٢٠٨٠ في سنة ١٩٤٢

(١) زادت رؤوس الاموال المستخدمة في جميع الشركات المساهمة الصناعية منها والتجارية من ٨١ مليون جنيه عام ١٩٣٩ الى ١٠٦ ملايين جنيه عام ١٩٤٥ وارتفعت رؤوس الاموال المستخدمة في الشركات المساهمة الصناعية وحدها من ١٥ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ الى ٢٢ مليون جنيه سنة ١٩٤٥ وقد ارتفع صافي الإنتاج الصناعى من ١٢ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ الى ١٨ مليون جنيه سنة ١٩٤٥

(٢) كان ٢٥٨ من العمال الصناعيين مركزين في قرية ٥٨٢ مصنعا بل ان نحو ثلث العمال الصناعيين اصبحوا مركزين في ٦٤ مصنعا فقط.

(٣) بلغ مجموع رؤوس الاموال المستخدمة في الشركات الجديدة ٢٥٨، ٨ من مجموع الاموال المستمرة في تلك الفترة ومع ذلك فان النشاط الصناعى لم يكن يساهم في الدخل القومى الا بنسبة ١/٢ تقريبا ولم يرتفع هذا الدخل الا بنسبة ٢٢٪ ما كان عليه عام ١٩٣٩ واتجهت الصناعة صموية اساسية تعتمد على نقص المواد الخام الفينيسية لتتغلب على نقص المواد الخام الفينيسية للصناعات التي تعتمد على مواد خام من الخارج لتعتمد على ظروف الحرب وصموية الاستيراد اما بالنسبة للمواد الخام المحلية فوجد ان ثمة وسائل النقل الدللى وسياسة الاستيراد على المواد الخام التي اتبعتها الحكومة وتوزعها على المنشآت الحكومية او غير الحكومية كل ذلك قد من النشاط الصناعى

(٤) عانت الصناعة المصرية من عدم الاتام بالاستخدام الاقتصادي للخدمات وهو الاستخدام الذي يعمل على الاستفادة بها الاقصى حد ويقلل العالمة حيث ارتفعت نسبة الصادرات في الصناعة المصرية فقد نلت الابحاث ان نسبة الخادم في لثاء هذه الفترة تراوحت ما بين ١٠٪ و ١٥٪

(٥) لم يكن هناك أية عملية تخطيطية للصناعة المصرية خلال الحرب ولم تحاول الدولة التدخل القرضى لى قيود على حركة الرسامالية المصرية باستثناء ضريبة الارواح التجارية والصناعية الاستثنائية

(٦) يعتبر الكثير من الاقتصاديين ان مركز الشرق الاوسط Middle East supply ساعد على تنمية الصناعات القائمة

تنفقت القوات التجارية باكثر من الطيات وساعدت بإمداد المصانع المصرية بالعتاد في كثير من الحالات واحداث الآلات والحداد جسر القبول ان الظروف الاستثنائية التي كانت قد وقعت فيها مصر والاستخدام الطبيعي للظروف التي كانت مصر مهتبه له هو الذى دفع للمصريين بكل قوتهم الاقتصادية لاستغلال الفرصة للبيئة لهم والتي وان صنعها للجميع الا انها لم تعد عليهم جميعا بالرخاء.

(٧) توجد زيادة ملحوظة في العلاقات التجارية بين مصر وبلدان امريكا الشمالية خلال هذه الفترة حيث تفرزت لرقام الصادرات والواردات من ٢٠٨، ٢٠٨ و ٢٠٨، ٢٠٨ في السنوات ١٩٣٨ الى ٢٠٨، ٢٠٨ و ٢٠٨، ٢٠٨ في عام ١٩٤٢

١- تحقق تفهق في العلاقات التجارية مع دول القارة الأوروبية فيما عدا المملكة المتحدة لكن على الرغم من احتفاتها براس القائمة من زاوية التصدير الا انها تراجعت الى المراتب الثلاثة من حيث مناطق الاستيراد.

٢- في خلال هذه الفترة تم إنشاء نظام جديد للتصدير يوجهه بكم الحصول على ترخيص تصدير وكان الهدف من ذلك هو عدم تصدير بعض السلع وخاصة السلع الترويجية والمخالفات والتي تكون الاموال المحلية في حاجة اليها حتى لا تعرض للإزمات.

٣- في نهاية هذه الفترة فرست الدول الأجنبية بعض المواد لتحتج العوامل التي تؤدي الى انهاء التبادل الخارجى مع مصر كما لرسات مصر وفودا الى الخارج ليحث حالة الاسواق الأجنبية وعدم الاتفاقية التجارية للتمتد الى مصر وفودا من إنجلترا وفرنسا، بلجيكا، عسل مصر اتفاقيات تجارية مع بعض الدول مثل الصين واليونان ويوجوسلافيا وروسيا.

السياسة الاقتصادية

في الفترة من ١٩٤٦-١٩٥٢

١- القطاع الزراعى:

خرجت مصر من الحرب العالمية الثانية وقد انكسرت ارضها الزراعية انتاجية نتيجة للزراعة المستمرة وقتا الامدة ومسعى تطبيق دورة زراعية ملائمة مما أدى الى نقص معدلات الانتاج وقليل الحديق كذلك لم تجد مصر وسائل عملية لزيادة رة القطاع الزراعى حيث تم تحويل بعض اراضى القلتا الى الرى الحياض في رى مصر كما تم تحويل اراضى الوجه القبلى الى الرى الدائم فيما عدا ١٠٠ ألف فدان.

وتجتمعت الصعوبات العديدة التي اقيمت قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية وبينهما مثل مشروع خزان اسوان ومشروع كزان جبل الارباه -لأنه كل ذلك أدى الى زيادة للساحات الزروعة والساحات للخصخصة ولكن في المكان بعد ذلك تحقيق زيادة جديدة لا بأشاعة مشروعات من طابع جديد.

والجدول التالي يوضح المساحات الزروعة في سنوات مختلفة حيث زادت المساحات المزروعة والمساحات المحسنة كما يتضح من الجدول (٤)

ومصدر انتهاء الحرب، ظهرت طيات الدول المختلفة على القلتا لمرسية التي حربت مع طرول سنوات الحرب مما أدى الى زيادة كبيرة في الاسعار حتى عتيا زيادة في المساحات المزروعة فثقتا فزادت من ١٠٢٥ مليون فدان في عام ١٩٥٠ الى ١٩٥٠

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيهة الأندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المصدر :	مجلة الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

جدول (٢)

السنة	الصادرات (مليون جنيه)	الواردات (مليون جنيه)	اليزان التجارى (عجز/زيادة)	السنة	اجمالى المساحة المزروعة	المساحة المحصولية ملايين الألفدنة.
١٩٢٩	٢٤.٨	٢٤	٠.٨	١٩٨٦	٤.٩	٦.٧
١٩٤٠	٢٨.٣	٢١.٣	٧.٠	١٩١٩	٥.٢	٧.٧
١٩٤١	٢٢.٦	٢٢.١	٠.٥	١٩٥٥	٥.٦	٨.١
١٩٤٢	١٩.٣	٥٥.٢	٣٦.٩	١٩٤٧	٥.٩	٩.٢
١٩٤٣	٢٩.٦	٢٩.١	٠.٥			

المصدر: عبد العزيز عجيبة دراسات في التطور الاقتصادى المصرى

مجموعه مئولى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية
تطور الصناعة التحويلية فى مصر وتركيا واسرائيل - صالون عن الأمم المتحدة ١٩٥٨

ص ٢٩٠

٣ - تركز الملكية الزراعية في ايدى عدد قليل من الملاك حيث كانت نسبة ٠.٤٪ من الملاك يملكون اكثر من ثلث الاراضى الزراعية بينما ٧٧٪ من الملاك لا يملكون الا ١/٧٣ من المساحة المزروعة.
٤ - ادى كبر حجم الملكية الزراعية الى ازدياد الخروجه بالزراعة من الحد الأدنى للاستغلال مما ادى الى ارتفاع نفقات الانتاج في معظم المصالحات الزراعية.

٢ - القطاع الصناعى:

كانت الصناعة في هذه الفترة على ما هي عليه حيث ان صعوبة الاستيراد من أوروبا نتيجة لآعمال التسمير واعادة البناء فيها مما اعطى الصناعة المحلية فرصة اخرى للبناء والتطور.
الا ان الواقع يسلط على ان الصناعة المصرية لم تنتهز تلك الفرصة وتمثل بكل امكانياتها على تخفيض نفقاتها بالطرق التصنيعية بل نجد انها كانت مضطرة على الحماية الجمركية او على مساعدة الحكومة.
كانت لقد غالت المصانع الكبرى في دفع الكلفات لاجراء مجلس ادارتها وبذلك في اقتديين في بئائنا تزدى الى زيادة النفقة دون زيادة الانتاجية.
وكانت اهم التطورات التي حدثت في هذه الفترة هي نقص عدد المصانع الصغيرة نظرا لارتفاع تكاليف الانتاج فيها وازوال ظروف الحرب.
كما تركزت المصانع بالقرب من السوق في القاهرة والاستكتمرية او في المناطق القريبة منها في بنى سويف والقليوبية والفيوم.
وقد تمثلت اهم المستلعات فيما يلى:

صناعة الغزل والنسيج:

تعتبر هذه الصناعة ابرز مظاهر التقدم الصناعى الحديث في مصر حيث نشأت بصورة واضحة منذ وضع التعريفية الجمركية في عام ١٩٢٠ - ثم تبت بسرعة خلال

وكانت نتيجة التوسع في زراعة القطن ان تجمعت المصالحات المختصة لزراعة قصب السكر ولولا تدخل الحكومة ورؤيتها لاسعار القصب لاستمر انخفاض المصالحات المزروعة منه اما فيما يتعلق بالمصالحات المختصة لزراعة القمح والقنطرة والشعير فيثبت كما هي حيث ان الحكومة اقيمت على سياساتها التي تصمد بمقتضاها جدا ابنى لاسعار وكانت هذه السياسة في صالح المزارعين حيث ان الاسعار للقمح كانت تدفق الاسعار العالية لتلك المحاصيل فكانت الحكومة تتسلم تلك المحاصيل من المزارعين بالاسعار الجيدة المرتفعة ثم تقوم ببيعها للمستهلكين بأسعار اقل متعملة في ذلك خسائر كبيرة الا ان هدف هذه السياسة هو هدف للتصدي اجماعى مهم وهو مكافحة افلاخ وتوفير السلع الضرورية بأسعار معقولة للطبقات الفقيرة.
نتيجة لارتفاع المستمر في اسعار القطن مع ثبات اسعار القمح تحولت نسبة كبيرة من الاراضى لزراعة القطن مما ادى الى التوسع في استيرادهم من الخارج وبلغت مصر اسرارا طياتورة واورات بلغت بالملايين الاجنية حوالي ٤٠ مليون جنيه عام ١٩٥٢

هيكل الملكية الزراعية

في تلك الفترة:

انصف ميكل الملكية الزراعية في تلك الفترة بالخصائص التالية:
١ - جيويت المتوسط العام لوحدة للملكية الزراعية خارج قسمة المصالحات المملوكة على عدد الملاكين، من ٧,١٢ فدان عام ١٨٩٤ الى ٢,١٦ فدان عام ١٩٥٠
٢ - الزيادة الكبيرة في عدد الملاك وعلى الاخص للملاك الصغار مما ادى الى انخفاض متوسط الملكية ويرجع ذلك الى الزيادة الكبيرة في عدد السكان والى قوانين الورثة التي تقضى بتوزيع التركة على الورثة جميعا.
وهذا الوضع لا يتفق مع قواعد الانتاج الاقتصادى حيث لا يسمح بالاستغلال الاقتصادى الفعال.

اسم كاتب المقال : تزيّة الأندى
رقم العدد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية
المجلد : المجلة الاحرام الاقتصادية

وفى نوفمبر ١٨٨٤ صدر مرسوم الاسلحة لثقتى الذى
نقّس بتحويل النظام النقدي المصرى من قاعدة الممنين
إلى قاعدة الذهب وكانت امداف هذا الرسم تنخلص فيما
يلى:

- (١) النظر في امن القاعدة التقنية في ضوء
التطورات العالمية
- (٢) القضاء على الفوضى الناجمة عن تداول
عدد كبير من العملات الأجنبية وذلك بإحلال
عملة قومية موحدة محل ذلك الخليط غير
المتجانس من المصنوعات الذى كان يتكفل منه
التداول النقدي في البلاد وقد تحقق الهدف
الذى بالنسبة للقروض القومية وغيرها من
المصنوعات المساعدة بعد زمن وجيز من العمل
بإحكام للرسم المكون وذلك بحظر استيراد
النقد الأجنبية واستبدالها بذهب العملات
القومية الجديدة ووبداً مع إحلال القطع
المصرية الجديدة محلها في التعامل ما أدى
إلى تزويد البلاد بعمله القومية موحدة من
الفضة والنيكل والبرونز.

السلع الأجنبية وبإتالي نقص الطلب عليها
الا ان عدم مرونة الطلب على الواردات ، تقاراً
لاهميتها - حال دون ذلك.
(٣) كانت الزيادة في حجم المصنوعات نقل
من الزيادة في حجم الواردات وذلك لارتفاع
استثمار الذهب ورسوم الطلب عليه عند
مستويات الأسعار العليا وقد كانت صادرات
البلدان تمثل ٧٨٪ من قيمة الصادرات الكلية في
عام ١٩٥٠.

(٤) للصحة الملحة لاستيراد السلع
الرأسمالية اللازمة للتنمية الصناعية والتي
نقلت مصر محرومة منها لفترة طويلة
ورد كانت إنجلترا هي عميل مصر الأول بالنسبة
للمواد في السنوات ١٨١٧، ١٨١٨، ١٩٠٠، ١٩٠١
بينما كانت الهند هي العميل الأول من ١٩٤٩ وفي ١٩٥٢
كانت فرنسا هي العميل الأول
اما إنجلترا فقد تدهورت إلى المركز السادس وتظهر في
المركز الخمسة الأولى فرنسا وإيطاليا وبلانيا القريبة
والهند والاتحاد السوفيتي كمصادر رائد طرق لتزويد
المواد المصرية وتراجعت لعمدة إنجلترا.

الحرب العالمية الثانية جلبت بحد واسمائها حوالي ٣٠
مليون جنيه في عام ١٩٤٦/١٩٤٧ وزاد الانتاج المحلي من
الذيل والمنسوجات مما أدى إلى نقص وارداتنا من هذه
السلع حيث بلغت واردات المنتجات القطنية حوالي ٧٤٠
من بينها عام ١٩٥٠ ورغم ذلك نجد ان الصناعة ظلت
بمزيد من الحماية والامانة ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف
الانتاج في الصناعة المصرية بسبب استخدام آلات
مترتبة لثمن من نفس الكلفة التقنية والآلات.

صناعة السكر:

زاد انتاج مصر من السكر الخام والسكر المكر من
١٦٠ ألف طن عند بدء نشوب الحرب إلى أكثر من ٢٠٠
الف طن في نهاية هذه الفترة وزاد الاستهلاك بنسبة
أكثر من ضعف متوسط الاستهلاك حوالي ٢٥٠ ألف طن ما
أدى إلى ضرورة استيراد كميات كبيرة من السكر سنوياً
حيث بلغت قيمة استيراده حوالي ٩ ملايين جنيه في عام
١٩٥٢

صناعات أخرى:

نشطت في هذه الفترة عدة صناعات منها صناعة
الاسمنت التي زاد انتاجها من ١٠٠ ألف طن في أوائل
الفترة إلى مليون طن في نهايتها وكانت تقوم بتصدير
بعض الكميات إلى بلاد أوروبا والشرق الأوسط كذلك
نشأت صناعة الاسمدة والزجاج والحديد والصلب وبدأت
الحكومة والإدارة في تأسيس عدد كبير من الشركات
الصناعية.

٣- التجارة الخارجية:

زادت كل من الصادرات والواردات خلال تلك الفترة
الا ان الزيادة في الثانية كانت أكبر منها في الأولى مما
أدى إلى وجود عجز كبير ومتزايد في ميزان التجارة
كما يتضح من الجدول التالي(٥)

- ١- يرجع وجود هذا العجز إلى العوامل التالية:
أ- استيراد كميات متزايدة من السلع
الاستهلاكية لمد حاجات السوق المحلية من
القمح والبقوليات والسكر والبن والشاي الخ
وكلها من السلع الضرورية التي لا يمكن
خلفها إلا في ظل الحدود.
- ٢- انخفاض قيمة الجنيه المصري بالنسبة
للدولار في عام ١٩٤٩ مما أدى إلى زيادة قيمة
الواردات وانخفاض المخصصات التي تؤدي عملياً
خلف الجنيه المصري إلى ارتفاع الفائز

تطور النظام النقدي المصري من ١٨٢٤-١٩٥٧

لقد تعامل للمصريين بالتدريج منذ فجر التاريخ الا اننا
سوف نكتفي بتتبع العالم الاسلامي لنظام النقد المصري
في العصور القديمة حيث يمكن تلخيص تاريخ النظام
النقدي في مصر إلى مراحل ثلاث:

١- النظام النقدي المصري:

فصل الحرب الطاحنة الأولى (١٨٢٤-١٩١٤):

بعد تاريخ النقد المصري في العصر الحديث إلى قرار
الاصلاح النقدي الذي أصدره محمد علي عام ١٨٢٤
يتضح القضاء على الفوضى النقدي التي كانت سائدة في
ذاك الوقت قرار اصلاح بنجي قائمة الممنين (
الذهب والفضة) كنسب النظام النقدي المصري وحددت
النسبة بين الممنين في ضوء النسبة بين سعرى سلعتي
الذهب والفضة في ذلك الوقت الا اننا نجد ان قرار
الاصلاح قد فشل نتيجة عدم كفاية القود الذهبية
والريالات الفضية التي صكت لاحكام قرار الاصلاح
فخسلاً من ردة السلع منها محلياً مما أدى إلى
استمرار تداول النقد الأجنبية بين الناس إلى عام ١٨٧٢
أدى شعور قيمة الفضة في الأسواق المحلية إلى إفراق
الأسواق المصرية بالنقد الفضية الأجنبية نظراً لارتفاع
قيمتها القانونية في مصر عن قيمتها الفعلية في الخارج
ما ترتب عليه تكديس البلاد خسائر فادحة (قاعدة النقد
الريعية تطرد النقد الجيد من التداول)

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادي

اسم كاتب المقال : نيرة الاندي
رقم العدد : ١٦٦١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

جدول رقم ٥

السنة	الواردات بالليون جنيه	الصادرات بالليون جنيه	الميزان التجاري
١٩٤٧	١٠٢	٩٠	١٢٠
١٩٤٨	١٧٢	١٤٢	٣٠٠
١٩٤٩	١٨٧	١٢٨	٤٠٠
١٩٥٠	٢١٢	١٧٥	٣٨٠
١٩٥١	٢٤٢	٢٠٢	٤٤٠
١٩٥٢	٢٢٢	٢٤٥	٧٥٠

لصالح عبد العزيز عجيبة دراسات في التطور الاقتصادي المصري
تطور الصناعة التحويلية في مصر وتركيا وإسرائيل - صادر من الامم المتحدة ١٩٥٨ ص ٢٩٠

١١) تثبت سعر صرف الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني بمعدل ١٠ جنيهات استرلينية مقابل ١٠٠ جنيه مصري وقد تحقق هذا باستعداد البنك الاهلي المصري لتحويل المبالغ التي تؤول من مائة ألف من الجنيهات لحساب البنوك الاخرى من لندن إلى القاهرة أو من القاهرة إلى لندن دون تقاضي تكاليف تزيد على اجر البرقية،
١٢) اطلاق حرية تحويل أحد النقدين إلى الآخر بسعر التحويل المقرر في ذلك الوقت (١٩٠٥) فريش يون اي قيد بحيث اصبح اصدار الجنيهات في مصر يتم بطريقة آلية في مقابل تسليم البنك الاهلي للمصري اذونات على الخزنة البريطانية أو ايداع جنيها استرلينية لحساب البنك المذكور في لندن بما يتوافق مع ذلك انتفاها ايه رقابة وطنية على كمية البعثات المصرية في مصر.

١٣) حرمان الجنيه المصري من أي مظهر من مظاهر الاستقلال وتعرض النظام النقدي المصري للتأثيرات حتما بالاضطرابات النقدية الانجليزية وارتباط مصير اوراق العتقوت المصري بمصير العملة الانجليزية الوراقية سليما وإيجابيا وهكذا

١٤) عندما تدهورت قيمة الجنيه الاسترليني في أعقاب الحرب العالمية الأولى تدهورت تبعاً لذلك قيمة الجنيه المصري في تلك الفترة.

١٥) ولما رجع الجنيه الاسترليني إلى قاعدة قيمته الاصلية عام ١٩٢٥ ارتفعت تبعاً لذلك قيمة الجنيه المصري واصبحت اوراق العتقوت المصرية قابلة للتصرف بحالات اجنبية تحول حاملها للحصول على الذهب في الخارج أي بعبارة اخرى انتقلت مصر إلى قاعدة الدوائالت الذهبية الاجنبية.

١٦) ولما خرجت إنجلترا عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١ حلت مصر حذوها فاصبح الجنيه المصري غير قابل الصرف (لا بالاسترليني غير القابل للصرف) والقتل الجنيه المصري ان الاسترليني في تدهور قيمته بالنسبة للذهب بما تفرع على ذلك من انضمام مصر إلى كتلة الاسترليني التي تكونت عقب خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب من التي ربطت قيمه عملاتها بمعدلات ثابتة مع الجنيه الاسترليني التي ذات على الاحتفاظ بأرصدة مصر في صورة اعتمادات استرلينية أو غير ذلك من الأصول الخلق في لندن وقد كان في الاسكان التخليص في هذا الوضع بلا خسارة ذكر عام ١٩٣٥ عندما عادت إنجلترا إلى قاعدة الذهب واصبح في استعانة الحكومة المصرية البنك الاهلي في استيعاب النقد بما في حيازته من اذونات الخزنة البريطانية ولقد دعا كثير من المفكرين المصريين إلى ذلك كما وافق مجلس النواب عام ١٩٣١ على اتباع برنامج لن تقوم الحكومة ببحث الطرق الممثلة إلى ضمان المرونة في الاصدار بحيث تكون العملة المصرية مستقلة عن العملة الانجليزية ولم يحصل الامر إلى المجلس الاقتصادي ليراسه فلم يرد ضرورة للدول عن الحالة الطارئة وضاعت هذه الفرصة على مصر بخروج بريطانيا عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١ وإيقاف قابلية الاسترليني للصرف نهجاً.

وكان نظام العتقوت المتخذ به البنك الاهلي من ان ينضج على الاقل نصف العتقوت بالذهب ويغلب الخلف الآخر سندات على الحكومة المصرية على ان يصعد بمكبرات غطاء الاصدار هذا اي بالذهب والسندات الحكومية . في خزنة خاصة بالبنك الاهلي بالقاهرة ولم يكن للعتقوت حيزاً قوياً إزاء قانونية معنى انه لم يكن ملازماً للأفراد وقيمتها فزاد في التعامل وكان من حق أي شخص استعانة بمسكوكات ذهبية من البنك الاهلي المصري عند الطلب.

والواقع ان عدم اعتماد الناس على التعامل بالاوراق وعدم لوض السمر القانوني لأوراق العتقوت اثر على بط التناول بها حيث لم يتجاوز جملة التناول منها حتى آخر عام ١٩٣٢ مليون ونصف مليون من الجنيها وبيت الجنيها الاسترلينية الذهبية الآلة الرئيسية لتسوية المعاملات النقدية في مصر حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

٢) النظام النقدي

المصري (١٩١٤-١٩١٥)

استحدثت مصر عملة النقد عام ١٩١٤ وتعددت استمر نقد من خارج ثمانية اعمدة اعمدة العتقوت في مصر على أساس ان نصف غطاء الاصدار لا بد ان يكون ذهباً وإقالة هذه الفروض تم فرض السمر الاوامر للعتقوت بمقتضى الامر العالي الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن فرض السمر الاوامر لاوراق العتقوت الصادرة من البنك الاهلي المصري بتدوير احتياجاته من الذهب بسبب ظروف الحرب رتبه عليه استبدال الشرع الجزء الخاص بالذهب في رتبه الاصدار باذونات الخزنة البريطانية على ان يعتبر ذلك اجراء مؤقتاً وهكذا تحركات مصر في قاعدة الصرف بالاسترليني في عام ١٩١٦. والارتكاز على العملة الورقية الانجليزية كقاعدة للتدوير المصرية ترتب عليها

اما فيما يتعلق بالعملة كعملة نقدية لم تكن كافية لتغطية كل احتياجات المصريين لم تكن كافية لتغطية كل احتياجات التداول لذا نص المشرع قانوناً على ابقاء موزنة على ثلاث عملة ذهبية لاجنبية في التعامل . في ثلثة المشرعين فرتكا الذهبية الفرنسية وتعرف بالبيتر، والجنيه الجديد التركي، والجنيه الجديد كاهرا موزنة حتى يتاح للحكومة تزويد البلاد بما تحتاجه من النقود الذهبية.

وهي يمكن الجنيه المصري من الحلول محل هذه العملات الثلاث في المستقبل عند الضرر القليل القانوني لهذه العملات على من يدينها السامية.

وقد اذنت زيادة نسبة المعجز في تمويل كل من الجنيه التركي الجديد والفرنسي عن نسبة الجوز في تمويل الجنيه الانجليزي إلى اختلاف المعنيين الاولين من التداول ولذا تزامن جريشاً (ا عملة قديمة تولى العملة الجديدة من التداول).

وأي آثار تقييماً الاصلاح النقدي نجد انه لحق في تزييد البلاد بمساجتها من العملة الوطنية ولم يكن له أي تأثير سوى ارساء النظام النقدي المصري من الناحية الراقية على قاعدة المسكوكات النقدية الاسترلينية.

اما الجنيه المصري النقدي فلم يتجاوز دوره . لعدم صدق كديت يمتد بها منه مجرد القيام نظرياً بوثيقة وحدة الحساب ولا كان الخلق من الحصول النقدي الرئيسي في البلاد وكانت الجنيها الانجليزية الذهبية على التداول النقدي في تلك الحقبة قد شهدت البلاد توافد فيض مرمسي من الجنيها الاسترلينية الذهبية من الخارج في خريف كل عام لصد حاجات تمويل للمصنوع على ان يصاد تصدير محتاجاً للبلاد بالي شهور السنة لاتقاء الحاجة إليها بركود التعامل.

وأي نهاية بعد الفترة نجد ان هناك سمة بارزة وهي تأسيس البنك الاهلي المصري عام ١٨٨٨ وقهور النقود الورقية لأول مرة في تاريخ مصر في صورة اوراق العتقوت التي تفرع البنك الاهلي بامتياز اسما دجاً يلتفتني الامر العالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٨ . ولقد انشبه البنك المصري بيزنس امالي تجارتي في صورة شركة مساهمة بينها خمسون امال ومركزها الرئيسي بالقاهرة ايقصد اصدار اوراق العتقوت بحسب وائن يقصد القيام بالاعمال المصرفية العادية في لربع المحدود . سواء كانت لحساب الأفراد أو للشركات أو البتات العامة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نظيرة الاندلى
الموضوع الفرعى :	نقد تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المجلد :	مجلة الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

ولقد ادى تطبيق هذا النظام النقدي إلى التضخم
بالاقتصاد المصرى فتعرض لوجبات عميدة من التضخم
نتيجة لاعواق السوق بالبيكنوت المصدر لتحويل مصاريف
المعيشة الانجليزية فى البحرين العاملين الاولى والثانية
وليسا لدفع مقابل الواردات الانجليزية من القطر المصرى
وحلال هذه الفترة تراكمت ديون مصر على إنجلترا وبشأن
مشكلة الارصدة الاسترلينية المصدرة التي لم يرفع عنها الا
ابتداء من ١٩٥٩.

٢] النظام النقدي المصري

من ١٩٤٥ = ١٩٥٧

شهد النظام النقدي المصري في فترة ما بعد الحرب عدة
تغيرات جوهرية كان من شأنها اعداد تأثير بالغ المدى
في تطوير ماله وتشكيل بنيته

رغم تعديل نظام اصدار البيكنوت مراراً هذه
التغيرات حيث تبيت مشكلة الارصدة الاسترلينية
السندات المصرية في النهاية إلى عدم صلاحية
الاسترلينية كغطاء للاصدار وإلى خطورة الانهيار علي
اللائحة بين النقدين وإلى وجوب العمل على تدمير النقد
المصري من تهيئة للنقد الاسترليني إذا كان القانون رقم
١١٩ لسنة ١٩٤٨ هو الخطوة الاولى في هذا الجوال.

رغم هذا اتخذت خطوات بارزتان

[١] انضمام مصر إلى صندوق النقد الدولي
عام ١٩٤٥ بما ترتب على ذلك من تحديد كمية
الجنيه المصري بالنسبة إلى الذهب والوالت
الامريكي ليس بالنسبة للجنيه الاسترليني -
واستقلال مسوغات تخفيض قيمة الجنيه
المصري واجراءات ذلك عن مسوغات تخفيض
قيمة الجنيه الاسترليني واجراءاته.

[٢] خروج مصر من المنطقة الاسترلينية
اعتماداً من ١٥ يونيو سنة ١٩٤٧ بملئضى
الاتفاق المالى المكون بين مصر وإنجلترا في
٣٠ يونيو ١٩٤٧ واسترتب عليه من فوضى
الرقابة الحكومية على كافة عمليات الصرف
الاجنبي بما في ذلك عمليات تحويل
الجنيئات الاسترلينية إلى جنيئات مصرية أو
العكس وانتهاء عهد التحويل إلى اللبالبغ
النقدية بين إنجلترا ومصر والعكس بلا قيد
ولا شرط ويسعى للتعامل. وقد جاء القانون رقم
١١٩ لسنة ١٩٤٨ معدلاً لنظام اصدار البيكنوت
في مصر بما يحول دون الاضرار لتغطية
الاصدار باصول استرلينية.

لا يترافق فيها ما يجب أن يتفق لغطاء الاصدار من
سيرة ويصير الحكومة المصرية سبي قرابة إلى كمية
البيكنوت المصدرة في المستقبل وتحدياً ذلك تمتد للامة
(٢) من القانون المذكور على انه لا يتيسر للبيك
الاملى المصرى اتباع احكام المادة الخامسة من نظام
الاساسى تطلى الى زيادة فى الاصدار من تليف العمل
بيد القانون على النحو التالي

١. باذونات على الخزنة المصرية بالنسبة
للجزء المشروط لتغطية بالذهب
٢. وبسندات الحكومة المصرية أو سندات
مصرية تضمنها الحكومة المصرية أو باذونات
على الخزنة المصرية بالنسبة للجزء المشروط
لتغطية باوراق مالية.

وهكذا انتهى ما كان لقرار ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٦ من
قوة للتعامل ولم يعد في استطاعة البنك المصرى لى إصدار
اوراق البيكنوت في مصر بطريقة آلية مقابل ايداع اذونات
الحزبة البريطانية أو سندات بريطانية في عطا. الاصدار
واصبح من الضروري تغطية أية زيادة مستقبلية فى
البيكنوت المصدر باذونات على الخزنة المصرية أو سندات
الحكومة المصرية أو سندات تضمنها الحكومة المصرية
ويتضح اثر صدور القانون السابق على زيادة قيمة
الاوراق المصرية في غطاء الاصدار بأكثر من سبعة
اضعافها فيما بين سنة ١٩٤٧ واخر سنة ١٩٥١ ويعطى
البيكنوت الاسترلينية المصدرة فى العملة نسبة ٤٠/٦٠ تقريباً
فيما بين هذين التاريخين

في عام ١٩٥١ اصدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١

لاتشاء بنك مركزي للدولة بتولى وضع اسس مستقرة

لنظام اصدار البيكنوت. ونص القانون على ان اى زيادة
في الاصدار يجب ان تغطى بالذهب أو بسكوك لاجنوية
تألفه للصرف بالذهب أو بذلك الجنيى إذا ما تصرف بالذهب
ايضاً أو بسندات واثنين الحكومة المصرى
ولا كان الجنية الاسترليني غير قابل للصرف بالذهب
في ذلك الوقت فقد خرجت الاصول الاسترلينية من
الدور.

الا ان الاصول التي يجوز استخدامها في تغطية

الاصدار كانت محل نقد من ثلاثين

(١) اغفال مانص عليه القانون رقم ١١٩
لسنة ١٩٤٨ من جواز تغطية اصدار البيكنوت
بسندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية
كسندات بنك التسليف الزراى والصحافى
مثلاً.

(٢) عدم اغفال الاوراق التجارية في عداد
الاصول التي يجوز تغطية اصدار البيكنوت
بها على الرغم مما في امثالها ضمن غطاء
الاصدار من تشجيع العمل على انهاء سوق
التعامل في الائتمان ذى الاجل القصير في
الدولة.

وقد كان تدرك هذا النص منف القانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٥٧ الخاص بتعديل المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥١ الخاص باتشاء بنك مركزي للدولة. فقد اضيفت
بمقتضى هذا التعديل السندات المصرية التي تضمنها
الحكومة المصرية والاوراق التجارية القابلة للخصم إلى
مختلف الاصول القابلة في غطاء الاصدار

جدول ١ - ارصدة مصر الاسترلينية في سنة ١٩٤٦

الجهة صاحبة الحق في الارصدة	بملايين الجنيئات الاسترلينية	١
١. البنك الاهلى المصرى	١٢١	٢٢٠.٠
٢. منتج اصدار البيكنوت	٢١٠	٢٤٨.٨
٣. منتج العمليات المصرفية	٥٢	٢١٠
٤. البنوك الاخرى بمصر	٤١	٢١٠.٧
٥. الهيئات والافراد		
المجموع الكلى	٤٢٠	٢١٠٠

المصادر: عبد العزيز عجمية دراسات في التطور الاقتصادى المصرى
محمودة متولى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية

اسم كاتب المقال :
رقم المجلد :
تاريخ الصدور :

الموضوع الرئيسي :
الموضوع الفرعي :
المصدر :

[١] اتفاق ٣ يونيو ١٩٤٧ :

عقدت مصر اتفاقاً مؤقتاً مع إنجلترا
نص على الأمور الآتية
اعتماداً على ما ورد بالعمل بالاتفاق أي ابتداءً من
١٥ يوليو سنة ١٩٤٧
ب. تجديد الارصدة الاسترلينية للدولة
للمصارف التي تعمل في مصر والحساب رقم
(٢) التي بلغت ٢٠٢ مليون جنيه استرليني.
ج. تمتعت بريطانيا بامتياز من تاريخ العمل
بالاتفاق ألا تقيد تحويل الاسترليني للخرج
عنه من الارصدة الجيدة أو التي تحصل عليه
مصر من صادراتها - وبشكل من كلا
العنصرين ما يسمى بالحساب الحر رقم (١)
إلى أية عملة من العملات
بالدفوعات الناشئة عن المعاملات التجارية.

ولكن لم يتم إنجذرها تبعاً للاقتراح - أسابيع
٢٠ أغسطس ١٩٤٧ أوقفت قابلية الاسترليني للتحويل إلى
الدولارات الأمريكية والكندية بما في ذلك الحسابات
الصغيرة القليلة للتحويل (الحساب رقم ١) ولم تتمكن
مصر في فترة الخمسة أسابيع إلا من تحويل ٤٢ مليون
جنيه فقط مصر قد خرجت من اتفاقها الذي الأول
مقبولة تماماً أوقفت إنجلترا قابلية الاسترليني للتحويل
بالاسترليني

[٢] اتفاقية يناير ١٩٤٨ ، مارس

١٩٤٩ :

تمت مائتان الاتفاقية على اتفاق الجانبين على
الإخراج من مبالغ من الأرصدة للجدة إلى الحساب رقم
(١) وكذلك تحديث الصحة التي سميت تحويلها إلى
دولارات من البالغ للصورة وتمثيل قيم بعض السلع
الدولية التي مستعظمي مصر الحق في شرائها
بالاسترليني كاستخراجات البترولية وتقرر مبدأ عدم
التزام مصر بتحويل الاسترليني في الزيادة بغير صادراتها
الأ حيث تجري الدولة المصرية على معاملتها بالمثل.
ألا أن كل ما استلكته مصر من أرصدة في الفترة من
يناير ١٩٤٨ إلى يونيو ١٩٤٩ كانت ٢٧.٤ مليون جنيه
بمعدل ١٩.٢ مليون جنيه سنوياً أي ما يوازي ٢٪ من جملة
الأرصدة عند العمل بالاتفاق للأي الأول في يناير ١٩٤٧
ويرجع ذلك إلى عدم قابلية الاسترليني للتحويل وصعوبة
استيراد السلع المطلوبة لمصر من الأسواق البريطانية
بسبب رقابة الحكومة البريطانية على تجارتها الخارجية.

[٣] اتفاق أول يوليو ١٩٤٩ :

اتلفت مصر وإنجلترا على تحويل مبلغ ١٥٠ مليون جنيه
على فترة تتراوح بين عشر سنوات وثلاث عشرة سنة
وتصل وكانت أهم شروط الاتفاق هي :

قضية الارصدة الاسترلينية.. ومحاولات التسوية

لقد كان تحويل نظام إصدار التكنوت في مصر بما
إحدى عليه من التحويل الآلي للجنيهات الترابية إلى
جنيهات مصرية منشأ تراكم الارصدة الاسترلينية لمصر
خلال الحرب ولقد أتاح ذلك التحويل المصري بلا قيد ولا شرط
على حاجاتها من الجنيهات المصرية لإدراج جنيهاً استرليني لحساب
رسوم التبادل مقابل إدراج الجنيهات المصرية له وتزديده
ذلك الأولى في لندن أو بيع العملات الترابية له وتزديده
من البنك المحلي وهكذا تسنى للإنجليز تحويل نفقات
الجيش المصرية والوفاء بطبع المصارف المصرية كما لو
كانوا يدفعون هذه النفقات بالجنيهات الترابية ولا كانت
الحكومة البريطانية قد أمكنت التحويل على قابلية الجنيه
الاسترليني للتحويل إلى غيره من العملات. وكان من
النتيجة استمرار التضخم من أجل ذلك الإبقاء. لقد
أضحت الارصدة الاسترلينية لمصر تتراكم عاماً بعد عام
حتى بلغت ١٥٠ مليوناً من الجنيهات خلال الحرب العالمية
الأولى و ٤٣٠ مليوناً من الجنيهات في آخر سنة ١٩٤٦
وكان التضخم التدهوي هو النتيجة الحتمية لانخفاض الاسواق
المصرية والزيادة المطائلة في عرض النقود التي تولدت عن
تراكم الارصدة الاسترلينية لمصر خلال تلك الحرب.

وبعد الحرب العالمية الأولى تسنى لمصر بفضل ما يتيسر
به الاسترليني من قابلية للتحويل في ذلك الوقت أن تستند
الشطر الأكبر من أرصدةها في استيراد السلع والمواد
ليبر من إنجلترا وبمدها ولكن من سائر بلدان العالم أيضاً
وفي استيراد جانب هام من الأوراق المالية المصرية من
الخارج

ولقد شارت مشكلة تسوية الارصدة الاسترلينية بعد
الحرب العالمية الثانية حيث كانت تسوية الارصدة
الاسترلينية رهنا بوزن ال جيود المصرف في إنجلترا
والتمادة الجنيه الاسترليني قابلية للتحويل إلى غيره من
العملات مما يترتب على ذلك إمكان استعمال هذه
الأرصدة في استيراد السلع الاستهلاكية الفسورية
والاستراح من المنطقة الاسترلينية وحدها وكافة دول
العالم ، لذا فقد باتت الارصدة الاسترلينية محبوسة من
النتيجة العملية عن أيدي لصحابها وبات على الدول
صاحبة الارصدة أن تتلص السبل للمحافظة على
حقوقها

التزمت الحكومة البريطانية بمقتضى الاتفاق لئلا
الدم بينا وبين الولايات المتحدة عام ١٩٤٥ يرفع القيود
على تحويل الاسترليني للغيره من العملات بالنسبة
للمعاملات التجارية وذلك في مقابل الحصول على قرض
٢٧٥٠ مليون دولار، كما تمتعت بالعمل على تحقيق
تسوية سريعة للأرصدة الاسترلينية المتراكمة لنص
الاتفاق بينهما على الإخراج فوراً عن جزء من الارصدة
المتراكمة وأن يقسط جزء آخر على عدد من السنين ابتداءً
من ١٩٥١ وعلى أن تقتل هذه الجبال عن جزء من
أرصدةها مساهمة منها في تسوية هذه الدين واعتراضاً
بالقائفة التي تعود عليها من هذه التسوية
ولقد سرت تسوية الارصدة الاسترلينية بين إنجلترا
ومعبر والمراحل الآتية

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

اسم كاتب المقال : نزيهة الافندى

الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية

رقم العدد : ١٦٣١

المجلد : مجلة الاحرام الاقتصادية

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

يشاف الى ماسبق اختلاف مفهوم دور البنوك من وجهة نظر بنك مصر مقارنة بالمفهوم المصرفى السائد والذي يتبع النمسة الانجليزية حيث كان لرب الى اعتناق المفهوم الانالى فى العمل للمصرفى والذي يقوم بتقديم قروض طويلة الاجل للمشروعات الى جانب العمليات تسمية الاحل كما ان تسمية مساهماته فى اجمالى رؤوس اسوال شركات مصر قد انخفض من ٧٠٪ عام ١٩٢٥ الى ١٧٪ عام ١٩٣٣ على الرغم من تزايد قيمتها من ٢٥ الف الى ١٧٨ مليون جنيه كما كان لذلك دوره الفاضح فى مجال الاعراض القرضى والصناعى ولما كانت ملازمات الازمة خالاس الزكده هو الدور الذى لعبه بنك مصر على صعيد الاقتصاد المصرى ■

إنشاء البنك الصناعى

١٨ كانت السنوات الاولى من القرن العشرين قد شهدت تكوين لجنة الصناعة والتجارة، وذلك خلال فترة الحرب العالمية الاولى، فبان السنوات التى تلتها عرفت من هذا النوع جده من خلال انشاء مصلحة التجارة والصناعة عام ١٩٢٠ ثم انشاء المصرى للصناعات فى عام ١٩٢٤ وانتهى بانشاء البنك الصناعى عام ١٩٤٩، وعلى مدى هذه السنوات تعدلت السياسة الحكومية فى دعم الصناعة تعاونا مع خلاصه عام ١٩٣٣ قامت الحكومة بايداع ١٠٠ الف جنيه فى بنك مصر ليوم البنك لقرضها لرجال الصناعة المصريين وقاعدة شروطه قد قامت الحكومة بزيادة مبلغ الى ٢٠٠ الف جنيه لان التطبيق العملى خلال ثلاث سنوات اثبت فشل التجربة حيث لم يسفر الا عن اعطاء ٢٢ قرضا قيمتها ١٨ ألف جنيه وذلك بسبب رفض مصلحة التجارة والصناعة عددا كبيرا من الطلبات المقدمة بسبب افتقار هذه المشروعات لوسائل التنظيم والتمويل اللازمة حتى عام ١٩٤٥ التفت بنك مصر مع مصلحة التجارة والصناعة على ان يقرض البنك اصحاب الصناع الذى يدرشون مصنوعاتهم المعرضة لانهياره المصنعة على ان تكون السلع المعروضة فى حجرة المصنعة وحساب البنك وان يدفع من ثمنها عند البيع ما يكفى لسداد الباقى

واسمعت وزارة المالية اقتراحه المتضمنة بتمتع القروض الصناعيه حتى ١٥ الف جنيه فائدا راف القرض عن ذلك تدعى القرض على ترخيص من مجلس الوزراء ١٩٢٥ اصبح لابد من ان يكون لكل قرض ضمان مخرج عاقر يمهال الى زيادة الاعتماد المخصص حتى وصل فى نهاية ١٩٣٦ الى اكثر من مليون جنيه لتجتاح اعتماداته بنك مصر بمبلغ ٥ الاف جنيه لافراض خروجه المعاهد الصناعيه على ان يكون الحد الاساسى القرض الواحد مئة جنيه وكازاد الطلب على هذه القروض وقرره الاعتماد بمبلغ ٥ الاف جنيه اخرى ثم تم تميزا زيادة اخرى لكرها عشرة الاف جنيه وبلغ عددها لخرجهين الذى استنفدوا من هذه القروض حتى نهاية عام ١٩٣٦ خروجا ١٣٢

مصر، القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ اخص بقرض المقرى والذي يسمح بالقرض على آلات المقتربين ولو كانت قائمة فوق ارض الغير القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٧ اخص بالقرض الحكومى المعكونة بقرضه بنك مصر القانون الاساسى للبنك فى عام ١٩٤٩ ومزاو لته نشاطه فى اكتوبر عام ١٩٤٩

١٩٤٩

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

اسم كاتب المقال : نزيهة الافندى

الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية

رقم المجلد : ١٦٣١

المجلد : مجلة الاهرام الاقتصادى

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

1952

1971

العهد الناصرى

أولاً، مرحلة الاقتصاد المختلط (١٩٥٢، ١٩٥٧)

الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية الزراعية

التسويق التعاونى والتوريد الإجبارى للمحاصيل

المجلس الدائم للإنتاج القومى.. وبرنامج التصنيع

مجلس الخدمات.. وبرنامج التنمية الاجتماعية

قوانين تشجيع الاستثمار المصرى والأجنبى

المؤسسة الاقتصادية والتصدير

ثانياً، التحول الى الاشتراكية .. والتخطيط الشامل

محركة السد العالى وتأميم القناة

تجربة الوحدة المصرية السورية

تشريعات مالية واقتصادية فى عهد الثورة

الاقتصاد المصرى

تعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نقطة تحول فاصلة فى حياة مصر المعاصرة ومنذ الايام الاولى للثورة وضح أن لهذه الثورة هدفين، احدهما سياسى بمعنى ثورة سياسية فى مواجهة نظام حكم متعالف مع الاحتلال والثانى اجتماعى يحقق العدالة بين افراد الشعب.

و كانت المشكلة التى واجهها عبد الناصر ان تحقيق الهدف الأول يتطلب وحدة جميع عناصر الأمة وان تحقيق الهدف الثانى تتصارع فيه مصالح الطبقات وكان الحل من وجهة نظره هو ان تحتفظ الثورة بسرعة الحركة والمبادأة بالقدرة على ان تسير فى طريقين فى وقت واحد.

لذا تم اعلان المبادئ الستة التى تعكس فلسفة الثورة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى وقد كان الاصلاح الزراعى من ابرز واسرع المجالات التى بدأت بها الثورة عملها الاقتصادى، ثم توالى القرارات والسياسات الرامية الى تحقيق التحرر والتنمية الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية.. فجاءت قرارات التمييز ثم التخطيط الشامل مروراً بالتأميم. وتعد معركة السد العالى وتأميم القناة ترجمة حية لهذه التوجهات الاقتصادية، اما تجربة الوحدة المصرية السورية فقد كانت تجسيراً لاستخراجه عن الايمان بالوحدة العربية.

الموضوع الرئيسي : الإقصاد القسري

رقم العدد : ١٦٣١

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الفرعي : تبذة تاريخية

المجلد : مجلة الاحرام الإقصادي

الزراعة والإصلاح الزراعي

هدف اقتصادي:

يشتمل على زيادة الدخل القومي في الزراعة عن طريق توسيع رقعة الأراضي المزروعة وزيادة غلتها بالإضافة إلى توجيه المخزونات للاستثمار في مشروعات للتعمين والصناعة والتجارة حيث أن زيادة المخزونات تولد من أجور العمال عامة وتزيد من قدرتهم على الالتحاق وتخلق طلباً جديداً على المنتجات المصرية مما يساهم من جديد على زيادة الاستثمار حتى تستكمل البلاد نموها

هدف اجتماعي:

الغذاء على سوء توزيع الثروة الزراعية في الريف ، فقد تم تمويل من التوزيعات ملكيتهم (استثناء لغشاء الأسرة الملكية) بواسطة سنوات حكومية غير قابلة للتداول بلاندة (٧٢) شتوك خلال ٢٠ عاماً (يمكن استئصال هذه السندات في اداء ضرائب حكومية - بنة كضريبة التبركات والضريبة الإضافية على الأرباح) وقد تدر التعميش بسبعين مثلاً لضريبة الأرباح المشددة في عام ١٩٤٩ (رغم التي كان مستوطنة حوالي ٢ جنيهات للفدان) وهذا يعادل حوالي نصف قيمة الأرض المساقطة في السوق حيث بلغ متوسط سعر الفدان حوالي ٤٠٠ جنيه عام ١٩٥١. وقد منح القانون على توزيع الأراضي للزراعة ملكيتها خلال فترة ٥ سنوات على صغار المستثمرين والفلاحين المالكين الأقل من ٥ أفدنة من الأراضي الزراعية (إمارة ٩ من القانون) وقد جرى توزيع أراضي الإصلاح الزراعي وفقاً لنظام معين للأولويات بحيث أعطيت الأولوية عند التوزيع أن كان يزرع الأرض فعلاً - ممتثلجاً أو مزرعاً - ثم أن هو أكثر علاقة من أهل القرية ، ثم أن هو أقل سادة منهم ، ثم لنهر أهل القرية

وقد تم التوزيع على أساس تملك قطعة من الأرض تتراوح بين (٢) إلى (٥) أفدنة حسب درجة خصوبة الأرض وحجم أسرة التملك وقد تم تقسيم حجم الميزانات الموزعة بواسطة هيئة الإصلاح الزراعي بحيث تسمح بأن يستمتع المنتج وأسرته بدخل سنوي يكفي بالكاد لواجهة متطلبات المعيشة الضرورية وذلك في ضوء، بحيث الهيئة التي شملت كافة وجهه وثقات المعيشة للأسرة الريفية من مختلف الأحجام. ولقد تم بيع الأرض الموزعة ملكيتها بواسطة الحكومة للمستثمرين الجدد على أساس دفع ثمنها بقسما متساوية خلال ثلاثين عاماً. ولقد بلغ مجموع الأراضي الموزعة القابلة للتوزيع في كل قانون الإصلاح الزراعي الأول ما يزيد قليلاً على نصف مليون فدان أي أن عملية إعادة توزيع الأرض - كما حدثها قانون الإصلاح الاقتصادي الأول - كانت إجراء مستحلاً ، حيث أنه لم يمس أكثر من ١٨٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في مصر.

وفي عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ١٦٨ الذي تم بموجبه تخفيض المساحات المرفوعة الإضافية من ٧٥٪ إلى ٦٠٪ من سعر شراء الأرض تخفيض سعر الفائدة على سندات الإصلاح الزراعي إلى ١.٥٪ سنوياً وتم من أجل استهلاك هذه السندات إلى ٤٠ عاماً.

وفي ظل القوانين التي أصدرها عبد القاصر في يوليو ١٩٦١ صدر قانون الإصلاح الزراعي الثاني وهو القانون

كان لمدة التثني من بين المبادئ الستة للثورة هو القضاء على الاتساع وقد شغل تطبيق هذا المدأ عندالقاصر منذ انبثاق الثورة للثورة نثرنا الاممية للقطاع الزراعي في الاتساع المصري هناك دفع كانت المساحة للحصول ٩ ملايين فدان، وكان نصف الدخل القومي يستمد من الزراعة ويعمل بها ٧٠٪ من قوة العمل.

وكان الفطن ميثل وحده ٤٠٪ من قيمة الانتاج الزراعي ومجموع ٧٠٪ من حصة المصناعات الا أن نظام الملكية والريادة السائد كان يعيد كل المد من العدة فكان هناك ٦١ مالكا فقط يملك كل منهم أكثر من ألفي فدان ومجموع ملكيتهم ٢٠٨، ٢٧٧ فدان وكان هناك ٢٨ مالكا يملك كل منهم أكثر من ألف وخمسمائة فدان ومجموع ملكيتهم ١٩٠، ١٧٢ فدان وكان هناك ١٩ مالكا يملك كل منهم أكثر من ألف فدان ومجموع ملكيتهم ١٦٦، ١٢٢ فدان وكان هناك ٩٢ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٨٠٠ فدان ومجموع ملكيتهم ١٧٢، ٨٦ فدان أي أن ٢٨٠ مالكا فقط كانوا يملكون ٨٢٪ فدان، كذلك الملكيات التي تزيد على مائتي فدان كانت في يد ٢١٥ مالكا وتكونوا يملكون ٨٢، ٢٠٨ فدان

كل هذا يتسبب في حدوث ٨٢، ٢٠٨ مالكا يملك كل منهم أكثر من مائتي ومجموع ملكيتهم ١٦٢، ٢٠٨ فدان أي أن ٢٨٪ من الملاك يملكون ٨٢٪ من الأرض بل أن من يملكون أقل من فدان كان يصل مجموعهم إلى أكثر من مليوني مالك

ولا كان من المعروف أن مساحة ٢ أفدنة في قتي تكفل الحد الأدنى لاستوى معيشة أسرة متوسطة الأثراف في مصر فإن معنى هذا أنه كان هناك أكثر من مليونين من صغار الملاك الزراعيين يعيشون على حد الكفاف ويضربون للعمل في البطاريات كبار الملاك الذين أتاح لهم مركزهم الاحتكاري خفض أجور العمال وتخصيص المستثمرين بالثقل في الزراعة.

وذلك كان قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ هو أولى الخطوات لإحداث سلسلة من التحولات التي طرأت على عناصر الهيكل الزراعي المصري (القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢).

لقد نص القانون على أن يكون الحد الأقصى للملكية الأرض الزراعية ٢٠٠ فدان للفرد الواحد بالإضافة إلى مائة فدان أخرى لإحتياج القاصر بحيث لا يزيد المجموع من ٢٠٠ فدان للأسرة الواحدة، على أن تقوم الدولة بتوزيع أية أراض أخرى تزيد على هذا الحد على صغار الفلاحين والمستثمرين والعمال الزراعيين ، وكذلك سمح القانون لكبار الملاك بيع جزء من أراضيهم الزائدة على هذا الحد في غضون فترة زمنية قصيرة انتهت في لفر أكتوبر ١٩٥٢ بشرط ألا يباع للأفراد حتى الدرجة الرابعة

هدف قانون

الإصلاح الزراعي الأول:

هدف سياسي:

القضاء على الواقع الاقتصادية والاجتماعية لطبقة كبار الملاك وكسب تأييد صغار الملاك والجماعير المرفوعة من الفلاحين

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية

المجلد : مجلة الاحرام الاقتصادي

اسم كاتب المقال : نزيهة الافندي

رقم العدد : ١٦٣١

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

جدول (١) تطور توزيع اراضي الاصلاح الاقتصادي الزراعي على صغار المزارعين (١٩٥٢-١٩٧٠)

السنة	المساحة الموزعة بالقدار	عدد الاسر المتلقية	متوسط محصولية لكل اسرة
١٩٥٢	١٦٤,٤٦	٥٧٥٤	٢.٨
١٩٥٤	٢٥٦,٦٥	٤٤,١٥٠	٢.٧
١٩٥٥	٢٦٦,٦٧	٢١,٥٨٨	٢.١
١٩٥٦	٢٥٥,٥٨	١٥,٧٩٨	٢.١
١٩٥٧	٤٢٠,٢٧	١٩,٧٠١	٢.١
١٩٥٨	٤٢٢,٠٠	١٧,٠٤٥	٢.٥
١٩٥٩	٥٧٢	١٤,١٧	٢.٤
١٩٦٠	٢٢,٤٢٦	١٠,٢٤٥	٢.٢
١٩٦١	٢٤,٨١	٩,٩٢١	٢
١٩٦٢	١٠,٦٥٠	٢,١٧٠	٢.٦
١٩٦٣	٩,١٧٢	٠	٠
١٩٦٤	١٢,١٤٥	١٠,٧٢٨	٢.٢
١٩٦٥	١٢,٠٣٢	٠	٠
١٩٦٦	١٥٦,٦٥	١٢,٠٣٢	٢.٥
١٩٦٧	٨٥١,٠٧	٢١,١٤٨	١.١
١٩٦٨	٢,٥٢١	٨,٢١٥	٢.٥
١٩٦٩	٢,٢٢٢	٩,٠٥١	٢.٥
١٩٧٠	٢,٢٢٢	٨,٢١٥	٢.٧
المجموع	٨١,٧٥٨	٤٤,١٥٨	٢.٤

المصدر : الكتاب السنوي للاحصاءات العامة (١٩٧٠-١٩٧١)
المركز لخدمة العامة والاقتصاد
د. محمد عبد المنعم، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي
والاقتصاد الحر

وقد تم في ظل هذا القانون بيع الاراضي للمزارعين
على التناقص بسعر يساوي نصف قيمة الارض للفترة
لتعويض صاحبها
وفي عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٤
الذي يقضي بأن يتم بيع الارض للمزارعين على
التناقص الجدد بسعر يعادل قيمة الارض للفترة
لتعويض ملاكها السابقين كذلك البت القوائد والمصاريف
الحكومية ، كما نص هذا القانون على سوية بائع وراعي
على الاراضي التي تم توزيعها منذ صدور قانون
الاصلاح الاقتصادي الاول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن
تستقلل الاجساد والقوائد السابق اذ انما من المتناقصين
يتوزع هذه الاراضي من الارش المسحق عليهم وللخلفين
وفقا لاحكام القانون الجديد.

ثم قدور المزارعين القويين الثالث للاتحاد الاشتراكي
المتحد في يوليو ١٩٦٩ أن يكون الحد الأقصى للملكية
التي من الاراضي الزراعية ذو مائة فدان شاملا الاسرة
كلها المكنة من رب الاسرة والزوجة والابناء تقصر على
الا تزيد ملكية الفرد على خمسين فدانا

نتائج الاصلاح

الزراعي (١٩٥٢-١٩٧٠)

تمثلت اهم نتائج عملية الاصلاح الزراعي فيما يلي

(١) في الفترة ما بين (١٩٥٢) و (١٩٧٠) تم توزيع ٨١٨
الف فدان اي حوالي ٦٧٪ من الاراضي الزراعية على
حوالي ٢٤٦ الف أسرة تضم حوالي ١.٢ مليون فرد اي
حوالي ٨٠٪ من سكان الريف
ونظرا بتعلق بالمساحات التي تمت انتزاعها وتوزيعها
على الفلاحين طبقا لاختلاف الاساس القانوني لنوع
الملكية ، صرف نجد ان قانون الاصلاح الزراعي الاول
والقانونين المتعلقين بالرفس الارش كانت للمصدر
الاساسي للمساكنات التي انتزعت ثوبا لرفس العرسة
ثم قانون الاصلاح الزراعي الثاني . اما ملكية الاجانب
فلقد كانت ضئيلة ومحدودة في ذلك الزمن.

اخر الاصلاح الزراعي على خريطة الملكية الزراعية :

تضمن قانون الاصلاح الزراعي ثارا توزيعية على
الاراضي الزراعية تمثلت في

- استعمار التخصيص العيني للملكيات
الصغيرة إلى جملة الملكيات
ثانيا تقريبا (١٩٦٢) قبل الاصلاح ، ثم
بعد قانون الاصلاح الزراعي الاول ، (١٩٦٢) في
عام ١٩٦١ ، (١٩٦٢) في عام ١٩٦٥ ، إلا أن
نصيبها في الارض قد ازداد بصورة ملموسة
من ٢٣٪ إلى ٢٦٪ بعد تطبيق قانون
الاصلاح الزراعي الاول (١٩٥٢) في عام ١٩٦١
ثم (١٩٦٥) في عام ١٩٦٥ .
- ب - نجد ان عند الملكية المتوسطة في
الشريحة من (١٠) إلى (٥٠) فدانا قد ازداد من
(٢٢) الفا إلى (٣٠) الفا بعد صدور قانون
الاصلاح الزراعي الاول ، كما ازدادت مساحة
لك الملكيات المتوسطة من ١٥ ٪ إلى ٢٥ ٪ فدان إلى
٨٠٠ الف فدان اي بزيادة قدرها ٢٢٪ من
المساحة وهذا النمو لمعد ومساحة هذه
الملكيات يعكس بالدرجة الاولى عملية كسب
ملكية لرض جديدة عن طريق شراء الاراضي
التي اراد كبار الملاك التخلص منها لزيادتها
على الحد الأقصى للملكية المسحوب به
ج - بخصوص كبار الملاك (ملاك اكبر من
١٠٠ فدان) فإن عددهم قل ثانيا (٥٠ الف مالك)
بينما هبط نصيبهم من الارض إلى ١٢ ٪ مقابل
٢٧٪ قبل تطبيق قانون الاصلاح الزراعي .
- د - التغييرات في خريطة قانون الاصلاح الارض
الزراعية اقتضرت اسما على اعادة توزيع
الارض من الملكيات الكبيرة إلى الملكيات

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
اسم كاتب المقال : نزيهة الاندلى
رقم المجلد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادية

جدول (٢) المساحات الخاصة لقوانين الإصلاح الزراعي والتي تم توزيعها على

اسم نوع ملكية الأرض	المساحة بالالف فدان	الانتفعة بالالف فدان
١. قانون اصلاح الزراعي الاول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢	٢٦٥	١٤٦
٢. القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦١ الخاص بشمول اراضي الوفاء الى اصلاح الزراعي	٨٨٢	٧٩
٣. قانون اصلاح الزراعي الثاني رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١	١٠١	٤٩
٤. ارضاء الارض المروضة تحت اشرافه في ١٩٥٢	١١٢	٤٩
٥. المصادون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٢ الذي يصرم على ايجاب ملكية الأرض	٢٠	١٤
المجموع	١٠٨٨	٢٧٤

المصدر : الجليل المركزي لتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السوي للاحصاء العام ١٩٥٢ - ١٩٧٠

ومثل ذلك قرية (تواج) إحدى قرى محافظة الغربية ، ففي السنة الزراعية ١٩٥٦ - ١٩٥٧ كان هناك ١٥٤٢ فداناً في جملة الزمام، كان هناك ١١٨١ فداناً حيازة مؤقتة على ٢٥٠٠ قطعة تم عمليات الري والصرف في كل منها على حدة ، ولقد تمكنت هيئة اصلاح الزراعي من إقناع المزارعين في هذه القرية بتجميع حيازاتهم الصغيرة في وحدات كبيرة بحيث يمكن الاستفادة من مزايا الانتاج الكبيرة . وبناء على هذا انتاج فدان تضمنت خطة التنمية الزراعية في السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٥ تخصيص مبلغ ٢ مليون جنيه لتطبيق نظام تجميع الانتاج الزراعي في ١٢٥٠ قرية

نظام التعاون الزراعي :

لقد لجأت الحكومة الى ابدال نظام متكامل للتعاون الزراعي في كافة لجان الرياء المصري كسبيل لتحقيق اكثر تنمية ممكنة للتدش وكان الدافع وراء هذا النظام هو :

- ١ - ضمان حد أدنى من تحسين مستوى الانتاجية الزراعية عن طريق تمكين الحيازات الزراعية الصغيرة من الاستفادة من وفورات النطاق ذي الحجم الكبير، حيث يتم تجميع الحيازات الصغيرة في وحدات كبيرة وبالتالي يتم تجميع البورة الزراعية وتوحيد الخاضات الزراعية مما ينتج عنه ارتفاع انتاجية الفدان وتحسين مستوى الخدمات الزراعية.
 - ب - جعل التعاونيات قناة الاتصال الرئيسية التي من خلالها تتعامل الدولة مع الفلاحين في المسائل المتعلقة بتعبئة الفائض الزراعي وتنفيذ سياسات الدولة الزراعية في مجالات تخطيط البورة الزراعية وتوزيع مستلزمات الإنتاج ومقاومة الآفات وتسويق الحاصلات الزراعية.
- وقد تطورت عضوية الجمعيات التعاونية الزراعية في الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠) حيث تفرز عدد الأعضاء من نصف مليون عام ١٩٥٢ الى ٣,١ مليون في عام ١٩٧٠ وذلك لزيادة عدد الجمعيات من ١٢٧٢ الى ٥٠١٣ جمعية خلال ذات الفترة.

الصغيرة دون المساس باوضاع الملاكيات المتوسطة.

هـ - الاوزان النسبية للملكيات الصغيرة (أقل من ٥ فدان) والمتوسطة (٥ - ٥٠ فداناً) في شكل الملكية الزراعية يقتضي دون تخير ينكر سوى ٢٦٤٣ - ٧٠٢ / ٢ على التوالي رغم صدور قوانين الإصلاح الزراعي في ١٩٥٢ و ١٩٦١.

اثر الاصلاح الزراعي

على تغير هيكل

الحيازات الزراعية :

الحيازة تعني إضافة الأرض للملكية الفلاح في الأرض التي يستأجرها من الغير مع طرح الأرض التي يؤولها للغير، لذا يلاحظ ان :

- الهيكل التوزيعي للحيازة الزراعية الصغيرة ٧٨,٨ من اجمالي عدد الحيازات في ١٩٥٠ و ٧٨,٤ منها عام ١٩٦١ بينما بلغت مساحتها ٢٣٣,٢ في ١٩٥٠ و ٢٧٨ في ١٩٦١ من اجمالي المساحة المزروعة.

● كذلك زيادة عملية تفتت الحيازات الزراعية حيث ان عدد الحيازات الزراعية (التي تقل عن فدان واحد) قد تضاعف بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦١ فينبغي بلغ هذا العدد ٢١١ ألف حيازة طبقاً لبيانات التعداد الزراعي عن عام ١٩٥٠ نجد انه قد تضاعف ليصل الى ٤٢٤ ألف حيازة في عام ١٩٦١.

ولتخفيف حدة الآثار السلبية الناتجة عن شيوع المزارع الصغيرة والقرمية لجأت الحكومة الى الاخذ بسياسة التجميع الزراعي بهدف اعادة تشكيل هيكل الحيازات الزراعية على اساس تحديد حجم فتل الحيازة الزراعية يحقق قدرًا من الكفاءة الانتاجية في استخدام الموارد الأرضية والبشرية والمالية دين فلسفي بالاكية.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية

المصنف : مجلة الأهرام الاقتصادية

التسويق التعاوني للقطن والحاصلات الأخرى

تم تطبيق نظام التسويق التعاوني للقطن للمرة الأولى في موسم (١٩٥٢) في مناطق الإصلاح الزراعي وإلى عام ١٩٥٢ بدأ تنفيذ التسويق التعاوني للقطن في محافظة الغربية على أساس تجريبي وفي سنة ١٩٥٢ أدخل نظام التسويق التعاوني في أربع محافظات هي بني سويف واسيوط وسوهاج والمنوفية وقد تم دعم نظام التسويق التعاوني للقطن بشكل موجد على مستوى الجمهورية ابتداء من موسم ١٩٥٦/١٩٥٧.

وطبقا لهذا النظام يقوم المنتجون بتوريد أطنانهم إلى مراكز التجميع حيث يتم تسويقها ووزنها وتحديد رتبة الأساس مقابل أسعار محددة تضمنها الدولة. منذ منتصف الستينيات بدأت الجمعيات التعاونية تلعب دورا نشطا وقاما في تسويق بقية الحاصلات التصديرية الرئيسية كالأرز والقمح والفول السوداني والبطاطس...

الآن لا بد لنا من نظام التسويق التعاوني لم يكن له أي دور يمثه به في مجال تسويق الفاكهة والخضروات والتولج والبيض ومنتجات الألبان ففي الواقع كان يتم التعامل فيها من طريق شبكة التجارة الداخلية الخاصة.

نظام التسليم الإجباري للحاصلات :

كان يهدف إلى :
١ - ضمان التدفق المنتظم للحبوب الغذائية وبالأخص القمح ضمانا لتأمين البلاد من الفج والتوافير لحاجيات الغذاء للعدد المتزايد من السكان في المدن.
٢ - التوسع في تصدير حبوب الأرز والصلص وهما للحصولان للصناعات الرئيسية بعد القطن وبذلك تزيد حصيلة البلاد من النقد الأجنبي ولقد كانت معدلات التوريد الإجباري الخاصة بمحصول الأرز والصلص عالية بصفة عامة (تلك للحصول في حالة الأرز ٥٠% من إنتاج الصلص).

وبتم عادة تحديد أسعار حبوب التسليم الإجباري عند مستوى أقل من تلك الأسعار للسكن للحصول عليها من السوق الحرة.

وإذا ما دخل اللاج في تسليم حصته الإجبارية من الحاصلات المختلفة في الوقت المقرر فإنه يتعرض للعرامة تتنفل وقتا لحجم الحصة.

ونظرا لتسليم نسبة موحدة للتوريد على الوحدة الأرضية من الحاصلات الغذائية الرئيسية كالقمح والأرز والذرة دون تمييز بين صغار وكبار المزارع.

فقد انت مجموعة السياسات الزراعية التي تسعت تطبيق نظام التسويق التعاوني والتسليم الإجباري للحاصلات قد شكلت بصورة عامة لحد أساليب فرض الضرائب وغير المباشر على الدخل الخاص بمسح صغار ومتوسطي الدخل.

وقدما يتعلق بأهمية القطاع الزراعي واسمه له في الدخل القومي فقد سلم ٢٥٢ مليون جنيه عام ١٩٥٢ من إجمالي الدخل القومي ٧٤٢ مليونا ، وأصبح ٢٨٩ مليون جنيه في ١٩٥٩ ، ٤١٢ مليون جنيه عام ١٩٦٠ ، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة انخفاضه بعد أن كانت ٢٢,٩ % من إجمالي الدخل القومي ١٨٢ مليون جنيه أصبحت ٢,٢ % في عام ١٩٥٩ من حصة ١٢٧ مليون ، و ٢٩,٥ % في عام ١٩٦٠.

الصناعة :

وجهت الثورة غاية عناية الصناعة لانه تمد حجر الزاوية في تنمية الاقتصاد القومي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وذلك تم وضع سياسة تصديرية تقوم على مديين :

- ١ - تحقيق الاكتفاء الذاتي بانتاج السلع التي يستهلكها السوق المحلي وتصديره من الخارج (استراتيجية الإحلال محل الواردات) مما يؤدي إلى توفير العملات الأجنبية وزيادة الدخل القومي نتيجة لتفصيل الأيدي العاملة.
- ٢ - التوسع في للصناعة على مستويين :
أ - القيا : في ميادين الإنتاج المختلفة بانتشاء الصناعات الجديدة وزيادة وحدات الإنتاج.

ب - أصليا : في هذه الميادين بزيادة الانتاج عن طريق رفع كفاءة الإنتاج وتدريب العمال. ولقد كان اهتمام الثورة بالقطاع الصناعي ينبع من تصور التنمية في أوائل الخمسينات حيث لم يتجاوز عدد المنشآت التي يعمل بها ٥٠ عاملا أو أكثر ٤٠٠ منشأة بينما كانت الغالبية عبارة عن ورش صغيرة تقتصر العمل فيها على صاحبها وأسرته ولتستخدم قوة محركة ميكانيكية تستحق الذكر وتعمل غالبيتها في مجال الإصلاح والصيانة أو انتاج سلع استهلاكية بسيطة للقطات محدودة الدخل فقد كان عدد المصانع التي يعمل بها ٥ عمل فاكتر هو ١٠ ألف مصنع يعمل بها حوالي ٢٥٠ ألف عامل.

كذلك كانت قيمة الانتاج في ٢١٠ من المصانع تقل من ١٠٠٠ جنيه بينما يستمد الجزء الأكبر من القيمة المضافة من الوحدات الكبيرة التي اتخذت شكل شركات مساهمة.

وقد أخذت الاستثمارات الحكومية المباشرة تلعب دورا محدودا ولكنه ملموس في بلع عملية التصنيع في مصر منذ ١٩٥٤ ثم تزايدت أهمية هذا الدور تدريجيا حتى أصبح نصيب الاستثمارات العامة في حصة الاستثمارات الصناعية في الاقتصاد القومي حوالي ٢١٠ منذ عام ١٩٦٠/١٩٦١.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الأهرام الاقتصادي
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠
رقم العدد : ١٦٣١
نشرة الإصدار :

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الأهرام الاقتصادي
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠
رقم العدد : ١٦٣١
نشرة الإصدار :

وبل فيكل الصناعة المصرية حتى بداية الحقبة الخمسية الأولى عام (١٩٦٤) متجهراً بالصناعات الاستهلاكية مع تطور اصالح الصناعات الوسيطة وبعده عامة يمكن القول ان الصناعة المصرية ظلت بالأساس صناعة ذات أساس زراعي نتيجة الدور الهام الذي لعبته صناعة القطن والسكر والصناعات الغذائية في فيكل الصناعات التجزئية

ورغم كل التحولات التي طرأت على بنية الصناعة المصرية خلال الفترة من (١٩٥٢ - ١٩٧٠) فقد ظلت صناعة القطن والسكر والصناعات التجزئية المصرية تحتل مكاناً مهماً في فيكل الصناعات التجزئية المصرية من حيث نصيبها في توليد القيمة المضافة (٢٢.٦٪ في عام ١٩٥٢، ٢٨.١٪ في عام ١٩٧٠) كذلك في امتصاص العمالة في قطاع الصناعة التجزئية وذلك لثقتها بمزايا عديدة مثل جودة محصول القطن وتوافر الأيدي العاملة بالإضافة إلى اشباع حاجات المستهلكين لمعالجة ومتابعة مع نمو السكان والطلب في السوق المحلي

ب- وفي مقابل ذلك فقد تحطمت التصنيعية لتصنيعية لمجموعة الصناعات الغذائية في الفترة ما بين (١٩٥٢ - ١٩٧٠) فيكون ان كان نصيبها من القيمة المضافة ٢٨.٢٪ عام ١٩٥٢ أصبحت ١٦.٤٪ في عام ١٩٦٠ وانخفضت لتصل إلى ١١.٧٪ عام ١٩٧٠

أما فيما يتعلق باليزان التجاري المصري فطبي الرغم من زيادة الصادرات بنسبة ١٧٥٪ في عام ١٩٦٦ مقارنة بعام ١٩٥٢، إلا ان زيادة الواردات بلغت ١٧٢٪ خلال ذات الفترة مما أدى إلى زيادة العجز التجاري بنسبة ٢٦١.٨٪ كما يتضح من الجدول رقم ٤٠.

ويتضح مما سبق زيادة قيمة الصادرات من سنة ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠ من الملاحظ ان قيمة الواردات في توليد مستمر تغطي معدل الزيادة في قيمة الصادرات مما يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري ويرجع ذلك إلى زيادة قيمة المستورد من السلع الانتاجية والمواد الخام نتيجة لتغير برامج التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى لاستيراد السلع التجمينية والاستهلاكية التي لا تنتج محلياً في الأسواق وعلى ذلك فقد بلغ العجز في عام ١٩٥٢ نحو ٢٦.٧ مليون جنيه حيث إلى ٤١.٢ مليون جنيه عام ١٩٥٥ ثم ارتفع إلى ٧٢.٩ مليون جنيه في عام ١٩٥٨ إلى ان وصل إلى ١٧٧.٨ مليون جنيه في عام ١٩٦٦.

وقد شملت هذه الاستثمارات العامة مجموعة عريضة من الصناعات خاصة السلع الوسيطة مثل الكيماويات، اللطاف الورق، البترول والمواد الأساسية حيث تم تخصيص حوالي ٢٦٪ من جملة الاستثمارات الصناعية لهذه الصناعات في الفترة من (١٩٥٢ - ١٩٦٥)، كما تميزت جهيزات التصنيع خلال هذه الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠) بنمو سريع لعدد الوحدات وللنشآت الصناعية الكبيرة التي تستخدم ٥٠٠ شخص فأكثر فقد تم خلال تلك الفترة إضافة حوالي ٣١٠ مصنعاً تستخدم ٥٠ عاملاً فأكثر ينتمي حوالي ثلث منها إلى فئة المصانع الكبيرة التي تستخدم ٥٠٠ عامل فأكثر أي تزيد الوزن النسبي للوحدات الكبيرة مع ثبات الوزن النسبي للوحدات الصغيرة مما يشير إلى زيادة درجة تميز عملية النمو الصناعي إلى للنشآت والوحدات الكبيرة نتيجة الدور الهام الذي لعبه راس المال خلال العام في انشاء الصناعات الجديدة وطبيعة الصناعات الجديدة التي تم تأسيسها.

ولقد اتضح اثر زيادة الاستثمارات الصناعية على زيادة الانتاج الصناعي في تلك الفترة فيكون ان كان لعمالي قيمة الانتاج ١٢٢.٨ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ زاد إلى ٢٦٠.٩ مليون جنيه في عام ١٩٦٠ ثم إلى ١١٤.٠ مليون جنيه في ١٩٦٥ ثم إلى ١٢٢.٢ مليون جنيه في ١٩٦٦ كما زادت قيمة انتاج الصناعات البترولية والصناعات الكيماوية والذاتية والصناعات الغذائية وصناعة القطن والسكر بصورة ملحوظة كما يتضح من جدول رقم (٢)

هيكل الصناعة المصرية (١٩٥٢ = ١٩٧٠)

اذ يتلخص هيكل الصناعة إلى الصناعات الاستهلاكية، السلع الوسيطة، السلع الاستثمارية، فإننا نجد ان في فيكل الصناعة السائدة في فترة الأربعينات والخمسينات كان مهيمناً بدرجة كبيرة لصالح الصناعات الاستهلاكية التي كانت بنسبة ٧٢٪ عام ١٩٥٠ وانخفضت إلى ١٦٠٪ عام ١٩٦٠ أما الصناعات الوسيطة فقد ارتفع نصيبها من ٢٢٪ إلى ٣٢٪ خلال ذات السنوات الثلاثة، بينما كان نصيب الصناعات الرأسمالية ما زال على محدوديته حيث ارتفعت من ٢٪ إلى ٢٢٪ فقط من القيمة المضافة.

جدول (٢) مساهمة الأنشطة المختلفة في القطاع الصناعي ١٩٥٢-١٩٦٦

النشاط الصناعي	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦
الصناعات البترولية	٢٤.٢	٦٦.٤	١٠١.١	١٠٢.٢
الصناعات التجمينية	٢.٦	٧.٥	١٠.٩	١١.٨
الصناعات الكيماوية والذاتية	٢٠.٥	٢٩.١	١٥٠	١٥٠.٩
الصناعات الغذائية	١٢٢.٢	١٧٧.١	٢٨٥.٤	٢٨٥.٤
الصناعات الهندسية والكهربائية	٢٠.١	٨٠.٩	١٦٠	١٦١
مواد البناء والخراريات	٨.٤	٢٠	٣٠.٨	٣٤.٦
صناعة القطن والسكر	٨٤.٦	٢٢٠.٥	٢٥٧.٨	٢٧٤.٥
الطاقة الكهربائية	١٠.١	٢٩.٤	٥٤.٧	٥٤.٩
الاجمالي	٢١٢.٨	٦٦٠.٩	١١٤٠.٧	١٢١٢.٢

المصدر: د. علي الجريزلي دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية

المصدر : مجلة الأهرام الاقتصادي

نزيهة الاندى

١٦٣١

٢٠٠٠/٤/١٠

تشجيع رؤوس الأموال المصرية والاجنبية على الاستثمار فقامت الاصلاح الزراعي تضمنت في مذكرته الإيجابية بناء على ما رآه المجلس الدائم لتنمية الإنتاج في ذلك الوقت من عدم الاعتماد على الخزنة العامة وحدها في تمويل مشروعات والاعمال على تشجيع رأس المال الاجنبي والاضمار المحلي للمساهمة في المشروعات . كما قامت الحكومة بتحويل شركة السكر إلى شركة اقتصاد مختلط ساهمت فيه بنسبة ٥١٪ من رأس مالها . والجاني تم تركه لرأس المال الخاص كذلك أصبحت بنك الجمهورية وساهمت في رأس ماله نسبة ٢٥٪ والجاني القطاع الخاص وإن كان قد تقرر في نظام هذا البنك أن يكون للعامل مهتلون في مجلس إدارته باعتباره مالكين لحصة في رأس المال .

كذلك شمت الحكومة حصص من الأراضي للمساهمين في شركة مصر للنفط وفي شركة الحديد والصلب وتلكا كانت اتجاهات تشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار .

أول أن دخول الدولة في النشاط الاقتصادي نظر على أنه مكن لنشاط القطاع الخاص وليس منافسا له وبالتالي يجب أن يتجه النشاط الحكومي إلى المجالات التي يصعب القطاع الخاص من القيام بها لاته غير مستعد لتحمل الشاغل فيها على أن يكون من الممكن أن يستغل أن تبايع هذه المشروعات بعد أن يثبت فاعليتها إلى القطاع الخاص .

ألا أن الذي حدث هو تجسد أزمة التنمية الاقتصادية في ظل الأنظار الرأسمالي التقليدي ، في شكل انخفاض وتدهور مهتل تكوين رأس المال الثلاث في القطاع الخاص من ١١٢ مليون جنيه في الفترة من (١٩٤٩ - ١٩٥١) إلى ٧٦ مليون جنيه في الفترة من (١٩٥٢ - ١٩٥٦) لذا تم اتباع خطة أخرى في التصنيع .

التصنيع (١٩٥٧ - ١٩٦١) :

لقد كان عام ١٩٥٧ هو بداية لتوسيع مهام الدولة وازدياد نشاطها الاقتصادي ففي ١٤ يناير ١٩٥٧ صدر قانون المؤسسة الاقتصادية وفي ١٥ يناير تقرر تصدير البترول والمنتجات التتصينة والكرات التجارية في دوليات إيرادات المؤسسة تصفية للتسهيلات التجارية والفرنسية وتولت المؤسسة الاقتصادية الاشراف عليها إلى جانب الشركات الجديدة التي خولتها الدولة الحق في تسييرها بقرعها أو للمساهمة فيها مع رأس المال الخاص في صورة شركات اقتصاد مختلط .

وقد سارت المؤسسة الاقتصادية بنجاح وبخطوات ثابتة نحو توطيد مقام القطاع العام وسائر الهيئات العامة للسنوات الخمس (التي تحولت بعد ذلك إلى مؤسسة مصر) في نفس الاتجاه نحو خلق قطاع عام قوي في الصناعة مع استغلال استراتيجيتها في بعض مشروعاتها برأس المال الخاص .

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية

المصدر : مجلة الأهرام الاقتصادي

التحول إلى الاشتراكية من التصنيع إلى التأميم والتخطيط الشامل

لقد كان تطوير الاقتصاد القومي من اقتصاد بسيط على رأس المال الخاص إلى اقتصاد يلعب فيه رأس المال

جدول (٤) تطور الميزان التجاري خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٦

السنة	المصدرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٥٢	١٥٠.٢	٢٢٦.٩	٧٦.٧-
١٩٥٥	١٤٦	١٨٧.٢	٤١.٢-
١٩٥٨	١٦٦.٢	٢٤٠.٢	٧٣.٩-
١٩٦٠	١٩٧.٨	٢٢٢.٥	٢٤.٧-
١٩٦١	١٦٨.٩	٢٢٤.٨	٥٦.٩-
١٩٦٤	٢٢٤.٤	٤١٤.٤	١٩٠.٠-
١٩٦٥	٢٣٢.١	٤٠٥.٩	١٤٢.٨-
١٩٦٦	٢٣٢.١	٤٤٠.٩	٢٠٨.٨-

المصدر : محمد علي عامر : الاقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٩

العام الدور الرئيسي لرأس ليس مينا ، فلم يكن من الممكن تغيير من أهداف الدولة دفعة واحدة دون أن تسبق ذلك مرحلة تمهيدية ويهيئ لها الفاعل الذي يمكن الدولة بعد ذلك من السيطرة على العلاقات الاقتصادية ، لذا مرت التجربة الاشتراكية بمرحلت متعددة .

الاقتصاد المختلط

(١٩٥٢ - ١٩٥٧) :

لقد سارت الدولة في تلك الفترة في اتجاهين يسمون إلى جانب بعضهما البعض :

الاصلاح الزراعي وتعميل قوانين الشركات بما يسمح بفرض رقابة الدولة عليها وتعميل قوانين الشركات بما يسمح بالحد من التدخل الكبيرة ، ثم اتجاه الدولة إلى التخطيط والهيمنة على النشاط الاقتصادي من خلال إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ، والقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢ بفرض إرساء قواعد سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحصر موارد الدولة من أجل استغلالها على اكمل وجه .

وفي عام ١٩٥٢ تم إنشاء المجلس الدائم للخدمات كهيئة مستقلة تختص بوضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمارة والنفوس ومشروعات التنمية الاجتماعية والتسويق بينها وبين مشروعات التنمية الاقتصادية كذلك تم في عام ١٩٥٢ إنشاء الهيئة العامة للمنتول الخمس للصناعة والتي حلت محل لجنة التخطيط القومي التي شكلت في مارس ١٩٥٥ ، وصدرت أكثر القرارات تأثيرا في الحياة الاقتصادية في تلك الوقت وهو القانون رقم ٢٠ لعام ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية في مارس ١٩٥٧ لإدارة تسيير الحكومة في بعض الشركات التي تساهم فيها أو تشترك فيها .

اسم كاتب المقال :
رقم العدد :
تاريخ الصدور :

نشرة الأندى
١٦٣١
٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الرئيسى :
الموضوع الفرعى :
المجلد :

الاقتصاد المصرى
نشرة تاريخية
مجلة الاحرام الاقتصادى

٥ - تعطيل بورصتى الأوراق المالية فى القاهرة والاستكثارية (١١٥ لسنة ١٩٦١)
٦ - صدور قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأسيس مجمع البنوك وشركات التأمين وتأميم عدد من الشركات والمنشآت.
٧ - صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بتقرير مساهمة الحكومة بحصة لا تقل عن ٥٠٪ فى عدد كبير من شركات المقاولات والشركات التجارية والصناعية.
٨ - القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ يتعلق بتحديد الحد الأقصى لما يملكه أى شخص طبيعى أو معنوى من أسهم فى الشركات المنقولة بما لا يزيد على عشرة آلاف جنيه.
٩ - القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ الذى لزم ان تكون مساهمة القطاع العام فى منشآت تصنيع القطن بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ كما صدر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ والقانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ الذى غرس بإسقاط الالتزام بالمدوح لشركة ليبون وشركة ترام القاهرة،
١٠ - القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ يحدد جواز الجمع بين وتلفيق.
١١ - القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتحديد الحد الأقصى للملكية الأرضية الزراعية فاصح مائة فدان للفرد بعد أن كان الحد المسموح به مائتى فدان.
١٢ - القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بتخفيض القساط الدين وقولاه على المتأخرين بقوانين الإصلاح الزراعى بمقدار النصف.
١٣ - القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ الخاصان بزيادة سعر الضريبة على العقارات لائنية داخل مصر.

١٤ - القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتحديد ساعات العمل بالنسبة لعمال المؤسسات الصناعية باثنتين وأربعين ساعة فى الأسبوع ويحتظر تشغيل العامل ولقائه اضافيا، ألا يأتى من وزير الصناعة.
وقد أعلن عبد الناصر فى الاحتفال بالعيد التاسع للثورة فى ٢٧ يناير ١٩٦١ أن الهدف من هذه القوانين هو إزالة التناقض الطبقي حيث كان الفئلا القوي فى الصناعة مبرضا بنسبة ٨٣٪ لاجور العمال و ١٨٪ لرباها لصاحب العمل.
وبناء على ذلك اصبح القطاع العام هو القوة الرئيسية للوجبة والمسيطرة على الاقتصاد القومى.
كما شهد بعد ذلك فى عامى ١٩٦٢، ١٩٦٤ سلسلة جديدة من الجولات لتقسيم فئلا التأميم الكامل على شركات ومنشآت كانت قد أمنت جزئيا بموجب قوانين يابو ١٩٦١، ثم أمنت جميع شركات ومنشآت تصنيع القطن وأمنت مملن ومضارب الأرز تسميا كمالا ثم شركات ومصانع الأدوية وشركات الآلة والمقاولات البحرية ثم شركات تجارة الخشب وشركات التجارة الداخلية وبعض الشركات الزراعية ثم شركات التجارة الخارجية والمقاولات وأمنت اكبر شركتين لاستخراج البترول وتسويقهما وشركة أبار للزيت الاتيوية المصرية وشركة شل مصر لينت.

وعد كان تأميم البنك الأهلى بنك مصر فى ١١ فبراير ١٩٦٠ خطوة جديدة نحو تميم سيطرة الدولة على الاقتصاد ومع ان الدولة ظلت هذا الاجراء منه اجراء خاص بالبنكين لطروف خاصة بهما حيث ان البنك الأهلى اصبح البنك المركزى للدولة منذ عام ١٩٥٧ ولأن بنك مصر كان يسيطر على مجموعة من الشركات الهامة لتي كان يملك معظم أسهمها وكان ذلك اثنه بمؤسسة فليسة احتكارية ومن ثم كان على الدولة ان تتولى السيطرة عليه وتوجيهه الى مصلحة الاقتصاد القومى وتحقيق خطة التنمية

وفى ٢٤ مايو ١٩٦٠ صدر قانون تنظيم الصحافة وبتنشاء الدور الصحف الكبرى إلى الاتحاد القومى فلم يكن من المصور ان يبدأ التحول الاشتراكى مع بقا الصحافة وفى الفترة الوجبة للرأى العام والمؤثرة فيه ، خاضعة لسيطرة رأس المال الذى تتعارض مصالحه مع التحول الاشتراكى .

وفى نفس البرأت تم إسقاط التزام شركات نقل الركاب بالقاهرة وتوات مؤسسة النقل العام مسئولة مرفق النقل وبمعدا تقرر قصر استيراد الدواء على الهيئة العليا للأدوية كما فرضت ضريبة لنسافية على مجموع مايتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المساهمة وارتفعت معدلات الضرائب الأخرى

لذا فى خلال هذه الفترة برزت وظيفة الدولة الاقتصادية

تورات التأميم فى

يناير ١٩٦١

وظيفة القطاع العام:

لقد كانت هذه القرارات حجر الأساس فى تكوين قطاع عام قوى يلعب دورا مستراتيجيا فى دلم عملية التنمية الاقتصادية فى إطار الخطة الخمسية الأولى .

فى يوم ١٩ يابو ١٩٦١ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر مة قوانين فى كاتالى:

١ - تقرير حق العمال فى ارباح الشركات لمساهمة التى يعملون فيها بحيث يخصم ٢٥٪ من الأرباح للصناعة (القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١)

٢ - تحديد الحد الأقصى لما يجوز ان يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس إدارة أو العضو المنتخب أو أى شخص يعمل فى أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بحيث لا يجاوز ٥ آلاف جنيه سنويا (القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١)

٣ - انشراك العمال فى مجالس إدارة الشركات والمؤسسات (القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١)

٤ - زيادة فى سعر الضريبة العامة على الإيراد بالنسبة للضرائب العليا حتى اصبح سعر الضريبة يصل إلى ٩٠٪ اذا زاد الإيراد على ١٠ آلاف جنيه (قانون رقم ١١٤ سنة ١٩٦١)

اسم كاتب المقال : نزيهة الاندلى
رقم العدد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : تبة تاريخية
المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادى

ذلك فى عام ١٩٦٤ صدر القانون الخاص بتحديد الحد الأقصى للتدريش من الامم بمبلغ ١٥ ألف جنيه للفرد على أن يذى بسندات على قولة منها ١٥ سة وبالقوة قدرها ٢٪

المعالم الرئيسية للخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) « مرحلة التخطيط المركزى »

استهدف برنامج التخطيط الاقتصادى الأول مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات وبالتالى مضاعفة دخل الفرد المستوى فى مدى زمنى قدره خمسة عشر عاماً على أساس تحقيق معدل نمو سنوى للدخل القومى (على أساس مريكى) يوازى ٧٪ مقابل معدل النمو السكائى الذى يقدر بـ ٢٪. وكانت الخطة الخمسية الأولى محاولة للرفع نصف الطريق نحو هدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات.

ولقد كانت عملية تمويل مشروعات الخطة الخمسية الأولى مشكلة رئيسية فالوصول إلى حجم الاستثمار المستهدف يتطلب رفع معدل الانشاء للملى السنوى إلى ٢٠٪ من الدخل القومى (وكان هذا المعدل يتراوح بين ٢١٪ و٢٢٪ قبل سنة ١٩٦٠)

ولقد كان من السهل على الخطط ترويجيه اخبار الهيئات والمؤسسات بواسطة مجموعة من التقارير طويلة الأجل لكن الحال يختلف فى حالة الاخبار المائى تحقيق حجم الانشاء القومى الذى تتطلبه الخطة ولضمان استقرار الاسعار كان يستوجب رفع نسبة الانشاء إلى الدخل المائى من ٢٪ سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٦٪ سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ إلا أن ذلك بدأ مستحيلاً كما اكتسب الالتزام فيما بعد لذلك كان من اللازم أن يستمر السداد الأخرى للقطاع المائى خلال فترة الخطة الخمسية الأولى كما هو وإذا فشل للخططون للجوء لاسلوب آخر هو خفض الدخل للشاح للقطاع المائى وزيادة فائض البيزنسية واعتمادها ليات التامينات الاجتماعية وفى ثروات تمويلية تخضع لنظام التحكم المركزى.

تحتاج لتطبيق

الخطة الخمسية الأولى:

[١] زيادة معدل النمو فى الدخل المتولد عن القطاعات المختلفة:

١. التضخم: ارتفاع الدخل من ٢٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ / ١٩٦١ إلى ٢٨٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ أى بزيادة تبلغ حوالى ١٢٦ مليون جنيه وهذا الرقم يمثل نسبة زيادة تقوى ٥٠٪ فى السنوات الخمس للخطة.

٢. الزراعة: ارتفاع الدخل من ٤٠٥ ملايين جنيه سنة ١٩٦٠ إلى ٤٧٧ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ أى بزيادة قدرها ٧٧ مليون جنيه ونسبة زيادة كلية حوالى ٢٨٪ فى سنوات الخطة.

٣. الكهرباء: ارتفاع الدخل فيها من حوالى ١٠ ملايين جنيه سنة ١٩٥٩ إلى حوالى ٢٢.٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ بزيادة تبلغ نسبتها ١٢٢٪

٤. التشييد: زاد الدخل فيه من حوالى ٤٧ مليون (١٩٥٩) إلى حوالى ٩٢ مليون (١٩٦٥) بزيادة تبلغ نسبتها حوالى ٧٧٪

٥. النقل والمواصلات: زاد الدخل من حوالى ٩٢ مليون (١٩٥٩) إلى حوالى ١٥٨ مليون جنيه (١٩٦٥) بنسبة زيادة تبلغ حوالى ٧٠٪

٦. التجارة والمالية: زاد الدخل فيها من حوالى ١٢٦ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ إلى ١٥٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ بزيادة تبلغ نسبتها ٢١٪

٧. المقاربات السكائية: زادت من ٧٢ مليون جنيه عام ١٩٥٩ إلى ٨٠ مليون جنيه عام ١٩٦٥ بنسبة حوالى ١٠٪

٨. المرافق العامة: زادت من ٦.٥ مليون جنيه عام ١٩٥٩ إلى حوالى ٨ ملايين جنيه عام ١٩٦٥ بنسبة زيادة تبلغ حوالى ٢٠٪

٩. خدمات أخرى: زادت من ٢١٥.٥ مليون عام ١٩٥٩ إلى ٢٨٨ مليون (١٩٦٥) بنسبة زيادة حوالى ٣٦٪

[٢] زيادة معدل نمو الإنتاج: على المستوى الكلى: زاد قيمة الإنتاج كلى من ١٥٤٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٢٢١٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ بزيادة بلغت نسبتها ٢٦.٤٪

وعلى مستوى القطاعات:

١. الصناعة: زاد الإنتاج (بألسعار الثابتة) من حوالى ١٠٥٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ إلى ١٤٧٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ بنسبة زيادة كلية تبلغ ٣٠.٣٪

٢. الزراعة: زاد الإنتاج بألسعار الثابتة من حوالى ٥٨٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٧٩٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ أى بنسبة زيادة كلية تبلغ ٣٦.٨٪

٣. الكهرباء: بلغت قيمة الإنتاج للحلق فى سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ نحو ١٨.٤ مليون جنيه

بألسعار الثابتة والذى ارتفع إلى ٢٧.٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ بنسبة زيادة تبلغ ٥١.٦٪

ولقد ارتفعت للقوة المركبة من ٨١٦ ميجارات فى سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ إلى ١٣٧١ ميجارات فى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ بزيادة نمو ٥٥٥ ميجارات نسبتها ٢٨٪ وارتفعت الطاقة من ٣٢٤ مليون كيلو وات فى سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٥٥١ مليون كيلو وات فى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ بنسبة زيادة ٧٢.٧٪ وارتفعت الطاقة المستغمة من ١٣٦ مليون كيلو وات فى سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٢٢٠٠ مليون كيلو وات فى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ بزيادة نحو ٢٢٤٥ مليون كيلو وات فى الساعة بنسبة ٦١٤.٦٪

٤. النقل والمواصلات والتخزين: بلغت قيمة الإنتاج للحلقه نحو ١٣٥.٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ وارتفعت إلى ٢٠٨.٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ بنسبة زيادة تبلغ ٥٣.٩٪

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : توريد الاشتد
الموضوع الفرعي : رقم العدد : ١٦٣١
المصدر : مجلة الاهرام الاقتصادي : تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : نبلة تاريخية
المصدر : مجلة الاهرام الاقتصادي

الاعداد اللازمة من التكاليف القارة والقيادات والاجرة الفنية التكاليف التي يمكن ان تحمل مسئولية القطاع العام بعد ان اصبح مداه واسعا وابعاده ضخمة لتؤدى دوره القيادية في خطة التنمية .

[٥] للجزء في ميزان المدفوعات :
توقعت الخطة لافضا في ميزان المدفوعات قدره ٤٠ مليون جنيه عند نهاية الخطة الا ان سنوات الخطة الاليت عجزا مطردا في الميزان التجاري ففاز من ٣٥٠٧ مليون جنيه في ١٣٥٠٦ في نهاية الخطة وذلك طبقا مما هو موضح فيما بعد .

كما بلغ اجمالي الجزء في ميزان المدفوعات القناه لتقليد الخطة ٤١٧ مليون جنيه ويعود هذا الجزء إلى نوعين من العوامل :

١ - عوامل موضوعية : وهي مجموعة العوامل التي لا يمكن التحكم فيها مثل ارتفاع حجم وقيم الواردات من المعدات وقطع الغيار والاسلع الوسيطة اللازمة للصنيع والتنمية بالإضافة إلى انخفاض نسب التبادل الخارجي في السوق العالمية مما لعب دورا هاما في عجز صالحي المبادلات الخارجية بالنسبة لتبلاد النامية .

٢ - عوامل تخطيطية : وهي يمكن التحكم فيها مثل ارتفاع معدلات الاستهلاك العام والخاص والاضطراب الفنية المنطقة بنموذج التصنيع المنبع لاذن الخطة والذي أدى لوجود خطأ فني في تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة لكافة القرارات الاستثمارية التي شملتها الخطة بالإضافة إلى ظهور اختلافات في التقيد الاجنبي مما أدى إلى استحالة استيراد متطلبات الاستثمار الوسيط وقطع الغيار اللازمة مما وضع قيودا على درجة تشغيل المصانع الانتاجية القائمة وتظهر طاقات عاطلة في صناعات كثيرة .

٥ - قطاع الخدمات : بلغت قيمة الانتاج المحقق في هذا القطاع نحو ٣٧١٠٢ مليون جنيه وإزلفت إلى ٥٩٠٠٤ مليون جنيه حققت في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ نسبة زيادة ٢٩٠١٪ [٣] ارتفاع متوسط الأجور وعند العمالة : حيث ارتفع عدد العمالة من ٦ ملايين عامل في سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى حوالي ٧٠٣ مليون عامل في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ وازادت الأجور في الفترة نفسها من ٥٤٩٠٥ مليون جنيه في سنة ١٩٦٠/١٩٦٤ إلى ٨٧٨٠٠ مليون جنيه في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ أي ان الزيادة الكلية في الأجور كانت ٣٢٩٠٤ مليون جنيه خلال سنوات الخطة .

مبجيات الخطة الخمسية الأولى :

هناك بعض الاختناكات الأساسية التي ولقت الخطة الخمسية الأولى يكن ايجازها على النحو التالي :

[١] الاختلال بين الاخراج والاستثمار : في نال الخطة الخمسية الأولى بلغت نسبة الإخراج إلى الناتج المحلي (٢١٢.٨) بينما بلغت نسبة الاستثمار ١٧٠.٦ مما أدى إلى عجز في التوازن قدره ٤١.٨ من الناتج المحلي تم تمويله بالقروض الخارجية .

[٢] عدم التخطيط لحجم وأنماط الاستهلاك : حيث اعتبرت أنماط الاستهلاك متغيرا يتحدد خارج الخطة وليس من خلالها مما أدى إلى ارتفاع ضخم في معدلات الاستهلاك إذ ارتفع حجم الاستهلاك الكلي - مقوما بأسعار ١٩٦٥ - من ١١١٩.٧ مليون جنيه في سنة الأساس ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى ١٧٦٢.٢ مليون جنيه في سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ بزيادة قدرها ٤١٦.٩٪ مقابل زيادة معددة بالخطأ تبلغ ٢٢٥ فقط .

[٣] عدم تحقيق التوازن الكامل والمليق بين مختلف القطاعات :

حيث اندفع كل قطاع في تنسيق بعض مشروعاته دون أن يتم الربط والتنسيق الزمني أو البشري أو المادي بين ما يقوم بتنفيذه وبين ما يلزم تنفيذه من القطاعات الأخرى استكمالاً لهذا المثلث .

[٤] عدم استكمال أجهزة القطاع العام : واجهت القطاع العام مشكلة عدم استكمال

معركة السد العالي وتأميم القناة

٧

في يوم ٩ يناير ١٩٦٠ تم لسلط إشارة البدء في بناء السد العالي والذي بدأ التفكير في مشروع السد العالي منذ الأيام الأولى لثورة . فبعد قرار مجازة قيادة القارة في أكتوبر ١٩٥٢ بالبدء في دراسة المشروع وتقدمت للدراسات في ديسمبر ١٩٥٤ إلى أن بناء السد العالي هو

الحل الوحيد لتنمية التلجبن الزراعي والصناعي حيث لن المشروع بكل ذلك التوسع الزراعي الفيا في الأراضي البرر روسيا بتحويل حياض الوجه القلي إلى نظام ري قائم بالإضافة إلى توفير طاقة كهربائية ملة تدعم من القطاع الصناعي لدخل البلاد .

وبدأت بعد ذلك مشكلة التمويل فقد تعرضت التكاليف الإجمالية لبناء السد العالي وارتفعت به من مشروعات للاستفادة منها في التخزين واستصلاح وإسكان ومراق وطرق بدوالي ٤٠٠ مليون جنيه

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الافندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المجلد :	مجلة الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

٣. بلغ وصيد المياه في بصيرة ناصر امام السد ٦٥ ألف مليون متر مكعب في ذلك الوقت.
٤. زيادة الرقعة المزروعة بما يقرب من مليون فدان عوضت الاقتصاد المصرى عن الملايين فدان التي فُقدت نتيجة العوان المستثمر على المساحات المزروعة بفشل التجريف وزحف اراضي اليناء.
٥. الاضافة بنسبة كبيرة إلى المساحة المحصولية في مصر نتيجة تحويل مايقرب من مليون فدان بالوجه القبلى من الاراضى المروية بالخياش في صعيد مصر إلى نظام الري الدائم.

٦. استخدامات الطاقة الكهربائية :
بعد السد العالي ثامن أضخم سد في العالم من زاوية توليد الطاقة حيث ساعد على زيادة انتاج الطاقة الكهربائية في مصر (ملايين كيلو وات/ ساعة) في ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل السد (١٥ مليون كيلو وات/ ساعة) مما يؤدى إلى زيادة نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء إلى ٥٢٥ كيلو وات/ ساعة .

٧. التوسع الصناعى :
لقد بدأ استغلال الطاقة الكهربائية المولدة بواسطة السد العالي منذ عام ١٩٦٧ لمساندة وضع عملية التصنيع في الاقتصاد المصرى فتوالى كهرياء السد كان عاملا حاسما في اختيار بعض المشروعات الصناعية الوارئة بالبرنامج الاستثمارى للسنوات (١٩٧٠ - ١٩٨٠) .

٨. كهرية الري :
لقد ساعدت الكهرياء المتولدة عن السد العالي على امداد جميع القرى المصرية بالطاقة الكهربية لمواجهة الاحتياجات الاساسية مثل الاضاءة ، تشغيل المضخات والآلات الزراعية بالكهرياء امداد الصناعات الصغيرة في الري، بالطاقة .

أبرز التشريعات المالية والاقتصادية في عهد الثورة

الضرائب :

- قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل للادة ١١ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الأرباح.
- قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٦ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المتولدة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل.
- قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ بتخفيض الضريبة عن صغار ملاك الأراضي الزراعية.
- قانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل لاس فرض الضريبة على صغار ارباب الين الحرة.
- قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بفرض ضريبة تضامنية على ما يتقاضاه اعضاء مجلس الادارة في الشركات المساهمة

وقام البنك الدولى بدراسة للشروع ولقته خبرته إلى ان هذا المشروع سيجريه الدخل الزراعى بمقدار ٢٤٠ وميزانية من الدخل الزراعى عامة وان مثل المشروع سوف يتبع لمصر الوفاء بالتزاماتها المالية قبل البنك الدولى والهيئة - التي تشترك في التمويل وكان مقتضى هذا ان يدرج البنك الدولي بالتمويل.

وبناء على هذا الأساس دارت للمعاملات في سبتمبر ١٩٥٥ مع البنك الدولي ووضع الشريط التي يجب ان تدمجها مصر لكي تظل هذا القرض وحي .
١ - ان يضمن البنك إلى ان العملات الأجنبية التي مستأهلها مصر من لفتح الاسيركية والإنجليزية لا تقطع .
٢ - ان يتفاهم البنك مع الحكومة المصرية ويتفق معها من وقت إلى اخر حول برنامج الاستثمار .

٣ - التخفيم حول الحاجة إلى ضبط المصروفات العامة للدولة .
٤ - لا لتاحمل الحكومة للصربية أي دين خارجي وتوافق اتفاقيات دفع الأ بعد التخفيم مع البنك الدولي أولا وقبل الاتفاق على أي مشروع وظل البنك ان تكون إدارة المشروع خاضعة لاتفاق معه .

وبحاجة في ١٩ يوليو ١٩٥٦ أعلن البنك الدولى سحب عرض تمويل مشروع السد العالي بعد ان اعنت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تخليهما عن المساهمة في المشروع .

وقد كان رد عبد الناصر على سحب تمويل السد العالي هو تأميم قناة السويس فقد كان دخل شركة قناة السويس في عام ١٩٥٥ يبلغ ٣٥ مليون جنيه أي حوالي مائة مليون دولار آنذاك ، وقد عبد الناصر ان تصبح من حق مصر في حين ان المساهمة للمشروطة التي كانت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا قد عرضتها للمساهمة في تكاليف المشروع لتتجاوز ٧٠ مليون دولار على مدى ٥ سنوات .

وكان رد فعل بريطانيا وفرنسا واسرائيل هو العدوان الثلاثي الا انه فشل في تحقيق هدفه بسبب الانذارين الروسى والامريكى .

وبعد فشل العدوان عاد مرة اخرى مشروع السد العالي إلى الاثان لما تم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨ على ان يقدم قرضا قيمته ٣٤,٨ مليون جنيه يستخدم في تنفيذ لأمرحلة الاولى ثم تم توقيع اتفاقية جديدة في ٢٧ يوليو ١٩٦٠ بقرض جديد مقداره ٧٨,٤ مليون جنيه لتمويل المرحلة الثانية .
وفي ١٤ مايو ١٩٦٦ احتفلت مصر بانعام المرحلة الاولى لبناء السد العالي وتحويل مجرى النيل .

وقد ارتبط ببناء السد الزكام التالية :
١ - اضافة ٣٤ مليون جنيه إلى الدخل القومى سنويا في هذه الفترة .
٢ - بلت التكاليف النهائية للسد العالي ٣٢٠ مليون جنيه بما فيها تكاليف محطة الكهرياء .

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نزيرة الاندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المصنوع :	مجلة الاحرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

الرقابة على النقد الأجنبى :

صدر أول قانون للرقابة على الصرف الأجنبى فى مصر من أجل تنظيم التعامل بالصرف الأجنبى وذلك تحت رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

قانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات الصرف .

قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٢ باستثمار رأس المال الأجنبى .

قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص باستثمار المال الأجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية .

قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٦ بوضع استئجار من أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم الرقابة على عمليات النقد .

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الرقابة على النقد .

تشميعات البنوك .

قانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ بضمان الحكومة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى فى سلفة تمويل محصول القطن .

قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ لتشابه بنك مركزى الدولة .

بوصيات الأوراق المالية .

قانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التعامل فى الأوراق المالية .

قانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ فى شأن تنظيم بيع الأوراق المالية لأول .

قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التعامل فى الأوراق المالية .

قانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم بيع الأوراق المالية بالأجل .

قانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ للاتحة العامة لبيروصات الأوراق المالية .

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتعديل نسبة الإرباح المشددة فى الملة من أرباح عام ١٩٥٨ سنة الأساس . وتم إلغاء فى ١٩٥٩/٧/١ نتيجة لتأثره السلبية على البيروصة ولكن مع بداية المستويات بدأت الإجراءات التى تكسب الاتجاه الاشتراكى حيث صدر القانون رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بنكى صدر والأولى المصرية فى يوليو ١٩٦١ صدرت قوانين أخرى لبدل الى تأميم ٩٥ مشمل الشركات اشقتها قوانين أخرى لبدل الى تأميم ٩٥ فى النشاط الاقتصادى وانكسرت التعاملات فى البيروصة لتخافى الشركات القليلة بها الى ٩ شركات فقط وتوارت البيروصة فى هذه الفترة وبقيت قائمة من الشركات النشيرة والسياسية فقط وتمثل هذا البلد فى وجود مكتبين بالانكستريفة و ٥ مكاتب بالمقاهرة من الإجمالى البالغ ١١٠ مكتب فى المميتين .

تواخين الإصلاح الزراعى :

- صدر أول قانون للإصلاح الزراعى فى التاسع من سبتمبر عام ١٩٥٢ وبدأ تنفيذه فى ٢٦ أكتوبر من نفس العام .
- هدنت الثورة لوضع حد أنصى للملكية الأراضى الزراعية وذلك صدرت عدة تشريعات من أجل هذا الغرض .
- أ. حدد القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الحد الأقصى للملكية الفرد من الأراضى الزراعية بمائتى فدان ، وللأمرأة وبلاحدائة فدان .
- ب. نص القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تملك الفرد لأكثر من مائة فدان مع عدم جواز حبيزة الأسرة . والأمرأة تتكون من الزوج والزوجة والأولاد القصر . بتطريق الإيجار أو وضع اليد لمساحة تزيد على خمسين فداناً .
- ج. نص الميثاق المصرى سنة ١٩٦١ على أن روح القانون تطرؤ أن يكون الحد الأقصى الذى لا يتجاوز مائة فدان شاملاً للأسرة كلها ، وليس لكل فرد على حدة وذلك حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى .
- د. قرر المؤتمر القومي الثالث للإصلاح الاشتراكى المنعقد فى يوليو ١٩٦٩ بأن يكون الحد الأقصى للملكية الفرد من الأراضى الزراعية خمسين فداناً على ألا تزيد ملكية الأسرة على مائة فدان .
- صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٢ محذلاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ التنظيم الملائمة بين الملك والمستور .
- نص قانون الإصلاح الزراعى الأول على شسوية تشكيل لجان تنفيذ حد أدنى لأجور العمال الزراعيين ، كما نطقت القوانين عمل الصموية والفتيات والمراة فى العمل الزراعى .
- القانون ١٥ لسنة ١٩٦٢ ويخصى بمظهر تلك الأرباح للأراضى الزراعية، بمعما لوجز أن موقوف ما يملكه الأجنبى من الأراضى الزراعية ٥٠ فداناً فى حين كان متوسط ما يملك للمصرى لا يتعدى فدانين .
- صدر قرار تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ والذي يمثل نقطة تحول سياسية واقتصادية فى تاريخ مصر الحديث وتم تبنيه فى إطار معركة القسد إلى تأميم القناة .

تجربة الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ - ١٩٦١)

هدفت السياسات الاقتصادية التى طبقتها دولة الوحدة الى تحقيق التنمى والتكامل الاقتصادى بين البلدين من طريق إصدار عدد من القوانين لتنظيم الاقتصاد دولة الوحدة بما يمازى مع المبادئ التى نادت بها وفلسفة مدلولها واشتتات المؤسسة الاقتصادية فى الأقاليم السورية وكان من مهامها التنمى بين فدرات الدولة الاقتصادية ، وكانت معظم القرارات تهدف الى الحد من السيطرة الأجنبية على الاقتصاد القومى .

ولكن هذا يعنى أن محاولات لتنظيم السياسات الاقتصادية فى الخمس دولى الوحدة كان يتم بصورة متعقبة دون مراعاة ظروف كلا البلدين حيث رعى فى الملة الخمسة ظروف كل الميم والخطا خطط مرسومة تهدف الى تنمية الإنتاج كما تم اعتماد مزاج التصنيع بشرى كبرى المصنوعات كمالهات بهدف دولة الوحدة الى تطبيق الإصلاح الزراعى فى الأقاليم الشمالي وبصورة التى طبقها فى الأقاليم الجنوبي مصر . فقد هدفت دولة الوحدة الى توزيع أراضي الملاك الوطنى على المصحات الزراعية خسة أن الملكية الزراعية فى سوريا كانت صغيرة ، كمالاً الفلاحين تنوعوا فى سوريه يملكون الرعية الطرية والاعلات وبعض المزارع الاجتماعية يمكن للملك كان فى مصر حيث كانت معظم الأراضي الزراعية حكراً على الأجنبى ، إلا أن قانون الإصلاح الزراعى فى ١٦٦ لعام ١٩٥٨ مصر مخصصاً لتعديل الملكية الزراعية ، وهذا فى التوجه بقطعة الملكية .

والمصدر القانون رقم ١٢٦ لعام ١٩٥٩ والذي هدفت الى تنظيم ماوله عمليات المصارف على أساس أن تتشغل المصارف بكل الفكات المسددة .

٢. انشاء المجالس امارات لى المال العربى للمساحة فى حدود ٢٠٠٠٠ فداناً رأس المال الأجنبى فى مصر والقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٩ الذى أوجب على شركات المصارف العاملة على اراضى الجمهورية العربية المتحدة أن تكون شركة مساهمة مملوكة كلياً للمساهمين من جنسية الدولة المولدة .

٣. احتياطية التذرى وجوز تغيير من الأساطير التى جعلها داخل البلاد .

٤. تم تعيين ميهذين الرفيقين بعد ذلك نظراً للاعجاب فى تطبيق ما سبقه من تشريعات صدرت القوانين رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأسيس بعض الشركات .

ولكن لتتعلق دولة الوحدة المصرية السورية من تعاون الاقتصادى عمل على نحو مائل الى التجربة الأوروبية وامان عامل سياسى بالدرجة الأولى . فقد خاست هذه مدموجب اتفاق سياسى أكثره الحكومتان المصرية والسورية ووافق عليه مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصرية بجماع المجهور واجزة الشعب فى قطارين بماتقرب من الإجماع .

ولكن هذا لا يعنى أن الجنب الاقتصادى فى كل من القطرين كانت تتشغل بالتصالح والاختلاف .

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

اسم كاتب المقال : نزيهة الافندى

الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية

رقم العدد : ١٦٣١

المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادى

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الاقتصاد المصري

1967

1981

الاقتصاد المصري من الفكرة

الى الانسداد ثم الانفتاح

٤٤% انخفاض الناتج القومى لإغلاق قناة السويس
فقدان ٦٥٠ من إنتاج البترول . بعد احتلال سيناء
١٠٠ الف جنيه خسارة يومية فى السياحة
تحويل الإيرادات والإنفاق العام لخدمة المجهود الحربى
اقتصاد الحرب فرض مزيدا من الضرائب . التمويل بالجزر
انفجار التضخم بعد أكتوبر ١٩٧٢ نتيجة التوسع فى الصادرات النقدية
البترول يتسبب الموقف وانكماش القطاعات الانتاجية
الانفتاح بين الايجابيات والعلبيات
اهم القوانين والتشريعات

تدخل هذه الفترة زمنيا مع مرحلة الثورة
والعهد الناصرى، ولكن طبيعة الظروف
والتحديات التى واجهها الاقتصاد المصرى خلال
هذه الفترة ابتداء من حرب ١٩٦٧ وحتى انتصار
اكتوبر ١٩٧٢ وماتلاه من انفتاح اقتصادى فرض
علينا هذا التداخل الزمنى وأن كان لا يخل
بالتقسيم العملى
ويتضح ذلك من استعراض خسائر حرب يونيو
١٩٦٧، وما فرضته من سياسات تقشفية لمواجهة
الاستعدادات لحرب ١٩٧٢، ثم الانفراجة
الاستهلاكية التضخمية التى أعقبتها، والتى
توافقت مع التوسع فى الاستثمار ايضا، والتى
استندت على القروض والتحويلات النقدية من
جانب العاملين فى الخارج، إضافة الى اسعار
البترول ودخل قناة السويس .. فكانت المحصلة
النهائية فى نهاية السبعينات تصاعد فى ارقام
المديونية واشتعال الاسعار والعجز فى الموازنات
العامة

واذا كانت بداية المرحلة الزمنية تعكس
التحديات الاقتصادية التى واجهها الاقتصاد
المصرى حينذاك .. فان نهايتها شكلت الاعباء
والتحديات التى واجهها الاقتصاد المصرى ليس
نتيجة ظروف الحرب ولكن نتيجة الاندفاع فى تيار
الاستهلاك والانفتاح وعلى الرغم من ارتفاع
معدلات النمو الاقتصادى خلال هذه الفترة .

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نزيرة الاضدى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المصدر :	مجلة الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

اولا اقتصاد الحرب

التفعل وإعادة الدولة للحرب واتمك ذلك في إنشاء مؤازرة
استندوق الطوارئ.

وقد تشتم الاقتصاد المصرى في فترة ما بين الحربى ١٩١٧
١٩١٧ بته "اقتصاد حرب" . وذلك لتخصيص معظم الموارد
للاغراض العسكرية للاعداد للحرب .. وقد ارتفع شعائر
الاصوات يلو فيق صوت المعركة ليصير بجلاء عن اولوية
مسئلة في الاقتصاد المصرى لا يوفى توجيه الاقتصاد لصالح
القطاع العسكري على حساب اللطامات للبيئة فارتفعت
معدلات الاستهلاك الحكومي للخدمة لاساء للاتفاق على
التصليح والتعديرو الي نحو ١٢٠ /٪ بينما زاد الاستهلاك
الخاص بنسبة ٦٠ /٪ فقط كما تم فرض ضرائب جديدة
وزنات معدلات الضرائب المفروضة وانفلت واقتسمت السياسة
الغنية باستخدام (التحويل بالمعز) عن طريق طبع مزيد من
القبكون لتغطية الاتفاق العام للدولة وكان لتخصيص نحو
٢٠ /٪ من الناتج القومي للاتفاق الحكري اثره على تراجع
الاستثمارات الاخرى كما عانى الاقتصاد المصرى من عجز
متزايد في اليزان التجاري خلال فترة ما بين الحربين وقد
واجه مصر هذا المعز من طريق عدم العرض والقروض
من الاتحاد السوفيتى والقول الاشتراكية واستخدام جزء من
الاحتياطيات النقدية من العملات الاجنبية والاعتماد على
القروض الخارجية قصيرة الاجل ، مما تسبب في إيجاد أزمة
حادة في النقد الاجنبى مما استدعى افتتاح سياسة اقتصادية
جديدة في انطاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وفيما يتعلق بالاستهلاك العام والخاص لقد زاد
الاستهلاك الحكومي بمعدلات مرتفعة خلال الفترة من ١٩٦٧
١٩٧٣ . لتزايد نشاط الدولة وتعاظم دورها الاقتصادي حيث
اضطلع القطاع العام بتوفير احتياجات مرحلة الاستعداد
لحرب أكتوبر وارتفع الاستهلاك الحكومي من ٤٨٨ مليون
جنيه عام ١٩٦٧ إلى ١٠٧٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ بنسبة
٧١٢٠٠ /٪ بتوسط سنوى قدره ٢٠٠٠ /٪ . بينما كبل منطبط
التزايد السنوى للاستهلاك الخاص خلال نفس الفترة ٦٠ /٪
سنويا وهو ما يفسد كبح الاتفاق الخاص من خلال القيادات
المالية (بفرض ضرائب جديدة وزيادة معدلات الضرائب التي
كانت مفروضة).

وقد جاء التزايد في حصة الضرائب من الضرائب غير
الباشرة بصفة اساسية بين الجمارك حيث ارتفعت
حصيلتها من ٤٤٢٠ مليون جنيه عام ١٩٦٧/١٩٦٨ إلى
نحو ٧٤٠٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ وشكلت ٢٠٠ /٪ من
إجمالي حصيله الضرائب عام ١٩٦٧/١٩٦٨ .

وقد شهدت هذه المرحلة تراجع معدل الاستثمار من
١٠٠ /٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٧/٦٨ إلى نحو
٢٠ /٪ من الناتج المحلي عام ١٩٧٣/٧٤ كما يتبين من
الجداول رقم (١)

تكد الاقتصاد المصرى خسائر كبيرة بعد حرب يونيو
١٩٦٧ : نتيجة لفقدان كل شبه جزيرة سيناء ، وما بها من
ثروات طبيعية في مقدمتها البترول الذي كان يمثل نصف
إنتاج البلاد فضلا عما تشتمه سيناء من مناجم الفحم
والمنجنيز بالإضافة إلى فقدان الاسكانات السياحية
اسبابا لانخفاض للاعلاق ثلاثة السوس مما اضاع على
البلاد حصة مة من النقد الاجنبى وفقدت مصر إيرادات
كانت قد بلغت نحو ٩٥٠ مليون جنيه عام ١٩٦٧ اي نحو
٢١٩٠٢ مليون دولار باسعار الصرف في ذلك الوقت يورلى
نحو ٤ /٪ من الناتج المحلي الاجمالي في ذلك العام . (وكان
سعر الصرف خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٣ الجنيه يعادل
٢٠٢ دولار ، اي أن الدولار يساوى ٤٢١٨) . وقد استمر
توقف الملاحة في قناة السويس منذ منتصف عام ١٩٦٧ حتى
إعادة افتتاحها عام ١٩٧٥ ، مع توقف النشاط الاقتصادي
في مدن القناة الثلاث بورسعيد والإسماعيلية والسويس
وتسريه مليون من المواطنين في إطار عملية تهجير سكان
مدن القناة إلى داخل البلاد.

امت حالة اللا سلام والا حرب التي سالت للنطقة في تلك
الفترة إلى تأثر حركة السياحة
وقد تدرت الإيرادات السياحية التي فلتها مصر خلال
هذه الفترة بنحو ١٠٠ الف جنيه يوميا أي ما يعادل نحو
٢٦٠٠ مليون جنيه سنويا تعادل ٧٤ مليون دولار في ذلك
الوقت.

الخسائر في الموارد البشرية بسبب الحرب حيث فقدت
مصر الآلاف من شبابها الذين يشكلون المعصر الأساسي
في تحقيق التنمية الاقتصادية .
تعود الوصول الانتاجية وتعرض شبكة البنية التحتية
للاستهلاك والاستخدام في الجهود الحربية بالإضافة إلى
تدمير جزء منها في الحرب مع توقف عمليات الصيانة
والتحديث.

كما اثرت الحرب على طريقة تخصيص الموارد
الاقتصادية بين الاغراض الحربية والمغنية في إطار ما يعرف
باقتصاد الحرب ، حيث اصبح على الاقتصاد المصرى ان
يكيف لروايعه لتحويل الاتفاق العسكري سواء في مسروره
الجارية بشراء اسلحة او إعادة بناء وتطوير البنية الأساسية
العسكرية التي دمرت في الحرب عام ١٩٦٧ كما طالب ضغط
الاستهلاك المحلي لتقليل الواردات للنفية او إبقاءها عند
مستوياتها دون زيادة لتوجيه حصيله النقد الاجنبى إلى
تجديد نشاط عسكري.

وبالتالى اتسم الاقتصاد المصرى في هذه المرحلة بحالة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نزيهة الافندي
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المصدر :	مجلة الاحرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

جدول (١) معدل الاستثمار خلال الفترة ١٩٦٧/٦٦ إلى ١٩٧٢

السنوات	معدل الاستثمار
١٩٧٧/٦٦	١٥.١
١٩٧٨/٧٧	١٢.٤
١٩٧٩/٧٨	١١.٩
١٩٨٠/٧٩	١٤.٤
١٩٨١/٨٠	١٢
١٩٨٢/٨١	١٢.٤
١٩٨٣	١٢.١

المصدر البنك الدولي

وهذا التراجع في معدل الاستثمار أدى إلى تراجع معدل النمو الحقيقي الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجع إلى ٢.٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٧

وبالنسبة للعلاقات التجارية الخارجية فقد عانى الاقتصاد المصري من عجز متزايد في الميزان التجاري خلال فترة ما بين الحربين حيث تدهورت نسبة تغطية الصادرات للواردات نتيجة انخفاض معدل زيادة وتزايد الفجوة التقليدية وعدم إمكانية مواجهة الزيادة في الطلب من طريق النمو في الناتج المحلي كما خاضع من حجم الفجوة ارتفاع أسعار الواردات تركباً مع التوسع المالي رغم الاجراءات التي تم اتخاذها لإيقاف استيراد السلع الكمالية فضلاً عن زيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية الواجبة للاستعمال الشخصي بنسبة ٧٠٪.

كما أن مصر بدأت تراجعه متعاقب في البدين الخارجية التي حصلت عليها سواء في الفترة السابقة للحرب أو خلال نفس الفترة وحين أجل استحقاقها مما أدى إلى ارتفاع معدل خدمة الدين الخارجي إلى ٨٢٪ (نسبة ما يدفع في شكل فوائد الدين إلى قيمة الصادرات من السلع والخدمات) وفقاً للبنك الدولي عام ١٩٧٢.

وقد وصل مجموع الميزن خلال الفترة من ١٩٦٧ من ١٩٧٢ ٢.٧ مليار دولار منها ٢.٢ مليار دولار عجز في الميزان التجاري وحوالي ١ مليار دولار لاستهلاك الدين المتوسطة والطويلة الأجل وكان على مصر أن تفتقر من الخارج لتمويل العجز في ميزان مدفوعاتها، وقد ولهمت مصر العجز الخارجي من خلال عدة طرق منها:

(١) الدعم العربي الذي قررته اللجنة العربية في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ في أعقاب أزمة ١٩٦٧ حيث قدمت للدول العربية المساعدة لتدوير دعماً بغرض النقص في الإيرادات الناجمة عن إغلاق قناة السويس وخسائر الحرب التي تسببت فيها مصر. وقد وصلت أرقام هذا الدعم إلى ١٣٩.٢ و ٢٢٢.٣ و ٢٢٢.٧ مليون جنيه خلال أعوام ١٩٧٠/٦٩ و ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٢/٧١ و ١٩٧٣ على الترتيب.

(٢) القروض من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية :

بلغ المتوسط السنوي لها ١٢٣ مليون دولار سنوياً خلال سنوات الحرب وقد استخدمت القروض السوفيتية بصورة خاصة في تمويل استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية.

(٣) استخدام جانب من الاحتياطات النقدية

من العملات الأجنبية لمواجهة العجز. وهذا أدى إلى إضعاف السيولة النقدية للاقتصاد المصري من العملات الأجنبية في نهاية سنوات الحرب.

(٤) زاء الاعتماد على التمويل الخارجي من خلال القروض قصيرة الأجل في ظل العجز الكبير في ميزان المدفوعات بسبب زيادة الواردات الضرورية لتسريع تبنيّة الظروف للجيش لخوض حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وقد تعرضت شبكة البنية الأساسية للاستهلاك والتدهور بسبب سنوات الحرب كما تراجعت معدلات التجارة والاستثمار وتدهورت الصناعات بسبب الحروب المتوالية التي خاضتها مصر ؛ مما أدى إلى تدهور معدل التبادل التجاري (في غير صالح مصر). كما انخفض حجم الاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية وهو ما انعكس في حدوث أزمة شديدة في النقد الأجنبي وبالتالي كاد أن يفتتح سياسة اقتصادية جديدة لمواجهة التدهور الاقتصادي الذي لمرته سنوات الحرب.

ثانياً سياسة الانفتاح الاقتصادي ١٩٧٤

التشجيع الفطري لسياسة الانفتاح الاقتصادي جاء في ورقة أكتوبر التي جعلت أحد الهياكل الرئيسية للجمعية المصرية في المرحلة القادمة، يعني فتح الاقتصاد المصري للاستثمار الخاص المباشر من جانب الدول الأجنبية وخاصة الغربية.

حيث أن الاستثمارات لا تأتي إلا من تلك الدول بحكم طبيعة نظامها الاقتصادي والاشعاعي ما هو الانفتاح الاقتصادي؟

عرف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سياسة الانفتاح بأنها سياسة اقتصادية أخذت بها مصر في السنوات الأخيرة إلى جانب غيرها من السياسات بهدف تشجيع ومحفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية وكذلك المصرية على القيام بتحويل وانشاء المشروعات الاقتصادية الخفئة التي تحتاج إليها مصر في ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية وذلك بالإضافة إلى تزويد مصر بلحاح ما في العصر من خبرة وعلم وتكنولوجيا واستثمار رؤوس الأموال وهذا ليس مقصوراً على إنشاء للشروعات الجديدة بل أنه من الممكن أن يساهم في تحسين وتطوير المشروعات القائمة.

ويمكن تحديد إطار سياسية الانفتاح في بعين أساسية:

(١) تحرير الاقتصاد القومي من القيود التي تعوق حركته وتحد نموه والبيئة الخاضعة والبيئة التي تمكنه من الانطلاق والقدرة على المنافسة الدولية.

(٢) استقطاب الأموال العربية والأجنبية والتكنولوجيا المتطورة بغرض الاستثمار.

اسم كاتب المقال :
رقم العدد :
تاريخ الصدور :

الموضوع الرئيسي :
الموضوع الفرعي :
المصدر :

(١) في المجال المالي والاقتصادي :
أ - تحسين مركز مصر المالي والقضاء على العجز في موازنة العامة للدولة
ب - توفير التمويل اللازم لمشروعات خطط التنمية الاقتصادية دون اللجوء كامل الدولة
ج - زيادة موارد الدولة من المبيعات الأجنبية.
د - زيادة إيرادات الدولة بوجه عام
هـ - تحسين وضع ميزان المدفوعات المصري وتحسين مركز الجنيه المصري في السوق العالمية

(٢) في المجال التجاري :
أ - تحرير التجارة الخارجية للمصرية.
ب - تنويع الصادرات وإتسارها عالميا
ج - الحد من الواردات الأجنبية عن طريق الاقتناع الذاتي لبعض المنتجات
د - تحسين مركز مصر التجاري من خلال تقليل العجز في ميزان التجاري للمصرى

(٣) في مجال الإنتاج :
زيادة حجم الإنتاج القومي وتحسين نوعية المنتجات المصرية وتطويعها وذلك عن طريق :
أ - الاستغلال الأمثل للموارد والامكانيات المصرية عن طريق استقطاب رأس المال من الخارج لتحصيل كثير من الانشطة الإنتاجية صغيرة الحجم إلى الإنتاج بجم كبير وما ينتج عنه من انخفاض تكلفة الوحدة الإنتاجية كما يمكن دعم قطاعات النشاط الاقتصادي التي توليه مجزا

والمصري في التمويل وذلك بتوفير إمكانياتها المالية.
ب - يساعد انخفاض عنصر المنافسة لشريحة ومشروعة بين للشروعات في ظل سياسة الانفتاح على تطوير وتحسين المنتجات المصرية.
ج - يمكن الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا الحديثة النهوض بالصناعات القائمة مما يساعد على تطوير منتجاتها لتتسار لتتواءم العالمية.

(٤) في مجال المالية :
أ - لتلحة وتوفير المزيد من فرص العمل أمام المصريين سواء في مشروعات الانفتاح أو في باقي قطاعات النشاط التي سوف تنال بقيام مشروعات الانفتاح
ب - لكسب العمالة المصرية خبرات ومهارات جديدة نتيجة لاحتكاكها بالعاملين الأجانب في مشروعات الانفتاح
ج - تحسين مجالات وتوفير العمل لأهل والأزواج بمستويات الأجور في مصر.

نظ التمريرى للالتام لتحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في :
أ - الاستثمار الكفلة من رأس المال الحريرى والأجنبي
ب - التركيز على اجتذاب رأس المال من كل القطاعات الأجنبية للراغبة في الاستثمار وكذلك تشجيع رأس المال الحريرى
ج - عدم إهمال الجانب المحلي للاسهام في عمليات التكوين الرأسمالي.

المواهل التي دفعت إلى اتباع هذه السياسة :

نستطيع ان نعين بين نوعين من العوامل التي تسببت في اتباع هذا القطر من السياسات الاقتصادية

(١) العوامل الداخلية :

أ - الصغوب والاختناقات الاقتصادية التي واكبت الأوضاع الاقتصادية في بداية الستينات .
ب - الانكسار من الداخل والانكسار من الخارج :

أدت أزمة ١٩٦٧ وإهمال النمو في قطاعات النشاط الاقتصادي وتحديده النشاط الاقتصادي لخدمة الأعمال العسكرية (اقتصاد الحرب) إلى إقبال كامل للميزانية المصرية بالاضافة إلى انقطاع إيرادات كل من قناة السويس إيرادات بترول سيناء، كل ذلك أدى إلى تفاقم معدلات التنمية الاقتصادية وزيادة حاجة مصر لقبول الاستثمارات المباشرة سواء كانت عربية أو أجنبية .
ج - مصادم التراكم الرأسمالي للانفتاح :
الفاوض المتحققة من النشاط الرأسمالي الخاص في مجالات الزراعة والصناعات المتوسطة والصغيرة والتجارة المحلية والملاوات

الارواح المتلفة للقطاع الخاص من خلال تعامله مع الهيئات الحكومية والقطاع العام خاصة في مجال التوريدات والملاوات وبخيله بسيطا في تداول السلع بين هذه الهيئات من خلال المزايدات والمناقصات التنظيمية وكذلك الارواح التي خلقها بعض الأفراد من خلال طروب القدرة الشديدة في بعض السلع التي تالتي دعما حكوميا

الشروط التي تحققت لبعض العاملين في القطاع العام نتيجة رسميد للمهارات والخبرات والمعرفة الفنية والإدارية التي اكتسبها أثناء العمل ثم هجرة هؤلاء للقطاع الخاص أو البلاد الغربية للعمل فيها .

(٢) العوامل الخارجية :

أ - حدوث ثبات في وجهات التنازل السياسية بين مصر والاتحاد السوفياتي فربط عليه توقف دول العالم الاشتراكي عن تمويل وتنفيذ مشروعات الخطط الملحق عليها والمطالبة بتسديد مصر لما عليها من اللزوات دون اعتياض للمصعوبات التي كانت توليها الاقتصاد المصري .
ب - التقارب مع لولايات المتحدة الأمريكية .

أهداف الانفتاح الاقتصادي :

كان الهدف القومى العام الرئيسى الذى تسعى الدولة إلى تحقيقه من وراء تطبيقها لسياسة الانفتاح هو تحقيق النمو الاقتصادي السريع من خلال عدة أهداف فرعية نستعرضها فيما يلى :

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية
المصدر :	مجلة الامرام الاقتصادي
اسم كاتب المقال :	نزيهة الاندلى
رقم العدد :	١٦٣١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

١. الاتجاه إلى الحق لرحب واوسع في خلق مجالات للاستثمار في قطاعات السياحة والزراعة والمالية والجوى والاعتماد بالبنوك والتأمين.

٢. إعادة النظر في الاهداف التنموية التي كانت مطعنة لاهداف التنمية والتركيز على التمويل النقدى والتمويل الخارجى.

٣. استخدام الاساليب العلمية في تحديد معايير الاستثمار الفنية والمالية والاجتماعية سواء كانت جزئية او معايير كلية.

الاستثمار في الخصخصة والاستثمارات :

١. الخطوة الاولى كانت اصدار القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٢ للتشجيع الاستثمار الاجنبى في مشروعات التنمية الاقتصادية في القطاعات الهامة مثل الصناعة والتعدين والطاقة والنقل والسياحة ولقد عدل هذا القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٤ ليجعله أكثر جاذبية وإغراء لرأس المال الاجنبى.

٢. القرار الجمهورى رقم ٢١٠٨ الذى صدر فى ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٦١ والذي جعل قبول مشروعات الاستثمار الاجنبى مشروطا باستصدار قرار جمهورى.

٣. اكد ميثاق العمل الوطنى الصادر عام ١٩٦١ الحاجة إلى رأس المال الاجنبى

٤. صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٦ للتحلق بإقامة منطقة حرة في بورسعيد مفتوحة لهما رأس المال الاجنبى الذى يستثمر في المنطقة الحرة مع تقرير ضمانات ضد التأميم ولكن هذا القانون لم ينفذ له ان يطبق بسبب حرب ١٩٦٧ والغزو الذى أعقبته.

٥. سمح القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالبيانات والشركات الامتلاكية مشاركة رأس المال الاجنبى في المشروعات العامة.

٦. الخطوة الخامسة على طريق الانفتاح جاءت في القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة وقد شمل هذا القانون ضمانات ضد التأميم والتأميم والاستيراد لإغراض المنفعة العامة الا بتعويض عاجل. ونص القانون على أن المشروعات التى تشتمل طبقا له تعتبر مشروعات خاصة بصرف النظر عن الطبيعة القانونية للمساهمين وقد اتمت بموجب هذا القانون هيئة استثمار المال العربى والمناطق الحرة لاختيار المشروعات والموافقة عليها.

توازين الانفتاح الاقتصادى في السبعينيات :

أهم الاجراءات التى شكت سياسة الانفتاح الاقتصادى

١. القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته لقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ رقم ٢٣ خولة متفرقة اتخذت على طريق الانفتاح وأهم ما ينص عليه :

١- فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال الاجنبى والأجانبى في شكل استثمار مباشر في كل الميادين تقريبا.

ب. توظيف رأس المال الاجنبى مشاركة مع رأس المال المصرى العام والخاص مع تقرير اشراف على المال العربى والاجنبى في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملة الحرة حتى كانت افروع مؤسسات مركزها في قنارى وجوز انفراد رأس المال العربى او الاجنبى في الحالات المحددة وبصرف النظر عن الطبيعة القانونية للاموال الوطنية المساهمة في الشركات المنفحة بلحاكم هذا القانون وتعتبر هذه الشركات من شركات القطاع الخاص.

ج. عدم جواز تقييد المشروعات أو مصادرتها.

د. اعفاء الارباح التى تحققها المشروعات التى تشتمل طبقا لهذا القانون من الضريبة على ايرادات القبط المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها ومن الضريبة العامة على الارباب وذلك كله لمدة ٥ سنوات ويسرى الاعفاء وللمدة ذاتها على الارباح التى يصاد استثمارها في المشروعات والاحتياطات الخاصة كما نص على الاسهم من رسم المدخلة إذا اشتملت تلك اعتبارات المصالح العام ويكون الاعفاء بالنسبة الى مشروعات التنمية وإنشاء الموانئ الجديدة والاستصلاح الرأبى لمدة عشر سنوات يجوز مداه بقدر من رئيس الجمهورية إلى (١٥ سنة) كما يجوز (بقرار من رئيس الجمهورية) اعفاء كل عناصر الاستثمار الرأبى والفراخ وتركيبات البناء المستوددة من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية.

(٧). للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للاستثمار والتصدير:

نص على أن يكون الاستثمار مفتوحا للقطاع الخاص كما هو مقرر في القطاع العام كما اياح للانوار استيراد اشياء للاستخدام الشخصى لما بالنسبة للتصدير فقد نص القانون على أن يكون مجال التصدير مفرقا أمام القطاع العام والقطاع الخاص والآخر.

وكتيجة لهذه التعميدات تم تفكيك احتكر الدولة وسيطرتها على التجارة الخارجية وعلى ذلك صدر قرار وزير التجارة رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٥ ميجبال قرار الاستثمار من الخارج فيما عدا ١٨ سلعة مصر حتى استرجعها على القطاع العام مثل القمح والقطن والقطن والخبث.

٢. قانون النقد الاجنبى رقم ٢٧ لسنة ١٩٧١ وكان يهدف تحرير معاملات النقد الاجنبى في الداخل حيث أثر على كل شخص لاترعى باستثناء البنوك الحكومية والبنوك العامة ومشروعات القطاع العام في الاحتفاظ بال نقد اجنبى يحصل عليه من أى مصدر فيما عدا صادرات السلع والسياحة ولدى التعامل بال نقد الاجنبى من خلال البنوك لخدمة التبادل رسميا وعلى بنك القطاع العام مشافا إليها بنك شجر التبادل بين مصر والى وقت مصر الأمريكى ولاعلى أن البنوك الثلاثة التى يحكم القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ بنوك خمسة يشارك فى رأس المال الاجنبى

(٤) نظام الاستثمار بدون تحويل عملة: سمح للانوار باستخدام مواردهم بال نقد الاجنبى لن يستخدمها في التباديل مباشرة من العملة إلى الجوز إلى جهاز المصرى وذلك طبقا لقرار البذارى رقم ٦١ لسنة ١٩٧٤ ثم بقرار ٢٨٩ لسنة ١٩٧٤.

(٥). انهاء العمل باتفاقيات التجارة والدفع في اتفاقيات ثنائية تنتم التجارة بين بلدين وتحدد السلع محل التبادل وقد قامت سياسة الانفتاح بتصفية الاتفاقيات المعمول بها من مصر والبلدان الاخرى وانتقال إلى ممارسة التجارة الخارجية على أساس المعاملة الحرة.

(٦) إعادة تنظيم القطاع العام.

بدأت عملية إعادة تنظيم القطاع العام سنة ١٩٧٥ بصدر القانون رقم ١١١ لغاء المؤسسات العامة (التي كانت تدرج بنوك الشركات القابضة التى تنسق وتخطط وفى بعض الأحيان تتابع نشاط الشركات التابعة لها)

(٧) الترخيص للقطاع الخاص بالقيام بأعمال الوكالة التجارية حيث قصر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ القيام بأعمال الوكالة التجارية على القطاع العام ونص على ذلك على نطاق هذه الاعمال محصورا إلى ١٢ شركة حتى عام ١٩٧٤ على هذه الاعمال صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٤ مريخا للقطاع الخاص القيام بأعمال الوكالة التجارية وأعقب ذلك القرار الجمهورى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ الذى قصر مزاولة هذا النشاط على المصريين وبلغ عدد الترخيص للمنحمة حتى أكتوبر ١٩٧٨ حوالى ١٠٠٠ ترخيص لتشمل ٦٠٠ شركة لجنبة

٨. إلغاء قرار الخصخصة الويلفى للبنوك الصادر في عام ١٩٧١ -

وذلك في عام ١٩٧٥ كما صدر لقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص ببنك المركزى وميكال الجهاز المصرى وعلاقة البنوك بينك الدولة كما شهدت هذه الفترة إقامة العديد من بنوك الاستثمار وافروع البنوك الاجنبية وكذلك البنوك للشركة اشارة في البنوك للتخصمة

التناتج الايجابية والسلبية لسياسة الانفتاح

ايجابيات سياسة الانفتاح الاقتصادى :

القدرة على اجتذاب المزيد من الاموال فقد حثقت نجاحا في اجتذاب قدر من رؤوس الاموال العربية والاجنبية والمصرية للاستثمار في تمويل مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة مشروعات جديدة في كثير من قطاعات الاقتصاد القومى وذلك في ظل عدد من القوانين الاقتصادية كانت لها الكثير من الضمانات الضريبية وموثر للتصديرون

١- ازالة العوائق والاعتماد على الاقتصاد المصرى ووسعت الطاقه الاستثمارية له وخاصة أنه قد صاحبها استقرار سياسى واجتماعى في البلاد.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية

المصدر : مجلة الاهرام الاقتصادية - تاريخ الصدور : ١٠/٤/٢٠٠٠

اسم كاتب المقال : نزيهة الافدى

رقم العدد : ١٦٣١

نيلة تاريخية

مجلة الاهرام الاقتصادية

سبلات سياسة الانفتاح الاقتصادي

للتزايد المتوازيه العامة للدولة وإرتبهاه بالتوسع الضخم فى الائتمان فقد ففز حد العجز الى ما يقرب من ٤٠٠٠ بين عام ١٩٧١ و١٩٧٢ وبلغت ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

٨. جاء هذا النمط الانفتاحي محميا بدينون خارجية ثقيلة وصلت الى ١٨.٢ بليون دولار حسب تقدير المؤتمر الاقتصادي (أبريل ١٩٨٢) وتزايد واضمح واستمر في عجز للبرازيل التجاري ويتدهور شديد في سد الصرف للجنه المصري وكل ذلك انعكس في تزايد تبعية الاقتصاد المصري ومن ثم تناقص حساسيته لآية تطورات خارجية.

ثالثا: حركة القطاعات الاقتصادية خلال السبعينات

الاستثمار: طبقا لتقديرات وزارة التخطيط فإن الاستثمار لدخل البلاد طبقا للتأثير رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بلغ ٧٠.٠٢ بليون جنيه خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٩. كما يلاحظ تصاعد الاستثمار الثابت اي في تكوين الاصول الإنتاجية في مشروعات داخل البلاد بحيث وصل عام ١٩٧٩ الى ١٧ سبلا ما كان عليه في عام ١٩٧٥ وهذا معدل اسرع بكثير من معدل هذا بولس في حوالي ٢٨٪ عام ١٩٧٩ ويستمر هذا بلائح تطورا على برجا كبيرة من الاممية ويبدو ان معدل القاتن رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ والقائون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ يفتح نلس الاستياارات التي كانت مسطرة في القاتن الأول للمشروعات التي يساهم فيها مصريين بالكامل في الفترة الهاتئة في الاستثمار في قطاعات الزراعة والصناعة والقوات والخدمات الصحية وهذا ما يتضح مما يلي-

جودة عبد الخالق محرر تجربة الانفتاح الاقتصادي .. الجدير بالصما والمستقبل الجميلة المصرية للاقتصاد والشرق

١. البيانات الاحصائية للفترة ثلاثة مايلي-
من الرغم من تزايد الاممية الثلاثة السبعينات للاستثمار في الفترة من ٢٩.٢٪ من اجمالي الاستثمار في ١٩٧٤ الى ٢١.١٪ (١٩٧٩) لارزاق استثمار القطاع العام والى ٢٨.١٪ من ١٩٧٩.

٢. بالنسبة لقطاعات الإنتاج المادي (زراعة، صناعة، وتعددين بدولة كهرباء ومقاولات) تتناقص نصيبها النسبي في اجمالي

١. يلاحظ ان النمو المرتفع لم يكن مقديرا بتغيرات هيكلية تنكث منيها الاستثمار في وضع الفصل عن ذي قبل بل جاء هذا النمو مصحوبا بنمو كبير في قطاع الخدمات والمال والتجارة وقطاع الاسكان الفاخر في الوقت الذي خيم فيه الركود على قطاعات الإنتاج السلمي (الزراعة والصناعة) باستثناء البترول.

٢. يصاحبه هذا النمو ضخمة من مجالات ذات طبيعة مؤلفة واتتحت تحت سيطرة صانعي القرار المصري إذ كانت هذه الصلاحيات مركزة في إنتاج وتصدير البترول بمعدلات مرتفعة وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وتزايد نفوذات السلسلة وقناة السويس فضلا عن زيادة حجم القروض الاجنبية.

٣. اقرن هذا النمو بملغوات حاد في توزيع الدخل والفرقة القومية وذلك بزيادة تركيزها في ايدى اصحاب عوائل حقوق الملكية (الارباب) والقوات (الربيع) على حساب تدهور نصيب أصحاب الدخل الثانية من الاجور والمزروعات مما أدى الى تفكوت مماثل في التوزيعات المعيشية.

٤. يلاحظ ان الانفتاح لم يؤد الى جنب الاستثمارات الاجنبية والتكنولوجيا الحديثة بالصورة المتوقعة سابقا حيث تبين ان الجزء الأعظم من الاستثمارات التي تمت في ضوء القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ كانت من اموال مصرية وان الجزء الغالب من الاستثمارات الاجنبية قد تركز في قطاع البنوك والتجارة والفنقة التي ترتفع فيها معدلات الربح بعصر.

٥. الترن هذا النمو الانفتاحي يتراجع واضمح لتور التخطيط القومي وانكماش ملموس في حجم القطاع الحكومي-وتمتد تزايد القوى السوق في عمليات تخصيص وتوزيع للوارد ونظرا للتفاوتات الحاد التي حدثت في توزيع الدخل القومي فإن هيكل الطلب الكلي الذي تأسس على هذا التوزيع للتفاوتات قد اثر على اتجاهات الاستثمار وذلك بزيادة تركيزها في مجال الحاجات الكمية والتوريدية لوزي الدول المرتفعة في حساب اجمالي لشباب الحاجات الاساسية.

٦. الترن هذا النمو المنفتح يتعرض الاقتصاد المصري لرياح شديدة من المنافسة الاجنبية ففترض النشاط الانشائي العام والخصائص للحدود واضمح مما انعكس على تزايد المخزون السلمي للقطاع العام وعلى تمركز الكثير من الوحدات الإنتاجية في القطاع الخاص.

٧. حدث اختلال واضح في التوازن الاقتصادي الداخلي الامر الذي يهيمه في ارتفاع المتواصل للاسعار نظرا للعجز

كما ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي بان صمرت في صالحها اقرارات مصرفية مشجعة للمصريين العاملين بالخارج على تحويل مخصصاتهم الى مصر وزيادة تدفق هذه التحويلات حتى بلغت عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ حوالي ١٧٤١ مليون جنيه بعد ان كانت ٢٨٨.٨ مليون جنيه فقط عام ١٩٧٥ اي بمعدل نمو ٥٠٨.٨٪ وتبلغ قيمة التحويلات النقدية المصرية العاملين بالخارج عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ ما يقارب ٧١٩ مليون جنيه بنسبة ٤١.٢٪ من اجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج بينما تبلغ قيمة تحويلاتهم البعينة (الاستيراد بدون تحويلات عملة) في نفس العام ١٠٢٧.١ مليون جنيه بنسبة ٨.٨٪.

(٢) ارتفاع معدلات الاستثمار والاستثمار والناتج القومي.

تشكل البيانات الاحصائية عن الاتي -

١. زيادة المخزونات المحلية من ١٩٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الى ٣.١٣.٤ مليون جنيه عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ وارتفاع معدل نموها من ٢٥٪ عام ١٩٧٤ بالقياس الى ١٩٧٣ عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ وارتفاع نسبة المخزونات المحلية من ٢٥.٦٪ عام ١٩٧٤ الى ٥٠.٧٪ عام ١٩٨٠ / ١٩٨١.

ب. زيادة الاستثمار القومي من ٦٤ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الى ١٩٨١ / ١٩٨٠ وان انخفاض معدل نمو هذا الاستثمار من ٢٣.٥٪ عام ١٩٧٤ (عنه في عام ١٩٧٣) الى ٢٤.٥٪ عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ (عنه في عام ١٩٨٠ / ١٩٨١) لا ان ذلك يمكن تفسيره بان عام ١٩٧٤ هو العام الثاني لحرب أكتوبر ١٩٧٣. والى بدأت فيه الدولة باصلاح المسار الاقتصادي الداخلي وزيادة الاستثمارات القومية لتعويض انخفاضها الشديد عام ١٩٧٣ إذ لم تكن تتعدى ٤٢٢ مليون جنيه اما في السنوات الأخيرة فقد ارتدت قيمة الاستثمار القومي حتى بلغت ٤١٧٣ مليون جنيه و ٢٧٧٧.٧ مليون جنيه في عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ على التوالي.

ج. ارتفاع نسبة المخزون للملي من اجمالي الاستثمار القومي من ٣٠.٨٪ عام ١٩٧٤ الى ٢٧.٢٪ عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ مما يعنى زيادة الاعتماد على اللوارد المحلية في تمويل الاستثمار القومي.

د. ارتفاع معدل نمو الناتج القومي من حوالي ٥٪ عام ١٩٧٤ عنه في عام ١٩٧٣ الى ٢٣.٩٪ عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ عنه في عام ١٩٨٠ / ١٩٨١.

هـ. زالت الاممية النسبية لاسهامة قطاع البترول في الناتج القومي من حوالي ٨.٨٪ عام ١٩٧٤ الى ١٥.٢٪ عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ كما ساهمت قناعة السويس بحوالي ٢٣.١٪ من الناتج القومي عام ١٩٨٠ / ١٩٨١

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الاندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المصدر :	مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

البيترول:

ظهر البترول لأول مرة في جمصة في خليج
المنصور عام ١٩٣٨ قبل اكتشاف النفط في ١٩٤٦
١٩٠٠. يعمل البترول على معدل ١٠٠٠ برميل في
يوم، وقد حقق أول اكتشاف عام في عام ١٩٥٥
١٩٦٥ و١٩٦٥. احتاج إلى ١٢٠٠٠ برميل في اليوم
استمر في الزيادة حتى وصل إلى ٥٠٠٠٠ برميل في
يوم في عام ١٩٧٧. وقد كان احتياطي زبالة مستمرة
في ١٩٧٧ حتى استمر العمل على إنتاج إلى ٢٠ مليون
٢٠ مليون برميل في ١٩٨٠. بحلول عام ١٩٨٠، كان
الزاد ب ٥ مليون برميل بالأسعار العالمية. وتقدر
الهيئة المصرية العامة للبترول على استغلال البترول
بواسطة الشركات الأجنبية في أساس التكيف حيث تم
اسم القطاع بعد خمس مقابل التكيف، تنصيب يتراوح
١٥ - ٢٠ في المئة المصرية بعد استغلال الشركات
الأجنبية (الذين يجب إبصارها في عام ١٩٨٢، ٢٢،
١٥، ١٦، ٢٧ في السنوات من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٦ على

وكان نصيب الهيئة فيما استخرج من النورول في السنوات من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٠ مايزيد قليلا على ٧٥٪ من ايرادات الاتاع وقد كان نصيب الهيئة (مع ما اشترته من شركات الاجنبيه وبمعدل سنه ضلوه) ٤٢.٦ مليون ل.ت مفرى في ١٩٨٠ و ١٨.٨.١٩٧٧ في ٢٠.٧.١٩٧٨، ٣٢ في ١٩٨٠ وقد تم تكميل جزء منها بـ ١١.٩٧٧ في ١٢.٢.١٩٧٨، ١٢ في ١٩٨٠ وصغر منه في نفس السنوات على التوالي بمبلغين ٢.٧ و ٢.٨.١٩٧٨ والباقي خمس الف وستمائة ل.ت تم التكميل في عامها كان يوجد اربعة منها في مصرف فيصل ١٢٧٨٧ في ١٩٨٠ وسفوف واكثر

المحاضرة : ١

[illegible]

الاستئصال الثالث خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٩
ونك رغم أنها تتضمن نشاط البترول وهو من
النشاطات التي تهتم بها الدولة باعتباره نشاطا
وإذا على حد تعبير خطة ٧٨ - ١٩٨٢ وتتضمن
نشاط التشييد وهو من النشاطات المحظورة لدى
رأس المال الفردي نظرا ليربحته ومعدته لحد
إدخال مخرات العاملين في الخارج.

٢. في داخل قطاعي الإنتاج للمدعى
الضبيب النسبي الزراعة في الاستمرار الثابت
والتي القطاعات دون تغيير القسما ويتخلص
الضبيب النسبي للصناعة والعدين (٢٥٪
إلى ١٥.٧) مسجلة تباين أخرى في زراعية
٣. بالنسبة لقطاع التوزيع (مثل واصلته
قناة السويس والتجارة والمال) تزايد الضبيب
النسبي في إجمالي الاستمرار (من ٢٥٪
إلى ٢٧٪) وفي لكل قطاع التوزيع يتخلص
الضبيب النسبي للمال والواصلات والتوزيع
(من ١١ إلى ٢١.٥) مسجلة قناة السويس (من
٢١.٦ إلى ٢٧) والتجارة والمال (من ٢٤.٤
إلى ٢٩.٣).

و بالنسبة لقطاع الخدمات تزايد نصيبه التسيبي في
بحالي الاستثمار الثابت (من ٧١٨ إلى ٧٢٤) وفي دخل
الخدمات تتنامى النصيب التسيبي للأسكان (من
٤٤١ إلى ٤٣٦.٧) والرافق الخاصة (من ٢٢٢.٣ إلى
(٢٣١)

الزراعة:

(١) بلغ إجمالي ما استصلح من أراض زراعية في الفترة من ١٩٧٢/٧١ إلى ١٩٧٩ نحو ٨١.٢ ألف فدان تلك الفترة بحوالي ٧٣١.٦ ألف فدان تم استصلاحها في الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٦/٦٥ و ١٨٠.٤ ألف فدان في الفترة من ١٩٦٧/٦٦ حتى ١٩٧٠.

من طرفه) في ظل السياسات القاصصة بالسبعينيات في شأن المرأة (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧)

جدول (٢) تطور حركة السياحة من ١٢٨ إلى ١٩٨٠

١٩٨٠	١٩٩٦	١٩٩٨	
١٢٨٢	١.١٦٤	١.٠٨٢	عدد الوافدين (بالملايين)
٤٩٩	٥٩٦	٤٨٦	من العرب
٦٦٤	٥٧٧	٥٠٢	من الدول الإسلامية المتقدمة
٢٤	٢٦	٢٨	من البلدان الاشتراكية
٨٦	٦١	٦٥	أخرون
٤٠١.٢	٢٦٤.٨	٤٠٩.١	الداخل والمقيم جنسية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نيرة الافندي
الموضوع الفرعي :	نبة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المصدر :	مجلة الاحرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

توزيع القوى العاملة بين

القطاعات الاقتصادية المختلفة:

١. من خلال البيانات المتاحة يتضح لنا ان الزراعة مازالت تشغل نسبة ٤١٪ من السكان العاملين في نهاية الفترة اي ما يزيد على ٤ ملايين عامل بعدما يقدر من ٣٠ عاما من سياسة تمديدية رغم ضغط الزمة الزراعية وانكماشها في السنوات الأخيرة نتيجة التوسع الحضري في اجود الأراضي الزراعية والتوقف شبه الكامل لجهود استصلاح والتوزيع الانحسار في هذه الفترة

٢. ان نسبة العاملين في الصناعة تكاد تكون ثلثية وانها لا تتعدى ٧٢٪ من القوة العاملة الامر الذي يعكس غلبة النشاط غير الصناعي على البنى الاقتصادية.

٣. فته خلال فترة الخمس سنوات (١٩٧١ - ١٩٧٥) لم تخلق إلا ١٧٣ ألف فرصة عمل في الصناعة بمعدل يقل من ٢٣ ألف فرصة في العام

٤. ان الفترة تشهد الاتجاه نحو تخلص الوزن النسبي للعاملين في قطاعات الانتاج السلمي وزيادة الوزن النسبي للعاملين في الخدمات

٥. استمرار التوسع الكبير في اعداد العاملين في القطاعات الخدمية وعلى الأخص في الدولة بل ان عدهم يتزايد بمتوسط معدل سنوي يساوي ٤٪ في الوقت الذي لا تزيد فيه العمالة الصناعية الا بمتوسط معدل سنوي ٢٪

وفيما يتعلق بالمساهمة النسبية للقطاعات المختلفة في اجمالي الناتج المحلي بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩ يتضح لنا

١. ان الوزن النسبي لسلعة الزراعة في إنتاج الناتج المحلي يتناقص بنسبة ٢٧٪ خلال الفترة وهو ما يعكس ليس فقط كبر معدل التوسع في نشاطات اخرى وانما كذلك انخفاض معدل الزيادة في الناتج الزراعي بمتوسط معدل سنوي ١.٦٪ حيث انخفضت من ٢٠.٧٪ في ١٩٦٠/٢٠

٢. ان التوزيع النسبي للصناعة لم يتغير فقد كانت ٢٧.٧٪ في ١٩٧٠ و ٢٧.٨٪ في ١٩٧٥

٣. زيادة التوزيع النسبي للبناء ونسبة كبيرة (حوالي ٢٤٪) من ٢٢٪ في ١٩٧٠

٤. على الرغم من توسع في استثمار البترول والتشديد لذلك تناقصت المساهمة النسبية لمنتجات الانتاج للكي من ٢٤٪ في ١٩٦٠ والمعروف ان هذا الجبال هو ركيزة التوسع في للجات الأخرى اذا اريد له بكل الاقتصاد القومي ان يجد شروطا جيدة الانتاج في داته

جدول (٢) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

الصادرات			الواردات		
الدول الرئيسية المتقدمة	الدول الاشتراكية	الدول الثالث	الدول الرئيسية المتقدمة	الدول الاشتراكية	الدول الثالث
١٩٦٠	١٩٨٧	٢٣٤	٢١٩	٢١٩	٢٢٢
١٩٧٥	٢٣٤	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩
١٩٧٥	٢٣٤	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩

الاسكندرية ورابع في مسطرد وفي ١٩٦٧ ضربت العمال للوجودة في السويس فبنى معمل بالاسكندرية واخر في شطا في وسط الدلتا

وكانت عوائد البترول مثقلة كمصدر كبير من مصادر العملات الأجنبية ووصل في عام ١٩٨٠ إلى ٢١٪ من اجمالي الواردات من العملات الأجنبية واليارد من ١٤٪ من جميع الصادرات السلمية لسر

المساهمة:

كانت المساهمة الاقتصادية في تلك الوقت تتركز على تنشيط السياحة وتحصل منه مصر على دخل يقدر في عام ١٩٨٠ بأكثر من ١٩٨٠ مليون جنيه حيث حصلت عليه من دخل لقناة السويس وان كان عادة مايفقد مايفتله السياح المصريون في الخارج ويصل بنحو متزايد في هذه السنوات وتشير البيانات في تزايد اعداد السياح العرب بعد ان كان قد انخفض في ١٩٧٩ والجدول رقم ٢ يوضح مائلي

التجارة الخارجية:

١. يمثل البترول السلعة التصديرية الأولى من حيث نسبة مساهمته في القيمة اجمالية للصادرات (٤١٪) في عام ١٩٧٩ بعد ان كان المتوسط في الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٨) ٢٤.٧٪ كذلك هيئت حصيلة مجموعة السلع الزراعية فيما عدا الأرز سنة ١٩٧٩ فوصلت ٨.٢٪ بعد ان كان متوسط للفترة من (١٩٧٥ - ١٩٧٨) هو ١٢.٢٪ كذلك هيئت نسبة مساهمة صادرات الفلز والمنتجات الي ١٢.٢٪ عام ١٩٧٩ بعد ان كان متوسط للفترة من (١٩٧٥ - ١٩٧٨) هو ٤.٢٪ ولا يستثنى من ذلك الا صادرات السلع الكيميائية التي زادت حصيتها لتصل الى ١٤.٢ مليون جنيه

٢. فيما يتعلق بالتركيب السلمي للواردات لقد بدأ اثر سياسة الاستيراد يتغير في عام ١٩٧٤ حيث بدأ الاتجاه بعيدا عن مجموعة الواردات من المواد الخام والسلع الانتاجية التي كانت تمثل ٦٠٪ من الواردات حتى عام ١٩٧٢ (بينما كانت السلع الغذائية تمثل ٢٥٪ والسلع الاستهلاكية الأخرى ٢١٪) نحو المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى في عام ١٩٧٤ كانت لواء الخام والسلع الغذائية تمثل ٤٨٪ من اجمالي الواردات ويشل ١٩٧٧ كانت لواء الغذائية تمثل ٢٢٪ من الواردات والوقود ٢٢٪ والمنتجات الأولية الأخرى ٢١٪ والآلات والفرات النقل ٢٢٪ والمنتجات الصناعية الأخرى (وخاصة استهلاك) ٢٠٪

اي ان الاتجاه العام هو زيادة الاعتماد على البترول الخام وتناقص الدور النسبي لبل والفلزات والصادرات مجالات الانتاج المادي والاتجاه نحو الانضمام على الخارج في المنتجات الصناعية (انتاجية واستهلاكية) وفي مواد الفراء

٣. بالنسبة للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية تلذ شهدت مساهماتنا تحولاً كبيراً في مسار التجارة الخارجية باهتمامنا عن الدول الاشتراكية نحو الدول الرأسمالية المتقدمة ودول العالم الثالث بالنسبة للصادرات المصرية. وابتعادنا عن الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث نحو الدول الرأسمالية المتقدمة بالنسبة للواردات المصرية

والجدول رقم ٢ يوضح التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية النسبة المئوية لتوزيع المجموعات الاقتصادية المختلفة

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

اسم كاتب المقال : نزيهة الافندى

الموضوع الفرعى : نية تاريخية

رقم المصـد : ١٦٣١

المجلد : مجلة الاحرام الاقتصادى

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

ملازم كسر مائة عام من الاقتصاد 1900 2000

1900 - 1914 قبل الحرب العالمية
1914 - 1952 من الحرب العالمية الى الثورة

1914 - 1934 بين الحربين
1934 - 1952 الثورة - العهد الناصرى

1952 - 1976 من النكسة الى الانتصار ثم الانفتاح

1976 - 2000 تجليات الثباينات تعبرها التسيينات

اشراف

عصام رفعت

رئيس التحرير

اعداد وتحرير

نزيهة الافندى

شارك في جمع المادة التحريرية

طارق سراج - هيثم محمد صفى الدين - شيرين طارق

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الأهرام الاقتصادي .
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠
رقم العدد : ١٦٣١
توزيع الإحدى :

تحديات الثمانينات

تميزت فترة الأولى لتولى الرئيس حسني مبارك لمهام الحكم بتغيير الهياكل والسياسات الاقتصادية القديسية وعلى الرغم من استمرار الالتزام بذات التوجهات الاقتصادية الخاصة بالانتعاش ولكن في ظل الوعي بأهمية ترشيده ليصبح انتعاشاً اجتماعياً وليس استهلاكياً

وقد ترجم هذا الوعي القلبي السياسي بأهمية هذا الترشيد في زيادة الإنفاق الميزانية الاقتصادية في فبراير ١٩٨٢، والذي شارك فيه العديد من الخبراء الهنمقيين، بالتحديات الاقتصادية مستأصلا إصلاحاً اقتصادياً والخروج من عقد الركود وجموعته

التي تراكمت منذ سنوات مضت، والتي تمثلت في:

١- ارتفاع عيب المديونية الخارجية التي وصلت إلى أكثر من عشرين مليار دولار عام ١٩٨٢/٨١، وترجع ذلك إلى ارتفاع نسبة التمويل الخارجي.

٢- اشتغال نيران التضخم التي بلغت منذ عام ١٩٧٢ حتى وصلت إلى معدل بلغ ٧٤٪ عام ١٩٨٢/٨١

٣- ارتفاع الأسعار كل نتيجة متطابقة للتوسع النقدي وتزايد معدل نمو الائتمان المحلي وبهذا يتجاوز النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وقد

فقدت فجوة الموارد المحلية الناجمة عن مجموع الاستهلاك والاستثمار (بشقيه العام والخاص) مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ٧٠٣،٧ مليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى ١٩٦١،٢ مليون جنيه في ٨١/٨٢

٤- الفجوة الهائلة في الميزان التجاري حيث ارتفع العجز من ١٥٤،٥ مليون جنيه عام ١٩٦٧ إلى ٢٢٦ مليون جنيه عام ١٩٧٢، ثم إلى ٣٢٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ وبما يعادل نسبة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي

كما ارتفع عجز ميزان المدفوعات من ٢٢٢ مليون جنيه إلى ٢٠٣٠ مليون جنيه في عام ١٩٨٢/٨١، وبما يعادل نسبة تتجاوز العشرة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أدى انخفاض أسعار البترول العالمية إلى تعميق هذه الآثار السلبية ومن ثم لميز أهمية الدعوة إلى انعقاد المؤتمر الاقتصادي.

وقد ارتبط الوعي بهذا الواقع وتركام تحديات بالعودة إلى نظام التخطيط الاقتصادي من خلال مجموعة متعاقبة من الخطط الخمسية (٨٢ - ١٩٨٧، ٨٧ - ١٩٩٢، ٩٢ - ١٩٩٧)، ثم خطة الخمسية الرابعة التي طبق عليها بالإضافة

إلى إعادة النظر في قوانين الاستثمار. فصدر قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٨ ولا من قانون ٤٢ لسنة ١٩٧٤، ٢٢ لسنة ١٩٧٧

على الرغم من تركيز الانشغال بالجانب الانتاجي للانتعاش

الاقتصادي والعودة إلى التخطيط والحظ الخمسية، إلا أن مؤشرات أداء الاقتصاد المصري استمرت في الاتجاه السلبي على صعيد التضخم وعجز الميزانية وإضافة إلى تراكم عيب المديونية الخارجية التي تجاوزت رقم اثنين وثلاثين ملياراً من الدولارات

وقد كانت هذه التطورات السلبية دفعا لاجل دخول مصر في مفاوضات مع مجموعة ثمانية وأربعين في مايو ١٩٨٢، لإعادة جدولة للتخارج غير المسودة حتى ديسمبر ١٩٨١، والتي

والتحولات في يونيو ١٩٨١، وذلك في صورة التسليم نصف سنوية لمدة خمس سنوات بعد فترة سماح مماثلة، ومن المعروف أنه قد سبق توقيع خطاب التوليا مع الصندوق ١٩٧١، ولتأينا للتخارج في عام ١٩٧٨، تم من خلاله حصوله على تسهيلات مالية تقدر بـ ٧٢٠ مليون دولار

إلا أنه على الرغم من الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولي وتمديد خطتي خمسينية خلال الفترة من عام ٨٢ إلى عام ١٩٩٢، ومجموعة الإجراءات التي اتخذت للإصلاح في المجالات المالية والتقنية والسياسة مع تشجيع مخاض الاستثمار ودعم الانتعاش التجاري إلا أن الضائج لم تكن مشجعة نظراً

لاستمرار الاتجاه السلبي للمؤشرات الاقتصادية فقد ظل معدل التضخم متجاوزاً لنسبة ٧٢٪ ٢٦١،٢ / ٨٩ / ١٩٩٠ مقابل ٧٢٠ / ٨٢ / ١٩٨٢، ٢٢٤ / ٨١ / ١٩٨٢.

وبعد ارتفاع معدل التضخم نتيجة طبيعية لتفتت الهائلة في حجم الاستهلاك وبخاصة الاستهلاك الخاص الذي تفرز من ١٤٤٨٥ مليون جنيه عام ٨١ / ١٩٨٢ إلى ٢٩٧٠٠ مليون جنيه في عام ٨٩ / ٩٠، بينما كانت الزيادة في الاستهلاك النهائي من ١٨٠،٦٩ إلى ٤٧٠،١٥ مليون خلال تلك الفترة وهذا يعني

انخفاض نصيب الاستهلاك العام من إجمالي الاستهلاك النهائي كما ن الزيادة في الاستثمار في ذات المعاملات المرتفعة حيث كانت تبلغ ٥١٥٠ مليون عام ٨١ / ١٩٨٢ و ٩٤٢٠ مليون جنيه في عام ٨٩ / ٩٠

ونظراً للتوسع الزيادة في الاستثمار عن ملاحقة الزيادة في الاستهلاك كان من الطبيعي أن يكون الناتج المحلي الإجمالي عاجزاً عن تغطية .. الاستهلاك والاستثمار وإن تغفرت الموارد المالية بما يتجاوز الضعف خلال هذه الفترة حيث فقت من ١٩٦١،٢ مليون جنيه إلى ٤٢٤ مليون جنيه وبتعين أن تشير

في هذا الصدد إلى الحالة المفرطة للتخلف عن تزايد الاستهلاك وانخفاض معدل النمو المالي وإن ذلك على انخفاض الاستثمار ومن ثم لتساق فجوة الموارد المالية والارتفاع الهائل في حجم عجز الإجمالي وتسببه في الناتج

المحلي الإجمالي حيث فقت من ١٤٥٠،١ مليون جنيه ١٩٨٢/٨١ إلى ١٤١٦،٧ مليون جنيه ٢٧٧ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٨٩ / ١٩٩٠.

وقد ارتبط بالوضع السابق تزايد الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وبرزت هذه الظاهرة بصورة أوضح في مجال الدين العام المحلي الذي ازداد فيه عمليات الاقتراض من الجهاز المصرفي يليه التمويل غير المصرفي، فالأوراق

من الخارج.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : نبذة تاريخية
المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادي
اسم كاتب المقال : نبوية الافندي
رقم العدد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي

فرست للقرنات الاقتصادية. السابق الاشارة اليها - في عقد الثمانينات - حتمية تطبيق الاصلاح الجذري الهيكلي في الاقتصاد المصري خاصة ان الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٧ لم يأت اثره للرجوة في هذا الصدد. وقد تبلورت ملامح برنامج الاصلاح من خلال الاتفاقيتين المبرمتين مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٩١، بالاتفاقية في الاتفاق الموقع مع الدولتين من اقسام تاري باريس لاسقاط نسبة خصم من المقت من الدين المستحق على مصر، ويحتوي تكتون موزعة على ثلاث شرائح متتالية (١٥، ١٥، ٢٠) %، ثم (٢٠) %.

مع ملاحظة ان الحكومة استمرت في افتتاح سبعة قطاعات للتجارة التي بدأت منذ الخطه الخمسية الاولى التي بدأت بعام ١٩٨٢/٨٢، وبحيث تمتد لاسم خطه خمسية متتالية تنتهي في عام ٢٠١٧/٢٠، ثم تتلوي ثلاث خطط منها، وجار تنفيذ الخطه. وبحيث يكون تطبيق الاصلاح عرجيا على مرحلتين الاولى خاصة بجانب الطلب والاضاحات الفنية والثانية بصفة اساسية. اما الثانية لتتصرف في الاصلاحات الهيكلية والتي تتناول جانب العرض واعادة هيكله الاقتصادي من خلال الخصخصة وتشجيع الاستثمارات بالاضافة الى تشييد سوق المال وتحرير التجارة الخارجية ومواجهة المعجز للرن في الميزان التجاري.

وقد انصرفت مكرات برنامج الاصلاح الاقتصادي الى : برنامج التثبيت لضبط جانب الطلب الكلي من خلال السياسات المالية والتفدية الرأسمالية الى تقليل المعجز للكل الداخلي والخارجي، وقد تملت في تحرير سعر الصرف وتحرير سوق رأس المال مع فرضيد الاتفاق الحكومي وتخصيص الدعم

١٧ برنامج التثبيت الهيكلي، ويهدف الى ضبط جانب العرض الكلي من خلال احدات مجموعة من الاصلاحات لتشجيع القطاع الخاص وزيادة كفاءة القطاع العام وكانت اهم السياسات التي اتخذت في هذا الشأن تلك المتعلقة بجمالات تحرير التجارة الخارجية والاقتصاد الفرسي واصلاح القطاع المالي وسوق رأس المال والاتفاق من الملكية العامة الى الملكية الخاصة في إطار الخصخصة

١٨ لوجستية لشعبان الاجتماعي: سمحت الدولة في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي الى امتواء الآثار الاجتماعية السلبية مثل البطالة من خلال اشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يهدف الى تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بالنسبة لشباب الخريجين وسائر الفرجين

وقد لوت معدل النمو الاقتصادي إلى ٩ ٤ / من إنتاج المحلي مع بداية النصف الثاني من التسعينيات وتشديد المرحلة قراودة تخفيف العبء عن الميزانين ومردود الدخل وهو ما يثير والفسحة في سياسات حكومة

د. عاكف عبد الله أمين مجلس الشعب
وتتل المرحلة الرابعة من الاصلاح الاقتصادي مرحلة الانتقال الى النمو وهذا يتطلب تهيئة المخزات المالية ورفع معدلات الاستثمار إلى ٢٧ / من الناتج وذلك بالوصول إلى معدل نمو ٧ : مع تحسين مناخ الاستثمار

وتد تظون برنامج الاصلاح الاقتصادي في الخطوات الآتية

(١) - الاصلاح الإداري والخصخصة :

كان تشر الشروعات العامة يتر على معدل النمو في الاقتصاد القومي مما أدى إلى تغلغل المشتلات شرجية لصفة الرشوة من تدور مشروعات القطاع العام من ناحية وكل من عدم المواترة العامة والزيادة معدلات التخصم والعمالة وعجز ميزان الشفوعات وتغلغل الميمنة الخارجية من ناحية أخرى.

وتشعر القيادات إلى أنه منذ منتصف التسعينيات اسم القطاع العام يضط الأداء الاقتصادي وعجز عام متزايد وانخفاض في معدلات الإنتاج وانخفاض معدل العائد على رأس المال

ولذلك لجأت الحكومة إلى دعم مشاركة القطاع الخاص في تحسين كفاءة المؤسسات الدولة وقد دات مأسودر لقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ الخاص بشركات قطاع الأعمال العام وأصبح تحت إدارة لعدد ١٧ شركة تابعة وتم فصل العلاقة بين شركات قطاع الأعمال العام والموازنة العامة للدولة وسأرى في العلاقة بين شركات

قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص والسماع بإمكانية بيع شركات القطاع الأول كما فصل لقانون للملكية عن الإدارة وقد تملي الشركات الحرية الكاملة في إدارة نفسها بصورة اقتصادية تتواءم مع السوق وتنشأتها

من أهم مميزات هذا القانون أنه يسمح للقطاع الخاص بالمساعدة في شركات قطاع الأعمال بحيث إذا رأيت نفس مساهمة القطاع الخاص على ٥١ / من رأس المال تخرج الشركة من نطاق هذا القانون لتدخل في نطاق قانون الاستثمار أو قانون الشركات المساهمة

كما يهدف هذا القانون إلى إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام التي تعاني من مشاكل سواء كانت فنية أو مالية أو تشغيلية أو قانونية لتسمح أكثر فعالية وأثر ربحية مما يعود على الموازنة العامة للدولة بمولد حجة تخفف من عبء الضوابط على المواطنين

وبالنسبة لهدف العمالة فقد تضمن القانون (اللائحة التنفيذية) عدم إبقاء خدمة أو فصل العامل لعدم الفاعلية الفنية إلا إذا تدم العامل بالاستقالة وتم قبلها أو ائتماع من العمل بخير إذن بعد إظهاره كتابة بانهاءه وعلى أن يصرف أجره إلى يوم انتهاء خدمته

ويستلم قطاع الأعمال العام في مستويين - مستوى أعلى وهو ١٧ شركة فاعلية لاهل Companies

مستوى أدنى ويشمل ٢١٤ شركة تابعة وهذه الشركات لها استقلالوات في ٢٠٠ شركة مشتركة. وقد وقع قطاع الأعمال العام عدة مشاكل أهمها مالي - مشكلة المديونية : بلغت القيمة القدرية لاستثمارات قطاع الأعمال العام في ٢٠ يونيو ١٩٩١ نحو ٣٧ - ٨٠ مليون جنيه وقد تم تحويل جزء من هذه الاستثمارات عن طريق القروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل وقد بلغت القروض طويلة الأجل في هذا التاريخ نحو ١٢ ١ مليار جنيه متسبة ١١ ، كما بلغت قروض النمو الدائنة نحو ١٢ ١ مليار جنيه متسبة ١٧ من هذه الاستثمارات

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية
المصدر :	مجلة الاهرام الاقتصادي
اسم كاتب المقال :	نورية الاضدى
رقم العدد :	١٦٣١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

وتتخذ هذه البنوك سبوقاً متصل إلى ١٦ في التوسيع
بمما تلتزم هذه الشركات عادة على استثماراتها في حدود
في التوسيع
- مشكلة الدخل في الهياكل التمويلية. ونشمل هذا
الذي من غير مصادر التمويل طورية الأجل المتاحة لهذه
الشركات عن تنمية الاستثمارات طورية الأجل الأثر الذي
يتمثلها في السحب على المكشوف وقد بلغ عدد الشركات
التي تعاني من هذه المشكلة ٧٨ شركة تمثل ٢٥٪ من عدد
الشركات كما بلغت التبنية الأجنبية لهذا القطاع ٢٩ مليار
جدا في ٣٠ يونيو ١٩٩٩
- مشكلة نقص المخزون: بلغت قيمة المخزون في ٣٠
ديسمبر ١٩٩٩ بمحو ١٧ مليار جنيه تمثل ١٩٪ من
في العوامل التي كانت وراء فشل قيام السوق

فئة ٩٦ ومنطقة التجارة الحرة
منذ أن أدى الرئيس مبارك اليمين الدستورية كانت
هناك اعداد عامة ومصححة في خطة عمله وكان على
رأس هذه الاهداف هو استئناف مصر علاقاتها العربية
وبحلول عام ١٩٩٩ كانت مصر قد استأنفت علاقاتها
مع جميع الدول العربية ولقد جاء، ابرام مصر لاتفاقية
- مشكلة تمويل التعاون العربي ليمثل نتيجا لذلك
ولقد تضمنت الاتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي.
التي وقعا قادة كل من العراق والأردن واليمن ومصر
في فبراير عام ١٩٩٨ في بغداد. سبع عشرة مادة لدعم
وتشجيع التعاون الاقتصادي.
لقد شهدت مصر انطلاقا من دورها التاريخي
وصفتها رئيسا للقمة العربية ١٩٩٦ في تنفيذ قرارات
لجنة القاهرة حيث سمحت إلى إقامة مناطق تجارية مع
الدول العربية وبالفعل تقرر إقامة مناطق تجارية حرة
شائبة بين مصر وكل من المغرب وتونس والمملكة
لتطوير التجارة البينية العربية التي لا تتجاوز ٨٪ من
اجمالى التجارة العربية الخارجية. بالإضافة إلى تنفيذ
قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالاعلان عن إقامة
منطقة تجارة حرة عربية لتهاد، من ١٩٩٨.

وبكى تركيز مصر على إقامة هذه المناطق انطلاقا من
ادراكها الخطير عثرة الاقتصاد في تعرضه لكرهات
الصغيرة للتمهيد في عصر أصبح يتسم بالتقلبات
الاقتصادية الكبرى ولواجبه مواجهة الصعوبات للتعاون
الاقتصادي الاقليمي التي تهدد إلى تحجيم التعاون
الاقتصادي العربي وتهدد إلى إعطاء دور اكبر
لإسرائيل في إطار الشروع لشرق أوسطي
وتتبع الإشارة إلى أن منطقة التجارة الحرة وعلى
الرغم من قصر الفترة التي مرت منذ اعلان قيامها
(١٩٩٨) إلا أنها تجرته بتحديات تتمثل في إضعاف عدد
السلع المشتأة والتي تجازى ألف ومائة سلعة وذلك
بكثا ما استلزمه من اجتماعات للجلس الاقتصادي
والاجتماعي المنعقد في سبتمبر ١٩٩٩
بالإضافة إلى تعدد التناقضات للمناطق الحرة الثنائية
وعدم تنفيذ اتفاقيات النقل الثنائية وارتباطها بها من
وسم تارزوت

(٢) استمرت مشكلة قيمة التجارة البينية بين الدول
العربية حيث بلغت قيمة التصدير ١١.١٧ مليار دولار
في عام ١٩٩٩ فلذا بدأ التفاوض على ٩.٩ مليار
دولار في عام ١٩٩٨ والتسوية للواردات فقد انخفضت
ليشأ من ٢.٢٢٤ مليار دولار إلى ١.٢٢٧ مليار دولار
دولر خلال ذات السنوات الثلاثة

في حين أن اجمالى صادرات الدول العربية كان
١٦٤ مليار دولار في عام ٩٦ وارتفع إلى ١٦١ مليار
في عام ١٩٩٩. وإن كان ذلك الخمس إلى ١٣٨ مليار
مليار دولار في عام ١٩٩٨ بينما سجلت الصادرات
العربية إلى التزايد على مدى السنوات الثلاثة من ١٦٠
مليار دولار إلى ١٥٨ مليار دولار في ١٦٦ مليار
دولار
وبما دعا الأمانة العامة - في فبراير ٢٠٠٠ - للفرق
التجارة والصناعة والروعة للبلاد العربية إلى المطالبة
بالاتزام بتخفيضات الحمركية والماء، التوزيع غير
الحمركية وتقليل المقويات المرتبطة بشهادة النشأ
ومجال النقل

التجارة الدولية الشراكة المصرية الأوروبية

تميزت التسلسلة الخارجية المصرية منذ مقدم
الافريق في مصر سنة ١٩٢٢ ق م وحتى الآن بالمزاوجة
أو التناوب بين توجهين أساسيين هما التوجه التوسيعي
والتوجه المشرقي لتحتل زينيا ويشكل دورى بين هذين
والتوجهين الأساسيين ويوجد أن بدأت مصر تحظى
بقدر من السيادة في عضويتها هذا القرن بدأ التوجه
التوسيعي في سياستها الخارجية في الانكماش وتراجع
ذلك القرارات التوسيعية التي تختصها مصر في
الارتباطات الخارجية في جامعة الدول العربية سنة
١٩٤٥ والمشاركة في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وعندما
جاء عبدالناصر في السلطة عام ١٩٥٢ اختار بوضوح
التوجه المشرقي وأسقط التوجه التوسيعي وذلك غلب
للحد للتوسيع في سياستها مصر الخارجية خلال
الحقبة التنصيرية.

ومعنى الساعات إلى الحكم عاد العهد التوسيعي مرة
أخرى للظهور من خلال شئج:

١. الحوار العربي الأوروبي: وهو الحوار الذي تم
بين مجموعة الدول العربية بدول السوق الأوروبية
المشتركة وتختلف اهداف كل طرف تجاه هذا الحوار
فالطرف العربي كان حريصا على استثمار حرب
الكوب لتطور علاقاته مع الدول الأوروبية الصاعدة
على دعما للقويك العربى في قضايا الصراع العربى
الإسرائيلى.
- والطرف الأوروبي كان يهتم بشملان استثمار
الصادرات البترولية من الدول العربية بأسعار معتدلة
مع فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها الصناعية في هذه
الدول

وبمصر بحكم كونها كجبر دولة عربية كان دور
فعال في هذا الحوار.

٢. العلاقات الثنائية المصرية - الأوروبية: فقد بلغت
مصر علاقات ثنائية مع الجماعة الأوروبية خارج إطار
الحوار العربى الأوروبي الذى شاركت فيه مصر حتى
سنة ١٩٩٦ فوحت مصر اتفاقا للتعاون مع دول
الجماعة الأوروبية في يناير ١٩٩٧ يهدف إلى التعاون
في مجالات هامة للتنمية مصر للتصنيع واجتماعيا
وتتضمن هذا الاتفاق التعاون في مجال التجارة
والتعاون الاقتصادي والفنى بالإضافة إلى المساعدة
المالية والفنية وبموجب هذا الاتفاق فإن صادرات
مصر من المواد المصنعة والمواد الخام تتمتع بحرية
التنقل إلى دول السوق الأوروبية المشتركة بالإضافة إلى
التحجبات الزراعية التي تتمتع ببعض الاعفاءات
الحمركية وتخضع لنظام الحصص وللمقابل تمنع
مصر دول السوق الأوروبية في مجال التجارة معاملة
القطاع العام في مختلف السيميكتة ٧٨ بنكا في
الاستثمارات (٢٤ عام و ٢٤ بنوك مشتركة وخاصة) في
جانب البنوك للتخصص في التنمية الصناعية - تنمية
والتعاون الزراعي واتحاد الطاري المصري والعربي
وكانت الطرف مائة في عدد بنوك الاستثمار والاعمال
٢٠ بنكا احتيايا بالإضافة إلى ١١ بنكا مشتركة وخاصة
البنك المركزي المصري بلغ ٢٠١ بنكا
وتنار من هذه البنوك نشاطها من خلال عدد كبير من
الدروع المنتشرة في أنحاء البلاد وهذه البنوك جميعا
تخضع لأشراف البنك المركزي وبنائى ولكن يوجد
في مصر عدد محدود من البنوك غير مشمولة لدى البنك
للكركى المصري والتخصص في الزراعة في مصر (٢٤
الاصرف المصري الدوائى) وذلك لناصر (الاصراف)
ولاحظ على الجهاز المصرفى في مصر تشابه سلوك
بنوك الاستثمار والاعمال وسلوك البنوك التجارية وذلك لحد
لحد البنك المركزي المصري إلى معاملة بنوك الاستثمار
والاعمال نفس معاملة البنوك التجارية فيما يتعلق بنسبة
السيلة بد أن سارى بينهما فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي
قانونى إلى الواقع

تطوير الجهاز المصرفى :

(١) نظرا لتقلبات الشد في حجم الوحدات المصرفية
للخطة لا يوجد عدد كبير من البنوك صغيرة تملك
لأولئك الشراكيات وأشرل التسهيلات كل ٨٠٪ من البنوك
العملة في مصر ذات رأس مال يقل عن ٥٠ مليون جنيه لكل
منها
ذلك صدر التعديل في مايو ١٩٩٢ على قانون البنك
الذي نصرت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢ لا لشروط الأقل رأس المال
للرخص بن البنوك عن ١٠٠ مليون جنيه مصري وأدقيل
رأس المال للخصص نشاطها في مصر عن ١٥ مليون
دولار امريكى أو ما يعادلها بالعملة المحلية كما استحدثت
التعديل الآنذ بنظام اثنين على الدوائى .

(٢) توسعت البنوك في استثماراتها في الأوراق المالية
والاثنين لتصل إلى ٩.٠ مليار جنيه في نهاية يونيو
١٩٩٩ كما تزايدت ارسدة الارشاد والخمس بحدود
١٥٢ مليار جنيه في نادر الفترة
[٣] صدرت عام ١٩٩٠ قانون سورة الحسابات في
البنوك وبموجبه اصبح من حق البنوك الاحتفاظ بسيرة
حسابات اعمام اياها في حية . إلتناء على حكم قضائى -
يهدف جذب مزيد من المدخرات من الخارج وبنتيجة ذلك
الجهاز المصرفى المصرى .

تطور القطاعات الاقتصادية،

(أ) قطاع الزراعة: - وهدى

مناخته في العصورات

لما نظرنا دراسة العصورات الزراعية حدثت نمو ملحوظ في كمية صادرات مصر من الحبوب الحام في عام ١٩٦٠ عا كانت عليه في عام ١٩٨٠ إلا أن نسبة إستهلاك الحبوب في إجمالى صادرات مصر عام ١٩٨٠ قد انخفضت إلى ٠.٢ / ٥ بينما كان بشكل ٠.٧ / ١٠٠ من إجمالى الصادرات عام ١٩٨٠ كما أن نسبة إستهلاك الحبوب في إجمالى الصادرات قد

انخفضت من ٧١٪ في ١٩٨٠ إلى ٧٧٪ في ١٩٩٨
في حين أن قيمة صادرات مصر من الحبوب قد زادت من ٢٢.٧ مليون جنيه إلى ١٢.٧ مليون جنيه عام ١٩٩٨
كما انخفضت نسبة إسهام الزراعة من إجمالى الصادرات من ٢١٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٧٪ عام ١٩٩٨
ويوضح ذلك زيادة الإستهلاك للحبوب من العديد من المعاملات الزراعية - بالجدول رقم (٢) -
يلخص من دراسة الوردات الزراعية لن والواردات مصر من القمح قد تزايدت من عام ١٩٨٠ عا كانت عليه عام ١٩٩٧ بالرقم من ٢٠ تير ورات مصر من القمح والصوف والذئبان خلال نفس الفترة.

تحويل القطاع الزراعى

ولقد تضمن تحويل القطاع الزراعى عدة إجراءات من أهمها:

- (١) إنشاء صندوق السماد الزراعى وبالتحديد لجميع المعاملات الزراعية حيث تم تحويل التركيب المصروفى.
- (٢) إنشاء الجمع على مستقرات الانتاج الزراعى كما تم تخفيض أسعار المدخلات على السلع الإستهلاكية الغذائية وأصبحت أسعارها متماشية مع تكلفتها الإقتصادية وأسعارها العالمية وذلك بما يتفق مع قواعد تحويل التجارة العالمية الأمر الذى من شأنه رفع الكفاءة وإعلاج التدهورات السعرية.
- (٣) تشجيع مساهمة القطاع الخاص والجمعيات التعاونية في برامج إستصلاح الأراضي وذلك تشجيعاً مع سياسات تحويل نمو العمل بالرياح السوق ومع القطاع الخاص في عملية التنمية مشتملا في الأثر والجمعيات والشركات وفى سياق ذلك تم إلغاء القيود على قطاع الخاص في مجال إنتاج وتوزيع واستهلاك مستقرات الانتاج الزراعى وتمثل الحافز الكبير والتأثير للمستوى الإقتصادى.
- (٤) تحويل أسعار الفائدة على القروض الزراعية لتتناسب مع أسعار الفائدة التجارية حيث تم إلغاء أسعار الفائدة.
- (٥) إلغاء نظام التوزيع الإجبورى لجميع المعاملات الزراعية بما في ذلك محصول قصب السكر الذى يتم نقله حالياً في تحويله وتم إلغاء التوزيع الإجبورى لغيره أيضاً.
- (٦) إجراء إصلاحات مؤسسية بالتحويل التكنولوجى ليدل التنمية والتأثير الزراعى من محرك ترويج مستقرات إنتاج الزراعى إلى بدء تحويل ضرورات التنمية الزراعية حيث كان يتركز في الموزع الوحيد للإستهلاك وللخدمات الزراعية الأخرى المزارعين بأسعار محددة خيلاً للحصص محددة من وزارة الزراعة.
- (٧) تخفيض دعم القطاع العام بالحد من ملكية الدولة للأراضي الزراعية وبيعها للقطاع الخاص.
- (٨) العودة إلى نظام التسويق الحر للتأثير.
- (٩) تشجيع التعاونيات والشركات الخاصة لتقوم بجمع

(١٠) وفي إطار سياسة دعم دور القطاع الخاص في تنمية الإقتصادية صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٨ لنظم مساهمة القطاع الخاص في رؤوس الأموال الخاصة سود القطاع العام حيث أجاز القطاع الخاص أن يمتلك أسهماً في رؤوس أموال السد المملوك للدولة بالكامل وقد اشتملت أزمته على اعتماد والتجارة (مصر) مدى ندرت النظام المصروفى على مواجهة الأزمات حيث كان يوجد اعتماد والتجارة (مصر) يدير الجزء الأكبر من البنوك التى لديها من سكة الاعتماد والتجارة الدولية (التن) مستتبداً من التأليف في سعر الفائدة وعرض الأرباح للإيجار التى وضعت على أيك الأول معظم وداعة والتأليف عجز عن تلبية مطالب الترويج المسحب مما كان أن يتسبب في أزمة محورية، ولكن النظام المصروفى نجح في احتواء الأزمة سريعاً بإدراج سكة الاعتماد والتجارة في بنك مصر - (١١) السد الإقتصادى

طورت منذ أواخر السبعينيات بنوك استخدمت الصلة الإسلامية في تنميتها وأخرى بيع المبادىء الإسلامية في سوق النقد الأول هو بنك فيصل الإسلامى في مصر وهو مؤسس بنك تجارى والبنك الإسلامى الدولى فى مصر وأخرى وهو مؤسس بنك استثمار وأصل الإقتصاد والتجارة التى كانت تأسس الإقتصادى هذا بالإضافة إلى العديد من البنوك التجارية العامة التى أنشأت فرعاً خاصة بالمعاملات الإسلامية.

ولقد تضمن التحويل الذى صغر في مايو ١٩٩٧ القانون ١٢٣ لسنة ١٩٩٧ الخاص بالبنوك والإقتصاد والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩٧ الخاص بالبنك المركزى والعديد المصروفى إستخدام كلمة الفائض أيضاً ويهدف من تعيينه هذين القانونين بصفة عامة:

- (١) مواجهة شركات تحويل الأموال - نشأت عن الشركات خلال الثمانينيات ونجمت في جذب الكثيرين مدخرات المصروفين خاصة العاملين منهم في الخارج عن طريق عرض عائد مرتفع بالإضافة إلى إتاحتها منقروا إسلامياً في التعامل المالى ولكن مع نهاية الثمانينيات بدأت آثار تحويل عمل دور فقرة هذه الشركات على الاستثمار في الرأى بالمال المرتفع الذى وعدت به المودعين بل وقدموها على دور أموال المودعين ذاتها مما أنشأ حالة من القصور وعجزت هذه الشركات عن الرأى بالمدخل المودعين مما دفع الحكومة إلى التدخل بإصدار قانون تنظيم الأموال (القانون ١٢٤ لسنة ١٩٨٨) وقضى بصرف لتحويل نشاط شركات تحويل الأموال وتحويل الأموال سلباً - إذ جاءت التطورات الأخيرة مدعمة في إعلان حركية - عطلت عديد من سداد مستحق المودعين على مدى ٥ أعوام مع تقديم دفعة مقدمة تدوير ١٠ مليار جنيه بربك القطاع العام

تدوير - كما سطرنا في ربيع بنوك القطاع العام في ذلك الوقت الحرجى لها بالتمويل في القيد الأجنبى وعند الشركات العاملة الفرنسية على ١٢٧ شركة في نهاية مارس ١٩٩٩ بلغ عدد فروعها ١٦٦٤. وتوجد الأثر إلى أنه منذ عام ١٩٩١ تم السماح لشركات المرافقة بالتمويل في المصرف الأجنبى في إطار الإصلاح التوسيعى التالى والتأليف البيكى.

الوسيط بين المنتجين والمستهلكين والمصدرون وتشجيع التنمية الريفية ونشر الصناعات الصغيرة المتعددة على القواعد الحالية

(١٠) إزالة القيود على القطاع الخاص في مجال تصدير واستيراد السلع الزراعية وتم إلغاء حظر التصدير والاستيراد

(١١) تم تطوير التشريعات الزراعية حيث تم إعادة النظر في قانون تحديد العلاقة بين الملك والمستاجر للأراضي لتحقيق الكفاءة الإنتاجية وإعادة الاعتبار للحق في الملكية الخاصة

(١٢) تحرير أسعار الحاصلات الزراعية التى كانت تخضع للتوزيع الإجبورى والتخصيص المحكوس وتحرير أسعار المستلزمات الإنتاجية ورفع أسعارها إسترداداً بالأسعار العالمية وقد تقرر تم وتم منح الحرية في بيع الحاصلات الزراعية وفقاً لأفضل العروض بأسعار السوق.

ب- قطاع الصناعة:

يتم أن قسم الصناعة شكلت في مطلع الثمانينيات نحو ٧٢.٨٪ من قيمة الصادرات السلعية لكن مساهمة التحويل صعدا شكلت ما يقرب من ٢٨.١٪ من إجمالى الصادرات السلعية أما الصناعات الأخرى مثل صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية والمعدنية وصناعة السلع الكيماوية والمنتجات النسيجية شكلت ٧٢.٧٪ من إجمالى حصيلة السلعية حيث تشكلت كل من ٧٢.٧٪ في ١٩٨٠ و ٧٢.٧٪ في ١٩٩٨

وسجلت الصناعات الغذائية والكيميائية واللدنية واللدنية واللدنية ٧٢.١٪

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة الحديد والصلب والصلب (التي شهدت نمواً هائلاً) من ٢٨.١٪ من حصيلة الصادرات السلعية في حين تقلصت الحصص الكيماوية واللدنية واللدنية ٢.٨٪ فقط وهذا يعني وجود تحويل للمنتجات التى ترتبط بالقطاع الزراعى أساساً (التحولات الغذائية) منتجات الحديد والصلب (النسيج) والجدول رقم (٤)

ولملاحظ أن قطاع الانتاج الصناعى في منطقة القاهرة الكبرى (وإن كانت بذلت في ظهور مناطق صناعية في شمال الصعيد بخط قناة وتوجد الأثر إلى تحسين الصادرات الصناعية في نهاية الثمانينيات

قد شكلت مساهمة قطاعية قليلة تصف الصادرات في عام ١٩٩٧ حيث وصلت إلى ٢٨.٠٪ من إجمالى الصادرات ووصلت في عام ١٩٩٨ إلى ٣٨.١٪ في حين إجمالى الصادرات حيث وصلت إلى ٣٨.١٪ في عام ١٩٩٨

ترجع إسهام الصناعات الكيماوية في الصادرات بسبب تراجع إسهامها إلى ٢٨.٠٪ من إجمالى الصادرات في عام ١٩٩٨

أما بالنسبة لإسهام الوردات الصناعية فلا تزال السلع الوسيطة لإسهام ربحي لعدد من تزايد مستمر منذ بلغت ١٩٩٨.١ مليون جنيه في عام ١٩٧٠ وأصبحت ٢١.٢٩.٨ مليون جنيه في عام ١٩٨٠ على جانب تزايد واردات السلع الإستثمارية والإستهلاكية حيث فزت من ١.٠ / ١٢٢.١ إلى ١.٠ / ١٢٢.١ و ٢.٢٩.٨ على ١٧ على ٩٤

تقريباً مع سياسة الدولة في تشجيع القطاع الخاص للتأثير به في مجالات التنمية المختلفة فقد ساهم القطاع الخاص الصناعى في دعم قطاع الصناعة على نحو أعمى من إسهام القطاع العام

حيث استطاع قطاع خاص تحقيق معدلات نمو مرتفعة للغاية مع إسهامه العام في حين سجل القطاع العام معدلات نمو منخفضة، فقد سجل القطاع الخاص معدل لنمو الصناعى بلغ ٢١٪ في الفترة من ٨٢/٨٢ إلى ٢٨/٨١ بينما لم يتجاوز معدل القطاع العام ١٠.٠٪

في وقت وصلت مساهمة ناتج القطاع الصناعى الخاص في ناتج الصناعة عام ٧١٪ عام ١٩٩٠ وذلك نتيجة سياسة التخصيمية PRIVATIZATIONS وهذا يؤكد صحة التوجه الحالي نحو دعم القطاع الخاص الذى

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية
المصدر :	مجلة الاحرام الاقتصادي
تاريخ المقال :	اسم كاتب المقال : رقم العدد : تاريخ الصدور :
تاريخ المجلد :	١٩٣١
تاريخ المجلد :	٢٠٠٠/٤/١٠

ويستنتج مما سبق ان الإيرادات المالية والجنينة للمصري قد تضاعفت بنحو ٤٠ ضعفاً بينما زادت الإيرادات بالدولار الأمريكي الى عشرة أضعاف ، وبزيادة الإيرادات صنعت صناعة السياحة لتحل المرتبة الثانية بين المصادر الرئيسية للدخل القومي بين العملات الحرة بعد تحويلات المصريين في الخارج وعائدات قناة السويس والبيترول والصادرات السلعية وفي الفترة من ٨٠ إلى ١٩٩٩ تزايد عدد السياح من ١٨٧.٧ ألف سائح إلى ٣١٧.٢ سائح عام ١٩٩٩ كما زاد عدد الليالي السياحية من ١.٤٦٨ مليون ليلة سياحية عام ١٩٨٠ إلى ١٨.٧٢٥ مليون ليلة سياحية عام ١٩٩٩

(و) قطاع البترول :-

شهدت فترة الثمانينات والتسعينات توجع عدد كبير من الانتقادات للبحث عن البترول فيما يزيد عن ٦٠ من مساحة مصر وانفتحت فيها الشركات المالية لمزيد من ١٩ مليار دولار بهيكلت ٢٥ كشفاً بتزويلاً من الزيت القدام بما أدى إلى مضاعفة الاحتياطي المؤكد من ثمة بول حيث أفضت حوالي ١٢١٩ مليون طن إلى الاحتياطي البترولي.

كما شهدت هذه الفترة حذرة في مجال الغاز الطبيعي حيث تضاعفت امتطيائه أكثر من خمس مرات وتعددت مجالات استغلاله حيث أصبح يمثل ٢٥٪ من إجمالي استهلاك البلاد من للتنتجات البترولية والغازات ويغني نحو ٨٧٪ من الطاقة البترولية اللازمة لإنتاج الكهرباء فضلاً عن مساهمته في إنتاج ٦٠٪ من استهلاك البلاد من البوتاجاز البترولي ١.٧ مليون طن في السنة أو ما يوازي ١٢٥ مليون أسطوانة في السنة ، بالإضافة إلى وضع مصر على خريطة تصدير الغاز للسوق العالمية بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي منه.

كما كان هناك اهتمام واسع بالنقل بصناعة البتروكيماويات ولتأج نظام الزيت الأسفليسي وإنشاء أول معدل لتكرير البترول في الوجهة القبطي وتم استحداث استخدمات جديدة غير تقليدية للغاز الطبيعي في وسائل النقل وأجهزة التكييف فضلاً عن مشاركة القطاع الخاص في مجالات البحث والتفتيق عن البترول وتنتاجه وتكريره وإنتاج البتروكيماويات ومد شبكات توصيل الغاز الطبيعي إلى المنازل.

كما شهدت البلاد إنتاج وتسويق ٢٨٪ من استهلاك مصر من البترين الخالي من الرصاص.

وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك الطاقة في مصر شهد طفرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع إجمالي استهلاك الطاقة في مصر من ١٩.٧ مليون طن في بداية الثمانينات إلى ٢٤.٢ مليون طن في أواخر التسعينات بزيادة ٢٧.٦٪ وارتفع استهلاك للتنتجات البترولية من ١٤.١ مليون طن في بداية الثمانينات إلى نحو ٢١ مليون طن في نهاية التسعينات.

وقد استهلاك الغاز الطبيعي إلى نحو ١٠.٠ مليون طن في نهاية التسعينات مقابل ٢.١ مليون طن في مطلع الثمانينات.

ومن الجدير بالذكر أن مصر تعتمد على الطاقة للتنتج من مصادر البترول والغاز الطبيعي بنسبة تزيد عن ٩٢٪ من إجمالي استهلاك الطاقة في ظل التقدم الاقتصادي وتحسين معدلات من مرتفعة بتزايد استهلاك الطاقة وهذا يدفع إلى أهمية ترشيد الطاقة وإزالة عمر الاحتياطيات والحفاظ على ما يمكن أخفيتها النمو الاقتصادي للتدواع خاصة لأن إجمالي صادرات البترول انخفضت من ٨٢٧.٧ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ٣١٢.٧ مليون دولار عام ١٩٩٨ ولأن كان ذلك يرجع بصورة أساسية إلى انخفاض أسعار البترول العالمية

الذين للدول العربية ١٢.٨ مليار دولار وما يعادل ١٣٩ مليار جنيه وانظر اتفاق مصر في تاري باريس د. يوسف بطرس غالي كتاب الاقتصادى نوفمبر ١٩٩٧ برنامج الإصلاح الاقتصادى لتتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وقد استلمت الشريحة الأولى أول يوليو ١٩٩١ (١٥/١) وتم استلم الشريحة الثانية في سبتمبر ١٩٩٢ (٢٥/١) أما الشريحة الثالثة فقد تم استلامها على ضوء البرنامج الجديد مع صندوق النقد الدولي والذي بدأ في نوفمبر ١٩٩٦

وتشترط البيانات إلى أن إجمالي رصيد الدين الخارجى قد بلغ ما يعادل نحو ٢١ مليار دولار في نهاية ١٩٩٦ بعد أن كان ٤٦ مليار دولار في أوائل ١٩٩٠ وانخفض عنه خمسة المئتين وأربع مئة الدين خدمة الدين/ الصادرات السلعية (الخارجية)

من حوالي ٢٢٪ في عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٦٢.٦٪ في نهاية يونيو ١٩٩٦ وفى نهاية سبتمبر ١٩٩٨ بلغ رصيد الدين الخارجى ما يعادل ٢٨.١ مليار دولار وانخفض عنه خمسة المئتين إلى ٢١.٨

(هـ) قطاع السياحة :-

بدأت في منتصف الثمانينات بعض مغرورات التنمية السياحية على ساحل خليج العلاية وفي جنوب سيناء وكانت قد سبقها عمليات التنمية السياحية في منطقة الدردقة على ساحل البحر الأحمر.

وبمرور الوقت أصبحت إلى طاقة مصر عشرات القرى السياحية والتنتجات الشاطئية الجميلة ومن منتصف الثمانينات وحتى أوائل التسعينات شهدت المصرية فترات صعود وهبوط وبعثت لزمات كان لها تداعياتها المباشرة على حجم السياحة الواردة بدءاً بفترة غرق السفينة (اكيلي لايرو) ثم أحداث الأمن للركنيز ثم أزمة الفنزى العراقى للكرتوب وما أعقبها من حرب الصحراء ثم أحداث الإرهاب التي كان لخرها حادث اقتصر الشهور

وحتى وإن كان الإعلام القومى في تفتيحها وكان تركيز تداعيات هذه الاجراءات شديد الويللة على قطاع السياحة المصرى حيث حدثت الخسارة في العملة الواردة وبالتالي كان لابد من وضع استراتيجية جديدة للتغلب على السياحة المصرية :

وكانت محصلة هذه الاستراتيجية أن خلقت السياحة مصر خلال العام المالي ١٩٩٦ /٩٥ إنجازاً مهماً بوصول ٣.٥ مليون سائح كما ارتفع حجم استثمارات القطاع الخاص الجارية للتنمية السياحية خلال السنة لشهر الأولى لقط من عام ١٩٩٦ لأكثر من ٨.١ مليار جنيه

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيهة الافندى
المصدر الفرعى :	نابذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المجلد :	مجلة الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/٤/١٠

المياه

محور فكر مؤسسة الرئاسة المصرية

ثلاثية مصر..

الصندوق والبنك الدولى من الفارجح

١- إلى الثبات فى العلاقات

العلاقة بكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والبنك الدولى ومجموعة المؤسسات والتنظيمات التابعة له، لم يكن فصلها عن بعض في مواجهة الطرف الثالث مثلاً على الدولة التي تسعى إلى التعامل مع أي منهما، ومن المعروف أن الصندوق يركز على سياسات الاقتصاد الكلى معقاة في الاتفاق والإيرادات العامة والأجور، الأسعار والنفقة... أسعار الفائدة وأسعار الصرف... أما البنك الدولي فيركز على سياسات التنمية والاستثمارات المقطاعية والمشروعات وسياسات الإصلاح الهيكلي وتخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص ومن هنا نجد أن عمليات التكيف الهيكلي سواء على مستوى كلى أو على مستوى قطاعات التي يقوم بها الدولة لابد أن تسبقها مرحلة تثبيتت تشمل أسعار الصرف ومعدلات التنظيم إضافة إلى سياسات الائتمان والضرائب والتجارة باعتبارها أدوات أساسية لنجاح برامج التكيف الهيكلي في الفترتين المتوسطة والطويلة. تمثل علاقة مصر بكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة المؤسسات التابعة له (مؤسسة التمويل الدولية) ثم الرباطة الدولية للتنمية والوكالة للمساعدة الأطراف فاعلة في الاستثمارات علاقة تعدد جديورها إلى أكثر من نصف قرن تحديداً منذ التوصل إلى اتفاق بريتون وويتز في عام ١٩٤٤ ، وقد شهدت خلالها من التقلبات والتأزمات مايفس الضغوطات السياسية في مصر والعالم على حد سواء .

وإذا كنا نعرضنا إلى قضية الدين الخارجية في مكان آخر إلا لا نجد الإشارة إلى معالجة إلى المراحل التي مرت بها علاقة مصر مع مؤسسات التمويل الدولية والتي بدأت بمشاركتها في مؤتمر بريتون وويتز وتوقيعها على الاتفاق القندى والمالى الذي تخصص عنه أي انهاء من قبل المؤسسة لهذه البنات والمؤسسات المالية والدولية . أولاً وفيما يتعلق بمشروع مصر بالبنك الدولي فقد بدأ بعد عقد كابل من إنشاءه في عام ١٩٢٥ عندما تقدمت مصر بلقي قرض تمويل بناء السد العالي (ستان مليون دولار) بالإضافة إلى مصادر التمويل الخارجية الأخرى من جانب الحكومة الأمريكية والبريطانية وغيرها . وعندما سحب البنك موقفه وتواتر أحداث تأميم قناة السويس وحزبها ١٩٦٢، توقفت العلاقات بين مصر

تلك الفترة ، حيث قررت أكثر من تسعمائة ألف فدان خلال فترة الخمسينات والستينات ، واكتشفت في حدود ثلاثين ألف فدان . ويتعين الإشارة إلى مشروع المصاحبة الذي بدأ تنفيذه في نهاية السبعينات وتم إكماله في ٢٩ يناير ١٩٨٢ .

٢- فترة التجديت والتثبيتات

شهدت هذه الفترة استعادة القطاع الخاصنشأته في مجال استصلاح الأراضي . فقد صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٨ ثم القانون ٢٠٥ لسنة ١٩٩١ ، ٧٠ لسنة ١٩٩١ ، القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٥ لتعديل أحكام القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨١ ، ثم القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ .

١- المرحلة الأولى :

ويدخل في إطار هذه الفترة البدء في تنفيذ عدد من المشروعات المتعلقة في مجال التوسع الأفقي وتشمل : مشروع منطقة ترعة السلام ويهدف إلى التوسع الأفقي في مساحة ٤٢٠ ألف فدان .

٢- منطقة جنوب الوادي ، موشكي ، وتعدر للسانحة

للتوسع استصلاحها بـ ٥٠ ألف فدان .

٣- منطقة شرق المعينات وتهدف إلى استصلاح ٢٠٠ ألف فدان .

وفيما يتعلق بالشروع الأول فقد كان ضمن المشروعات الكبرى التي درست خلال الستينات من ليل للتوسع لامتدادها على مياه نهر النيل وتبدأ التربة من قنات فارسيكي حتى قناة السويس ، ثم تعبر القناة من خلال المساحات جنوب مدينة بورسعيد لتصل إلى ارمشاة الف فدان وقد قدمت الكويت قرضاً ميسراً لتكليف البنية الأساسية التي على امتداد التربة التي سميت بترعة الشيخ جابر .

أما المشروع الثاني والذي يقع في منطقة جنوب الوادي موشكي، وبما يسمح باستغلال مياه نهر النيل في التوسع الأفقي في المنطقة نظراً لوجود اتصال مباشر بين المنطقة ومجموعة ناصر . وقد أعطى الرئيس حسني مبارك في ٢٩ يناير ١٩٩٧ إشارة البدء في تنفيذ التربة للزراعة لرى أراضي للزراعة (ترعة الشيخ زايد) بطول ٢٦٠ - ٢٢٠ كيلومتر طرأ عليها (تقويم المصارف من وزارة الزراعة) استراتيجي . للتوسع الأفقي وتقرير استصلاح الأراضي في مصر ٩٧ ، ١٩٨٨ .

وفيما يتعلق بمشروع شرق المعينات فهو يعتمد على مشروعات المياه الجوفية ومساحات الأراضي المصاحبة للزراعة وتحت ٥٧ بئراً للمياه الجوفية يصل إجمالي تصرفاتها اليومية إلى ١٩٢ ألف متر مكعب من المياه تكفي لزراعة ٨٨٠٠ فدان ... وذلك كمرحلة أولى .

الرباط بين الفكر بدار مؤسسه الرئاسة في مصر تأج من الزيادة السكانية المتلاحقة وما يقتضيه ذلك من دعم فكرة القطاع الزراعي على الوفاء بالتزامات في مجال الاكتفاء، ذاتي والتصديق أو توفير الأمن الغذائي المواطن . وتضع أهمية هذه النقطة إذا قارنا قيادة في عدد السكان والزراعة في المساحة الزراعية والمساحة المحصولية على مدى القرن العشرين .

حيث تقدر عدد السكان من ١١،١٩٠ مليون نسمة في عام ١٩٧٠ إلى ٩٩،٢٢٢ مليون في عام ١٩٩٦ وأكثر من ٦١ مليوناً في نهاية القرن العشرين بينما ارتفعت في مصر من ٧،٥٩٥ مليون إلى ٧٩،٩٠٩ مليون . ١٢،٧١٠ مليون على التوالي خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٩٦ .

وكان من الطبيعي أن تتكبد هذه الأوضاع على انكماش نصيب الفرد من الأراضي الزراعية فقد كان يبلغ ١،٨ - ٢،٦ فدان في عام ١٩٧٠ ، فإذا بالنسبة لتكشفي إلى ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ فدان في عمام ١٩٩٦ . وبالنسبة للمساهمة الأرضية والمحصولية في ظل هذه التغيرات السكانية تبرز أهمية المياه في فكر مؤسسة الرئاسة المصرية ، سواء بالتوسع الأفقي والعمودي أو الدليل أو توقيع العديد من الاتفاقيات التي تشمل دول حوض النيل ، الأنديز ، في نوفمبر ١٩٨٢ ، فيكونيل - راجية التعاون الفني للتنمية والحفاظ على البيئة نهر النيل ، وذلك في ديسمبر ١٩٩٢ مع مساحلة أن الاتفاقية الأولى والثانية من توقيعها خلال فترة الاتفاقيات والتثبيتات إلى جانب الاتفاقيات الاربعة سابقاً بين مصر والسودان اتفاقية عام ١٩٥٩ ومشروع الدراسات المشتركة مع دول البحيرات الاستوائية والذي بدأ في عام ١٩٦٧ واستمر لمدة عشرة أعوام .

وفيما يتعلق بتغير شروط تمويل استصلاح الأراضي ودعم القطاع الزراعي سوف نجد أن القطاع الخاص والحكومة تبدلوا الأدوار على مدى سنوات القرن العشرين وذلك في ثلاث مراحل سياسية ارتبطت إلى حد كبير بالعديد من مشروعات المياه وإلى والصورة التي نذت خلال هذه المراحل .

١- الفترة من عام ١٩٥٢ - ١٩٦٢

اعتمدت جهود استصلاح الأراضي على القطاع الخاص من ناحية ، وبمساعدة الاموال الاميرية من ناحية أخرى وقد كان تنفيذ مشروع قنطرة الثانية للخران يبرز الواضح

٢- الفترة من ١٩٦٢ - وحتى بداية التجديتات

شهدت هذه الفترة تعاظم دور الدولة في استصلاح الأراضي نتيجة الزيادة السكانية من ناحية وتوقف القطاع الخاص من الراجح إلى هذا التضاؤل بعد صدور قوانين الإصلاح وتحديد الملكية الزراعية في الخمسينات والستينات .

و قد شهدت هذه الفترة تنفيذ مشروع مديرية التحرير والري الجديدي بالمصحوا الغربية ثم إنشاء السد العالي .

وتزوم ذلك رقم الأراضي المستصلحة على امتداد

اسم كاتب المقال :
نزيهة الأندى
رقم العدد :
١٦٣١
تاريخ الصدور :
٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الرئيسى :
الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :
نبدت تاريخية
المجلد :
علة الاحرام الاقتصادى

مصر

من الجات الى

منظمة التجارة العالمية

بعد التوقيع على اتفاقية "منظمة التجارة العالمية" من جانب ١١٧ دولة في "مراكش" بالقرب من عام ١٩٩٤ وبعد ثمانى جولات من المفاوضات التجارية للكثرة ابداء من عام ١٩٩٧ وحتى نهاية ١٩٩٣، بمثابة نقطة تحول على صعيد دول العالم بصمة عامة والدول النامية بصمة خاصة.

ونظرا للدور الذى لعبته مصر على صعيد تجمعات الدول النامية منذ الخمسينات، ثم انضمامها الى اتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في بداية السبعينات بعد تقديمها طلب الانضمام في عام ١٩٦٧ ومشاركتها منذ ذلك الوقت في المراحل المختلفة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية. يمكن من الطبيب المتخصص لالة مصر بهذا التجمع الدولى الجديد وما لآثره من جدل حاد على صورة الانشكاكات العنية في مدينتى "سياتل" الأمريكى و"بناجوا" التايلاندية، مورا "ديافوس" السويسرى.

وإذا كانت اتفاقية منظمة التجارة العالمية تستند في جزء كبير منها الى الترتيبات والاتفاقيات الترتيبية التمتعة في الجات (١٥ اتفاقا من اجمالي الاتفاقيات الامرية واللى تبلغ ٢٨ اتفاقا) لا الهنا اكد عدة مجالات جديدة تشمل: تخفيض التعريفات الجمركية، إزالة العوائق غير الجمركية في التجارة، ادراج التجارة في الزراعة والمنسوجات والملابس تحت الاتفاقية الجديدة، الغاء الامانات والرسوم المفيدة للتجارة والصماي، مواجهة الاغراق، تطبيق احكام الجات في مجالى التجارة والخدمات وكذلك في نطاق حقوق الملكية الفكرية والاستثمارات، واخيرا وضع آلية لتسوية المنازعات التجارية واعتبار القرارات اإلزامية في حالة تكديما بعد الاستئناف. ومن هنا البادى التى استمدت اليها الاتفاقية لتنشئة لفظلة التجارة العالمية :

مبدأ "عدم التمييز" وبلا من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مع استثناء الصراعات الأولية في الدول النامية حتى تتمكن من المنافسة العالمية على مدى فترة انتقالية. لشغافية ممغة في وضوح القوانين وما يتبعها من تنظيمات ادارية في مجال تنظيم التجارة الدولية بعيدا عن القيود الكبيرة، مبدأ المفاوضات التجارية من منح الدول النامية فرصة وعلاقات تجارية تنظيمية لدعم خططها الامتامية وزيادة حصيلتها للدنية

واخيرا مبدأ التعاملية في العلامة بالمثل بين الدول ونظرا لتوسيع نطاق تجارة السلع لتشمل السلع الزراعية والمنسوجات وكانت الأخيرة تخضع لاتفاقيات المنسوجات متعددة الاالياف منذ عام ١٩٧٤،

والك الدولة حتى عام ١٩٩٤ عندما حصلت على فرض قيمته ٥٦.٥ مليون دولار لصالح قناة السويس. وقد شيدت السبعينات بداية تحسن العلاقات بين تلك الدولة والزسات التاميلة، ومصر حين قدمت الرابطة الدولية للتنمية لثمانى فترة ٢٦ مليون دولار في عام ١٩٧٠ واخر ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٧١ ليوتفع الإجمالي في نهاية ١٩٧٢ الى ٩٥ مليون دولار. وجات لتضمينات برامج مخابرة في العلاقات بين مصر وبلدك الدولى. ولك في اعقاب الاتفاق من نادرى باريس وصندوق النقد الدولى على اعادة جدولة الدين المستحق للحكومات الغربية اوتل عام ١٩٩١. حيث جاد البنك الدولى بتقديم قرض بلغ للاثانة مليون دولار اضافية الى ١٠٠ مليون دولار من جانب الرابطة الدولية للتنمية كنواة لقامة الصندوق الاجتماعى ونظرا لاحتياض متوسط دخل الفرد. نتيجة لتخفيض اسعار الفول والذوليان من جانب المصانع في الخارج نتيجة احداث الخليج وما تلاها من صعوبات واذا يبنى استئناف الرابطة لإفراض مصر بعد عقد كابل من الترت.

قد كان لنجاح مصر في التطبيق للتدريجى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكثيف الهيكلى الذى كان الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولى وبلدك الدولى اثره الواضح في تزامن العلة بين الجانبين على الرغم من الاندفاعات الى قنين تقديمها للاسراع في تنفيذ عملية الخصخصة والذى يترجم لعمرة في المخابرات الفنية في مجال تطبيق ارملة الناشئة من برنامج الإصلاح والتكثيف الهيكلى الذى تمثل في الانطلاق.

ثانيا. وبالنسبة لعلاقة مصر بصندوق النقد لمهى فى بداية الستينيات وتجديدا عام ١٩٧٢ عندما تم الاتفاق على برنامج التخصيص يتضمن تساني نقاط اساسية وتلاه تبادل خطاب النوايا في عام ١٩٧١ والذى تضمن اثنين وعشرين نقطة اساسية تناولت عدة قطاعات رئيسية أبرزها نظام المصروف والتجارة الخارجية بهدف توفير سعر الصرف من خلال السوق التجارية للنقد الأجنبي ثم التحرير الملى والامركزي ابداء من ميزانيات لشركات القطاع العام للصناعى الى القطاع الرأسمى مورا بتشييع الاستثمارات الأجنبية لتلقى الساسية لالية تشكيل القطاع العام قد تضمنت تخفيض سعر والتحقير من السعر الرسمى الى السعر التخصيصي في محاسبة الهيئات الحكومية وتعديل قوانين الضرائب والتملكة، لما السادة النقدية والانتفاضة قد اتجهت الى رفع اسعار المواد الخام ومن التمتع والالتزام الملى المقم كعكة، وبكى ساسية الدين العام لتكن القطاع الأخير في خطاب انزيا المصدر عام ١٩٧٦ وقد تلى ذلك الخطاب خطاب اخر في ١٩٧٨ تناول ذات القضايا تقريبا.

وباء اتفاق ٢٢ مايو ١٩٧٧ بين مصر والدول الملتمة في نادرى باريس ليكن خطوة أخرى على طريق تعاون بين مصر وصندوق النقد وبلدك الدولى في مجال تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادى الا ان اتفاق الأخير تم في التنفيذ في مرحلة التخصيص بصمة خاصة حيث تصاعد الدين الخارجى.

فكان الجدى، الى التدخل في مفاوضات جديدة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكثيف الهيكلى، وتوقيع اتفاق نادرى باريس في مايو ١٩٩١ (يتم تناول هذه النقطة تفصيلا في تحية الدين وبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكثيف الهيكلى).

بالإضافة الى تجارة الخدمات ابداء من الخدمات اللقية الى السبلحة مورا بالمقاولات والانشاء والتصميم وكذلك تصوير الجوانب التجارية للاستثمار الأجنبى وحقوق الملكية الفكرية وبخاصة في مجال صناعة الدواء سوف تجد انه من الطبيعى ان تتعرض علاقة مصر بمنظمة التجارة العالمية، لهذه المناقشات والجدل الحاد الذى شهتته وتشهده اللواتر الاقتصادية وحول مستقبل صناعة المنسوجات التى منحت فترة انتقالية قدرها عشرة اعوام يعقبها التحرير الكامل لتجارة المنسوجات وايضا بالنسبة لصناعة الدواء التى منحت فترة انتقالية حتى عام ٢٠٠٥.

ولا شك ان توقيع مصر على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتماسية في إطار منظمة الجات وذلك في نهاية عام ١٩٩٧، قد فرض على قطاى البنوك والتأمين مزيدا من التحديات لارجحية المنافسة الوالفة مع الشركات الأجنبية القائمة من الدول المتقدمة حيث شملت هذه الاتفاقية ثلاثة قطاعات رئيسية:

أولها: الخدمات المصرفية ممطة في نشاط البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية
ثانيا: خدمات سوق المال، ابداء من الاكتتاب الى انشاء منطابق الاستثمارات وجماعية ورأس المال الخاص مورا بالتمسرة وتجارة الأوراق المالية فالمقاصة والتسوية والتسويق وتنشيط السوق.

ثالثا: التأمين وإعادة التأمين، بما يسمح بملكية أجنبية بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٠٠ بالنسبة لشركات التأمين الأخرى.

وقد يكون من المفيد في هذا الصدد الإشارة الى اهمية التجمعات والتكتلات الاقتصادية التى تضم مصر مع العديد من الدول النامية سواء على الصعيد الاتملى الغربى او الشرقى، أو في إطار تجمع الدول النامية (مجموعة ال٧٧) أو في إطار حوار الجنوب والجنوب (مجموعة ال١٥) واللى تدخل في نطاق النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية.

حيث تمثل هذه التجمعات والتكتلات بصور دعم مهمو الدول النامية في تحقيق التعاون والإفراضية على الذات، من ناحية وزيادة قدرتها على المنافسة في مواجهة الدول المتقدمة.

المؤرخ الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية

اسم كاتب المقال : نزيهة الاندى

المجلد : مجلة الاحرام الاقتصادى

رقم العدد : ١٦٣١

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

مصر:

دعوة قرن الى التكتلات الاقتصادية

كان لواقع مصر الاستراتيجى وراثتها الحضارى ، ومعيمها التاريخى دورهم الحاسم فى صياغة رؤيتها وتمديد الانسب التى تركز عليها فى تحركاتها العربية والاقتصادية والدولية .

إذا كانت تفضل حاليا إلى التكتلات الاقتصادية لتحقيق الإنجاز بين دول الجنوب من خلال الدوائر المتعددة بإعتبار أن هذه التكتلات فى سمة العصر والتحدى الأكبر لمواجهة مخاطر التهميش من جانب دول الشمال .

فإنه يتبين أن نلخذ فى الاعتبار أن هذه الدعوة تعود بجذورها إلى منتصف الخمسينات منذ انعقاد مؤتمر بانفوج ثم تأسيس حركة عدم الانحياز .. كما تولى إلى اتفاق التسعين الثلاثى للمصرى الهنوى البروسلافى ومصر إعلان القاهرة الاقتصادى وقيام الاتحاد مؤتمرا الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

والذى شهد ميلاد مجموعة الـ ٧٧ لقد كان مصر الرائدة فى تجمعات دول الجنوب والفاغان عن مصالحها ودعم التسعين الاقتصادى بين اعضائها وهو دور متواصل يترجم مؤخرا فى قيام مجموعة الدول الـ ١٥ .

وقد كان حرص مصر على تكتل دول العالم الثالث وتأكيد أهمية الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على الذات مشقا مع وبها بموقعها الاستراتيجى وإتقانها الحضارى على الصعيد العربى فضهت الخمسينيات -

ايضا - بداية التوجه العربى نحو التكتل الاقتصادى والذى ترجم فى الاتفاقية العربية لجماعية الوحدة فى سبتمبر ١٩٥٢ لتسهيل التبادل التجارى وتجارة

الترانزيت بين دول الجلماعة واستند فى جذوره إلى بروتوكول الاسكندرية الصادر فى عام ١٩٤٤ ، ومع مجموعة الاتفاقيات المتتالية ابتداء من اتفاقية تسديد

المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية مودرا باتفاقية توحيد تقشفية الجمركية

ولذلك خلال السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ على التوالي وإذا قرار إقامة السوق العربية المشتركة

للمن فى أغسطس ١٩٦٤ ، يعد من أبرز القرارات المتخذة لأهمية التكتل الاقتصادى ، وفى فترة سابقة

لوى الكثير من دول العالم بهذه الأهمية .. إلا أنه كان مشدرا فى التفتيش طيلة السنين الماضية .

ثم جاءت دعوة مصر إلى تفعيل التعاون الاقتصادى بين الدول العربية سواء بإحياء السوق العربية المشتركة بإقامة مناطق لتجارة الحرة البينية على المستوى

الثانى كقوة لهذه السوق فقد أكد الرئيس مبارك أمام القمة العربية المنعقدة فى ٢٧ يونيو ١٩٩٦ أن التحولات العميقة التى تشهدها الساحلن العالية والاقليمية تفرض علينا أن نجمع كلمتنا وننسق خطتنا للاتفاق على استراتيجية واضحة لإدارة العلاقات العربية

بالعالم الجديد والتكتلات الاقتصادية العملاقة والتعامل مع النظام والقيم الجديدة التى بدأت تستقر فى المراسمات الدولية وقد كان لهذه القمة مودرا فى

إقامة منطقة التجارة الحرة العربية فى يناير ١٩٩٨ . وقد مثلت القارة الافريقية البعد الثالث للمؤتمر

للمصرى بأهمية التعاون والتكتل الاقتصادى والذى ترجم فى إعلان قيام منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ ، ثم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لها

بالإضافة إلى تجمع دول حوض النيل واخيرا الكوميسا .. مع الاستمرار فى مناج التعاون الثنى من خلال صندوق للمونة الفنية للدول الافريقية .

ويعد التجمع الانسلاى البعد الرابع فى الرؤية المصرية لأهمية التكتلات الاقتصادية والتجارية والذى ترجم فى قيام منظمة المؤتمر الاقتصادى والذى يفتتح

عنها البنك الاسلامى ثم لجنة للشائبة الاسلامى . ويشكل التعاون التوسلى البعد الخامس الذى اشار

إليه الرئيس حسنى مبارك فى خطابه أمام الجمعية الفيدرالية للمجلس الاوروبى فى نوفمبر ١٩٩١ والذى حدد فى ست نقاط التعاون بين أوروبا ومنطقة الشرق

الوسط تمثل مفاوضات منتدى البحر المتوسط الذى أعلن عن قيامه فى عام ١٩٩٤ .

وقد شكلت هذه المبادرة بالإضافة إلى اتفاقية التعاون الاقتصادى الشامل والبروتوكولات الموقعة بين مصر والاتحاد الاوروبى منذ السبعينات إطار العام

لعلاقات مصر بالتكتل الاوروبى ، والذى هو الانسلاى لمفاوضات الشراكة المصرية الاوروبية .

وإذا كانت مصر قد جددت أسس تعاونها الاقتصادى والتجارى فى هذه الأبعاد الخمسة التى تنكس موقفها الجغرافى وتنماعاتها الحضارى

والانسلاى إلا أنه يتعين الإشارة إلى البعد الدولى والدوائر الأوسع نطاقا ممثلة فى علاقة مصر

بالمؤسسات والتجمعات الاقتصادية الدولية . فقد شاركت مصر فى التوقيع على اتفاقية مؤتمر

بوينس آيرس عام ١٩٩٤ وما تمخض عنها من إقامة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وكذلك الاتفاقية العامة للتحريرات الجمركية والتجارية واليات فى عام

١٩٧٠ . وكان قد تم التوصل إلى الاتفاقية فى عام ١٩٦٧ . وبخلت حين التخليق فى يناير ١٩٤٨ .

ثم جاءت التطورات الأخيرة ممثلة فى التكتلات التى أسفرت عنها دورة إرجواى لمفاوضات للتجارة الدولية

والتي استمرت لفترة سبعة أعوام وسبقها سبع دورات فى مفاوضات التجارة الدولية متعددة الأطراف حتى تم

التوصل إلى اتفاق مراكش بالمغرب فى عام ١٩٩٤ وتم إعلان قيام منظمة التجارة العالمية ابتداء من يناير ١٩٩٥

أمر تم تحرير التجارة فى المجال السلمى : الضحايا : للكتلة الفكرية على مدى فترات زمنية محددة .

ومنذ ذلك الحين قسرت شخصيات الزراعة والتسوجات بالإضافة إلى الأدوية والأغراق ومشاكله

لوازمات أمام الصناعة المصرية . وتمثل الشراكة المصرية/ الامريكىة بعدا آخر فى

العلاقات الاقتصادية الخارجية وإذا كانت مبادرة مبارك وآل جور قد ترافقت مع

للفاوضات الخاصة بالشراكة الاوروبية للمصرى فى عام ١٩٩٤ إلا أن موالعها كانت بهدف تطوير العلاقات

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

اسم كاتب المقال : نزيهة الاندى

الموضوع الفرعى : نيذة تاريخية

رقم العدد : ١٦٣١

المصدر : مجلة الاحرام الاقتصادية

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

مثال اتفاقية للتسعة العربية لضمان الاستثمار في ١٩٧٤ واتفاقية الصندوق العربي للتمويل الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٧٢ وصندوق النقد العربي ١٩٧٧ . والتي تتضمن اهدافها تقديم رؤس الاموال العربية والسماحة في تحويل الاختلافات في موازين المدفوعات والمشروعات التنموية . كما إبرام الاتفاقيات التي تتبع انتقال التكاليف للقوة العاملة داخل الدول العربية الا انها مازالت تواجه مزيد من القوانين والقيود الداخلية العربية . في اقامة مشروعات عربية مشتركة تم انشاء العديد من المؤسسات والمنظمات العربية الاقتصادية والاتحادات المتخصصة للتنمية لمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منظمة الاقطار العربية للصحة البشري (أرباك) ومنظمة التنمية الزراعية والتنمية الصناعية (كمن جوبها كانت متواصلة بسبب الاندماج إلى إستراتيجية متكاملة للعمل الاقتصادي العربي المشترك بالإضافة إلى عدم استقرار الأوضاع في المنطقة .

١ - اتفاقية الوحدة الاقتصادية كانت أهم المحاولات في بداية الخمسينيات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي حيث تهدف الاتفاقية إلى إقامة وحدة اقتصادية بين الدول الأطراف المتعاقدة وذلك بالناء القوي على العلاقات الاقتصادية فيما بينها وإحلالها بسياسات جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي مع تحسين سياساتها الاقتصادية على اختلاف أنواعها حيث نصت في المادة الأولى على أن تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تتضمن بصورة خاصة تلك الدول وأراضيها على قدم المساواة حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تبادل البضائع والسلع الوطنية والأجنبية بحرية الاتامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي بحرية النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والمراكب والنوعية وحقوق التملك والوصية والأثر .

٢ - السوق العربية المشتركة : اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة على أن تبنى القواعد التي تمررل التجارة على عدة مراحل تتهي في يناير ١٩٧٤ تخفف حسب طبيعتها سواء كانت منتجات زراعية أم صناعية .

ورغم أن اتفاقية السوق العربية المشتركة قد وقعت عام ١٩٧٤ واتفاق الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لانجهاها الا انه ظهر ويوضح في عام ١٩٧٨ انها بعيدة كل البعد عن التطبيق الواقعي أو العملي وخصوصا بعد حرب يونيو ١٩٧٧ بالإضافة إلى عدم

المصرية من العودة إلى التعاون والتشاور في مجالات الاستثمار المباشر خاصة مشروعات تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات وتعهد زيارة الرئيس مبارك الأخيرة إلى اسركا وحماها الاقتصادية في هذا المجال تعبيراً عن تلاتي وجهات نظر الجانبين حول مفهوم الشراكة المصرية الأمريكية ويتمين أن تشير إلى نقطة هامة تتمثل في أن على الرغم من المصق والبعد الزمني للعلاقات المصرية الأوروبية مقارنة بالعلاقات المصرية الأمريكية ، إضافة إلى عوامل التشابك الجغرافي في الأولى مقارنة بالثانية إلا انه توجد تلة اتفاق اساسية تتمثل في ضخامة حجم المعاملات التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي واسركا من جهة ومصر من جهة أخرى حيث يمثل الجانبان الأوروبي والأمريكي المركز الأول والثاني (بالتبادل) في مجال واردات والمصادرات للمصرية يضاف إلى ذلك التطورات في مناخ الاستثمار في مصر خاصة بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وقبل هذا أو ذاك للناع السياسي واستقرار الأوضاع في مصر والريعية في استثمار مناخ السلام في منطقة الشرق الأوسط .

ومن لم يذكر دور مصر في إطار دول الجنوب ومجموعة الـ ١٥ ، ثم مصر وأفريقيا . الجماعة الاقتصادية الأفريقية : الكوميسا (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا)

• • • اندروج • والتكتويل • وهي تجمع دول حوض النيل ، اندروج • والتي أنشأ في نوفمبر ١٩٨٢ . لجهة التعاون الفني للتنمية والحفاظ على لينة لنهر النيل ، كينيا وبورندي . وأخيرا مجموعة الشائبة الإسلامية

التعاون

الاقتصادي العربي

كان إنشاء جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ بداية الجهود لتحقيق نوع من التجمع بين البلاد العربية في جميع النواحي بما في ذلك للجبال الاقتصادية .

ومنذ أوائل الخمسينيات وحتى الآن أبرمت الدول العربية العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تقدر بعض المعاملات التفضيلية للتجارة من الطرفين وهذه الاتفاقيات تمسك رغبة كل من الطرفين في إنشاء العلاقات التجارية والاقتصادية .

١ - تحرير التجارة بين الدول العربية بمحاولة إزالة القيود المفروضة على التجارة سواء كانت جمركية أو كمية ادارية أو الرقابة على الصرف الاجنبي وقد أبرمت عدة اتفاقيات تتعلق بتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت ولحري لتصديق مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ولكن هذه الاتفاقيات لم تنفذ على النحو المطلوب أو لم يتم التصديق عليها وبالتالي لم تدخل حيز التنفيذ .

٢ - إزالة القيود على انتقال رؤوس الأموال للمعاملة في تمويل الاستثمارات والمشروعات الانتاجية وبالتالي تدعيم تيار التجارة وقد أبرمت عدة اتفاقيات تتعلق بانتقال رؤوس الأموال والاستثمار بين البلدان العربية

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	نزيرة الأندى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العدد :	١٦٣١
المجلد :	مجلة الأهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

من الدوايل التى كانت وراء فشل قيام السوق .

التجارة تههد للمشاركة المصرية الأوروبية

تميزت السياسة الخارجية المصرية منذ مقدم الانقراض إلى مصر سنة ١٩٢٢ ق.م وحتى الآن بالازدواج أو التقليب بين توجهين أساسيين هما التوجه اللتوسيطى والتوجه المشرقى فقلبت زمنيا وبشكل دورى بين هذين التوجهين الأساسيين وبمجرد أن بدأت مصر تحظى بقدر من السيادة فى عشرينات هذا القرن بدأ التوجه اللتوسيطى فى سياستها الخارجية فى الانكشاف وترجم ذلك لقرارات الكبرى التى اتخذتها مصر فى الأروبيات والاتصمام إلى جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ والمشاركة فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وعندما جاء عهد الناصر إلى السلطة عام ١٩٥٢ اختار بوضوح التوجه المشرقى وأسقط التوجه اللتوسيطى وبذلك غاب البعد اللتوسيطى فى سياسة مصر الخارجية خلال الحقبة الناصرية.

وبمجيئ السادات إلى الحكم عاد البعد اللتوسيطى مرة أخرى للظهور من خلال شقين:

١- الحوار العربى الأوروبى، وهو الحوار الذى تم بين مجموعة الدول العربية بدول المشرق الأروبية ولشركته وتختلف أهداف كل طرف تجاه هذا الحوار فالطرف العربى كان حريصا على استثمار حرب أكتوبر لتأوير علاقاته مع الدول الأروبية للحصول على دعمها للموقف العربى فى قضايا الصراع العربى الاسرائيلى.

والطرف الأروبى كان يهتم بضمان استمرار الصادرات البترولية من الدول العربية بأسعار معتدلة مع فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها الصناعية فى هذه الدول.

ومصر بحكم كونها كبر دولة عربية كان لها دور فعال فى هذا الحوار.

٢- العلاقات الثنائية المصرية - الأروبية : فقد باورت مصر علاقات ثنائية مع الجماعة الأروبية خارج إطار

الحوار العربى الأروبى الذى شاركته فيه مصر حتى سنة ١٩٧٩ فوافقت مصر تقريبا للتحامى من دول

الجماعة الأروبية فى يناير ١٩٧٧ بهدف إلى التحامى فى مجالات ماسة لشمية مصر ققتصاديا واجتماعيا

وتضمن هذا الاتفاق التحامى فى مجال التجارة والتعاون الاقتصادى والفنى بالإضافة إلى المساعدات

المالية والقذائية وبموجب هذا الاتفاق فلن صادرات مصر من المواد المصنعة والمواد الخام تتمتع بحرية

الانتقال إلى دول السوق الأروبية للشركة بالإضافة إلى المنتجات الزراعية التى تتمتع ببعض الإعفاءات

الجمركية وتخضع لنظام الحصص وفى المقابل تمنح مصر دول السوق الأروبية فى مجال التجارة معاملة

شمة ٩٦ ومنطقة التجارة الحرة

منذ أن أدى الرئيس مبارك اليمين الدستورية كانت هناك أهداف عامة ومحددة فى خطة عمله وكان على رأس هذه الأهداف هو استئناف مصر لعلاقاتها العربية.

وبطول عام ١٩٨٩ كانت مصر قد استأنفت علاقاتها مع جميع الدول العربية ولقد جاء إبرام مصر لاتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى ليعمل تنويعا لذلك.

ولقد تضمنت اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى - التى وقعها كافة كل من العراق والأردن واليمن ومصر

فى فبراير عام ١٩٨٩ فى بغداد - سبع عشرة مادة لشم وتنشيع التعاون الاقتصادى.

ولقد شرعت مصر انطلاقا من دورها التاريخى ومصلحتها رئيسا للامة العربية ١٩٩٦ إلى تنفيذ قرارات

قمة القاهرة حيث سعت إلى إقامة مناطق تجارية مع الدول العربية وبالفعل تقرر إقامة مناطق تجارية حرة

ثنائية بين مصر وكل من المغرب وتونس والسمودية لتطوير التجارة البينية العربية التى لا تتجاوز ٨٪ من

إجمالى التجارة العربية الخارجية ، بالإضافة إلى تنفيذ قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالإعلان عن إقامة

منطقة تجارية حرة عربية لكأنه من ١٩٩٨ . وفى تركيز مصر على إقامة هذه المناطق انطلاقا من

أدراكها لحاضر وعلة الاقتصاد حيث تعرضت الكيانات المصرية للتمهيش فى عصر أصبح يشهد بالتكتلات

الاقتصادية الكبرى وبواجهة مشروعات للتعاون الاقتصادى اللامصى التى تهدف إلى تصحيح التحامى

الاقتصادى العربى وتهدف إلى إعطاء دور أكبر لاسرائيل فى إطار المشروع الشرق الأوسطى .

وتجئ الإشارة إلى أن منطقة التجارة الحرة وعلى الرغم من قصر الفترة التى مرت منذ إعلان قيامها

(١٩٩٨) إلا أنها تواجه تحديات تتمثل فى تضاعف عدد السلع المستثناة والتى تجاوزت ألف ومائة سلعة وذلك

طبقا لما أصدرته عنه اجتماعات للمجلس الاقتصادى والاجتماعى المنعقد فى سبتمبر ١٩٩٩ .

بالإضافة إلى تعود اتفاقيات المناطق الحرة لثنائية وعدم تلبيد اتفاقيات النقل القائمة وما يربطها من

رسوم ترانزيت.

(٢) استمرت شقة قيمة التجارة البينية بين الدول العربية حيث بلغت قيمة الصادرات ١١.١٧٧ مليار دولار

فى عام ١٩٩٧ فإذا بها تتخطى إلى ١٠.٩٠٩ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ وبالتسبى للأوربد فقد انخفضت

أيضا من ١٢.١٤٣.٧ مليار دولار إلى ١٢.١٤٣.٧ مليار دولار خلال ذات السنوات الثلاثة.

فى حين أن إجمالى صادرات الدول العربية كان ١٦٤ مليار دولار فى عام ٩٦ وارتفع إلى ١٧١ مليار.

فى عام ١٩٩٧. ولأن كان قد انخفض إلى ١٢٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ بينما تسببت البروتات

العربية إلى التزايد على مدى الأعوام الثلاثة من ١٦٠ مليار دولار إلى ١٥٨ مليار دولار ثم ١٦٩.٧ مليار

دولار.

بما دعا الأمانة العامة - فى فبراير ٢٠٠٠ - المغرب والتجارة والصناعة والزراعة للبلاذ العربية إلى المطالبة

بالانزلام بالتخفيضات الجمركية ولقاء لقيود غير الجمركية وتذليل العقوبد الرتبية بشهادة للنش

ومجال النقل.

اسم كاتب المقال : نيرة الأندى
رقم العدد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية
المصنّف : مجلة الاحرام الاقتصادى

كما اقتضى ضرورة وجود صيغة للتعاون بعد انتهاء الحرب الباردة وتعدد الاقطاب .
وقد اعتمد تلك سلسلة من المفاوضات انتهت باجتماع الاسكندرية في يوليو ١٩٩٤ وهو الاجتماع الاول على مستوى الوزراء .
وجاء اعلان الشراكة بين اوربوا ودول البحر المتوسط في مؤتمر الوزراء الذي عقد في برشلون في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ وتعد ضم الـ ١٥ دولة الاعضاء في الاتحاد الاوروبى و ١٧ دولة من جنوب وشرق البحر المتوسط ومصر ، الجزائر ، تونس ، الأردن ، لبنان ، مالطا ، المغرب ، تونس ، سوريا ، تركيا ، السلطة الفلسطينية و اسرائيل .
وقد نص اعلان برشلون على ان الشراكة بين الجانبين تضم الشراكة السياسية والاقتصادية .
الشراكة الاقتصادية والمالية لإقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠ .

وبذلك أصبحت علاقة مصر بدول الاتحاد الاوروبى تنفرد تحت مساهمين : اولهما : المسار الإقليمي مثلاً في الاجتماعات الوزارية للدول الاوروبية المتوسطية (خارجية - وزراء آخرين - اجتماعات مشتركة بين الجانبين)

ثانيهما : المسار الثنائي مثلاً في اتفاقيات الشراكة الاوروبية والتي قامت بتوقيعها بالفعل كل من تونس ، المغرب ، الأردن ، فلسطين ، مالطة ، اسرائيل ، قبرص و تركيا التي تدخل في نطاق اتحاد جمركي مع الاتحاد وينظر إلى الاممية التزايدية للعلاقات التجارية للصورة الاوروبية من ناحية والتطورات الدولية الاوروبية .

وبعد أكثر من ٢٠ جولة من المفاوضات والشاورات التي خاضتها مصر مع الاتحاد الاوروبى لزاماً هذه الاتفاقية تم التوصل الى مسودة اتفاقية ١٩٩٩ تتضمن صيغة جاذبة لعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها ثم اذلتها لمجلس الشعب للتصديق عليها

العلاقات المصرية الأوروبية

في نهاية التسعينيات

وقد تشكلت أهمية العلاقات الاقتصادية الاوروبية المصرية في غضون هذه السنوات التي استغرقتها المفاوضات الشراكة حيث ظلت دول الاتحاد الاوروبى مستمرة في احتلال المرتبة الاولى في قائمة الواردات المصرية من الخارج والمرتبة الثانية بالنسبة للمصادر المصرية مع ضخامة حجم المعجز في اليزان للتجارى لصالح دول الاتحاد الاوروبى ونزوحه إلى ارتفاع صفة متواصلة .

الدولة الاولى بالرعاية

وفيما يتعلق بالتأمين المالي فإن مصر وقعت في الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٩٦ مع دول السوق اوروبية بروتوكولات

١. الاول (١٩٧٧ - ١٩٨١) حصلت مصر بموجبها على ١٧٠ مليون ايكو منها ٩٢ مليوناً من البنك الاوروبى للاستثمار و ٧٧ مليوناً مساعدات

٢. الثاني (١٩٨٢ - ١٩٨٦) وظفت مصر بموجبها ٢٧٦ مليون ايكو منها ١٤٠ مليوناً من البنك الاوروبى للاستثمار و ١٣٦ مليوناً مساعدات

٣. الثالث (١٩٨٧ - ١٩٩١) وقامت دول السوق لمصر بموجبها مبلغ ٤٤٩ مليون ايكو منها ٢٤٩ قروضاً من البنك الاوروبى للاستثمار و ٢٠٠ مليون مساعدات .

٤. الرابع (١٩٩٢ - ١٩٩٦) وقد حصلت مصر بمقتضاها على ما يعادل من ٢.٢ مليار جنيه منها مليار جنيه مساعدات و ١.٢ مليار جنيه قروضاً

ولاحظ من استقرار البروتوكولات الأربعة للفترة منذ عام ٧٧ - ١٩٩٦ أن إجمالي المبالغ قدر بـ ١٤٢٦ مليون وحدة عملت تم الالتزام الفعلي بتدفع ١٤١٢ مليون وحدة والفرق الفعلي ١١٠ مليون وحدة تلك نقطة جديرة باللاحظة والتأمل .

ولما يتعلق بنوام ١٩٩٨ ، فقد كانت اتفاقيات الموقعة بين مصر والاتحاد الاوروبى ، تتضمن تقديم بنك الاستثمار الاوروبى ٢٧٥ مليون وحدة عملة اوروبى و ٢٨٠ مليون وحدة في صورة منح .

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين مصر ودول الاتحاد الاوروبى فقد شهدت زيادة متواصلة علي مدى سنوات التسعينيات .

١- توضح العلاقات في النصف الأول من التسعينيات باستعراض حصة الصادرات والواردات والميزان التجاري بين مصر والاتحاد الاوروبى في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ وتوضح منه أن حصة الصادرات المصرية بلغت ١٢٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠ وارتفعت إلى ١٧٧٢ مليون دولار في سنة ١٩٩٢ ثم ارتفعت مرة أخرى ١٩٥٢ مليون دولار في عام ١٩٩٥

بمعدل نمو سنوي ٥٥.٩٪ عن عام ١٩٩٤ وبالنسبة للواردات بلغت في عام ١٩٩٥/١٩٩٤ حوالي ٥.٦١.٥ مليون دولار مقابل ٢٨٨.٧ مليون دولار في عام ١٩٩٢ بمعدل نمو سنوي ١٨٪ كما يلاحظ أن

الميزان التجاري مع دول الاتحاد الاوروبى سجل عجزاً لصالح الاتحاد الاوروبى في جميع السنوات وكان العجز يتزايد سنوياً حتى بلغ ٢١٠.٧ مليون دولار عام ١٩٩٥/١٩٩٤

في شهر الجيز التاسع

في ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ اقترح الرئيس مبارك علي اعضاء الجمعية البرلمانية لجلس اوربوا في ستراسبورج ، تنظيم منتدى حول الجيز المتوسط ، وأن يبدأ كمبادرة متوسطة ثم يتبع نطاق عضوية ترويجياً

ليشمل كل دول اوربوا والشرق الأوسط وأن يشغل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وقد استند اقتراح الرئيس إلى ست نقاط رئيسية ، تمكن طبيعة للتغيرات الدولية والاوروبية اضافة إلى التطورات على صعيد

متنطق الشرق الأوسط وازداد تحديات للتنمية والعمل على الحد من سباق التسليح

وقد جاءت هذه المبادرة بعد انذار حالة برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي ، إضافة إلى انقراض مؤتمر مدريد للسلام في اكتوبر ١٩٩١ وتزايدت حرب الخليج الثانية

اسم كاتب المقال : تزيعة الافندى
رقم العدد : ١٦٣١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٠

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية
المجلد : مجلة الاحرام الاقتصادى

وقد اشارت الأرقام الأيابة الخاصة بالمعاملات التجارية للمصرى/ الأيوبية خلال الربع الأول من السنة المالية ١٩٩٠ / ٢٠٠٠ الى استمرار احتمال الاتحاد الأوروبى للمركز الأول فى مجال الواردات المصرية مع جنوح القيمة الى الارتفاع فقد بلغت قيمة الصادرات الأيوبية الى مصر ١٨٢٩,٣ مليون دولار بينما كان الرقم لا يتجاوز ١٥٠٩,٥ مليون دولار فى ذات الفترة من عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨ ، بينما نحت الصادرات للمصرى الى الانخفاض خلال ذات الفترة للفترة حيث كانت تبلغ ٤٠٦,٨ مليون دولار فى الربع الأول من عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ، وانخفضت الى ٢٥٦,٩ مليون دولار خلال الربع الأول من عام ١٩٩٠ / ٢٠٠٠ مع مراعاة مسبق الإشارة الىه من إضافة المعاملات التجارية مع الدول الأيوبية الأخرى تجعل الفترة الأيوبية الى المقدمة متقدمة بذلك من الولايات المتحدة الأمريكية .

يضاف الى تلك مساهمة وروس الأموال الأيوبية فى الاستثمارات الأجنبية للمباشرة خارج نطاق التفضيلات المالية من جانب مؤسسات الاتحاد الأيوبى ، حيث اشارت البيانات الإحصائية المعاصرة عن الهيئة العامة للاستثمار والنطاق الحرة الى مساهمتها بـ ٦٤٨ مليون جنيه مصرى فى رؤوس أموال الشركات التي تم تأسيسها فى مصر حتى منتصف العام للمضى (١٩٩٩) وما يعادل نسبة ٢٠ ٪ .

« العلاقات المصرية - الأمريكية »

شكلت زيارة الرئيس حسنى مبارك الأخيرة للولايات المتحدة نقطة تحول فى العلاقات بين الجانبين بالانتقال من للمعونة الى الشراكة والتعاون فى مجالات متعددة ، وكان على رأسها المجال التكنولوجى .

وتعود جذور العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية الى عام ١٩٥١ عندما تم توقيع اتفاقية لتعاون بين الولايات المتحدة والحكومة الملكية فى مصر حيث نصت الاتفاقية على تزويد مصر بالخبراء والفنيين والمعدات والمواد البسيطة وعندما قامت الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ليدت الولايات المتحدة الثورة مادياً ومعنوياً .

ولكن خلال الفترة من (١٩٧٣ - ٥٦) تفضلت للمعونة الأمريكية عدة مرات يذكر منها على سبيل المثال :-

(١) خلال أزمة تمويل المد الحالى فى ١٩٥٦ ،

(٢) فى نهاية ١٩٦٢ عقب إرسال القوات للمصرى للميناء وعدم استجابة القيادة للمصرى لوقف برنامج الصواريخ المصرية وتعهدى للولوج مع إسرائيل .

(٣) عام ١٩٦٤ عقب اندلاع المظاهرات للثورة لوقف الولايات المتحدة من مشكلة الكوجن .

التجارة المصرية الأمريكية :

منذ عام ١٩٩٤ بدأت العلاقات المصرية - الأمريكية تتخذ شكلاً جديداً حيث طرحه فكرة الشراكة على الصعيد المحلى فى الاتفاق الذى جرى بين الرئيس المصرى ومباركه ونائب الرئيس الأمريكى «ال جورد» فى سبتمبر ١٩٩٤ فى إطار الجيت عن بديل لأسلوب للمعونة ويضع إستراتيجية للاقتصاد من للمعونة الى التجارة بحيث تتخفف أهمية المعونات منسوبة الى العمليات التجارية وإعادة توجيه للمعونة الاقتصادية الأمريكية الى المشروعات التى من شأنها زيادة قدرة الاقتصاد المصرى على توفير فرص : "تمو

وتحقيق التنمية البشرية وحماية البيئة .

ويضمن الإطار المؤسسى للشراكة

(١) اللجنة المشتركة للنمو الاقتصادى

(٢) المجلس الرئيسى للمصرى - الأمريكى

(٣) اتفاق التعاون العلمى والتكنولوجى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	تزيير الاندى
المؤلف :	م. القرعى	رقم العدد :	١٦٣١
المجلد :	مجلة الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٠

قائمة المراجع

- الفتوة الاستراتيجية لحرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما ..
- إعداد الاقتصاد المصرى لحرب أكتوبر ، محمد رضا العدل « ورقة بحثية مقدمة للجلسة الثانية للحوار الاقتصادي من الفتوة الاستراتيجية لحرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما ..
- مجموعة من الكتاب وأخرون ... الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح
- أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القائمة ، رمزى زكى
- الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، عادل حسين .
- الجهاز المركزى للشعبية العامة والاحصاء المنشرة السنوية الانفتاح الاقتصادى ١٩٨٠ - ١٩٨١
- الجات ومستقبل العملة فى مصر دراسة تحليلية لقطاع الفزل والتسويق اشرف البنان ● كتاب الأهرام الاقتصادى اتفاق مصر فى نأى باريس د . يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد
- العضوية فى منظمة التجارة العالمية وتنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية د . صلاح عبد البديع شلى .
- مصر والبنك الدولي علاقة نصف قرن ، صلاح الدين الصيرفى
- موسوعة للجالس القومية المتخصصة (١٩٧٤ - ١٩٩٩) السياسات المالية والاقتصادية
- تاريخ مصر الاقتصادى والمالى امين مصطفى عفيفى
- دراسات فى التطور الاقتصادى للمصرى مذكرات فى التاريخ الاقتصادى محمد عبدالعزيز عجمية
- مذكرات فى تاريخ مصر الاقتصادى خلال الفترة من ١٨٠٥ الى ١٩٥٢ نوال تاسم
- اعداد متفرقة من النشرة الاقتصادية للبنك الاعلى
- اعداد متفرقة من نشرات وتقارير البنك المركزى المصرى
- العدد الثانى للبنك الاعلى
- العيد الخمسينى لبنك مصر
- موسوعة مصر الحديثة
- تقارير للتنمية للبنك الدولي

- تاريخ مصر الاقتصادى والمالى د . امين مصطفى عفيفى عبد الله
- مقدمة فى النقود والبنوك د . محمد زكى شافعى
- دروس فى البنوك د . فؤاد مرسى
- تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية د . محمود متولى
- نعم بنك مصر والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ ، على محمد سالم
- اساسيات النقود والبنوك د . جولة عبد الخالق د . كريمة كرم
- اقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى د . محمود عبد الفضيل
- هذا الانفتاح الاقتصادى ، فؤاد مرسى
- الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل د . جولة عبد الخالق (محرر)
- أزمة مصر الاقتصادية د . رمزى زكى
- الاتجاء الروسى للاقتصاد للمصرى ١٩٥٠ - ١٩٨٠ د . محمد دويدار
- الاقتصاد المصرى بين الواقع والطرح ، سامى عفيفى حاتم
- دراسة تحليلية للسياسة الاقتصادية فى مصر ، على الجريزى
- التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، على الجريزى
- الاندماج الاقتصادى العربى ، احمد الفتور
- الاقتصاد الدولى د . محمد رائف
- سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، على صبرى
- ايام خالدة فى حياة عبد الناصر د . جمال الميخائى
- حكم عبد الناصر النظرية والتطبيق لئود عامر
- اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة ، محمد على عامر
- لمحات فى اقتصادنا المعاصر د . محمد مخلوم حمدى
- الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، بصوت ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ١٩٧٨ ، القاهرة ٢٢ - ٢٥ مارس ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتطبيقات
- الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى ، سيد مرعى
- تطور الصناعة التحويلية فى مصر وتركيا وسرنايل ، صافى عن الأمم المتحدة سنة ١٩٥٨
- الاقتصاد للمصرى بين حوى يونيو ١٩٦٧ واكتوبر ١٩٧٢ ، احمد السيد النجار ، ورقة بحثية مقدمة إلى الجلسة الأولى للحوار الاقتصادى من

الركود

الاقتصاد المصرى

الركود

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الركود وبرنامج الحل	عصام رفعت	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣٥	٢٠٠٠/٥/٨	٤٧
٢	روشة خروج من ازمة الركود	محمد بهرام	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣٥	٢٠٠٠/٥/٨	٤٩
٣	اضواء على ظاهرة الركود	عبد العزيز الشريق	الاهرام	٤١٤٥٢	٢٠٠٠/٦/٣	٥٧
٤	ازمة الكساد	سامح عوض الله	الوفد	٤١٦٦	٢٠٠٠/٦/٣٠	٥٨

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العدد :	١٦٣٥
المجلد :	(مجلة الاحرام الاقتصادى)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

عصام رفعت

موضوع المقال

الاجتماع الاقتصادى فى مصر استقبل قرارات الرئيس مبارك خلال الاسبوع الماضى يارتياح شديد وعبر عنها بأنها جاءت بعد طول انتظار. وأن تدخل الرئيس فى الوقت المناسب واصدار هذه القرارات هو امر متوقع من مبارك، الذى عسو دنا على اتخاذ الاجراءات والقرارات المناسبة بعد تقديره كامل للموقف بكل جوانبه.

الركود..

وبيرنامج الحل

الاجتماع تلك القرارات لتعالج موقف الركود وبسهولة مما بعد ان كانت الاجرة السلبية تنحى كل الفكرة بطول ولا تتحرك لمعالجتها سواء بشكل مباشر او غير مباشر. قبل الركود وازمة السيولة فى عين خلفية لتجربى معها على اى من القضايا التى يفرضها عليها فى علاجها ومواجهتها.

وقد اثار ان الركود لعدة سمات الاقتصاد الحر وعلميا ماغنما تمحيا الى هذا التحويل ان تتوقف فترات من الركود واخرى من الانتعاش.. ولكن علميا فى نفس الوقت افرد ان الاقتصاد الحر يعطينا من السياسات والازمات والكميات ما يعين السلطات الاقتصادية على اتخاذ الاجراءات المناسبة فى الوقت المناسب، والى هذه الازمة قبل ان تنتشر او تستغل، وما يور دور الدولة الجديد فى حال الاقتصاد السبق والاقتصاد الحر.

وبعيد دخول فى فلسفات نظرية حول الركود واسبابه ولشككه فإن وضع الركود على حد قول بعض رجال الاعمال، قد طال اكثر من التوقف قد كان يحدث لفترات مثلا شهرين او ثلاثة ولكنه هذه المرة استمر طويلا دون ملامح انقراض.. وايضا على حد قول بعض اخر فقد اتخذت سمياتا خلال الاشهر الثلاثة الاولى من هذا العام بنسبة ٨٠٪ من نفس الفترة فى العالم للشيء.. وثالثا يقول البعض اننا قد توقعنا ان يقع اجور العمال كليات لدينا سيولة سبب الركود وأن بعض للصنع فى الخارج من رمضان قد توقف عن سداد اجور العمال.

لك ملامح فخر قفى تركيا جميعا وتتوارها الاحداث فى للتصديقات الاقتصادية وتصامع رجال الاعمال والحديث علنا بصراحة فى الشارع الاقتصادى والى القضية كانت تتخضم واكثر السلطات الاقتصادية قسمت وجمع الامم.. لديها ربات منتعاش الاعمال تتعقد فى الفترات دون ان تتحرك غير حركة ان لا درأ يجب ان تلمه

وعلى اية حال بعيدا عن هذا وذلك دعونا نحدد بعض القضايا التى شكل محزمة للخروج من الركود والقضاء:

(١) مقلخات الحكومة حيث تسفقت ميزانية الحكومة وارتفعت من ١٣٨ مليار جنيه عام ١٩٩٧ الى ١٤٧ مليار عام ١٩٩٨/٩٩ وادى عدم سداها الى تلس السيولة فى السوق والركود الشديد واصل القرار الاقتصادى ٢٠ مليار جنيه كبريدية نشية فى هذا المجال.

(٢) سرعة الانتهاء من عمليات لتفتن الاجراءات التوسلى والذى يعتبر من اهم الازمات التى شاعده على تشييد لسوق التجارى بترويج للخدمات والاهمية ووسائل الاتاج للخطلة واقامى لتانى الآن من الركود.. والشككة تنحصر الآن بين زبوى لليلة والاقتصاد بشأن للاملة المصرية.

(٣) تسيير فريش للشراء حيث يمكن زيادة الطلب من خلال وبيع سياسات مصرفية لشراء اموال جديدة فى الاسواق.. ويتلى ذلك من خلال قيام الجهاز المصرفى بوضع نظام ائتمان ميسرة مثل Retail Banking وغيرها من انشاء التارضى للخطلة للمواطنين لتشجيعهم على للشراء بما يحقق افراج فى الاسواق والحد من ظاهرة حرق الاسعار.

(٤) من الامور القومية ان رجال الاعمال فى مصر.. وما يحكم ان القطاع الخاص لا يزال ناشئا.. ليس لديه خبرة فى التعامل مع ظاهرة الركود.. فلا يزال المتجرب معرضون بتقاناتهم بلسمار متزعزعة، بينما يجب التعامل مع الظاهرة بالاعلان عن تخفيض اسعار المنتجات حتى ولو وصلت الى سعر التكلفة.. وهناك تجارب عديدة جوت فى هذا الشأن سواء فى مصر او خارجها.. ويبدأ التاريخ الاقتصادى على شجرة محلات عبر القنى عندما وصلت الى حالة الانهيار فقامت بمل ما يسمى «فلتر الحمر» لتشجيع الناس على الشراء من المحلات بمنتجات معينة فزادت مبيعاتها وازدهرت وتجديرت الازمة.. وايضا فإن هناك دورا على رجال الاعمال ومستهلكهم ان يقوموا به لمواجهة أزمة الركود بقرارات فعالة وليس بالهجرة عليها لتشديد اليد بيد وقتك اساليب جديدة فى هذا المجال مثل تشييد احجام السلع او لشكاتها.

(٥) يحل الفراع الاقتصادية والبحث عن المبدى للتتار او الحل الابلى للفتقون الزمن القذى ويول الشهورين هذا القلقين ان نيه العمل السحرى لزمة الركود.. ان تشييد الفاعل يضى الى تشييد ٩٧ صناعة ثم قال البعض انها ٧٥ زائف للمعجرات نقلوا فيها علف صنائه واول ما كان الامر سواء ان التشييد على الامور ذات العلاقة او ان القلقين سود.. بصر او لا يولى شكل.. تقول مسرف النظر من ذلك فإن القلق ع كل الآن الى الوضع مستقر فحسب فى التتار هذا الانتعاش الابلى والسؤال الذى نطرحه ما الذى يمكن ان نتمه البناك قفى اقترشت هذه المسورة على بكن فى يتدم بتقدم تشييدت الى ان يصدر القلقين.. وهل يمكن ان يتم احسب الفعارات للشراء فيما نستقيم تسويقات واقرارات على القمع واقرار ام يتال الامر سلطا ولفى على.. اقترح الحكومة.

(٦) لابد ان هناك «ميدانية خضمة على القطاع الخاص البناك ونس تال هذه الازمة ما فاع التوقف طويلا حالات من التفتقون فى السداد وانكاد ذلك من التفتقون ان تدا البناك ونس السور فى فركلة سولت بميدانية القطاع الخاص ووضع برامج تشييد سداد مديونية الشركات والشروعات الخاصة بالشراء يشييد بالتسليم وللمادة لمادية للقطاع الخاص فى سداد للمديونية.. تمارين مرحلة الركود ويمكن ان يتلى ذلك من اسلة حقة محقة على عدة بدمج كليل للفتة لدا

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عصام رفعت
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العدد :	١٦٣٥
المجلد :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

(١٦) في إطار الفرجحة التي يقوم بها كثير من الفرجحات والنشطات الاقتصادية فإننا نتحدث كثيراً عن انخفاض معدل الأرباح وتحدث كثيراً عن أزمة سيولة ولم يتحدث أحد عن ضرورة إيفاء الرعية بخافرة جديدة لتحمية الأرباح مما يساعد على حل المشكلات مما فعلتته فترة التمثال والتناظر والفرجة التي يقوم بها الجهاز المصرفي وتقدم أدوات الخافرة جديدة تساعد على توفير السيولة وزيادة معدل الأرباح

(١٧) إن الأثر لإعادة النظر في الوضع الاستراتيجي لسياسة سعر الصرف وتناظر لبروات إيجابية نحو تطبيق سياسات نقدية تعتمد على قواعد العرض والمثل لتتبدد الامس مع مراعاة التوقيت المناسب للتطبيق مع العلم بأن لتطبيق السياسة لتثيراته على سعر الصرف.

رأى هذا الحال طرح اقتراحاً محدداً وهو توحيد سعر الصرف بالقسمة الدولار فيما بين البنوك وشركات المصارف لأن وجود الفجوة بينهما يشجع على بيع سوق أخرى دولارات.

ورأى قوات نفسه فيه يمكن استبدال الرصيد الثابت بين الجنيه والدولار بسلة عملات تتضمن عدداً من العملات الرئيسية في العالم ومن بينها الدولار وسلة عربية تربية مما يعمل على استقرار سعر الصرف في مصر.

(١٨) للتأثر في سعر الفائدة وبشكل الفروض ونعتقد انه يمكن زيادة سعر الفائدة وسوف يكون له اثر إيجابي هو زيادة السيولة لدى البنوك وتغليب الأرباح الأتذكر بالجدى للمصرى عنه بالدولار مما يجعل الأفراد يسيرون ما بينهم من دولارات ورافتر بالجدى للمصرى الذي يكون فيزيد عرض الدولارات ويزيد عرض السيولة بالبنوك.

ولقد يرى البعض ان لهذا الاقتراح جانباً سلبياً يتمثل في ارتفاع التكلفة الاستثمارية غير أن اثره على ذلك يتمثل في تخفيض شروط القروض خاصة ضرورة الأرباح التجارية والصناعية التي تصل إلى ٨٦٪ كما أن على المنتجين تخفيض تكاليف المبالغ فيها بشكل أو بآخر لتعويض ذلك.

(١٩) ندانج مواجهة مشكلة السيولة والركود إلى إعادة النظر في الاحتياطي للاديني للبنوك لدى البنك المركزي وتخفيضه من ١٤٪ حالياً إلى ١٢٪ مثلاً مما يبنى إعادة ٢٪ إلى البنوك مرة أخرى مثلاً نحو ٧ مليارات جنيه.

(٢٠) زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان وبالتالي ذلك من خلال رفع سقفوف الائتمانية من ١٥٪ حالياً إلى ٢٠٪ باعتبارها سياسة لتمشيط.

(٢١) إعادة النظر في قرار تغيير الاعتمادات المستندية للبروات بفرض الاتجار بنسبة ١٠٠٪ مما يترك جزءاً من أزمة السيولة وذلك بإستثناء الخدمات والسلع الرئيسية وكذلك تخفيض نسبة التغطية الائتمانية ولن تكون بشكل مشروع وفقاً لقيمة

السلعة المستوردة فذلك سيعمل على تطبيق هذه التغطية بنسبة ١٠٠٪ عليها وأخرى يمكن تخفيضها إلى ٨٥٪ مثلاً أو أقل من ذلك.

(٢٢) مواجهة التجارة العشوائية وبمجموع لواجهة نظرية التوزيع الجغوي

بمجموع بكافة وسائلها التي تزيد الإنتاج الوطني وتحمي الأسواق بالركود يأتي مقبعا سياسات التي يمكن إتباعها لحسم هذه الظاهرة : نظام للمنافسة قبل

التمدين وأيضاً ترقية أجهزة الرقابة وتك أيضاً اصطب الحصرية للجوركية

(٢٣) دعم الأرباح المالية (الشيك/الكسيولة) والعمل على سرعة تنفيذ الأحكام الخاصة بالمعاملات الاقتصادية لتعاقب الهبة في الشيك والكمية كقنوات اقتصادية وتحقيقاً لاستقرار الأعمال والاستثمار والمصدقية

(٢٤) إصلاح النظام المصرفي وإعادة النظر في شروط القرضات بخفضها لتشجيع للمولدين على السداد ومواجهة للتهرب من القرضات.

(٢٥) خفض ضرورة للبيانات للتأثر في شراحتها بأن يكون الحد الأقصى ٨/ مثلاً وتختلف من مجموعة سلمية إلى أخرى ومن سلمية إلى أخرى وقد يرى البعض أن هذا سيؤدي إلى انخفاض حصيلتها ولكن على الجانب الثاني - وهذا هو الأهم - سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وزيادة الحركة الاقتصادية مما يزيد

الحصيلة

(٢٦) من الظواهر الغريبة في الوضع الاقتصادي التي تدل على عدم شمول القوة وتكاملها أنه إذا كان المحض يتصور أن قانون الزمن العنقري أو الإقراض العنقري سيجعل مشكلة أزمة الفجوات الآن ولكن هذا الرأي يتجاهل حقيقة الأمور في سوق مواد البناء، وبصفة خاصة المواد الاسمنتية وأرلاداً الاسمنت فهل يتصور أن

الاسمنت الداني يخضع لفسورية مبيعات ٢٠٪، بينما الاسمنت المستورد يخضع لفسورية مبيعات ٥/ وارتفاع لمصلحة من هذا التمييز، هل لمصلحة الأجانب يرضع الإنتاج الوطني؟ وبالتالي حدود التمييز حيث أنه ظروف احتكارية بدأت تظهر في سوق حديد التسليح وإذا كانت الدولة قد اتخذت قراراً برفع رسوم جمركية

لمواجهة ظاهرة الإغراق الجدد للسود من لاداستان فإنه في الحقيقة غريباً زاد لتجود للطين لسداد الحديد من الإنتاج المحلي نحو ٢٠٠ جنيه. والمعلوم هنا

تنسيق الجوانب المختلفة للريضة والموضوع الواحد فكأن إصدار قانون الفرجح العنقري وحده لا يكفي في وقت تزايد فيه اسعار مواد البناء بلا حيز

أفنا نواجه تحدياً كبيراً يحتاج ما إلى فكر جديد ولا يصلح إطلاقاً لمستخدم سياسات واستمرار سياسات التكتونية لمواجهة أزمة الركود التي تحتاج إلى جرأة في التفكير وبحزمة من العلاجات والوسائل حتى يتحقق تحريك والمخرج من أزمة الركود والتكامل

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عماد إبراهيم
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العدد :	١٦٣٥
المجلد :	(مجلة) الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

أسئلة ساخنة فى المنتدى الاقتصادى

روشتة الخروج من أزمة الركود

- ما مسئولية الحكومة ودورها للخروج من الأزمة؟
- ما مسئولية القطاع الخاص لمواجهة الركود؟
- ما مسئولية الجهاز المصرفى للخروج من ظاهرة الركود؟
- هل الدروس الخصوصية والمحصول وراء الظاهرة؟

الخروج من أزمة الركود ما الذى يجب ان تفعله؟ هل التوسع العقارى الذى حدث فى السنوات الاخيرة يشارك فى مسئولية ركود؟ هل ظاهرة حرق الاسعار فى ايضا مسئولة عن ظاهرة الركود فى الاسواق؟.. احيا البعض يقول ان الدروس الخصوصية وان التحصيل الذى تسع استخدامه ايضا ادى الى ظاهرة الركود فى الاسواق.. والسؤال: كيف نعيد الراج والانتعاش والنشاط الى الاسواق وفى الشارع الاقتصادى هل خناذر وشدة محدداً واجراءات لتدخل والخروج من الركود؟

استاذ بكلية التجارة الدكتور مصطفى السيد وزير الاقتصاد السابق والدكتور محمود داوى العيون نائب محافظ البنك المركزى والمهندس اسماعيل عثمان رئيس مجلس ادارة القاولون العرب وشقيق ينفادى عضو مجلس ادارة اتصالات الصناعات والاتصالات للشرق التجارى واحمد الوكيل نائب رئيس الفرقة التجارىة بالاسكندرية.

اخيرا اعتبر فتحالحكمه مذهب الاقتصاد المصرى بمرأى من ركود فى سابقة تعد الاولى من ناحية طولها.. الظاهرة الجديدة التى شجر بها الشارع الاقتصادى وشعر بها القطاع الخاص فى مصر والقطاع الاقتصادى ككل فى الركود فى الاسواق. هل الركود؟ وما مظاهره على الاتاج وعلى الاستثمار الحالى والمستقبل وعلى لمر من العمل الحالى؟ لقد تنحدر كساح الحكمه مؤخر او قررت شخ ٢٠٠٥ مليون جنيه شهريا لمعالجة مشكلة السيولة ومشكلة الركود.. ولكن هناك العديد من التساؤلات. ناشئها البرنامج التينغزيونى.. المنتدى الاقتصادى الذى يفده ويقدمه رئيس التحرير عصام رفعت شخ.. هل تكفى هذه الاجراءات لعلاج مشكلة الركود الذى تعاميه الاسواق؟ هل كان يجب على القطاع الخاص ان يتحرك وكيف يتحرك القطاع الخاص فى هذا الاتجاه لعلاج مشكلة الركود؟ ما مسئولية القطاع الخاص فى هذا الجبال سواء كاتق اضاعا او تيجار لا هل كان يجب على البنوك والمجهاز الحكومى ان يتحرك منة فتره؟ وما مسئولية البنوك فى اتخاذ الاجراءات

انعاشا للنشر، وصحيفه ابراهيم

المؤرخ الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
المؤرخ الفرعى :	الركود الاقتصادى
المصنف :	(مجلة الاحرام الاقتصادية)
اسم كتاب المقال :	محمد ابراهيم
رقم العدد :	١٦٣٥
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/١٨

كل مخزننا سلعيًا او مخزننا عتاري . وتزيد برئعم الخصخصة في التزيت للحد من الانفاضة الي تشجيع السليحة . واعتقد ان كل ماسبق - بالانفاضة في الاسراع لحدنا لتخنة الحكومه من اجوراء - سيؤدي في القريب من الزمة

عصام رفعت : اننا نملك رئيس العرفة التجارية مجموعة من القطاع بالنفسية للقطاع التجاري بشكل عام . فما وجهة نظر رجال الأعمال في ظاهرة الركود الحالية من ناحية الأسباب والحلول المقترحة
شيخ بلدي : عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات واتحاد العام للفكر التجاري : حقيقة لول ان ابدأ حديثي بمعبودية الحكمة للجهات المختلفة والمتسعة مثل البريين وبشركات الفلاوات والتي تمتد لـ ٢٥ اجوار ربع الجنيه . سيظهر لنا حجم للشككة لان الجنيه يدور موت ما يخططا نقول ان امد الاسباب الرئيسية للركود الحالي هو مردوران وان المال . مبيعونية الحكمة للقطاع.

عصام رفعت : هل لو تم سداده المديونية تحل ظاهرة الركود ؟
شيخ بلدي : هذه هي لحد الاسباب التي اري من وجهة نظري ان لها مجة واحدة وهذا يفسر ان مديونية القطاع الخاص زالت ٧٠٪ منه اليوم . واننا حقا نحتاج لاسيود ان محتمل قيرافة عبرية عن فوات بين ورائد مركبة . سامعت فيها مبيعونية الحكمة للقطاع الخاص . ايضا من اجوراء العملة تستخدم الدين افاضل للحكمة والذي كان في ٩٨/٧٧ جولي ١٩٦٩ مليار ارتفع الي ١٤٧ مليار جنييه في ١٩٦٨ . طبعا تقديرات اليك الزكري . ومن الاسباب ايضا نظام الائتمان المصري وحالي ولتأخر في امد الاسباب بين القطاع المصري وبين رجال الأعمال والقطاع الخاص والمال في هذا التجهيل والركود والفساد والفساد للائتمان . ايضا هناك سبب اخر هو تمدد الاستثمارات في مشروعات متعلقة ومكررة في غياب دراسات واقية عن السوق وعن حجم احتياج السوق اليها .

عصام رفعت : هل هذه للمشروعات يالوم بها للقطاع الخاص ؟
شيخ بلدي : للمشروعات مساهما يقدم بها لقطاع الخاص ولكن في غياب الدراسات او البيانات اللازمة تتأجل هذه المشروعات . مما يؤدي في النهاية الي الفكار . في نفس الوقت نؤكد هنا مع سياسة تمويل التجارة ودخل مستحد اخرى خارجية تنكس للمتي اللعي مما يؤدي في تراكم للزبون السطحي والي الركود . نضيف الي ذلك للزبون العفاري الذي استثمر فيه القليل والخاص في الفترة للزينة بالمشروعات كسيرة . بالانفاضة في عني القدرة الشرائية المستهترة رغم وجود اسعار السلع والخدمات والزيوش في حال هذه الظروف ان تقل اسعار السلع والخدمات وتنتشر مع الركود الحالي . بالانفاضة في تدير بعض لقطاع الاستهلاك فينه في عدم اسباب الركود الحالي .

عصام رفعت : ان قطاع للقوات لكبر دائن للحكومة ، ورجل الشارع يتوقع ان يحصل قطاع للقوات على الجزاء الاكبر . فما العلاقة بين للقوات والجنين ومبيعونية الحكمة . وكيف يعمل القطاع للقوات في حال عدم وجود دفع المديونية ؟
اسماعيل عثمان رئيس مجلس ادارة شركة الفلاوات العرب : ان مصر تسمى الدولة الاسراع في عملية قديمة لفرع مبيشة الاصلن للسوري وعالية قديمة تحتاج في استثمارات سواء من الحكمة او من القطاع الخاص او من مؤسسات اقتصادية تمويلية والمعرفة باسم مخلفي القروء . بالانفاضة به . قبا . و ٢٥٪ من استثمارات قنولة ترجع في قديميه . والقائل ان ان لاضافة لاستثمارات مساهما يدفع في القلاوات . يتم من خلاله المصروف علي البريين والعائلة التي تترك حرة شروعية في السوق والكتكبت والاستشارة والمصليين والمصليين . ونحن نركز في مقابل لبايئة ان لا يوجد مقابل يلوم مدخل كل شئ فيفك هذا المصالحح مثلا في الاجرة مثل تفكيك مدم مشراينا بالانفاضة في التوير قرض عمل . وان ٧٠٪ من اللباقي التي تحصل عليها اى شركة من شركات اللقوات ستدفع من السوق مما يؤدي الي سرعة دوران وان المال يرواد حجم السيولة فانتاجنا من تحديد حجم الرواج الاقتصادي للحد من في السيق . قبا .

عصام رفعت : اود بداية ان نتعرف علي الظاهرة ونحدد من ما الركود ؟ وما مخاطر علي الاقتصاد الوطني ككل ؟

أفكره مصطفي السيد : الواقع يشير حاليا الي ان هناك انكماش بان الاقتصاد المصري يولج حالة ركود . هذا الامر له منظر محمية . هذه المنظر تبدو في زيادة للزبون الركود يبدو في زيادة حالات الانكماش وزيادة حالات التكتشع مع تروك وعدم سداه الشيكات والكسبيالات . تقع من التالفر . والاك . وبين الفشل في تفاصيل كثيرة حيث ان الحكمة علي اسان السيد رئيس الفزراء علي اسان السيد وزير الاقتصاد واجوزة الاعلام والى العام جميعا يتحدون في ان الاقتصاد المصري يولج حالة ركود وان هذه الحالة يصاحبها نقص في معدل السيولة في الاقتصاد . فحسا لان في مرحلة لبحث حول ما اذا كان هناك ركود من عدمه . واصبح مريحا ما اذا كان هناك نقص في السيولة من عدمه . واصبح من المشروعي ان نبحث في الاسباب التي تكمن وراء هذه الظاهرة وبأسلوب العلاج الذي ينبغي ان يقوم بالاقتصاد

ويشك من القالب عليها . وليس الامر صعبا او امرا غير مأثور . ان يولج اى اقتصاد مشاكل وصعوبات . فجميع الاقتصادات العالم تولجها مصاعب وهذا امر طبيعي نتجها ما يحدث من تغيرات اقتصادية مختلفة مثل تغير في معدل التضخم . تأثير في معدل الاستهلاك . تغيرات في الصادرات والتغيرات في عجز الموازنة العامة . لان الاقتصاد يتعرض لتغيرات خارجية ومحلية كثيرة ومن الطبيعي ان تزداد هذه التغيرات في كثير من الاحيان في مصروفات ومساكن . وليس امر مختلفا للبيئة ان يولج اى اقتصاد بعض المشاكل ولكن ما الظهور . هو الاعتراف بالمشككة . وان تكون واليمين وان حدد ابعاد المشككة وان تبين لاسبابها ثم نقرر العلاج المناسب لمعالجة هذه المشككة . واننا اعتقد اننا لان نقرر العلاج المناسب لان نسمع من رجال الاعمال واليه محل هذه المشككة واساليبها ولاساليبها واعتقد اننا من خلال الجور نستطيع ان نصل الي اراء تساعد متخذ القرار الاقتصادي في الوصول الي حل الشايع .

عصام رفعت : ماهو احساس رجال الأعمال بظاهرة الركود ؟ وكيف تتألقون اليها ؟

أحمد الزكييل نائب رئيس العرفة التجارية بالاسكندرية . حقيقة يجب ان نتفق مع مثالا أفكره مصطفي السيد : ان الركود ظاهرة وان توليد الركود لايمتن ان الاقتصاد ليس لينا وحدها ضعيها او الاستثمار في كافة نوايا حتى في قرايات للتحدية في بعض الاحيان بدور غير من انواع الركود ويحدث لينا في كل فترة . للانشككة في عملية الركود عدم الاسراع في العلاج ومركز الظاهرة الفزور من الزمة .

وان كلهم من هذه الظاهرة كلام سليل . واعتقد ان الحكمة بدأت تنعمر به . الحقيقة تكسبت تجاري وصناعي يوجد ان لاتوجد سيولة اى ليويد بيع وشراء في السوق . نقالي شرائية ضعيفة وهذا يرجع الي اشياء كثيرة جدا . ومن وجهة نظري ان هناك اجراءات اقتصادية تختبها لمعالجة هذه المشككة ومنها سداه العيوبيات . وفي ايار ان ٢٥ مليار شديدا ليست القادر الكافي الذي يساعد علي تحريك السوق في القلات الحالي . ان الحكمة احدث قانون القرن العفاري كما بدأت في موابية كتيرة العنصرية وتغيرت القنوين باختلاف قرارات كثيرة من تحديد قنوين القيرافة الماخلة لان هناك بعض للانشككة شديدا حاليا حزمة قرارات متسعة واعتقد . اننا كجرا وصناعا . ان هناك قضية مدي في تقييد مخاب التفتان في مصر عن طريق نعتلي التروك التي تستطع . والفعل . الاستثمار بالصناعة التي كانت تفتان من قبل ولان ان تثير لو تترك بان هناك حالات عسرية ان تفرق بالانشككة تحاد التروك اما الجين . القالي في تقييد الاستثمار نيو الجزء للفتن من تروك القلاوات .

يتم مدد التروك التجارية (الشيكات والكسبيالات) بنشر القلة التي كانت عليها في السليل غير افادة . مثل التروك واليوم اصبحت التارقات التجارية تلتحق للقاعات اداء القلاوات . تروكيا كما ان وحدات تلتحق الاحكام لان تكم بتأخذ اجوراء سريوة خلال ننتذ هذه القلاوات . وتكون شسطين ان تستند الشيكات في موعديها . ولان من يورود مديونة في تقييد سعر احسول . كما ان وجود مديونة سيؤدي في زيادة الفسار . كما ان مديونة تطبيق سعر تروك حاية الصنعة للبيئة من الاستثمار ان كجراي سيساعد علي رواج للزبون سواء

اسم كاتب المقال : محمد إبراهيم
رقم العدد : ١٦٣٥
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/٨

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : الركن الاقتصادى
المصدر : (مجلة الاحرام الاقتصادى)

التشديد فلم جدا وخطر .. وتسمى من الحكومة عندما يكون لديها مشروع استثمارى القيام بتغيير الاعتدلات المالية اللازمة . ولابد من وجود القعد للتدبير على أن يكون ضمن شروطه تكلفة التمويل وهو ما يبنى إضافة فائدة تدعى ١/ فى حالة التخليص عن السداد وحتى لتتأكد الثروة . ويجب على قطاع للعمليات للحصول فى مشروعات فى حالة انكشاف الدولة قتي تجنب مؤخرها الى نظام B.O.T .. أن لابد من الحصول على تمويل خارجى سواء عن طريق الاقتراض أو مساعدة الجهات الحكومية فى تمويل هذه المشروعات لأن الاقتراض من الخارج ليس مهيأ ويجب أن يكون محسوبا على مشروعات تدبر عائدات حتى يمكن السداد فالاستثمار عبر الحدود سواء الذى يحدده القطاع الخاص أو الدولة يتطلب عميل الدراسات حتى يستطيع الدخول فى مشروعات مع الدولة ونصق الرواج للتشدد ونحن فى القارون للحرب بدنا نلحق هذا الفكر وبدنا نبحث عن جوت التمويل والجهات الضامنة حتى يستمر الرواج . نحن نقول ملطم فى قتالية ولابد من مراعاة وتوفير التمويل اللازم له . وهذا يقودنا للصديق عن الاستشمار القارى واعمية الرمن القارى لانه ليس قانديا بل مؤسسات كثيرة سوف تنشأ بعد اقرار القانون منها مؤسسات ضامنة ومؤسسات تمويلية ومؤسسات رهن .. لابد من تشجيديا حتى تحقق الهدف منها .

وأود أن أشير الى أهمية دراسة التوليد الجفرالى قبل إقامة الوحدة السكنية ومن الذى سيسكن فيها وما فرص العمل للجوية وإن القدرة التمويلية والقرفية ليدلا . الناس ويطلب هذا توافر المعلومات للبنية على تالجد جفرالى لمشروعات وامكن التجمع السكنى الجديد . وانا متفائل خاصة بعد أن بدأت الجهات الاقتصادية فى مصر تد تسبا وامم شرن اتنا اعترفتا بمشكلة الركن ويرجى هالبا حلها .

الركن الاقتصادى
تعليمات وإيقاف
الاتيان

العقد المتوازن ضرورية
لحل أزمة الركن والسيولة
بقطاع المقاولات
يجب أن توفر الحكومة
الاعتبارات اللازمة قبل
تنفيذ أي مشروع

عصام رفعت : بعض النقاط التى طرحت والاثارها البعض تدخل فى اختصاص البنك المركزى .. وعلى سبيل المثال تنقية مناخ الائتمان فى داخل الجهاز المصرفى .. فما دور البنك المركزى فى تنقية مناخ الائتمان؟
د. محمود ابو العين نائب محافظ البنك المركزى : معروف أن قرار الائتمان فى أى جهاز مصرفى على مستوى العالم كله يحمل فى طياته مخاطر .. بمعنى أننى عندما أكون بنكا وأحاول أن أصلي قرضا لعمل أضع فى الاعتبار أن العميل لن يلتزم أو قد يلتزم بالائتمان للفترة معينة والذى اثر فى الفترة الأخيرة من القبول أو حذلق أو مثالبه ناك بدون شك اثر على متخذ القرار نفسه داخل البنك التجارى .. لكن كبت مركزى رفعا إيفينا نلما عن التدخل فى قرارات الائتمان والتواجد مسرف تنقيته والتواجد إلى تدخلات.
عصام رفعت : ٦٥/ من كل بنك لا يستطيع تجاوزها ؟
د. محمود ابو العين : هذا القيد غير موجود .

عصام رفعت : هذا القيد كان موجودا فى اوائل التسعينات ؟
د. محمود ابو العين : مع التحذير الاقتصادى لم يبد هناك تدخل كفى فى تحديد نوع ائتمان ولا كم الائتمان والتوجيه . لكن بوجه عام البنك المركزى لم يصدر أى تعليمات بإيقاف منح أى ائتمان . بالعكس فى الاجتماعات لنى تعقد بصلة مستمرة لجلس الجهاز المصرفى كل أسبوع تقريبا مع رؤساء البنوك بحث البنك المركزى البنوك على تمويل العملاء الذين قد يعلين فى المستقبل ومن المحتمل أن يكون التفر ماقنا .

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عبدالمباراهيم
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادي	رقم العدد :	١٦٣٥
المجلد :	(مجلة الاحرام الاقتصادية)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

ولكن الذي حدث ان الحكومة التزمت بقدر من الاتفاق وتوقعا واسلا في ان الإيرادات والاستثمارات تتفق لتغطي هذا الاتفاق ويختل في مشروعات عملاقة فماداً حدث ؟ الذي حدث ان الإيرادات وتبقى الاستثمار لم يكن بالقدر المطلوب في وقت التزمت فيه الحكومة باتفاق معين وفي وقت الحكومة كانت حريصة علي في الاحدث عمداً في الوزارة العامة

نتيجة ماحققته من إنجازات في الرحلة الأولى من مراحل الإصلاح الاقتصادي .. لأن ماداً تقل الحكومة فهي لتزويد أن تحقق عمداً والاتفاق أكثر من الأول .. ماداً حدث ؟ لم يزد فنشأت لدينا مشكلة الأش للشاغل من أن قطاع الأعمال وتصورنا التناقض لم يجد الأول الذي أدى أصلاً في مقابلها خاصة أن ملزم أمام مقابلي الباطن ومورديه بسداد قيمة الأصول التي قام بها فنشأت حالات التساؤلات ومجالات التفتش صلب تلك وبسبب ماحدث من السيادة وضغطها وانخفاض تحويلات المصريين في الخارج وانخفاض سعر البترول وتعرض الحكومة إلى مشكلات في الصرف الأجنبي مما أدى إلى لجوئها إلى سياسات الانكماشية حتى تهد من الطب على في سعر الصرف .. فلهذه السياسات الجديدة الانكماشية بالإضافة إلى ان الحكومة لم تدم سداد التزاماتها فيضرورة أن تزدى في حالة من الركز- وتقص في السيلة وهذا هو السبب الرئيسي لما السبب الرئيسي الخاضع فيرجع إلى العلاقة بين الجباز المصري ورجال الأعمال .. الجباز المصري تحت رغبة تشجيع قطاع الخاص لنفتح أكثر من اللازم ومن تحقيق في الحالات الاستثنائية وبسبب سلامتها فكانت هناك حالات من حالات الفلاحة في تقيم الأصول ، ورجال الأعمال اتزمو بمشروعات ليس عليها طلب حقيقي لدخل الاستثمار وخاصة في المجال العقاري ونتيجة الاستثمار العقاري نمو فئة محدودة عليها في النهاية محدودة فكانت النتيجة ان حصل كساد في القطاع العقاري مما أدى إلى تضرر الكثير من سداد ما قام باقتراضه البنوك فنشأت حالات عديدة من التضرر .. هذه الحالات لابد أن تزدى في الأخرى في اختلافات فيما يتعلق باسئباب التقدو فيما يتعلق بسرعة دوران التقدو .. فلابد في النهاية أن تزدى في خلق نوع من ضعف السيولة ومن الركود وكبير من السيولة ناعصره حالياً .. بالإضافة إلى سحب قدر كبير من السيولة والتقدو في استثمارات لندن الجديدة .. فالسحب وتير التعجير باع مليارات الجنيهات عادت إلى الاقتصاد مرة أخرى ولكنها جمعت .. فكيف نوزع الاستثمارات بين المجالات المختلفة في الأجل التصنيع والتوسط والأجل الطويل لأصناف ثروة من التوازن بين كل هذه الحالات الخلفة من الاستثمارات مما يحافظ علي السيلة ويحافظ علي التماسك لكن الاستثمار طويل الأجل بقدر غير متوازن من الممكن ان يحدث مشاكل .. فلهذه هي الأسباب في اعتقادى وراء حالة الركود ملاما كانت الأسباب وراء الركود

لهذا واقع اعترف به رئيس الوزراء وطالب رئيس الجمعية بضرورة علاجها .. ومعظم الناس متفقين على الأسباب الجوهريه .. وقد تختلف حول الدروس الخصوصية وحول لطيفين للصل .. فكيف نعالج هذه الظاهرة ؟

عصام رفعت : ان تعويم العملة المتعثرين يعني ان هناك بعض الافراد من القطاع الخاص لديهم مشاكل في سداد الديون- نحن نريد حالياً ان يتدخل البنك المركزى بشكل طبيعي لمعاونة الجهاز المصرفى ومعالجة حالات التضرر حالة بحالة لمساعدة العملاء .. لكن لا نتردد للبنوك لانها قد لا تستطيع وتخشى عمل ذلك لأسباب قانونية أو غيرها .. فلماذا لا نرشد البنك المركزى الجهاز المصرفى ونشجعه علي استعانة العملاء وراسة حالتهم حالة بحالة

د. محمود ابو المين : البنك المركزى لا يستطيع ان يتدخل في القرارات الادارية التي تمل بها البنوك .. لان جميع البنوك المركزية في العالم تستخدم أسلوب الاقتاع الاس- لكن لا تتدخل في قرارات البنوك باعطاء عميل معين قرضاً أو تعويم عميل معين- ونحن في ظروف معينة حينما يجد البنك المركزى ان عليه ان يفتح البنوك بأسلوب معين كمن يقدم عملاً أو يتعامل بأسلوب معين مع عميل فبنون شك لا تتدخل في ذلك

عصام رفعت : البنوك لم تتحرك حتى الآن لتعويم أى عميل من العملاء وهذا وضع تشعير به جميعاً شقيق يندافى : نحن نريد برنامج واقعية للسداد ..

د. مصطفى السيد : نريد ان تضع اليداء الأساسية.. هل البنك المركزي هو المسئول عن التدخل بالنسبة لحالات عملاء معينين ؟ فلما لا .. والجب .. فقرار منح الائتان قرار تمل الائتمان مسئولية البنك الذي منح هذا الائتمان .. لكن البنك المركزي يدير السيلة التقنية للجمعية والسياسة التقنية للاقتصاد .. فاليك المركزى سبب أو أكثر ان هناك يمكن ان يقال بأنه نقص في سيولته ، ولماجتماع عليه ان يتدخل ولديه من الأدوات الاقتصادية التي تمكنه من هذا التدخل تغيير نسبة الاحتياطي وسياسات الباب للفتح ولتسقي الفتح .. كل هذه الوسائل معروفة للبنك المركزى .. ولتأثر على تزار الائتمان .. كك البنك المركزى لا يمكن ان يترك البنوك لتقوم بمنع لشئان يجعلان لكانتيا أو يتجاوز ملانه البنك المركزى ضروري من حيث ما يجب ان يتوافق من كمية تقيد داخل المجتمع ان البنك المركزي له دور يتعلق بالجوانب الفنية للاقتصاد ولكن دون ان يتدخل في الادارة ومن ان يتدخل في منح عميل ائتمان دين آخر .. هذا صحيح .. لكن على كل حال .. وبعد استعاني في الحضور تم طرح العديد من الأسباب وراء ظاهرة الركود وتقص السيلة تثير اهتمام الأستاذناك .. ماحدث من جاز في ميزان المقوعات .. سعر الصرف .. اربويات الاستثمار .. الحكومة وسدادها لديونها ، الجهاز المصرفى .. التدوير .. التخزين .. أسباب عرفت نذكرها للتليل على ايجاد مبرر أو تفسير لهذه الظاهرة .. وهذا به قدر كبير من الصحة .. لكن في اعتقادى انه يتعين علينا ان نضع ايدينا على لخطر ولعم هذه الأسباب ودور ان الحكومات تزدت حديث لتستعان بعد الرحلة الأولى من مراحل الإصلاح- التتصوي ورتعت تدفق العديد من الاستثمارات سواء من القطاع الاجنبى الفتح في اشطار اجنبية أو من القطاع الخاص وتحتت الحكومة ونشجعت القطاع المصرفى على ان يطرز رجال اعمال وأن يشجع القطاع الخاص



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	محمد إبراهيم
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادي	رقم العدد :	١٦٣٥
العدد :	(مجلة الاحرام الاقتصادية)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨



الركود في سعر الصرف تجدي الصناعة المحلية

عصام رفعت : البنوك لم يكن لديها استجابة سريعة لما يحدث في السوق وكنت اتصور ان تدخل البنوك نظام بنوك الحجة لمساعدة الافراد في منحهم قروضا ميسرة وصغيرة لتيسير حركة السوق فيما وشراء .. وان تكشف البنوك اوعية اخفارية جديدة تجذب للخزائن لمعالجة مشكلة السيولة.

لحمد الوكيل : ارد ان اوضح الجزئية الخاصة بتقييد منح الائتمان ليس للتصديق ان نوجه انهما لليونك .. فحين اعرفنا بان هناك مشكلة فلان من تمويل المال لان السوق عبارة عن فترات متشابهة وهذا يتطلب ان يتكاتف الجميع لمعالجة بعضهم البعض .. ويجب علي الدولة ان تعيد مرة ثانية جدولة الدين للسحجة علي الاراضي التي تم تخصيصها للمشروعات الصناعية والمشروعات العقارية خاصة انها تقابل مشكلات في سداد مستحقاتها واصبح المستثمرون غير قادرين علي الوفاء بالقرائنتهم في المواعيد المحددة.

عصام رفعت : علاج ظاهرة الركود يحتاج الي سياسات جديدة ماضي ؟

د. مصطفى السعيد : في اعتقادي انه من خلال هذا الحوار واضح ان هناك ثلاث مجموعات كل منها علي مستويات .. الحكومة بما تقدمه من سياسات وخطط الاصل بما يتعين عليه من سلوكيات وتصرفات .. ثم الجهاز المصرفي وعلي راسه البنك المركزي فهذه هي الجهات الاساسية التي من المفترض ان تتجه سياساتها من اجل الخروج من حالة الركود وتحقيق الائتماني في الاقتصاد .. مستهدفة الحكومة ان تدين مدينياتها وهذا ما بدأت فيه .. اما في اعتقادي انه لا بد من السماح بزيادة نسبة من العجز في الحدود الامنة والدولة تتحمل بالوزانة العامة لضخ قدر من القوة الشرائية لدخل السوق وهذا لا يوجب وفي اعتقادي ان زيادة نسبة العجز في الوزانة العامة لا / لتصل مشكلا .. خاصة انها في الحدود الامنة ويتراوح العجز حاليا بين ١٠ - ٢٠٪ واما من ان يتحرك بقر معين.

عصام رفعت : هل زيادة عجز الوزانة العامة سيؤدي الي زيادة التضخم وارتفاع الاسعار ونقص العملة؟

د. مصطفى السعيد : ان افادة العجز قضية هامة جدا فكيف تستخدم هذا العجز في توجيهه نحو تشغيل طاقات إنتاجية هائلة تؤدي الي زيادة الانتاج دون ان تؤثر كثيرا علي زيادة الاسعار.

د. محمود ابو العينين : هل يقرى البنك في حد ذاتها في السبلوة عن هذه الظاهرة .. في وقت الاخر ان العميل عندما يتعامل مع اي بنك يتعامل بالفتة السبلوة فهذا طرف دقان والاخر معين.

د. مصطفى السعيد : واليك يتعين عليه ان يدرس للشروع ويتكث من نجلحه وامكثاته.

د. محمود ابو العينين : هذه للسئلة تحتاج الي سؤاليان اسليسي هما: هل رجال الاصل اعتمد علي راس مالهم نسبيا ام اعتمد في التمويل كله علي الجهاز المصرفي ؟ .. وهل رجال الاصل في مصر يخطون في مشروعات بنسب الثلاثة للآلية الربحية هذه في النقطه الاولى والفتة الثانية هناك عميل يعمل في مرحلة اقتصر نتيجة وجود بضاعة رككة .. لين رد فعل السوق وماهو شكل التزامه بالسوق .. فلابد هنا من تخفيض الاسعار لتصرف الخزائن اراكد وتفخلص من بين الائتمان لفترات الاكازيين .. فمن التعارف عليه ان هناك سلحا يمكن بيعها حتي لو اضطر رجل الاعمال ان يوقعوا بتخفيض السعر الي مستوى تكلفه .. لهذا افزع من التصديق لاجلجده في مصر .

عصام رفعت : انني اتفق مع ما طرحه نائب رئيس البنك المركزي وان يتبع القطاع الخاص سياسات مبعجة جديدة في اوقات الركود حتي ينشط الطلب سواء من خلال خفضه للتكلفة او تخفيض الاسعار.

اما ابياء يتلق بسئلة تشر للئينين فهذه ظاهرة موجودة وهناك جزء ابريش للتشرين من القطاع الخاص في السداد حتي الان فكيف تتم مساعدة هؤلاء المتطرون ليد يدرة السداد ويند حركة الرواج لن التعمد حدث بسبب خارج عن ارادته نتيجة الركود العام الموجود حاليا؟

د. محمود ابو العينين : البنك لا يمكن ان يترك عمله حتي يصل الي مستوى قاع ولابد علي ان يحرك العميل.

شفيق بخداي : ان القطاع الخاص لا يجب اكثر من توفير الائتمان الاخر الذي يدفع للمشروعات الاستثمارية .. ولا يجب ان شرع الركود يعمل ردة علي رجال الائتمان والبنوك.

د. محمود ابو العينين : ان الخوف ليس خوف رجل الائتمان في البنك ويده ولكن خوف رجل الاعمال من تميق للسئلة .. اذن حالة التيسية الموجودة في السوق بوجه عام تعكس نفسها في قرارات المستثمر نفسه .

شفيق بخداي : ان حالة الركود اوجدت حالة نفسية سيئة عند الجميع .

د. محمود ابو العينين : ان الاقتصاد المصري حاليا اصبح مثل الشركة المساهمة وتصل نسبة مساهمة القطاع الخاص فيها الي ٧٠٪ والحكومة او القطاع العام بوجه عام بنسبة ٣٠٪ .. لا الحكومة ينبغي ان تكون عائلنا امام اتخاذ قرارات خاصة بالاقتصاد كل ولا القطاع الخاص الذي له الاغلبية القصوى يجب الاجمعل الحكومة اكثر مما تحمله .. فخلو دور وعليه ايضا ان ينشط السوق بيقوتن ان ينشط السوق ولا يمكن ان هذا .. اما ابياء يتلق بالكتالوجيا او ما يجب ان يكون مستقبلا .. فالجهاز المصرفي يلزمه نسبة تغير .. وان نظرا الي الجهاز المصرفي في الوقت الحالي بحالته افرادته فانه يحتاج الي بنك التجديت التي تعمل مع العميل الصغير وتنبه الي مناطق غير مطروقة.

عصام رفعت : نحن متفقون علي ضرورة تمويل الجهاز المصرفي .. هل البنك المركزي ذو الذي يتطلب البنوك بتمويل نفسها ام البنوك هي التي تقوم بعمليات التمويل من تلقاء نفسها؟

د. محمود ابو العينين : لا بد ان يظهر البنك المركزي نفسه اولاهي يتياكم مع التغيرات التي تحدث في السوق وهو فعلا ما يحدث في الواقع.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	محمد إبراهيم
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادي	رقم المجلد :	١٦٣٥
المجلد :	(مجلة الاحرام الاقتصادي)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

د. محمود أبو العيون : نحن مضطرون للرجوع لما قاله نائب رئيس القفزة لتجارة بالاستكثرة حول عملية التصدير وتطبيق عدم زبائنه التي بدأت سعر الصرف أو مبيعته له بدأت سعر الصرف .. هل هذه هي اللمعة الوحيدة ؟ يعني هل سعر الصرف هو الوحيد العنصر الحاسم لزيادة التصدير في مصر ؟ .. وهل مهمة التصديق عند الجهاز للمصرف وبماذا فتسويق الخارجي فتح أسواق خارجية بحيث تمارس بالشكل الذي يجب أن يكون عليه القطاع الخاص فاشأنا نراه في الدول الأخرى ؟ .. هل ياترى نحن في مصر نصنع جودة وتوعية معينة تجذب فيها المستهلك الخارجي أم نصنع مبيعات عن حيلة لتسويق للملح إلى الخارج إذا صعد ؟ .. هذه أسئلة كان يجب أن نركز عليها قبل الحديث عن سعر الصرف .. والسؤال الذي يطرح نفسه : هل ياترى سعر الصرف الذي يتعامل به الجهاز المصرفي لابد أن يتساوى تماماً مع سعر الصرف السائد في شركات المصارف ؟ .. لأن ما الفرق بين الجهاز المصرفي وشركات المصارف إذا كان ؟ .. هناك سعران للصرف ٢٤٧ و ٢١٨ في السوق .. وكان قبل ذلك عدداً أسعار - للألسف - متضاربة وللأسف أيضاً كانت هناك جهات معينة تحاول أن تتلاعب للحصول على مراكز لطي على سعر الصرف وعندما استقرت أسعار الصرف وعادت إلى طبيعتها مرة أخرى لم يبق إلا البنك المركزي جامداً بل تحرك سعر صرف البيع خلال الشهور الخمسة الأخيرة وارتفع من ٢٢٩ في ٢٢٢ فإين هو الجرم في هذه الحالة ؟

د. مصطفى السيد : سعر الصرف مسألة معقدة .

د. محمود أبو العيون : هل ياترى لو تم تغيير سعر الصرف وكما تتكلم وسائل الاعلام بالتعميم .. هل هذا مؤله انناش الاقتصاد ؟ فالأرقام تؤكد أنه خلال الفترة من يوليو في ديسمبر من موارد الدولة من النقد الاجنبي وموارد القطاع الخاص من النقد الاجنبي زادت على سبيل المثال زادت المصارف من ٢٠١ - ٢٠٩ خلال الفترة من يوليو في ديسمبر ٩٩ مقارنة بنفس الفترة في ٩٨ .. وانخفض عجز الحساب الجاري من ٧٢٠ مليون دولار في ٩٩ مليون دولار .. وفيما يتعلق بالاستثمارات الاجنبية المستثمرة في البورصة في شكل اسهم وسندات كانت في الشهور الستة الأخيرة من ٩٨ كانت (٢٠٧) ارتفعت في ٩٩ في (٤٨٤) كما زاد الاستثمار الاجنبي المباشر من ٤٠٠ مليون دولار إلى ٧٥٤ مليون دولار في الفترة للقبلة .. فهذه كلها مؤشرات ايجابية .. ان متخذ للقرار الاقتصادي لاسمه كثير من التغيرات

لحمد الربيل : ما نسبة انخفاض الدولار ، والدرك للسويسري ، مقابل الدولار في ٨٨ شهور الماضية

د. مصطفى السيد : في واقع الامر ان مسألة سعر الصرف قضية معقدة ، كما ان سعر الصرف يمكن ان يؤثر ايجابياً على المصارف .. فمن الناحية لفظية ممكن ، لكن من الناحية الواقعية مقدار هذا التأثير بالنسبة للاقتصاد المصري ضعيف ، لأن مرونة زيادة المصارف بالنسبة للاقتصاد المصري ضعيفة .. بينما السياسات التي يمكن ان تؤتي إليها انخفاض سعر صرف الجنيه المصري على الواردات وعلى تكاليف المعيشة وعلى الاجور والمرتبات وعلى معدلات التضخم الداخلي .. فالامر يحتاج إلى دراسة وتعقل قبل اتخاذ

القرار في هذا الشأن ولابد من توجيه حزمة من السياسات ولحشد تغييرات اساسية في هيكل الاقتصاد بحيث ينأى إلى وجود قاعدة صناعية قوية.

عصام رفعت : ما مسئولية الجهاز المصرفي للخروج من ظاهرة الركود ؟

وسيف اطرخ اربع نقاط هي :
١- اعادة النظر في مسألة نسبة التضخمية الائتمانية إلى ١٠٠٪
٢- وتحديثها بالنسبة لمسكّنات الانتاج والخدمات واعادة النظر فيها حتى بالنسبة للسلع الأخرى على تسوء الظروف التي طرأت سواء العالمية أو أزمة جذوب شرق اسيا .. فلا بد ان نعيد النظر فيها.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد ابراهيم
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العدد :	١٦٣٥
المجلد :	(مجلة) الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

● مواجهة التجارة العشوائية
.. والتهريب مسئول ايضا ..
التهرب الجمركى وتهريب السلع
من جزء كبير من الركود ، وهذا
التيهبط ان تتحرك الحكومة لاتخاذ
الاجراء لمعالجة المعايير قبل التضخم
لتضييق عملية الواردات .

● المطلوب ايضا اصلاح النظام
الضريبي وخفض شرائح
الضرائب الحالية .

● تخفيض الاحتياطي
القانونى للبنوك من ١٥٪ الى ١٢
١٣٪ مما يوفر ٧ مليارات جنيه
زيادة فى السيولة .

د. مصطفى السميد : كل هذه
الاسال مطروحة لكن نيل ان نطابقها
يتعين لامة ميكة الجواز المصرى
نفس بحيث يصبح جهازا قويا ومن

غير للتصمر ان العالم اتجه نحو الحجم الكبير ونحو التملجات بين المصارف ويندج في
مصر ٥٠ بنك رئيس اولها واسكانها ضيقة بحيث انه في حالة تضرر اثنين او ثلاثة يجد
البنك نفسه في موقف سيئ .. فيجب ان تتهج العسكرية والجهاز المصرى والبنك للركوى
الى لامة ميكة هذا الجهاز بحيث تتلاق منه جهازا قويا لدمر على ان يتحقق القراض
اسبق الاشارة اليها في التدوينيسيا في مثل هذه الحالات وعندما حدث ركود ماذا حدث
لنوة القامت شركة قويا جدا هي التي قامت بشراء البنين للتشتر من البنوك وضمت قوتها
سلة في البنوك ناصبحت البنوك في هذه الحالة قاهرة على منع مزيد من التامن للقطاع
الخاص . ومنه الشركة قامت باعادة تاهيل هذه الشركات والمصارف وارجعها في سوق اللال
بهدف تشجيع السوق رحتى تحركت الامويلهذه التجربة من الممكن ان تجد لها مثيلا في
مصر .

عصام رفعت : واضح من خلال المناقشات التي جرت في هذه
الحلقة ان هناك ظاهرة نواجهها وهي ظاهرة الركود ولكن نؤكد
انها مثل اي اقتصاد في العالم يواجه ايضا ظاهرة الركود دين
وقت واخر وهي ظاهرة عابية تحدث في اي اقتصاد في العالم ..
المطلوب هو ان نعرف بالمشكلة ونحديها ونشخصها وايضا ان
تعمل كافة القطاعات على التعاون لعلاج هذه المشكلة فوجود
الركود لايعني ان الاقتصاد غير قوى وانه لايستطيع ان يحقق
نمو .. هناك اسباب عديدة لظاهرة الركود هي : زيادة مبنوية
الحكومة التي تعبت ٢٥ مليار جنيه ، تعدد الاستثمارات في
مشروعات مماثلة تؤدي الى المنافسة ، زيادة للرخون من السلع
المختلفة ، الاستثمارات الكبيرة التي تمت في القطاع العقارى ،

ركود هذا القطاع ، تدنى القدرة الشرائية للمستهلكين ، ومن
المفروض ان تخفض اسعار السلع والخدمات حتى تشجع
المستهلكين على الشراء فيحدث رواج في الاسواق ، تغير أنماط
الاستهلاك فهناك سلع جديدة دخلت الى السوق المصرى لم تكن
معروفة من قبل استحوذت على جزء من القوى الشرائية ، قطاع
المقاولات يعتبر اكبر بالان للحكومة ، علاقة قطاع المقاولات
بالمبنوية انه عندما يتحرك فلانه يحرك وراءه عشرات من
القطاعات الاخرى ويساعد على تحريك الاقتصاد الوطنى ككل .

مطلوب من الحكومة قبل توقيع اى اتفاق مع جهاز المقاولات ان
توفر الاعتمادات قبل ان يبدأ هذا القطاع في عمليات التنفيذ .. لان
لايد ان تتضمن عقود المقاولات تكلفة تأخير التمويل .. هناك
اجراءات تم اتخاذها بالفعل حتى هذه اللحظة مثل قيام الحكومة
بإقذبه في سداد المدينويات وسوف تنص ٢.٥ مليار جنيه حاليا
لتحريك الاسواق ، ايضا الحديث عن قانون الرهن العقارى
ومواجهة التجارة العشوائية وتحديث قوانين التجارة الداخلية ..
كلها اجراءات يتم اتخاذها لتحريك الاسواق .. والمطلوب ان تكون
هناك حلول متكاملة واستددام سياسات اقتصادية جديدة
لتحقيق الانتعاش .. علاج مبنوية القطاع الخاص متروكة
للجهاز المصرفى وكل وحدة من الوحدات تستطيع ان تتحرك في
هذا المجال وتحل مشكلة مبنوية القطاع الخاص.. يجب على
القطاع الخاص ايضا ان يقوم باتخاذ سياسات لتخفيض التكلفة
وخفض الاسعار فالحلول تتطلب مشاركة من جميع القطاعات
وفى مقدمتها القطاع الخاص لتتسيط الاسواق .. الركود لان
ظاهرة مؤقتة تحتاج الى سياسات جديدة من ثلاثة قطاعات فلو
تحدثنا عن الحكومة فان المطلوب منها عدة اجراءات :
اولا : سداد مدينوياتها وقد بدأت ويجب ان تستمر في هذا
الجال .

ثانيا : السماح بزيادة العجز في للزيادة الى حدود امانة وبما
لايؤدى الى زيادة في الاسعار والاسراع في التشريعات مثل قرض
العقارى والتجيمر التمولي .. وان تقوم الحكومة بتفضيل
للمنتجات المحلية على مثيلاتها للمستوربة ، التسهيل ببرنامج
الخصخصة ، زيادة تغطيات النقد الاجنبى ، واستكمال المشروعات
القائمة فعلا .. فهذه هي مسئولية الحكومة .

قطاع الاعمال سواء كان قطاعا عاما او خاصا عليه مسئولية
وعليه ان يعي العرس ويركز على اولويات الاقتصاد الوطنى من
صناعة وتصدير للسلع والخدمات الى الخارج وعليه ان يبادر
بوضع حلول وشفاطية ويواجه المشكلة بواقعية ، تتسيط الطلب
والتصدير ويجب على منظمات الاعمال ان تجتمع وتتخذ
المبادرات في هذا المجال ، وبالنسبة للجهاز المصرفى وهو القطاع
الثالث الذى يشارك في هذه المسئولية فان فيه من عناصر القوة
والاجراءات مايساعد على المساهمة في علاج المشكلة ، ومن بين
الحلول التي طرحت : اعادة النظر في نسبة التغطية الائتمانية
وهي ١٠٠٪ ، والان يجب اعادة النظر فيها ، مواجهة التجارة
العشوائية والتهرب الجمركى ، وتلك من خلال استخدام نظام
المعاينة قبل الشحن وضبط عملية الفواتير وسداد المصارف ،
اصلاح النظام الضريبي ككل وخفض شرائح الضرائب ، تخفيض
الاحتياطي القانونى للبنوك لدى البنك المركزي من ١٥٪ الى ١٣٪
بما يعنى توفير ٧ مليارات .

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	سامح عوض الله
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادي	رقم العدد :	٤١٦٦
المصدر :	الوفد	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/٣٠

أزمة الكساد تبحث عن حل!

تقرير:
سامح عوض الله

المشروعات
الكبرى وضعف
الصادرات وراء
المشكلة..
والخصخصة
أهم الحلول

لم تكن الندوة التي نظمتها جمعية رجال أعمال الإسكندرية وجامعة الإبرة العليا مؤخرا في برج العرب هي الندوة الأولى أو الأخيرة التي تناقش موضوع أزمة الركود ونقص السيولة.. ولكنها كانت محاولة للاستغناء وطلب للحلول لمواجهة الأزمة الطاحنة التي حذر أحد الخبراء من أن مصر ستواجه كارثة اقتصادية إذا لم تحل هذه المشكلة بسرعة.

اجتمع خبراء الاقتصاد مع المختصين ورجال الأعمال والصناعة في محاولة منهم لمناقشة أسباب الأزمة وكيفية الخروج منها وتحديد أنوار كل جانب بعد أن أكدوا أن الحكومة قد فشلت فعلا في إدارة الاقتصاد المصري وانها ركزت خلال فترة الشهور القليلة الماضية منذ توليها مسؤولية البلاد على تشويه الحكومة السابغة والطنن في كل سياسات وإجراءات وقرارات الحكومة للماضية برئاسة الدكتور الجذوزي.

خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال يهذرون من كارثة اقتصادية بسبب استمرار الأزمة

الخبراء انطلقوا على أن الحكومة لم تهتم بالتشخيص في إدارة الاقتصاد بطريقة رشيدة لتدرك تركيزها على عدم ساءلته الحكومة السابقة، وأظهر سوء الإدارة لوزارة السابقة، بين الانتباه إلى أن قلب الوزراء الحاليين هم أنفسهم الوزراء السابقين وإن اغفلت القيادة ورغم اختلاف الخبراء ورجال الأعمال حول أسباب حالة الركود إلا أنها تصب في نتيجة واحدة في النهاية وهي حدوث الأزمة فعلا، ولكنهم اتفقوا على أن الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية الطاحنة من جهة لا يتجزأ من الخروج من الأزمة الاقتصادية ككل المسببة والاجتماعية التي يعاني منها الشعب المصري، وإن ثمة ارتباطا بين السياسة والاقتصاد حتى أن السداد في البلاد قد أثر تأثيرا سلبيا شديدا على حجم الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى مصر، لدرجة أن سمعة مصر في الخارج سيئة ولها دولة يتضرر فيها السداد الطارد للاستثمار.

ولم يهتد رجال الأعمال في الاعتراف بأنهم تسببوا في جزء من الأزمة وهو لتدهار الشركات المتنامية كنتيجة للكساد في هذا القطاع منذ عدة سنوات إلى إنشاء المشروعات العقارية إلى جانب استثماراتهم الصناعية وقاموا بالانقراض من البنوك وضع هذه الأموال ويدين وهي في استثمارات عقارية انفلتروا في تسويقها بسبب تضخم للضغوطات العقارية وزيادة العرض منها ضعف الطلب في هذه الفترة وخساسة من جانب الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي شلت نظاما عريضا من الشعب المصري. حاول أصحاب المشروعات الصناعية كما يقول الخبير الاقتصادي شريف لادون أن يسموا الفجوة في مشروعاتهم الصناعية والتكنولوجيا وتحويل أنشطتها عن طريق ضخ لرأل في الاستثمار العقاري ثم

تقييم هذه الاستثمارات بأكبر قدر ممكن لاستخدام هذه الأموال في سد حيز الاستثمار الصناعي، مؤكدا أن هذه عملية في متناول الخطورة فت إلى حدوث ركود في قطاع التشييد. وأضاف أن تشكيل الانتاج للمصري أو مكنين القيمة المضافة في الانتاج للمصري يتركز في خمس صناعات تدريجية بمصر وله يتركز في ٢٨ صناعة تدريجيا ليس الدول للتشجيع ولذلك فإن هذا التركيز يسهل خطرا حقيقيا على الصناعة المصرية حسب أن هيكل الخدمات والتكنولوجيا الغربية المستوردة في

الصناعة تصل في المتوسط إلى ٥٠٪ من رأس المال العام، كما تشكل ٧٧٪ من الاستثمارات المستوردة نحو الصناعة، كما تبلغ مدفوعات الصناعة بالعملية الأجنبية نحو ٦٠٪ من تكلفة الانتاج سنويا وهو ما يؤدي إلى ضعف التصدير. ويضيف أن زيادة العجز في الميزان التجاري أدت إلى زيادة الضغط على أسعار الصرف، كما أن الحكومة تدخلت بشكل غير رشيد في تحديد هيكل التعرفة الجمركية فذلك صناعات تتمتع بحماية لائقة وهناك صناعات تتمتع بحماية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادي
المصطلح :	الوفد
اسم كاتب المقال :	سامح عوض الله
رقم العدد :	٤١٦٦
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/٣٠

سلبية، هذا الخلل والانشقاق السليم في هيكل التعريفية الجبركية في مصر أدى إلى أن الصناعات تنوجه إلى شكل من الأشكال وكسأن الحكومة توجه الشركات إلى صناعات معينة، وهو ما أدى إلى تشابه المشروعات وزيادة الانتاجية في تسعين مئة دون وجود خطط مبرومة لتسويق المنتجات داخليا وخارجيا.

وعلى الجانب الآخر فإن المناخ السيطر والعلمية التصديرية غير مهيا لدفع المصدرون إلى التصدير، للفخاسة مضمونة للمصانع إذا صدر كما أن التصدير في عهد ذاته نشاطا سعي من حيث عدم إعفاء الصادرات من الضرائب وجودة الصادرات ولذلك فإن السوق المحلي يعتمد هو الأفضل للمنتج إذا لود تسويق سلعت الأربع من السوق الحلي أو المصنوع

الربع من سوق التصدير إذن ما الذي يرفع المصدرا أو المنتج على تصدير منتجات للخارج إذا لم يجدوا الملائمة والسهولة التجارية للمنتج للسماع لمعلم. وهناك أسباب أخرى كثيرة للمكسب ذكرها أحد خبراء الاقتصاد وهي عدم الملائمة في الأصل في توزيع الدخل لا يزيد ويتزايد نسبة من هم تحت خط الفقر يوميا، وهو بمعنى آخر

يعبر عن ضعف القدرة الشرائية للمصريين، الذين يقبلون بالكاد على شراء السلع الأساسية، كما أن نسبة الانفاق للحلي ضعيفة وهذا يدل على لعدم العدل. كيف يمكن لإنسان فقير وضعيف أن يشتري وهو أصلا غير قادر على شراء احتياجاته الأساسية من الطعام؟ والأكثر من ذلك أن الضرائب التي تدبها الدولة لتحمل الفقراء عبءها الكبير وشكل مباشر عن الأغنياء أصحاب رؤوس الأموال.

كما أن ضعف الاستثمارات الأجنبية للمباشرة في مصر أدى إلى حدوث الكساد ولقد أصبح للاستثمار الأجنبي حجم من الاستثمار في مصر لأسباب عديدة منها وقته من عدم تصريف الانتاج ومعرفة الشديدة والذقية بواطن التصدير. كما أن للشروعات الكبرى كان لها الأثر الكبير في حدوث هذه الأزمة، فلقد استنزفت معظم الحصيلة من بيع الشركات التي نمت خصصتها وتم شغ هذه الحصيلة في مشروعات تنتهي العمل فيها بعد ١٧ سنة وهو ما أدى إلى توقع الدكتور أحمد الفتور أن تستمر الأزمة لمدة ١٧ سنة لحين الانتهاء من المشروعات الكبرى وتبدأ في تحقيق مكسب لها. ووصف الفتور هذه المشروعات بأنها من أجل الأبهة والعظمة، وجاءت من خارج خطة الدولة.

وإذا تحدثنا عن حلول الأزمة فإننا نتحدث في إطار الإصلاح الكامل لمصر من جميع الجوانب، يقول الدكتور الفتور، إنه لابد من إعطاء أولوية مطلقة للمعامل المؤسسية والأسواق في خصخصة الشركات وخصخصة بنوك القطاع العام، والقضاء على البيروقراطية والكساد

وإصلاح نظام الجمارك والضرائب والاعتماد على التصدير. أما شريف دلاور فيقول إنه لا يوجد أي مانع من الوجهة النظرية الاقتصادية من طبع نشود في الحالات التي تستلزم زيادة السيولة النقدية بلذلل الأسواق ولكن بشرط أن تكون مقبولة، كما أن الجورة التي تضم معتقل يعتبر حلا طبعيا في مواجهة أزمة الكساد.

ويشير أن حالة الأزمة في سعر الصرف والتخلف عن ضعف الانتاجية الكلية أو نتيجة عجز الميزان التجاري لحد عدم الحلول يتمثل في تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسب ملموسة تتناسب مع حجم الأزمة ولكن الخطر يتمثل في محاولة انتاج الأسواق بعمد اللجوء إلى التخفيض. وإذا كان تخفيض سعر الصرف غير مقبول نظرا لارتفاع حجم الدين الخارجي على الشركات أو التخوف من فقدان الثقة في العملة الوطنية، فإن الحل البديل يتمثل في وضع ضوابط على التصفقات النقدية الخارجية والفارسية، والقرض في تعامل أسهم البرورصة الوطنية في الأسواق الخارجية وعدم طرح العملة الوطنية للتداول الحر في السوق المحلي ولحرض ضريبة على التحويلات قصيرة الأجل في البرورصة مما يضغط على شراء الأسهم بهدف الاستثمار متوسط وطويل الأجل ويؤدي إلى استقرار البرورصة حول أسعار الأسهم تعبر عن الراكز والأوضاع الحقيقية للشركات ويقلل من الفساد والبيع بهدف للضاربة. ولربما من ضمن الحلول معالجة قوانين الانحلال والقرض والتي تؤدي لحيننا إلى هروب المستثمرين المتعثرين للخارج بدلا من مواجهة المشكلة في الحلق ووضع برنامج تنفيذي لخصخصة الخدمات المساندة للعلمية الانتاجية التي تؤثر سلبا على قدرتها التنافسية.

ويقول دلاور، أن المصريين يمكنهم لاصولا غير مستقلة اقتصاديا لصحة إعطائها شكلا قانونيا ولذلك فإنهم لا يستخدمون هذه الأصول في الحصول على قرض مصرفي أو التصرف فيها بالبيع أو الشراء فهناك نحو ٩٢٪ من الملكية العقارية في القطاع المصرفي، و ٨٧٪ في القطاع العقاري مازالت غير رسمية وأكثر من ٧٠٪ منها مملوكة للفقراء وتداول هذه النسبة ما قيمته ٢٤٠ مليار دولار ويتلقى إبان انهيار الطابع الرسمي على تلك الأصول مساهمة على مواجهة الفقر وتدعيم الإصلاح الاقتصادي.

الإصلاح الإقتصادي ووسائله

الاقتصاد المصرى

الإصلاح الاقتصادى

مقدمة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصادر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ماهمل نجاح الإصلاح الاقتصادى	ابراهيم احمد ابراهيم	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣٥	٢٠٠٠/٥/٨	٦٠
٢	السياسات الاقتصادية والاعتراف بالواقع	مصطفى السعيد	الاهرام	٤١٤٣٣	٢٠٠٠/٥/١٥	٦٢
٣	الإصلاح الاقتصادى فى مصر	سيد الرباب	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣٦	٢٠٠٠/٥/١٥	٦٣
٤	السياسات الاقتصادية والمسئلة الغائبة	عمود الراعى	الاهرام	٤١٤٤١	٢٠٠٠/٥/٢٣	٦٧
٥	الإصلاح الاقتصادى فى الميزان	طارق حبيبى	الاهرام	٤١٤٥٣	٢٠٠٠/٦/٤	٦٨

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	ابراهيم احمد ابراهيم
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادى : مقالة	رقم المجلد :	١٦٣٥
المصدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

ما بعد نجاح الاصلاح الاقتصادى فى مصر : مطلوب سياسة اقتصادية كلية واضحة

مرح مصر منذ عام ١٩٩١ بفترة اصلاحات اقتصادية كبيرة فيما عرف ببرنامج
التثبيت الاقتصادى والاصلاح الهيكلى وكان من اهم نتائج البرنامج :

- انخفاض معدل التضخم من ٢٠٠ - ٢٠٠٪ فى اواخر الثمانينات الى معدل حوالى ٠,٥٪
- وارتفع معدل النمو الى اكثر من ٥٪ بعد ان قارب الصفر عامي ٩١ و٩٢ .
- نجح البرنامج فى اعادة ثقة المستثمرين واعطاء الدختر معدل سعر الفائدة الحقيقى .

● تحرير الاقتصادى واعادة اقتصادات السوق

بيكانت نتائج التثبيت للعرض والمطلب .
تلك المؤشرات جيدة وواعدة ولكن نجد انه
ما زالت هناك مشاكل اقتصادية فى الاقتصاد
المصرى منها :

- لم تعد الاستثمارات الى سابق عهدنا قبل
اعوام تسعينات فانخفضت نسبة الاستثمار الى
النتائج الاجمالى للطنى من ٣٦٪ عام ٨٧ / ٨٨ الى
١٦,٦٪ عام ٩٠ / ٩١ وكان السبب الاساسى هو انخفاض نسبة الاستثمارات العامة
من ٢٠,٧٪ عام ٨٨ الى ٦,٥٪ عام ٩٠ / ٩١
كما انخفضت الاستثمارات الخاصة من حوالى ١١٪ عام ٨٨ الى
٩,٤٪ عام ٩٠ / ٩١

● بنيت مشكلة انخفاض تنقلات البترول والسيلاحة كموارد ماهرة ينهض التقلب
عليها لذا ما اريد نمو للدخل القومى ثابت ومتوازن وللأجل الطويل .

- بنيت مشكلة التجهيد الحقيقى بتخفيض للاسعارات اللالية الاجنبية وهذا قرار
سياسى على اعلى مستوى يقويه ويضعه اداء اقتصادى على وجاه للموارد الاجنبية
- مات الصناعات الى الركود وازدادت الفوارق فى الفترة الاخيرة خاصة نتيجة أزمة
شرق اسيا مما نجم عنه انخفاض لشان صادرات تلك الدول نتيجة انخفاض عملاتها
- امام الدولار والريال وبه الجنيه المصرى مما اوجد ضغوطا على الجنيه المصرى نحو
التخفيض امام الدولار الأمريكى وادى الى نعم السوق النقدية ب ٢ مليار دولار لتحقيق
التوازن وادعم الجنيه المصرى .

وبما دام الاقتصاد للمصرى قد دخل الى اقتصادات السوق بعمليات التحرير
الاقتصادى فان هذا يؤدى الى وجود تقلبات اقتصادية نوعية على منبه
الذى الاول: التقلبات قصيرة الاجل فى الدخل القومى business cycle
وبى الدورة الاقتصادية التى تعكس التغيرات فى النشاط الاقتصادى حيث يكون
مستوى الدخل القومى والتوظيف مرتفعا ومعدل البطالة منخفضا وفيها يسود الرواج
والنمو .

ولى فترات الركود والانكماش يكون كل من مستوى الدخل القومى والتوظيف
منخفضا ويكون معدل البطالة مرتفعا. وهذا ما مر الاقتصاد المصرى به خلال النصف
الاول من التسعينات . ويكاد الاقتصاد ان يفلت من الركود بانعا بنمو بلغ ٠,٧٪ حسب
بيانات وزارة الاقتصاد دلخلا فى فترة ركود ثلاثة حسب مظاهر بعدا .

● اما الاتجاه طويل الاجل فى الدخل القومى لله لعبة خاصة فانما ما كان الاتجاه
متزايلا بمعدل يفوق معدل نمو السكان فان هذا يعنى ان نصيب الفرد من الدخل
القومى يكون متزايلا مما يعنى ارتفاع متوسط مستوى معيشة الافراد فى مصر .

اما اذا كان الاتجاه طويل الاجل فى الدخل القومى متزايلا بمعدل اقل من معدل
زيادة السكان لو اذا ما كان متناقصا فان هذا يعنى ان نصيب الفرد من الدخل يكون
متناقصا ومن ثم ينخفض مستوى معيشة افراد المجتمع فى المتوسط .

وهذا ماتحاول السلطات الاقتصادية والمالية للمنية فى مصر موجهة وتجنه خاصة

ان سياسة وزارة الاقتصاد لعام ١٩٩٠ قامت على الاتى :

- ١- تنمية البنية الجاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية
- ٢- الارتقاء بمعدلات الادخار
- ٣- تعزيز جودة النمو بتحسين معيشة المواطنين والافتتمام بالمشروعات الصغيرة

والترسولة .

٤- تنمية وتشجيع الصادرات

د. ابراهيم أحمد ابراهيم

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	ابراهيم احمد ابراهيم
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العدد :	١٦٣٥
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

وتدعو هنا الى اتباع سياسات اقتصادية كلية واضحة وبلية لتحفيز نمو الاقتصادى ومعالجة للمشكلات امام النمو الاقتصادى طويل الاجل
وتتفصيل اكثر فان السياسات الاقتصادية الكلية هي:

١ - السياسة النقدية MONETARY

من خلال ادارة النقد والائتمان والنظام المصرفى عن طريق تغيير معدلات الفائدة وأسعار السندات وأسعار الصرف فمثلا فان تقييد عرض النقود يئدى الى رفع معدلات الفائدة ومن ثم تخفيض حجم الاستثمار مما يؤدى بدوره الى تخفيض
الحل القومى وتقليل حجم التضخم

والى مصر قامت السلطات النقدية برفع سعر الفائدة من ١٢٪ الى نحو ٢٠٪ - ٢٢٪ فى بداية تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٩١ و زاد ذلك من ودائع الأفراد بالبنوك زيادة كبيرة ولكن أصيب النشاط الاستثمارى بالركود لانخفاض تكلفة الاقتراض

٢ - سياسة المالية FISCAL POLICY

وتتبدل الائتلاف الحكوى واستخدم الحكومة للمضرائب والتأثير على النشاط الاقتصادى سواء كان استثمارا حكوميا عاما ويؤثر على مستوى الائتلاف القومى وين لم على مستوى الناتج القومى.

كما تشمل السياسة المالية سياسة الضرائب إذ أن تخفيض الضرائب للفرصة على اتلاف المواطنين وإخوانهم يؤدى الى انخفاض الطلب على السلع والخدمات والعكس صحيح

٢ - سياسة العلاقات الاقتصادية والدولية تشمل:

١ - السياسات التجارية وتتكون من التعريفات الجمركية والحصص التي تحد أو تشجع الواردات أو الصادرات
ب - ادارة سوق الصرف ويؤثر على التجارة الخارجية للدولة بمعنى تعويم الجنيه المصرى امام الدولار باعلى من قيمته الحقيقية هو تشجيع الاستثمار من الخارج التي انخفضت معدلات صرف عملاتها امام الدولار الأمريكى وهو ما حدث من تشجيع الاستثمار من دول شرق اسيا بعد ازمتها الأخيرة.

٤ - سياسات توزيع الدخل وترى الى التحكم فى الدخل والحد من التفاوت بين الطبقات
والتقنية والتجارية الى التحكم فى التغيرات الموسمية والدورية طويلة الاجل فى الاقتصاد القومى والناتج عن الكمية الحرة للعرض والطلب
ويتركز اخيرا على الاستثمار فى الاقتصاد المصرى ومحددة وإمعيه فى تحقيق معدلات عالية من النمو فى الاقتصاد المصرى على المدى الطويل

لما الاستثمار الحقيقى فهو تكوين أو بناء الطاقة الانتاجية للاقتصاد المصرى من اصول حقيقية فلما يحدث فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم لال القومى الطاقة الانتاجية الكلية للاقتصاد القومى فى بداية فترة زمنية ما بينما الاستثمار هو التيار الذى يؤدى هذا الرصيد فى خلال الفترة الزمنية الجارية ويحدث الاستثمار على اساس:

١ - الربح: ويرتفعه بئر الرغبة فى زيادة حجم الطاقة الانتاجية للمشروع وبالتالي يتخذ قرار الاستثمار والعكس صحيح إذ أن انخفاض الربح يؤدى الى لتجلب القيام بالاستثمارات الجديدة، ويقول هنا ان معدلات الربح للتروقة من لفتاء أو تشييد أصل جديد فى الاقتصاد القومى تدل الى الانخفاض بزيادة الاستثمار فى مشروعات معدلات الربح فيها تدل الى الانخفاض كاستثمار الزراعى فى مشروعات كبيرة أو صغيرة

ب - التوقعات: يتحدد الاستثمار بالتوقعات الخاصة بالطلب الكلى وبالتوقعات الخاصة بضيق الايراد على المستوى الكلى

ج - سعر الفائدة: إذ يتحدد الادخار بالدخل الكلى وبسعر الفائدة ويتحدد سعر الفائدة بالطلب والعرض على النقود.

د - التقدم التكنولوجى
هـ - عوامل أخرى: منها التغيرات فى الطلب الخارجى على السلع للصدرة وحجم وهيك

المصادر

وبالتالى نخدم بالقول ان الاقتصاد الكلى متشابك ويتعارض لوقته وبمعنا هنا هو استخدامه لحل للمشكلات التي تعيق الاقتصاد المصرى خاصة نمو الاقتصادى على المدى الطويل والتصدير العاجل

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سيد اليواب
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العدد :	١٦٣٦
المجلد :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/١٥

الاصلاح الاقتصادى فى مصر بين الوزارة القديمة والجديدة

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

اسم كاتب المقال : سيد البواب

الموضوع الفرعى : الإصلاح الاقتصادى : مقدمة

رقم العدد : ١٦٣٦

المصدر : (مجلة الاهرام الاقتصادى

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/١٥

ثم جاءت وزارة الدكتور كمال الجنزورى لواصله الطريق ونحن اشرار تحقيقا للهدف
النهائى من الامصلاح الاقتصادي، ولكن اوضاع الاقتصاد المصرى لم تتغير في عهد
وزارته نحو الهدف للشهد من الامصلاح الاقتصادي، إذ تزايدت حدة عدد من الظواهر
الاقتصادية السلبية التي باتت تهدد حتى شار ما سبق أن تحقق وعلى الأخص في
التغيرات الكلية والتقنية، وتعمق ما تستعمله من عملية الامصلاح الاقتصادي من
انطلاق، وبني مقنة هذه الظواهر ما يلي:

١ - تزايد حدة العجز في الميزان التجاري في وقت تقتضيه فيه أهمية لسهام بنود
للمعاملات الخدمية أو غير المنتجة في تصحيح هذا العجز، مما أدى إلى عويدة ظهور ما
يسمى بأزمة الدولار، وفي أزمة تكس الخلل العميق في ميكل الاقتصاد للنصرى، وياتت
تهدد احتياطي النقد الأجنبي في البنك المركزي واستقرار سعر الصرف.
٢ - تزايد حدة الفجوة الاستثمارية بسبب ضعف اللخزات للقطعة وعدم استخدام ما
هو متاح منها على قدر الأمثل، وبسبب ضعف ما كان مسرولا لتقله من استثمارات
أجنبية، وهذا يثار الحديث حول كفاءة الجهاز المصرفى، وسوق المال، وأساليب جذب
الاستثمار الأجنبي وتحديد مجالات، وحول الأولويات الاستثمار بصفة عامة إلى غير ذلك.
٣ - تزايد حدة مظاهر الركود في الاقتصاد المصرى بكل ما ينعكس ذلك من تزايد حدة
البطالة وتزايد المخزون، وزيادة حالات القنطرة في السداد، وضمف السهولة واضطراب
سوق التجارة إلى غير ذلك.

وبذلك اسباب حداثية وراء هذه
الظواهر السلبية للبلاد السابق ذكرها
والتي تمخضت في الفترة الأخيرة، ولا
شك أن التعرف عليها يساهم متخذي
القرار في وزارة الدكتور عاطف عبيد
الجديدة في التغلب على ما نثل هذه
الظواهر من تهديد للاقتصادات
الاقتصادية التي تصدتت في البلاد،
ويمكن ذكر هذه الأسباب في التالي:

١ - التناقل غير الحذر حول تنقل
الاستثمار الأجنبي وفقدان القطاع
الخاص الوطنى، لقد سيطرت على
رأسى السياسات الاقتصادية ويتخذ
القرار الاقتصادي في صلبات الأربع
الأخيرة الاقتصاد الراسخ وأن التركيز
يكفى وبأن يخصص على أزمة جميع
المواقف التي تبرز تنقل الاستثمار
الأجنبي ونمو القطاع الخاص الوطنى
ليحتل مكان الرواية في التخلل استمرار
الاستثمار، وأن هذا التركيز كليل بتوليد
كميات الاستثمار للبلاد بأن يبنى على
ليجاد قاعدة إنتاجية تستند إلى
تكنولوجيا عصريه متقدمة وإلى القضاء
على قبلة، وزيادة الصفقات ما
يؤدى في النهاية إلى سد الفجوة بين
الافتحار للخلي وما نحتاج إليه من
استثمارات ضرورية لتحقيق معدلات
النمو للتزاييد والتواصل، والتي تبلغ
ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني،
وما يؤدى في الوقت نفسه إلى تخفيف
حدة العجز في الميزان التجاري ورساهم
على تحقيق توازن ميزان اللخزات.

ونقننا لهذا الاتجاه في التفكير ركزت الحكومة جهودها على تغيير القوتين، ما
يسهم في إيجاد إطار تشريعى ونظام قضائى يتفق مع احتياجات المستثمر الأجنبي
والوطنى، وأعلنت عن التزامها بعدم زيادة الأعباء القسريية، وتبنت رجال الأعمال
وشجعت الجهاز المصرفى على دعمهم. إلخ. ما أسانه خلال السنوات الأربع
الأخيرة، هذه الأمور التي تم التفكير عليها لها أهميتها ولا خلاف حولها، لكن التركيز
والاقتصاد عليها قد حال - وهذا هو الضل - من التفكير على الأثر بقدر كاف في
سياسات دولة أو على الأثر سياسات مكملة تنفع في الاعتبار لاحتياجات لا تتدفق
الاستثمارات الأجنبية بقدر كاف، ولا يستفيع القطاع الخاص الوطنى لقيام مهامه
الجديدة على قدر كاف وبمروض.

إن الهدف النهائى للإصلاح الاقتصادى

فى مصر، وما يقرضه من تضحيات، هو

تحقيق انطلاق الاقتصاد المصرى بكل ما

تعنيه كلمة انطلاق من تحقيق معدلات

مرتفعة من النمو المتواصل وما يضمن

زيادة فى دخل الفرد وتحقيق العدالة.

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف أجرى

الإصلاح الاقتصادى باتفاق مع صندوق

النقد الدولى والبنك الدولى منذ بداية

التسعينات. وقد تبجعت وزارة الدكتور

عاطف صدق فى تحقيق المراحل الأولى

للاصلاح الاقتصادى المالى والنقدى، الأمر

الذى تحقق فيه انضباط مالى ونقدى

لمختلف جوانب الاقتصاد المصرى إلى حد

كبير، وتمثل ذلك فى متغيرات اقتصادية

متعددة تخفيض العجز فى ميزان

المدفوعات والموازنة العامة وتخفيض

التضخم بصورة كبيرة وانضباط النظام

النقدى وتحقيق فائض أو عجز صغير فى

ميزان المدفوعات، واستقرار سعر صرف

الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى وتلاشى

ظاهرة دولة الاقتصاد المصرى، إلى غير

ذلك من المتغيرات المالية والنقدية.

سليط البواب

مكتبة المستقبل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سيد البواب
الموضوع الفرعى :	الإصلاح الاقتصادى : مقالة	رقم العدد :	١٦٣٦
المصدر :	(مجلة الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/١٥

هذا وقد بلغ التراكم فى الحجز التجارى من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٨ ما يعادل ٧٢,٥ مليار دولار أمريكى، وهو رقم مخيف وخطير، وهو يمثل عنصر الخطر فى معاملات مصر الخارجية مع دول العالم وهذا الحجز إذا لم يتم إصلاحه ستمتد وتشبث الصادرات المصرية لأنه سيشكل لا محالة وبالقدر الزيادة للاقتصاد المصرى. وإسناد هذا بصدور القرارين مع صدور الأسبوعية الأربعة والصدور اللاحقة ويضرب دول الشرق الأوسط كتركيا والسعودية ويضرب دول أمريكا اللاتينية كالكسك وشيلي. والقرار هنا منزعج وبالعلة الدالة للفشل فى توزيع التصدير المصرى، ولكننا نتفقد هنا بعض الدول العربية والمحيط بها، فإذا كانت الصادرات المصرية عام ١٩٩٨ تراجمت بنسبة ١٧٪ عن مستواها عام ١٩٨٠، فلن الصادرات المصرية والصدورية قد زادت بنسبة ١٥٠٪ و ٨٠٪ على الترتيب بين العاملين للذكور، وعلى ذلك نستنتج قضية الصادرات المصرية أمام الحكومة الجديدة قضية حياة أو موت أى قضية مصرية.

كذلك نلاحظ فى الوقت الذى تزايد فيه حدة مظاهر الركود الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى، لأن الأرقام الرسمية تبالغنا وتلجنا دائما وعلى الدوام بتحازن معدل النمو فى الاقتصاد المصرى عن ٦٪ وهذا يستدعى إعانة النظر فى أسلوب وطرق إعداد الخطة ومتابعة تنفيذها.

٢- خطر الأصوليين الاقتصاديين الذين يؤمنون بالتصاريح أو: بحق الحرية على نحو ليسير إلى مطلق ودون تحفظات كافية، دون الأخذ فى الاعتبار البون الشاسع بين الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وبين اقتصادنا تاضى وأخذ فى التهم والفسود مثل الاقتصاد المصرى، فما يمكن أن يقدم فى الاقتصاد الأول لا يجوز أن يقدم بالنص والحرف فى الاقتصاد الثانى للاختلاف الشاسع وبلا حدود بينهما خاصة وأن القيادة السياسية فى مصر تتمسك دائما وعلى الدوام بالبعد الاجتماعى للتنمية وأحتمالات هذا الخطر قد تزاد مع التركة لتشكيل الزاوى للرؤى الجديدة وعلى الأخص للمجموعة الاقتصادية لوزارية

وما ندنا تتمسك بالبعد الاجتماعى للتنمية - شعبيا ولإجابة سياسية - فلن من التمازج للجنة التى تتألف من الأونة الرفاعة، وهو إيجاد نموذج يجمع أو يوفق بين نظام السوق أو الحرية الاقتصادية من ناحية وبين البعد الاجتماعى من الناحية الأخرى، وقد من أجل تجنب أو تفادى العيوب التى تلازم نظام السوق الحالى الذى يقتبس مبادئ مما يعرف بالحرية الاقتصادية للعلقة أو للتنمية أو للبعد إلى للعلقة. ويعرف هذا النظام بنظام السوق الاجتماعى Social - Market System.

فمن المعروف أن نظام السوق لا يخلو من عيوب، أهمها تطور الاستكارات الخاصة، واحتمال تركيز الثروة والنفوذ فى أيدي تلة، واحتمال أن يؤدى التفاعل الحر بين قرارات الأفراد إلى معدلات غير مقبولة للمبالغة، ووجود فجوة فى بعض الحالات بين التكلفة الخاصة التى يتحملها الفرد والتكلفة الاجتماعية التى يتحملها الآخرون ومن هنا فإن الدولة لا تتف موقف المتفرج ولذا يجب أن تعمل على إزالة هذه العيوب وغيرها، وأن تعمل على تهيئة قوى السوق لضمان المنافسة الفعالة، والتوزيع العادل للدخل، وأن تسعى لتحقيق العدالة الكاملة أو شبه الكاملة، وأن تزيل التناقض بين مصلحة الفرد والمجتمع حيث يقوم هذا التناقض أى على الدولة لا تتمسك أو تلتزم بالحرية الاقتصادية للتنمية أو البيروقراطية المعلقة وهذا هو نظام السوق الاجتماعى، إشارة إلى الحرية الاقتصادية من ناحية وفى البعد الاجتماعى من الناحية الأخرى.

ومن النعتقد أن هذا النموذج هو نسب نموذج للاقتصاد المصرى إلى المرحلة للعلقة. مرحلة الانطلاق - إلى أن يبلو درجة التوسع، حيث يتشدد التنازع الاجتماعى عن طريق آليات السوق والعلقة الخاص، مع استمساك حضور قوى الدولة آتالة تعبير المستع عن التنازع الحر بين قرارات الأفراد، وتحقيق البعد الاجتماعى للتنمية. ١٧

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : الإصلاح الاقتصادي - مقدمة

المؤلف : الأهرام

اسم كاتب المقال : طارق حجي

رقم العدد : ٤١٤٥٣

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١/٤

الإصلاح الاقتصادي في الميزان

طارق حجي

استدأه انزاع مؤسسات القطاع العام ككل احدى تقديري كفاي حق التحولات الكبيرة في المؤسسات الاقتصادية [خاصة] الفورية. ورأسب الرئيس يمكن في حقيقة ان بيئة العمل في مؤسسات القطاع العام كانت من حبة ابلود ما يقال (صاحب للارغ في المؤسسات الخاصة وما يترجم به من رغبة طبيعية (لا كصاحب مال) اما في تحارب القطاع العام فان ما يظنون (الانك) كان موقعا ايضا مبرهون

التيكتمه القيام بمهمة ايسراا اصبه (لا يتكتم ان يركنوا) وبكنا، وقد تحوت فرصيات هوسوية في مؤسسات القطاع العام والتي يفرضها لها تفل لارغ والى (الخصم) في محرومة موقطن خيرا سبطين في الحقيقة لعماد من عدم تفرغ افرع الاقتصادى للمرجو.

ولى مواروة تلك، لاني بيئة العمل في مؤسسات القطاع العام الاقتصادية تدمروا (عقابة افرع حكومية) عربا من (تفتاة الازالة الاقتصادية) (لاني بما في معظم الحالات ادم) ورساء عمل (وليس (مديرين) طلعني السوروف في علوم الازالة الحديثة وتكون النتيجة الطبيعية ان توجد المؤسسات الاقتصادية (في القطاع العام) اعدادا اصبه تسيق البوند الاكبر لاية مؤسسة اقتصادية وهر تحقيق تلك على الاشتراطات ايتل من مراءت وملت البوند ولكن تلك يوزي في النهاية لالالاس الاقتصادية وما يليها من تفرغ مؤسسات القطاع العام عى لقيام بوليتيا الاقتصادية.

مربطتا الفرقة لانا يجب ان نبرز هذه الجزئية ولا تغفل اننا ننقل من قطاع العام في الخصخصة لتصبح دائرة الكفاءة (ليس بما في هو السبب الحقيقي، ولما السبب الحقيقي ان (الازالة) في مؤسسات القطاع العام قد نشطت وان الخصخصة تهدف الى ان تكون التشريعات في يد من سوروف يوربون لاية الكفاءة لافرة على تحقيق المواءمات الاقتصادية لضمان استمرار النشاط الاقتصادي ثم فريالية الاقتصادية.

والاشهاد بهذه الجزئية يارضى في القدر الامام بطريق الاذاري وازجبة قطع في العديد من المهادم والقياس لكي يكون في خدمة الهدف. للتدبير مع استثمارات كبيرة على مهادم قروب الازالة والنوسة والازالة الحياكة من غير تكبير كادر افرع تقديري عسري وعلال ومتصل بطوم وساليب وتقليد الازالة العالمية الهوسية ان يكون من المستطاع ان نطعم مبرود ما من تم من سوروف في مجال لعادة فيكالة االية واقتصادية، ان لال الازالة في التي تترجم النظم الاقتصادية الجيدة في نتائج وتامر حداثية لموسوعة.

ويقتدر نمسا عاتنا يجب ان نزي علم التسيق الحديثة اصبه مبرحات الامامم لا يمتد بقاءا سلة في خدمة وانما يتسويها. فما هي يدوى الى عملية لتاجية ماسلح او خدمته لا تفرزها عمليات شويق لاجبة لا يتتج من علم او خدمات وعلم التسيق بلخنا لقب نظام المواءمات فلي التسيق لا يمكن تاجمل عمليات كاعولة والتي تمنى في مدا الجانب ان الناس ان يمتدوا سلة لا افراسها التي تشعب بمطابقهم ولكونها المتفضل من حيث الصبر، مون كايتر لاشمار والتغيرات الاذاري ومنا شكل انتاج السلة او الخدمة (لهذه الاشتراط الاذاري سوروف طب في لاسماتل اوتل بكتير في نياا القسوق

ولى علم التسيق يستحيل النجاح على من لاكتكمن بلة الهوس ورومين حقلقة ولا يظنون مبروف لتامل السلبى لايك من القسائل، وعل دور افرع الجيد عائل ومشروع و لا ولما يتسبب كيب حقل في ظل هذه اللطيات الجيدة لفخل لتتاج لا نتجة من سله او خدمته كلاب. بد من دراسة السلبى لايك السلة والاشتراطات العالمية امامنا ايتا مع التسليم ببقرة على بواجبة لكانت وقدر القاتل ايتل سوروف تكون انا عيرة لونه الجزئية التسيق

(اننا كانت الامامات العالمية للبرشور لاية االية خلال السنوات العشر الاذرية) ولما علمنا لاية لاسيادية، ولكن معالجتها بشرط عدم الحسيب لافرة تجاه لكانت لانتاج ولما لايتكر الحكم العظيم ان تم من لاسماتل وكنا في افرع تسيق يسمى المبرود من لانتاج

تلتك في ان الاستثمارات الهائلة التي لانت على القطاع العام المصري لاي سبي فخرية الاثرية لعم تحقيق النتجة الاساسية للرجوة والتي هي تحقيق علة على الاستثمارات الايتل من 21١٠ سوبويا (بعد خصم نمط التفتشم).

اما كان البعض يشتكر بما تم تحقيقه من مساهم ومؤسسات صناعية لول تلك الفترة لانا نقول اننا في علوم الازالة الحديثة ناه علةا من الهوس في الاقتصاد لا يكون (الخصم) في حجم للتشاح وحجم الاستثمارات (ان، الاتناح) لا يكون مو افرض ولما يكون افرض بامكان الاقتصادية في الاستثمار، وكما يقال في علوم الازالة الحديثة، لول اكبر كارة ان يتم تحقيق الازالة الحياكة في لاية مؤسسة اقتصادية مسك اصبه، وليس مقل العراء على الاستثمار.

وحتى حتى يظنون اننا ان كانت المواءمات الاقتصادية متروسة فان لعادة الاقتصادية كان علةا، فنانا نقول لهؤلاء ان فريالية الاقتصادية ذاتها لا يمكن استمرورها بدون عاء اقتصادية سبور، فكيف يمكن في ظل عواء الاقتصادية ملندية لتواصل ترفيل الوالدى واصطام مبرحات السلبية مع مهادمات اخرى اصبه في مهادم التفتشم الهوسى وادوير لتتادع وحالة (وحتى هذا الكلام ان فريالية الاقتصادية في القسما الجديد استمرار فريالية الاقتصادية للاستثمار والامال والشروعات

ونعرا ان مشروعات الجيدة الاقتصادية في مصر قد لشت في تحقيق مبرويات اقتصادية جيدة لانا - بعد لارة - اصبحت علةا مع مواءمة وكيوتها الاقتصادية لامة والتي كانت مشقة في التوفيل لاعداد كبيرة من المواطنين وعلاجه

ومع ثوبت هذا (المدروج) لم يشل لطف لينا وانما فشل في كل مراءت وامكان تليله، وهو ما ادى في النهاية لتهاوير العالم الاشتراكى، لعل بدأت في مصر مرحلة مبروية مع لكانت اذت في التفتشم من ان استمرار في سبيير الجيلة الاقتصادية بناء على لانس الجدية الاقتصادية سوب يوزي الى كارة اقتصادية تخرج من رحبما كارة لاجتماعية، وهو ما يرضى لتتطيل مهادم اعادة هيكة االية واقتصادية تنال مصر من لمار الاقتصاد الوردى القاتم على دور القطاع العام المصري في لمار اقتصاد السوق القاتم على دور المؤسسات الخاصة في

النهوض بمعلم الاشكسة الاقتصادية، بهدف ان تتكمن هذه المؤسسات الخاصة من تحقيق مبرويات اقتصادية لاجبية تشعب بامقو الاقتصادية لتتسود والى هو - ارضية - فريالية الاقتصادية في المؤسسات الاقتصادية والنشقة في ايجاد فرص عمل حقيقية (تسببا القلاب) ما

بكل تفرير لعم اصبه السلبى الامامى. ولانك في ان الجهود التي نمت في مرحلة اعادة الهيكلة الالية والاقتصادية كانت جهودا عملااة ولاقلة الاممية وسامعت شكل وانعم لاية على تضيض حدود التهاوير التي شوبعت مجتمعات اخرى، اوسلوبيا تحريتها الاقتصادية الاشتراكى لاني لفظ لالالاس الاقتصادية بل والى الاستثمارات لاجتماعية بافة الخطورة

ومع ذلك، فله من غير الخطا ان نقول له ليس في الانكاد لرمع ما كنا نكل الامام الاقتصادية الكبيرة (بما في ذلك القلمية دنيا) نتاجا للهزيمة واعادة التكوين ونقند القاتل الهوسى، وهذا ما يحوال هذا لالال ان يالى الاقتصادية عليه مع عدم التاقتس من حجم الابداعات لايلا فيما تم من بروج لعادة الهيكة الالية والاقتصادية والعمل على تكوين مؤسسات اقتصادية خاصة تسيق في ايجاد افرع الاقتصادية لتتسود بهدف تحقيق

فريالية اقتصادية في الوقت نفسه. ولما يجب لعل الانظار اليه لانا بكمية ازيد من الولوجية مع القسما فيما ينس تحرية القطاع العام بمعنى لانا يجب ان نخل للبحث مقندا في تجدية (مهما يكن ثل ليات التي كانت وراحا) لم نتجج بسبب عدمه و (الازالة) - بامقاة - العلم المصري نشل في تحقيق المواءمات الاقتصادية للرجوة (انما على الاشتراطات لا يقل من ١٥ سوبويا) بسبب

الازالة في القادرة على تحقيق ذلك. وسبب ان يكون الانتاج ايسراا كلالا في الازالة دشنا تكون فاعلة في القطاع العام (ان وجدت حالات استثنائية لاجبة - لكنا بقر مائلة الاستثناء التي ينش القامدة) فخرية

قطاع العام في اوروبا الشرقية والعديد من الدول الاسيوية والافريقية - امريكية اللاتينية تمت

قطاع التجارة

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع التجارة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الصادرات حتى تكون قطية حياة	ميمى حوى جيد	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦١٩	٢٠٠٠/١/١٧	٦٩
٢	الصادرات مسئولية من ؟	رضا الشاغللى	العالم اليوم	٢٧٨٠	٢٠٠٠/٢/٢٠	٧٢
٣	المتسجون والمصدرون (١-٢)	ماجد على	العالم اليوم	٢٨٠٢	٢٠٠٠/٤/١٥	٧٥
٤	المتسجون والمصدرون (٢-٢)	ماجد على	العالم اليوم	٢٨٠٣	٢٠٠٠/٤/١٦	٨٠
٥	صناع التصدير بين واقع ويمكن	كمال مرسى	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٣٥	٢٠٠٠/٥/٨	٨٣
٦	تنمية الصادرات	يوسف بطرس غالى	الاهرام	٤١٤٤٧	٢٠٠٠/٥/٢٩	٨٥
٧	المتطلبات العملية لاعتبار التصدير هدفا قوميا	حازم الببلاوى	الاهرام	٤١٤٦١	٢٠٠٠/٦/١٢	٨٧
٨	ضرورة لوضع الاقتصاد على درب النمو المتواصل	ميمى طوير	الاهرام	٤١٤٦١	٢٠٠٠/٦/١٢	٨٨
٩	قانون التجارة الجديد هل ينفذ السوق من الركود	هالة ابو العز	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٤١	٢٠٠٠/٦/١٩	٩٠

بؤشور الرئيس : الاقتصاد المصري

بؤشور الفرع : قطاع التجارة

بؤشور : (مجلة) الأهرام الاقتصادي

اسم كاتب المقال : سمير مري جيد

رقم العدد : ١٦٦٩

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١/١٧

إن قدرة أي مجتمع على تطوير اقتصاده القومي واحتلال مكانة مرموقة في العالم اليوم أصبحت تقيّد على درجة تقدمه التكنولوجي. لقد تمودنا في مصر على مدى السنوات الماضية على أن تصدر تصريعات تحدث فيها عن قدرتنا الوصول بصادراتنا إلى معدلات سنوية تتراوح بين عشر وعشرين مليار دولار سنوية وتظهر الحقائق بعد ذلك في صورة إحصائيات رسمية عن تراجع الصادرات، وإزدياد الواردات بمعدلات خطيرة تؤثر على سلامة الاقتصاد المصري.

مهندس سمير مري جيد

ما نبيعه لهم بالطن

يبيعونه هم بالجرام !



يشرف عليها :

أحمد يوسف الترمي

للكاتبين طابعا تمخر

بحديقة هاديارك حيث

يستطيع كل انسان ان

يقول ما يشاء ويعتبرها

دليلا على الديمقراطية

وحرية الكلمة فان من حق

مصري ايضا ان تمخر

بازهار الحرية فيها بغير

قيود وكذا ليل على ذلك

لنقضي اسبوعيا وشعارنا

صراع الافكار هو القوة

الناطقة بتقديم بلدا

ان هذه صفحة من صفحات الجريدة المصرية

الصادرات... حتى تكون قضية حياة!

حتى تكون الصادرات المصرية قضية حياة وبعث جديد وانطلاقة كبرى في اقتصادنا... ثمة افكار مطروحة عديدة ومتنوعة من الاهدية أن لعنى بدراساتها ومناقشتها ومقالات هاديد بارك هذا الأسبوع تعمل بعضا من تلك الافكار ، فالمهندس سمير مري جيد يطرح فكرة الاهتمام بالتقنيات النووية في مجال الاستخدامات السلمية للارتقاء بمستوى صادراتنا إلى جميع دول العالم ويزكر مقال. د. زيدان عبد العال على وضع استراتيجية جديدة لتصدير الحاصلات البستانية كما يدعو د. محمود وهيب السيد إلى استحداث بيئة داخلية حرة ومناسبة وظروف مساعدة على التصدير بمعنى أن يبدأ التصدير أولا من الداخل من سوق الإنتاج المحلي بمصر اما مقال الأستاذ محمد عبد المنعم لطفى فيؤكد كد أهمية توظيف العلم والبحث العلمي في تشجيع وزيادة صادراتنا من محاصيل أو مصنوعات.

المحرر

لقد كان للسيد الرئيس حسنى مبارك رؤية واضحة للرحلة الحالية وخسعت جاليا من خلال تصريحات سياسته في العديد من الصحف اليومية في أنه غير راض عن معدلات التصدير في مصر ونوعية الإنتاج وتكلفتها بفرض مضاعفة حجم الصادرات المصرية إلى الخارج. لقد كان هناك توجيهاات واضحة للسيد الرئيس مبارك خلال الفترة الحالية بأن تكون هناك دراسات للجندوي وقجام بعثات ترويجية وبرامج لنقل التكنولوجيا التصدير للساح الصناعية والا تكون هناك مخالفة فيما نستطيع أن نقطه وأن يكون كلائنا يحجم قدرتنا الحقيقية على تحقيق الآمال والأحلام كما يجب العمل والبناء والعطاء والتخطيط السليم لتحقيق هذه الآمال وهذا لا يمتدحج إلى أي نوع من المعجزات، وإنما يحتاج إلى عزم وتصميم وخطة عمل تتقنم بالقواعد والبادئ السليمة. ولقد كانت لنا في مصر تجارب ناجحة في التجدي والإنتاج القريبيا برنامج الإصلاح الاقتصادي، والذي شهدت به كل المؤسسات والمنظمات الدولية وكذلك لتتصارت في حرب اكتوير وتنفيذ العديد من المشروعات العملاقة التي شملت إعادة بناء البنية الأساسية مثل إقامة مشروع السد العالي وقنرو الاتفاق وتمتير سبينا، وإقامة المدن الجديدة الصناعية والسكانية.

إن مساندة الانطلاقة الاقتصادية ولقى بيات مع نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن تتم بدون ارتفاع في معدلات الصادرات المصرية إلى درجة قلائون أن تحقيق فائض في الميزان التجاري لصالح الدولة إن بلوغ هذا الهدف ليس مستحيلا خاصة أن العديد من الدول استطاعت أن تصل بحجم صادراتها إلى عشرات المليارات من الدولارات رغم أنها لا تتفوق علينا في إمكاناتها البشرية ولا في توافر المواد الأولية أو البترول، إن الإحصائيات الدولية على مدى السنوات السبع الماضية بالقسبة لبعض هذه الدول تقول إن صادرات الأرجنتين عام ٩٦ وصلت إلى ١١ مليار دولار ارتفعت إلى ٢٤,٥ مليار دولار عام ٩٧ أما البرازيل فقد ارتفعت صادراتها في نفس الفترة من ٢,٢ مليار دولار إلى ٥٠ مليار دولار، والصين من ٧٩,٩ مليار دولار إلى ١٨١,٩ مليار دولار وتشيلي من ٨,٩ مليار دولار إلى ١٦,٩ مليار دولار ولبنون من ٢٢,٤ مليار دولار إلى ٤٦,٦ مليار دولار وكوريا من ٧٩,٩ مليار دولار إلى ١٦٦,٩ مليار دولار وماليزيا من ٢١,٦ مليار دولار، إلى ٥٢,٢ مليار دولار وبنلندا من ١٤,٤ مليار دولار إلى ٢٤ مليار دولار وقطرين من ٨,٦ مليار دولار إلى ١٨,١ مليار دولار وتايلاند من ٢٦,٢ مليار دولار إلى ٣٥ مليار دولار وسنغافورة من ٢٢,٥ مليار دولار إلى ١١٠ مليار دولار والتشيك من ١٤,٩ مليار دولار سنة ١٩٩٢ إلى ٢٠,٩ مليار دولار عام ١٩٩٧.

اسم كاتب المقال : سمير مري جيد
رقم العدد : ١٦١٩
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١/١٧

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة
المصدر : (مجلة) الاحرام الاقتصادى

إن التركيز على أهمية التعاون بين الخبراء المصريين في مجال الطاقة النووية مع خبراء من دول أخرى في مجال استخدامات التطبيقات السلمية للطاقة الذرية من أجل الارتفاع بجودة الصادرات تعتبر من الإنجازات الهامة والتي تنعم الاقتصاد المصرى

ومن أمثلة التطبيقات السلمية في مجال الطاقة النووية والتي يمكن أن تخدم العديد من الصناعات الهامة في مجالات التصدير، والاستخدام المحلي هو إمكانية التخلص من الحمل البكتيري للأعشاب الطبية باستخدام المعالجة الإشعاعية فمن المعروف أن مصر تعتبر من الدول المنتجة والمصدرة على مستوى تجارى واسع للأعشاب الطبية والتوابل للعديد من الدول الأوروبية وأمريكا وكندا، وتحتوى هذه الأعشاب والنباتات الطبية على حمل بكتيري عال ولكنها نظيفة من الشوائب وذات جودة عالية. وتقوم مصر ببيع أطمان من هذه الأعشاب والتوابل إلى عدد من دول العالم بأسعار زهيدة للغاية ولكن يتمكن المستورد الأجنبي من النحل بهذه المنتجات مرة أخرى إلى الدول التي قامت بتصديرها بأسعار زهيدة بفرش للتصدير، فإنه يتم بتعقيم هذه الأعشاب والتوابل باستخدام المعالجة الإشعاعية أشعة جاما من وحدات كيربات ٦٠، حيث يمار تصدير هذه المنتجات مرة أخرى بعد تعقيمها إشعاعيا ببهاج بأمنه (بالجرام) إلى الدول التي قامت بتصديرها لهم بأسعار زهيدة (بالنظر).

وتوجد أمثلة عديدة يتم فيها استخدام التقنيات النووية في هذه المجالات والتي تساعد على الارتفاع بمستوى صادراتنا، ومن أمثلة ذلك تعقيم اللقطن الطبي المستخدم في العمليات الجراحية والأرطية، ومطعن المعاصر والألبان ومتبجتها، وتاييب زرع الكبريت والأغذية الطبية والإسطنط.

إن مصر دولة زراعية في المقام الأول والرقعة الزراعية صغيرة إذا ما قورنت بالعدد السكانى الفزادى الذى يبلغ معمله السنوى مليون نسمة ويبلغ الفاقد الاقتصادى في مصر نتيجة الأفات التي تصيب الفواكه والحبوب أكثر من ١٠٪ وهذا فاقد كبير نسبيا ويمكن الاستفادة من تقنية تشعيع الأغذية باستخدام طاقة إشعاعية عالية من أشعة جاما أو الإلكترونيات في تطهير الحبوب من الحشرات والأفات وأيضا تطهير الفواكه من الحشرات ومطالة عمر التخزين بدون مبردات مما يمكننا من الارتفاع بصادراتنا من الفواكه دون تلف إلى العديد من دول العالم، إضافة إلى ذلك فإن مصر تعتبر من الدول التي يوجد بها ثروة سمكية كبيرة ويمكن الاستفادة بتصدير الفانوس باستخدام وسائل التعقيم عن طريق التقنية النووية حيث يتم إبالة عمر التخزين بدون استخدام مبردات لهذه الأسماك، وبالتالي يمكن تصديرها دون حدوث أي تلف.

ومن الإنجازات الطبية التي دخل الإشعاع في مجال التقنية النووية والتي لها أثر كبير على نظافة البيئة وتحظى باهتمام كبير حاليا وأظروا هي إمكانية الاستفادة من ذلك في مجال التصدير من تطوير مواد مطابقة جديدة، ويتم عن طريق التقنية النووية باسم تسمية إشعاعية للمطاط الطبي باستخدام التشعيع الجاسى مرتفع الطاقة استخدام تقنية الحزم الإلكترونية. إن المواد المنتجة بهذه التقنية تحتضن جميع خصائص المنتج التقليدى للمطاط إضافة إلى أن عملية التشعيع لها خصائص إضافية متميزة وهي خلو المطاط للعلاج من مادة النيروزامين للحد من السرطان، وعدم وجود أكاسيد الزنك والكبريت، بالإضافة إلى تمتع المنتج بالشغافية والبيئة. كما أن هذا المنتج يحتوى على نسب بالغة الألفة للسماح، وهذه الخصائص تعتبر فريدة ولها أهمية العديد من المنتجات الطبية التي يمكن الاستفادة منها في مجال التصدير والاستخدام المحلي مثل القفازات الواقية وخبرات الصلابة وغيرها من المستلزمات الطبية، والتي يمكن من الأهمية إن تكون منتجاتها خالية من المراتك السماء والركبات السامة

ويعد استعراضنا لهذه المعلومات الإحصائية تلك الدول التي حققت طفرات هائلة في معدل صادراتها يتيبين لنا أنه ليس هناك مليعتنا أبدا في مصر من

الطاقة بما والتمتع عليها خاصة أن مصر تتمتع بالموقع الجغرافى المتميز بالنسبة لخريطة العالم وحجم الأسواق المستهدفة للمطابقة بها ومن المؤكد أن هناك لخطأ كثيرة تدور تقديما على الرغم من احتلاتنا موقعا على خريطة التصدير، اعتقد أنه من الواضح أن هذه الأخطاء، تتركز أساسا على نقاط رئيسية هي زيادة الإنتاج، وحسن التكلفة والتسويق مع الاستانة بالخبرة الأجنبية

إن قضية تنمية الصادرات المصرية مازالت حلما قوميا نسمى إلى تحقيقه منذ سنوات طويلة

ونحن نتحدث عن هذا الحلم ونقرأ التصريحات الواردة من المسئولين والخبراء، ثم يلقى الواقع ليؤكد أن الاستيراد يتزايد وحجم التصدير يتناقص ولكن في خلال الفترة الماضية عاد الحلم يتجدد ويشدة خاصة بعد نجاح عملية الإصلاح الاقتصادى والاستقرار السياسى فى مصر .. والذي اعلى دفعة للإنتاج

للمصر وخلال الشهور الماضية شاهدنا الرئيس مبارك يلمذ زمام المبادرة شخصيا ويسافر في جولات شرقا وغربا في عدد من دول العالم ومعه رئيس وزراء الوزراء ورجال الأعمال وأيامنا باهتمام بالغ الاجتماعات وتوقيع البنية الاقتصادية والحزب الوطنى ونالنا الرئيس مع الوزراء ورجال الأعمال قضية قصدير ومواقفه وأعلى أوامره بسرعة الحل...

التكنولوجيا منذ سنوات عديدة أنه أصبح من البعيد أن تقوم حملة إعلامية تركز على ضرورة تطبيق التكنولوجيا والتغنيات الحديثة في شتى جوانب الحياة لتحقيق الحلم الكبير

رغم بتعليم قيمة المنتج المصرى لينال الإنتاج المحلى الذي طبق هذه التكنولوجيا منذ سنوات عديدة

أحد الأسباب من البعيد أن تحظى باهتمام وبمشاركة القطاع الخاص من خلال حد التيسات والبيئات الخاصة لاقتصاد مجالات تطبيقية خارج نطاق التعامل

قانون ذات الطابع التورى السلى

إن أهم الموضوعات التي يمكن أن تتقدمها التقنية النووية في مصر هي موضوع تصدير والاقتصاد القومى، إن التقنية النووية في مجال الاستخدامات السلمية يمكن أن تلعب دورا كبيرا تتعاظم الاستفادة منه في مجال الارتفاع بمستوى صادراتنا إلى جميع دول العالم.

إن يوجد مصر الآن العديد من الخبراء والكوادر البشرية المؤهلة في مجال البنية التحتية وتقنياتها المتقدمة والتي يمكن الاستفادة منهم في الوصول بمستوى عال ومنزلة الصادرات المصرية إلى العديد من دول العالم.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سمير مثرى جيد
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	١٦١٩
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١/١٧

إضافة إلى ذلك فإنه يمكن استخدام التقنية الإشعاعية عن طريق استخدام المعجلات الإلكترونية في الحصول على العديد من المنتجات المعالجة إشعاعياً والتي تتمتع بصفات فريدة يمكن أن ترتفع بمستوى الجودة للمنتج الذي يمكن الاستفادة منه في مجال التصدير. وعلى سبيل المثال إنتاج مواد جديدة لها مواصفات خاصة بإحداث تفاعلات كيميائية باستخدام تقنية الإلكترونيات المعجلة. ومثال ذلك إنتاج الأنابيب والشرائح الانكماشية المقاومة للحراة، وتحسين خواص العزل للأسلاك والكابلات الكهربائية، ومعالجة أسطح العديد من المواد لإنتاج العديد من الأسطح المصقولة غير قابلة للخدش وأحبار الطباعة والسيراميك. إضافة إلى إمكانية تصنيع مواد مطعمة بمواد أخرى، وتعتبر هذه المنتجات منتجات ذات جودة عالية وذات عائد اقتصادى كبير لاحتياج السوق المحلى والمالى لمل هذه المنتجات. كما تدخل التقنية النووية في معالجة الأنسجة وصاغتها لإنتاج أنواع من الأنسجة على درجة كبيرة من الجودة للتصدير. وكما يمكن استخدام هذه التقنية في مجال إنتاج العديد من اللاائن والبيروكسيدات من مخلفات البترول والقمامة

إن مصر تتمتع بخرات وكفاءات عظيمة تعمل في مجال التقنية النووية، إضافة إلى ذلك يوجد في مصر وحدة التضميع الصناعى الحامى بقدرة ٤٠٠٠ كورى ومعجل الكترونى. فبالإضافة إلى وجود مفاعل بحثى بقدرة ٢٢ ميجاوات حرارى سوف يمكن لمصر إنتاج العديد من النظائر المشعة والتي تستخدم في مجالات تطبيقية سلمية كثيرة، في المجال الطبى والصناعى والبيئى داخل مصر وإن الفائض من هذا الإنتاج سوف يمكن مصر من تصديره إلى العديد من الدول العربية والأفريقية في قارنى أفريقيا وآسيا. إنه من الضروري أن نبدأ باستخدام هذه التقنيات النووية المتقدمة في مصر للحصول على منتجات على مستوى جودة عال يمكن أن يساعد على الارتقاء بمستوى الصادرات. ٣٦

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	رضا الشاذلى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٧٨٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٢٠

رغم مرور أكثر من 15 سنة وبالتحديد منذ العام المالى 84 - 1985 مازالت لرقام الصادرات وحتى اقرب عام مالى 98 - 1999 تدور حول رقم 4 مليارات دولار، يأتى ذلك فى اطار اكتر من خطة واستراتيجية وبرنامج تعلن الحكومة عن تطبيقه لتنشيط وتنمية وترويج الصادرات! تطرح هذا الرقم على خبراء الاقتصاد لتحديد كيفية مواجهة هذه الازمة التى تزيد من عجز الميزان التجارى وموقف الحكومة منه وكيف يمكن ان تواجه الموقف ليصبح فى صالح الاقتصاد المصرى؟.

الصادرات مسئوليّة من ؟

د. مصطفى السيد: نموها أقل من متوسط زيادة الصادرات فى الدول النامية

د. أحمد العنتى: إثبات الوجود أولا فى السوق المحلى

مصطفى زكى: أرقام التصدير تحقّقها شركة أسبوعية واحدة

رضا الشاذلى

يؤكد الدكتور مصطفى السيد وزير الاقتصاد الأسبق ان الصادرات المصرية تراجعت حادة ركود حيث لا تنمو هذه الصادرات بمعدل معتدل فى خلال السنوات الخمس الأخيرة بل على العكس لتخففت هذه الصادرات فى بعض السنوات. وأضاف انه اذا ما قارنا معدل نمو الصادرات المصرية بمعدل نمو الدخل لو معدل نمو الواردات نجد ان هذا المعدل اقل من معدلات نمو الدخل والاستيراد. واذا قارنا معدل نمو الصادرات المصرية بمعدل نمو الصادرات فى الدول النامية عموما نجده اقل من متوسط نمو الصادرات بالنسبة للدول النامية بصفة عامة.

تدور

حول رقم

4 مليارات

منذ 15 سنة

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : رضا الشاذلى
رقم العدد : ٢٧٨٠
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/٢٠

لماذا يتعقد

ويرجع ذلك إلى اسباب عديدة أهمها عدم تنوع هذه الصادرات وعدم وجود حوافز كافية تشجع المنتج المصرى للتوجه نحو السوق الخارجى، وحتى يمكن فتح أسواق جديدة والمنافسة في السوق الخارجى لابد في المراحل الأولى أن تكون هناك مساعدات توفى من جانب الدولة لهذه الصادرات وإشراك في تلك وسائل عديدة لتوفير الحوافز اللازمة لنمو الصادرات منها قيام الدولة بفتح حوافز ضريبية ومنح حوافز نقدية إن يلزم بالتصدير لتشجيعه لأن يكون له مكاتب في الخارج من خلالها يستطيع أن يقوم بدراسة الأسواق وتكوين عملاء يتمكن من خلالها من تصريف السلع.

وأوضح أن بعض المصنفين في قطاع التصدير تنقصهم الكفاءة أو يفتقدون التأهيل والكفاءة اللازمة للشعور في نطاق التصدير وإنهم في حاجة إلى تدريب، إلى جانب عدم وجود وسائل نقل كافية أو بامتناء محفلة بالاضافة إلى وجود بعض الإجراءات المعوقة الروتينية التي ترفع وتبطئ من عزيمة العملية التصديرية مشيراً إلى أن هذه عوامل تسبب في حالة الركود التصديرى.

وأشار إلى القول بأن الصادرات المصرية غير جيدة أو كفايتها أو نوعيتها أو مواسماتها أقل من مواصفات السلع الأوروبية لا يمنع أن تنافس وأن تتسبب ميزة تنافسية من خلال السعر بما يوضح هذا التناقض في الجودة أو المنتج.. وهذا لا ينل أن تكون هناك مجهودات تبذل في نفس الوقت لتحسين الجودة.

وأكد الدكتور مصطفى السيد أن ميزان المدفوعات المصرى يعاني من حالة شلل كلي منهقة في الخلل الهيكلي الذي أصابه وقال أن أحد الأسباب الرئيسية لضعف ميزان المدفوعات المصرى هو أن الميزان التجاري مشغل جدا حيث أننا نستورد بدولى 16 مليار دولار في حين نصدر بحوالي 4 مليارات دولار فقط.

وأشار إلى أن اختلال الميزان التجاري هو ما تأليه ميزان المدفوعات المصرى هو ما يسمى بالاختلال الهيكلي والخلل الهيكلي في المصارف لا يسبب خللاً مومسياً أو غريباً. ليس مسألة ضعف صادرات هذا الميزان وميزته في السنة القادمة ولكن خلل في سكوته المصارف والضعف السوقي والطلب الخارجى عليها وعدم القدرة على إنتاج كميات كبيرة ومتنوعة من السلع التصديرية.

وبالنسبة لانتعاش مصر للتكتلات الاقتصادية وتأثير ذلك على الصادرات قال الدكتور مصطفى السيد أننا لسجع الدخول في تكتلات اقتصادية مثل تكتل السوق العربية المشتركة أو تكتل الكوميسا أو تكتل البحر الأبيض المتوسط. وإلى شكل من التكتلات يتبع فرصة لزيادة الصادرات. وأكد أن أهم تكتل بالنسبة للاقتصاد المصرى على الإطلاق هو التكتل العربى.

وشدد الدكتور مصطفى السيد على ضرورة أن تستغل الحكومة في المرحلة الحالية تفكلاً قوياً من أجل تشجيع الصادرات وإعطاء المصدرون الحوافز أن توجد لهم مصادر تمويل وإن توجد لهم مراكز تدريب بحيث توجد مجتمعا تصديرية. مؤكداً أن الجهود الحكومية في هذا الاتجاه ليست كافية.

السوق المحلى أولا

أكد الدكتور أحمد الصفتى استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ضرورة أن يثبت المنتج المصرى وجوده أولاً داخل السوق المحلى وأن يستثمر بدرجة عالية من المنافسة الداخلية. وأوضح أن المنافسة الخارجية تحتاج أرضاً محلية في الحقل يعنى ضرورة الارتقاء وتجويد مصنعي السلع أو المنتج وأن يكون هذا المنتج قادراً على المنافسة القوية داخل السوق المحلى أولاً بما يؤهله لخوض المنافسة الخارجية داخل الأسواق العالمية.

وقال أن السوق المحلى هو مترموتره جودة السلعة وميزتها التنافسية بشقيها الجودة والسعر اللذان ومن ثم قدرتها في منافسة السلع الخارجية في الأسواق الخارجية. وأرجع ركود الصادرات المصرية إلى عوامل عديدة منها قلة خبرة المنتج والمصدر داخل الأسواق الخارجية والعمل التصديرى وعدم توافر المعلومات الكافية عن هذه الأسواق ومساكنة تتطلب ومما هي أنواق المستهلك الخارجى وأكد على ضرورة أن تنوع الدولة الامكانيات اللازمة لإيجاد كوافر تتم بكمائة عالية لخوض مجال التصدير وضرورة توفير مكاتب خارجية تستطيع من خلالها هذه الكوافر أن تتعرف على الأسواق الخارجية وتكوين عملاء.

وقال الدكتور الصفتى إنه ضد سياسة الانتاج من أجل التصدير لأن هذه السياسة تعنى إقراض البائع والمنتجات إلى السوق الخارجى دون اللجوء بالسوق المحلى. وأضاف أن المنتج المصرى لا يجب أن ينافس الشيد. بذوق المستهلك المحلى ولا يسعى إلى إرضائه وإشباعه ومنتجاته وذايرجع إلى قلة ومحدودية خبرة المنتج بالسوق المحلى وتشمل في هذا الصدد كيف

يستطيع هذا المنتج الذى يفتقد إلى الخبرة بالسوق المحلى غزو الأسواق الخارجية والتنافس فيها.

وأكد أنه يجب أولاً أن يكون المنتج كفايته ومكانته داخلها والتي بناء عليها يتحدد مدى قدرته على إيجاد كيان ومكانة في الخارج وإشراك إلى أن عنصر السعير في مصر ومدى إقبالهم على السلع المصرية يعد مؤشراً على درجة جودة وملاءمة السلع والمنتجات وقدرتها على الدخول في الأسواق الخارجية.

وقال الدكتور الصفتى أنه طالما أن المنتج المصرى لا يحترم المستهلك المحلى فلن يحترم أيضاً المستهلك الأجنبى مشيراً إلى أن المنتج المصرى يعتمد وعوايش على الفهولة ويستخدمها في التعامل مع المستهلك المحلى إلا أن هذه الفهولة لن تجدى وإن تطلى على المستهلك الخارجى لأنه يختلف عن المحلى حيث أنه يطلب بمسئورى سلعة معين ومواصفات محددة وبأسعار معينة وأمامه مصادر سلع ومنتجات تستطيع أن تده بهذه السلع والمنتجات وهذه المصادر من دول كثيرة ومتعددة وبمسئورى مختلفة بوزن منها ما يتناسب وما يلبي رغباته وما تتمتع هذه السلع والمنتجات من جودة وسعر ملائم.

وأضاف الدكتور لحد الصفتى أن الدولة تصدتت كثيراً عن النهوض بالصادرات المصرية وأنها تبذل جهوداً كبيرة للارتفاع بمعدلاتها إلا أن الواقع والحقيقة غير ذلك تماماً يعنى أنه لم تحدث خطوات عملية على أرض الواقع تؤكد ذلك وأكد أنه يجب وضع نظرة فلسفية علمية لدعم وتنمية القاعدة التصديرية ومن ثم النهوض بالصادرات المصرية من عزتها وأزمتها التي طال عمرها.

أرقام خاطئة

وأشار مصطفى زكى رئيس شعبة المستوردين إلى أن إجمالى قيمة الصادرات المصرية لم يطرأ عليه أى نمو منذ عام 1984/ 1985 بل هي في حالة ركود أو ثبات نسبي تقريبا في أن صادراتها في عام 1984/ 1985 بلغت 4.5 مليار دولار وواربائها 8 مليارات دولار أما الآن فقدرت زادت الواردات إلى 17 مليار دولار في حين ظلت الصادرات تتراوح ما بين 4 مليارات و5 مليارات دولار وبلغت في عام 1997/ 1998 5.2 مليار دولار وانخفضت في 1999/ 1998 4 مليارات و445 مليون دولار.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

اسم كاتب المقال : رضا الشاذلى

الموضوع الفرعى : قطاع التجارة

رقم العدد : ٢٧٨٠

المصدر : العالم اليوم

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/٢٠

كفاءة التصدير

ولم يرب عن مشهته من تشكك البعض في مدى خبرة وكفاءة المصدر المصرى و ربط تبنى ويؤكد الصادرات بتقنى هذه الخبرة مشيرا إلى أن عند المصدريين تقنيا الخبرة محدود جدا وقال ونحن نتكلم في صادرات قيمتها سنوية 4 مليارات و 445 مليون دولار في كل صادرات مصر وهذا الرقم لا يعد أن يكون قيمة صادرات إحدى الشركات في دولة مثل سنغافورة أو اندونيسيا أو تايلاند أو في دول جنوب شرق اسيا بصفة عامة.

وتلحق إلى انضمام مصر إلى المنظمات الاقتصادية فقال إن هذا الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية سيفتح آفاقا كبيرة لزيادة الصادرات للمصري وزيادة حجم التبادل التجاري بصفة عامة مشيرا في هذا الصدد إلى تجمع الكوميسا ومجموعة الدول الـ 15 والمنطقة الحرة العربية الكبرى والاتفاقات الثنائية بين مصر والدول الأخرى وإقامة للمارشر في الخارج.

وبالنسبة لجهود الدولة في مجال الصادرات قال مصطفى زكى إن الدولة قد اتخذت إجراءات خلال الفترة الماضية من أجل زيادة الصادرات منها العمل على تخفيف القيود البيروقراطية على عملية التصدير وقيام بنك تنمية الصادرات بنوع كبير فيما يتعلق بتحويل المصدريين بالآلات والمعدات اللازمة لعملية التصدير بسعر مخفض يبلغ 9٪ وإشاد مصطفى زكى بالقرار الجمهوري الذى صدر مؤخرا والخاص بعملية الفحص وجعل عملية الفحص تحت إشراف جهة واحدة هي هيئة الرقابة على الصادرات والواردات وتجميعهم في موقع واحد مشيرا إلى أن هذا القرار يحل المشاكل والمعوقات الإجرائية وأغرب من أمله في أن يتحقق ما وعد به الرئيس حسنى مبارك مؤخرا بأن نهاية العام الحالي ستشهد نهاية جميع معوقات التصدير.

ومن ثم لا تشجع على التصدير. وأشار إلى أن المصدر يحتاج لخدمات إلى وسائل نقل مجهزة مبريداته لنقل السلع الجيدة عن طريق البر مشيرا إلى أن هذه الوسائل للأسف غير متوفرة في مصر ويلجأ المصدر إلى استخدام وسائل نقل من الأردن وإسرائيل ودول كعسرى، وقال إن رئيس الوزراء قد أصدر قرارا بإعفاء هذه البردات من الرسوم الجمركية وحتى الآن لم يتم تنفيذ هذا القرار على الرغم من أهميته بالنسبة للمصدر.

وأكد على ضرورة توفير الحوافز الكافية للمنتج والمصدر لتشجيعهما على الخوض والاستمرار في العملية التصديرية مشيرا إلى أن هذه الحوافز تتمثل في أمور منها تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على السلع والآلات التي تخدم أو تدخل في عملية التصدير وتخفيض الرسوم على النقل الداخلى وتخفيض تكاليف النقل الخارجى كى يتمكن ذلك إيجابيا على سعر السلعة التصديرية وبالتالي بقوى من قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية ومن ثم نمو معدل التصدير.

وللتأكد مصطفى زكى بشدة اعتماد عملية التصدير وقيامها على كفاءات عن الاستهلاك للحلى من السلع والمنتجات وأكد على أهمية وضع سياسة محددة لتصنيع ولتأج سلع ومتمتجات بهدف التصدير تكون ذات جودة عالية وسعر قادر على المنافسة كما أكد على ضرورة وضع خطة قومية لتحديد الصناعات وتطويرها. وشدد على ضرورة عمل دراسات تسويقية للأسواق للسلطة مشيرا إلى أهمية دور التمثيل التجاري المصرى في الخارج في هذا الشأن حيث أنه بإمكانه معرفة خصائص وسمات الأسواق الخارجية وما تحتاجه من سلع ومنتجات إلخ.

و قال إن البترول هو أهم صادراتنا ويصل رقما كبيرا في الصادرات فمثلا في عام 98/97 بلغت قيمة صادراتنا من البترول 1.8 مليار دولار وفي 99/98 انخفض إلى مليار دولار نتيجة تذبذب أسعار البترول. علما 10 دولارات ثم ارتفع الآن إلى 30 دولار البترول.

وأضاف أنه على الرغم مما يشكك البترول من نصيب كبير في قيمة صادراتنا وعلى الرغم من ارتفاع سعر البترول حاليا إلا أن وزير البترول ذكر في تصريحات له مؤخرا أن صادراتنا من البترول سوف تنقل صيردا ذلك بارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي وقال إن تصريحات وزير البترول لا توحى بأن تكون صادراتنا من البترول مؤثرة في الميزان التجاري وتكر مصطفى زكى أن وارداتنا من البترول بلغت عام 1998/97 228 مليون دولار وارتفعت عام 1999/98 إلى 720 مليون دولار تقريبا وبالنسبة لصادراتنا من السلع العادية طليان السليمه ان تحقق لرقما كبيرة من التي كانت موجودة عام 1999/98 بل قد تفل.

تقرير الصندوق

وأشار إلى أن صندوق النقد الدولي قد توقع في تقرير له أن يرتفع العجز في ميزان المدفوعات المصرى في سنة 2002/2003 إلى 17 مليا دولار في حين بلغ في 99/98 12.5 مليار دولار وهذا يعنى أن العجز سيزيد بقيمة 4.5 مليار دولار. وتلحق إلى العراقيل والمعوقات التي تعاني منها الصادرات وأوضح أن المشكلة الأساسية في التصدير بل أهم معوقات التصدير على الإطلاق هي عملية النقل التي تعد عجزا أساسيا في التصدير مشيرا إلى أن ارتفاع تكاليف وإسعار النقل في مصر من أخطر الأسباب التي تعيق التصدير حيث تؤدي إلى ارتفاع تكلفة السلعة ومن ثم ارتفاع سعرها ونقل من هامش الربح بالنسبة للمنتج والمصدر وبالتالي تقل من قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية

موضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
موضوع الفرعى :	قطاع التجارة
تاريخ النشر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	ماجد على
رقم العدد :	٢٨٠٢
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٥

المنتجون والمصدرون ورجال البنوك يحددون فى ندوة «العالم اليوم» (2-1)

الوصفة السحرية لانقاذ

الصادرات المصرية

- ✓ **مبداً طائلاً:** إعادة النظر فى بنك الصادرات وخفض البنوك لجهود التصدير
- ✓ **سبب الميئد بصل:** مفاوضات مع رجال الأعمال الانجليز لإنشاء شركة عالمية لتسويق منتجاتنا

✓ **د. محمد فهميس:** المنتجون المصريون

يهربون من المنافسة العنيفة.. بالتصدير

على الرغم من الجهود التى بذلت لتنشيط الصادرات المصرية إلا أنها لاتزال متواضعة جداً ولم تتعد مايزال دائراً حول المسؤولية عن ضعف الصادرات للمصرية.. فهل الحكومة هى السبب.. خاصة وأن هناك م قرارات حساسة من جانب الحكومة لدعم التصدير.. أم أن المنتجين والصناع أنفسهم وراء هذه المشكلة؟ ولن يتوقف إلا إذا تم تصحيح الخلل فى الميزان التجارى بعد أن وصل العجز فيه 12.5 مليار دولار حتى العام القاضية الشائكة من خلال مواجهة بين عدد من المستثمرين والمنتجين المصريين وبين رجال البنوك.. لوضع النذ للخلل لعلاجها. فجرت المناقشات التى استمرت أكثر من ثلاث ساعات مشكلات كثيرة منها ما يتعلق بإزمة الـ تسويقية متخصصة والعقبات التى تعترض زيادة الصادرات فى المنطقة العربية وسوق الكوميسا.. «العالم الـ البنوك والاقتصاديين يحطرون آراءهم حول مخوقات التصدير ويوضحون الجوانب الاقتصادية لعمليات التصدير.. ثم تحدث المستثمرون من رجال الأعمال والمصريين مشاكلهم بصراحة دون تجميل.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع التجارة

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال :

ماجد على

رقم العدد :

٢٨٠٢

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠/٤/١٥

والاستقرار الاقتصادي في ظل تلك التغيرات
- تطوير القطاع الإنتاجي بما يتواءم مع
المنظومة الإنتاجية الجديدة.

مواجهة مشكلة البطالة الناتجة عن

التحول الاقتصادي

الانتعاش والانماج في السوق المحلي،

حتى تصبح عضواً كمال الانماج في

الاقتصاد العالمي.

وهذا الإطار يشير إلى الجهد الكبير

الذي تبذره الحكومة للتواءم مع هذه التغيرات

من خلال عدة محاور.

المحور الأول: وهو المحور العربي، فقد

واست مصر اتفاقية تحرير وتيسر التبادل

التجاري بين الدول العربية وتحريره من

الرسوم الجمركية والقيود المختلفة من خلال

إلغاء منطقة تجارة حرة عربية خلال عشر

سنوات ابتداء من أول عام 1998

ولم يقتصر جهد الحكومة على التوقيع

على هذه الاتفاقيات بل عقدت عدة لقاءات

ثنائية وإقليمية مناطق حرة مع العديد من الدول

البحرية، حيث تتسع مثل هذه الاتفاقيات

بمرونة أكبر ولتستأد أقل مما يجعل

للمصنوع موجهها أكثر فاعلية.

المحور الثاني: لتغيرات ناتجة عن جميع

بلاد العالم لتبني النظام الجديد للاستثمار

في كل من الاستثمار وتحقيق لدعة في وية

والاستثمار وما نتج عنه من دفع التنمية

والانتاج إلى الأمام.

المحور الثالث: على المستوى الأفريقي كان

التوقيع على معاهدة الكوميس والذى يقضى

بإشتمال مصر إلى التجمع مع دول جنوب

وشرق إفريقيا، مما يتيح لنا الانضمام للقارة

الأفريقية بإستثمارها سوق واعد للمنتجات

المصرية، وهذا السوق هو الأقرب فاعلية

وواقعية نظرا للسوية النسبية في التعامل

معه وتحقيق الزروة الكبيرة لانتاج رؤوس

الأموال والفعالة، وسوف تترج هذه المعاهدة

الانماج الكامل للاقتصاد المصري مع

الاقتصاد الأفريقي بزيادة العملة الأفريقية

لوحدة.

المحور الرابع: من الفكر المصائب والتخطيط

للمكن القيدانية السياسية جعلها تتقدم

وكان لنا في حالية مسلة إلى إعادة النظر

في شيم كفاءة ونفعالية هذه الأصفة الأربع،

نظرا لما تنهت من أهمية بالغة في دفع بعجلة

التصدير

وقال طليل أن سياسات الحماية التي

لحاجت بالنجح للمصري في الصناعة جعلت

يركز جل اهتمامه على توجيه منتجاته إلى

السوق الداخلي، إننا وجد نتاجه الفروع في

السوق المحلي، لانه السوق الأربع والذى

يحقق له فوائد كثيرة من ناحية.

6 محاور

ومن ناحية أخرى فإن التغير الاستراتيجي

والحوالز الجمركية وفرت الحماية لمنتجات

المالية من المنافسة الخارجية العائنة، وكانت

محسنة ذلك كما قلت في التصور في

الانماج بالمصدرات الخارجية، وتتمثل في

الأمر التالي:

نذرة أجهزة التصدير التي تقوم بدعم

الانشطة التصديرية، وضبط الخطوط

للحاجية البحرية والجوية لربط موردين

الانتاج بالأسواق الخارجية وعدم توافر

القاعدة القوية المطلوبة من الأسواق

الخارجية لضمان إلى عدم وجود الشركات

للتخصص في عملية التصدير

بل إن ما يلي من شركات القطاع الخام

أصبحت كضخ التصدير ناتجا.

وقال طليل أن أهم التحولات التي تولج

عملية التصدير في التوجيهات العالمية

الحديثة والتي شقت في نظام عالمي جديد

للاستثمار لكافة مائه، ويتبنى التعامل معه

لتعظيم لإيجابيات وتقليل سلبياته بقدر ما

يستطيع.

فمع بداية عام 1994 تم التوصل إلى

وثيقة مراكش الخاصة بالتفاقيات جولة

أوروپوى، والتي موجهها انشئت منظمة

بمرت عدة أمور منه.

إماعة صيغة القواعد التطورية التي يركز

عليها النظام التجاري الدولي حاليا، وبدأ

العالم يعرف مفهوم ما يسمى بالسوق

العالمية والمتكاملة المالية، وإزالة جميع

العوائق الجمركية بين الدول وتوسيع

مبادئ حرية التجارة.

كما ظهرت الشركات متعددة الجنسيات

التي تسير حاليا على 40% من الناتج

العالمي وقامت التكتلات والكارتلات العملاقة،

والتي أصبحت في التغير الأكثر وضوحا

في طبيعة المصنوعات الجوهورية التي أنت

بالنظام الاقتصادي العالمي.

وقد نجم عن تلك التحولات العالمية الجديد

في التحولات التكنولوجية والخارجية والتي

يعتمد على اقتصادنا موجهها ومنها

- ضرورة المحافظة على معدلات النمو

بذلة لدراسة معياله طليل وحسن للجنة

الاقتصادية بمجلس الشعب ورئيس بنك

مصر لمكتريو إلى تواضع رقم المصدرات

المصرية الذي يتجاوز الـ 5 مليارات دولار

منها مليار دولار مصدرات السلع الأساسية

ويبلغ دولار للفطن.

وتصل من مصر ضعف هذا الرقم في

الرقم الكلى الهائل من المصناعات في لندن

هضبة.

ربما طليل في رصد واقع وأسباب ضعف

معدرات المصرية من خلال الحديث في عدة

أول.

لحين خلال النظر الصناعي أكد أن

تفاحا حجم وإماعة المصدرات يمكن

بدرجة الأولى في ميل الانتاج ذاته، والذي

يشهد الصناعة منذ الستينات وحتى

عهد بداية الانحطاط الاقتصادي، وهنا الهيك

التي يصل إلى طل عوامل أربعة في:

القدرة الاستراتيجية، القواجم البحرية،

والقوات والقصاصات للصناعة، والأجهزة

التصديرية.

أصبحت وبالتالي الصناعة تصل إلى طل

من مصدور من المنافسة الخارجية التي على

القدرة الانحطاطية من حيث التكاليف التأسيسية

والقواجم للتخصص والأسعار العالمية،

ومع ذلك أن الأمر سيؤدي إلى خطورة جدد

لتنوع الأرباح نتيجة انفتاح التجارة العالمية

الموردة بالمنتجات، والقواجم الخارجية

الأوروبية وكذا الأوروبية مما سيضع

المنظمة المصرية أمام المنافسة الخارجية

عائنة.

ول في هذا الإطار نشهد على أسيرين أولوما

أن يقوم رجال الأعمال والصناعة بتحديث

مستلزماتهم والتي أصبحت التشرذمات المناسية

تتميز بالمصناعات ذات التقنية الحديثة

للتنافس.

وخلال منظور عام ليهكل الانتاج الزراعي

نستدل أن التغيرات الشديدة الزمان الملكية

الزراعية بقل حائلا دون تحقيق الأهداف

النظرية من حدود الإنتاج زراعية جديدة

تركز محميات المصير، رغم الجهود المبذورة

في تبنيها وزارة الزراعة، ذلك أن تكنولوجيا

زراعية الحديثة تتطلب مساحة هائلة من

الأرض الزراعية.

وهو أمر غير المتوافر حاليا في القواجم

التي، حيث لابد نسبة الميزان التي تقل

فيها نسبتا عن طلف واحد حوالي 50%

الأرض التي يحتاج إلى إعادة النظر في الحدود

الزراعية لكافة زراعية، لاسيما معما

في الفترة الإصلاح الزراعي جميع آثاره

الاقتصادية والسياسية الهامة والتي

استلزمها مرحلة مهمة من مراحل العمل

الوطني والتحول الاشتراكي وهو ما حالت

في بعض الشعب.

لكفاءة والقائية للبيئة الأساسية للتصدير

وتقدم هذه البيئة على مركزات أربع لابد من

توثيقها وتحسينها ومرونة فاعليتها باستثمار

وتشمل التأكيد من كفاءة وقائية المؤسسات

التي المختصة بشئون المصدرات وقدة

المحددة التصدير على دعم الانشطة

التصديرية، ووجود خطوط ملاحية بحرية

وجوية متصلة بين أسواق الانتاج وأسواق

التصدير، إضافة إلى توفر قاعدة من

التجارب الفنية في الأسواق الخادمة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	ماجد على
رقم العدد :	٢٨٠٢
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٥

للموارد المالية، إن لمحات انطلاقاً في المصادرات المصرية إنما يتركز أساساً على تلبية الحاجة الانتاجية فانها كما وكيفا، فها جمعا عملية التصدير، وحتى عن اقليم ما تحس من جهد ميؤول فيما تولى القيادة الراسية للمشروعات والملاقة وتوجيه الفروق لتتسبب المناطق الثابتة في مجالات الزلزلة والصناعة وتحسين الخدمات، فكل هذه الأمور تهدف إلى توسيع القاعدة الانتاجية لزيادة القدرة التصديرية.

ما سبق يوضح أن الحكومة لا تفكر جها في دعم العلاقات التجارية وتوسيع القاعدة الانتاجية وتوفير الحوافز والتمكين لتوجيه الاستثمارات وكل ذلك من أجل العمل على زيادة المصادرات. فلهذا نجد جهوداً لا تتكرر، وتعتبر بداية الشوار مازال طويلاً، ولا زالت الأهداف التصديرية تحتاج إلى مضاعفة هذا الجهد، ويسكن في هذا الصدد التركيز على التوصيات التالية:

إن مهمة تطوير المصادرات تتوقف بدرجة الأولى على المنتج نفسه في القطاع الخاص هذه الحقيقة من المنتجين هي التي خلقت المكسب الكبيرة في ظل الحماية. وعليه أن تطوير انتاجهم في مرحلة حرة

تصدير صائب: إلقاء ضريبة المبيعات على السلع الرئيسية المالية

التجارة، وخاصة قبل أن تنتهي فترات السماح التي قررتنا المنظمة المالية للتجارة حيث سوف تملك للمنتجات المحلية منافسة عالمية، وقد حققت حاجة رجال الأعمال وفورات وأرباح نتيجة الصعوبات للفروضة، وعليها في هذه الفترات للصعوبات الأرباح بملاحقة التطورات الفنية والتكنولوجية عن طريق الإضافة والإحلال حتى تضمن منتجاً جيداً قادراً على المنافسة العالمية.

ومن ناحية أخرى على الحكومة الإسراع في الانتهاء من المرحلة الأخيرة الخصخصة لأن الكيان الانتاجي قد انتهت في فترات سابقة الصروب للفترة وتحصل عليه الاجتماعي في مراحل التحول الاشتراكي من التركيز على المنتجات بالكميات والأسعار التي تصدعها الحكومة مبنية على أساس اجتماعي دون النظر للاعتبارات الاقتصادية. وفي هذا الإطار أيضاً لابد من التمييز في المواصلات والاعفاءات على المنتجات التي تستخدم تقنيات حديثة، والتي تنتج بغرض التصدير، ومن هنا فلا تنطبق الحوافز على جميع المنتجات، فالانتاج الذي يحتاج للرعاية هو الانتاج من أجل التصدير، فمن المهم ألا تبني استراتيجياتنا على تصدير فائض الانتاج.

وطالب طليل بإيجاد فلسفة واضحة في مجال تنمية المصادرات وعلى ظل هذه الفلسفة يمكن صياغة السياسات وتصميم الأليات التي من شأنها تحويل الأنشطة التصديرية إلى جهد وطني يحدث طرفة في المصادرات، بدلاً من مجموعة الجهود المبعثرة التي لا تحقق إلا حالة فاشية للتصدير.

كما يجب العمل على تخفيض النشاط التصديري من الأعباء والرسوم والقشرب الزائدة، وتحرير هذا النشاط من القيود الروتينية والبيروقراطية.

ولعل أنه من الممكن أن تقوم الدولة بتشجيع الدعم والمعون في المجالات التصديرية بتحمل الفاتكات بتطبيق الممارش الخارجية وتقديم دراسات والفية ومشتريات في الأسواق الخارجية وتقديمها مجالاً للمصنوع، وبحث تحمل الأسعار، المواصلات أدواق المستثمرين حالة المنافسة والمناقصين في هذه الأسواق الفرص والمخاطر، وتوفير الضمانات للمنتجات والصناعات الصغيرة الغنية التي تعمل في مجال التصدير إضافة إلى توفير الرقابة الحديثة على جودة المنتجات للتصديرية، خاصة الزراعية منها.

وفيما يتعلق بتحويل المصادرات إلى طلي، تشجيع البنوك على تخفيض عودلة اعتمادات التصدير، ودراسة وضع البنك المصري لتنمية المصادرات ليصبح بنكاً متخصصاً في تمويل الأنشطة التصديرية، على أن يقدم تمويلاته الائتمانية بشروط أفضل كما دعا إلى تحفيز الجهاز المصرفي بتقديم التسييلات الائتمانية اللازمة لتمويل الأنشطة التصديرية وأسعار فائدة بسيطة وأيسر مزاولة، مما يخفف العبء التحويلي للشركات الصغيرة.

وطالب بضرورة مراعاة ظروف الأسواق الإفريقية التي تعتمد في استيرادها لمنتجاتها أن تكون بصفة عامة ليهذه ما تقدم يسدد قيمياً ما تستطيع تصديره في أسواقها المحلية والمرسلات الخارجية أولاً بأول، وبضرورة تمثيل المصنوعين بطبيعة ومزايا وشروط الاتفاقيات الدولية التي تكون مصر طرفاً فيها.

كما طالب طليل بسرعة ترسيخ التحول الاقتصادي من الدول العربية وتحرير التبادل التجاري وصولاً إلى السوق العربية المشتركة.

والوحدة الاقتصادية الشاملة، لإيجاد كيان اقتصادي توى يستطيع التصود والتعامل مع الكيانات الاقتصادية العملاقة للتيمة القارية بين الدول العربية، وحافظاً على زيادة المصادرات.

من ناحية أخرى على رجال الأعمال توجيه صادراتهم المصادرات الإفريقية، خاصة بد شرار لتتسبب بتجوع الكوميسا، وما تتسبب هذه العبء من مزايا لنتم إيوافها لأكمل المصادرات المصرية.

كما نوصي بتوفير شركات التخليص بحيث تستطيع القيام بالتحسين الكلي على المصادرات وليس على أساس ضريبي، وبذلك قاعدة تنكروا صلبية تطوير الانتاج.

ودعا إلى إلهاء بعض المصادرات للصورة التي ميزت الاقتصاد المصري والتي تستمع لوبها بغيرات طويلة وصعبة مودة جيدة، وأنص الفكر هنا صناعة التسيير، تلك الصناعة للتكامل في جميع مراحلها ابتداء من الخام ولتتاه والانتاج والتصدير.

غياب الكيانات

ومن وجهة نظري يرى عبد الحميد بصل ورش بك التسمية الصناعية في المشكلة الأساسية وراء ضعف المصادرات المصرية تكمن في غياب الكيانات التصديرية المتخصصة التي تتولى التسويق والترويج والبيع والمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية.

وقال إن اعتماد الدولة للكر الاشتراكي الاقتصادي قضى على نشاط التسويق ولم يعد لدينا إلا شركات استهلاكية تتعامل بنظام بضاعة الأمانة ويمارس التجار عمليات حرق ولعبة البضائع والأسعار في السوق، ولأن غداً من الأولين لدينا نشاط تسويقي مبني على أمن مليحة.

ودعا إلى ضرورة اعتماد نظام إنتاج ليس بغرض التخزين ولكن على أساس احتياجات السوق، وضرب بصل طلال بأن من يصنع الجاهيل السعودي والفراش في الصين وتايرن لكن من يسوق هذه المنتجات في الأسواق المصرية هي شركات تسويق متخصصة استطاعت أن تغزو السوق المصري.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة
المصدر :	العالم اليوم
رقم العدد :	٢٨٠٢
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٥
اسم كاتب المقال :	ماجد على

فالتصدير ليس مجرد إنتاج لأن المنتج يجب ما يتصور ولكن الإنتاج يفرش التصدير يتم بناء على طلبات واحتياجات السوق. ولا تقل نشاط التصدير عند حد الانتاج بل يعتمد ذلك إلى أمور كثيرة تتأثر بالعقل والتمسك والخلاف والتوسيع وتجديد العملة والتماسين وغيرها وكلها منظومة متكاملة.

وكشف بعل عن أن بنك التنمية الصناعية لجري مؤخرا مفاوضات مع وفد رجال أعمال ميطاني زار القاهرة لانتشاء شركة عملاقة متخصصة بتصنيع التتبات والصنع المصرية خاصة المتعلقة بإنتاج ألبن

الصناعية الجديدة في الاسواق الدولية. وجدير بالذكر أن بنك التنمية الصناعية كان قد دعا إلى تأسيس هذه الشركة قبل عام ونصف بمشاركة مجموعة من رجال الأعمال بالداخل ومن رخصان وبعض البنوك. وامتثلت هذه الشركة مرحلة متقدمة من الإجراءات ويهجر البحث من شريك أجنبي أو شركة

إدارة أجنبية لهذه الشركة. ولا يصل إن بنك التنمية الصناعية قد لجري دراسة حول إمكانية القيام بتصنيع المنتجات والسلع الخاصة بالداخل ولأن اقتصادنا خاصة للمنتجات المصدرة والتوسعة بتولي الشركة تصويبها في الاسواق الخارجية فبإية أن المنتجين حتى

يتزاول الإنتاج. وقال رئيس بنك التنمية الصناعية اعتماداً الأساليب التصديرية في الإنتاج والتصنيع وإنشاء أجهزة وكاتبات تصديرية متخصصة. وغرب مثلا يوجد 12 شركة لصناعة السيارات في مصر كلها مصانع تجميعية. حيث تصل الطاقة الإنتاجية لهذه الشركات حاليا إلى نحو ٤ آلاف سيارة في حين أن الطاقة الانتاجية لهذه الشركات 50 ألف سيارة. مطالبا شركات السيارات في مصر بالاهتمام بصناعة مكونات السيارات وليس التجميع

وقال الدكتور محمد خديص رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات المهنين خديص حول الأمر أسبعتا مضطرين إلى التصدير إلى الاسواق الخارجية أكثر من أي وقت مضى. بعد أن لصنع السوق المصري لا يستطيع الإنتاج وما حدث من ركود شديد أدى إلى انخفاض في الاسعار مشيرا إلى أن لجوء المنتجين المصريين إلى التصدير يأتي فريا من المنافسة الدولية التي يتفوق لها الإنتاج المحلي من الإنتاج المستورد والمهرب في السوق.

التصدير له محاور عديدة منها ما يدور حول اللجوء العربي ومنها ما يدور حول المصدر الأجنبي أو سوق الكريميسا. لكل منهما لها مشاكلها الاقتصادية المختلفة من الشدة الأخرى.

الشكلا في النقلة العربية إن هناك رسلا دائما بين السياسة والاقتصاد وهو ما يؤثر سدا على خطط زيادة صادراتنا المصرية إلى اسواق العديد من الدول العربية حيث نجد أن الإزات والشكاك السياسية أثرت على العلاقة الاقتصادية والتجارية

وعرج الدكتور خديص وهو أحد المصدرين المعدات الكورباتية شركة الصادرات المصرية إلى دولة مال العراق. وقال إن مجموعة شركاته تحت أكثر من ثلاثة عقود للتصدير إلى العراق في إطار اتفاق التوريد مقابل الفداء للألم المتقدمة وأن هذه العقود تمت بموجب العلاقات الجيدة بين الحكومتين المصرية والعراقية لدرجة أصبح ترتيب مصر بالبنية الدول المصدرة للعراق - قبل أشهر - في المركز الخامس بعد روسيا والصين وفرنسا ولقد إلا أن حالة وقت ليس لنا ننت فيها وهي شرب اسرافيل لمطحت كوربا لبنان.

فقد تأثر العراقيون من ادخل مصر بهذه الحادثة للبنان في الوقت الذي لازال للشكلا العراقية والعصر للفروض قائما. الأمر الذي أدى إلى تراجع الأهمية النسبية لصادرات المصرية إلى العراق بسبب تلك الحادثة البسيطة إلى المركز السادس عشر. وطالب د خديص بضرورة أن يكون هناك دعم حكومي قوي لصادرات المصرية إلى الدول العربية مشيرا إلى أن لديه 5 عقود للتصدير إلى العراق مجمدة بسبب تحت الأمم المتحدة ووضع الفصل البريطاني والأمريكي شروطا قاسية لتفادي هذه الظروف. في الوقت الذي يتخلص من مثل هذه الشروط مع شركات أخرى حتى في لبنان.

تصويب جيد

وحول اللجوء التصديرية إلى دول الكريميسا. قال الدكتور خديص لكي يكون هناك تصدير جيد إلى هذه السوق لا بد من تصويب جيد ولابد من المشاركة في العرض الخارجية والتي تتطلب تحمل تكلفة عالية جدا. بجانب أن هناك مشاكل تحتاج حل مثل مشكلة النقل. فبعض الدول الأوروبية ليس لها ميناء بحري وبالتالي تنسفرنا انطروف إلى شحن البضائع إلى ميناء دولة أخرى ثم نقلها إلى الدولة المراد التصدير إليها.

وأي حذيه عن شكالية التصدير إلى سوق الكريميسا. عرض الدكتور خديص لشكلا تحويل الصادرات المصرية. وروعت عمليات التحويل بطرا خفيفة وتلك تكون معدومة.

وطالب في ظل الأزمة الطالعة للسيلة وما يعانيه السوق من نقص شديد جدا فيها طلب مساعدة البنوك المصدرين. وقال د خديص للألس الشديد صفر ومتوسط وجال

الأصل تضاعف عليهم البنوك في هذا الشأن. ونحن من أن خروج العملة من المصانع والشركات والجوعم إلى إنشاء شركات صغيرة يهده للصانع والشركا الكبيرة القائمة والتي تعمل بحرية ولديها خطط واستراتيجيات الإنتاج واستيعاب العملاء. حيث إن هؤلاء يعانون مجرد كورسبوتجات وعمل عبد الله خليل مذكرا أن شركة التصر للتصدير والاستيراد سيتم استخدام مكتبها وروبعها في السوق الأوروبية كعمرش للمنتجات المصرية وكلها لها في هذه الحالة وهو ما يعل مشكلة العرض والصادرات المصرية.

وقال سمير عارف رئيس شركة مصانع الاعمال بالعراق ومن رخصان إن عملية تشخيص الصادرات أصبحت ضرورية بهدف تقليل الفسوة في الزيان التجاري. فأسلوب الخلية أصبحت مستخدمة من فحارج وما يستدعيه من زيادة الواردات والتكاس داخل السوق الدولية. فلتصديق أصبح هدفا قوميا وفخرا يجب العمل على تحقيقه على جهتين الأولى جهة الحكومة والثانية جهة المنتجين. فبالنسبة للحكومة يجب عليها أن تبني عملية التصدير بضرورة تشجيع استخدام المنتج المصري وأن تساهم في حل فخص تكاليف الإنتاج.

وكشف عارف عن أنه حتى الآن لم يتم دراسة العربية للبحث على السلع الرأسمالية التي يتم استيرادها لغرض الإنتاج. وتسايل كيد في أن أطروا لتأسيس وإزايته من قبل التصدير وإنما فضع جداره وخبرية مبيعت نسبيا 10٪ لا ثور.

وقال عارف إن هناك تشوهات في التصديرية الجمركية مطلوب علاجها من قبل الحكومة مشيرا إلى أن الحكومة قامت بتخفيض البنود الجمركية العالية التي تزيد 30٪ في حين أن نفس البنود الجمركية التي تبدأ من 30٪ فقل وهو ما يعلى شربا بالمثل والمصنع المصري ويبطى فرصة وميزة المنتج الأجنبي إلى التصدير إلى السوق المحلية ومنالاستا بمراس وطالب عارف بضرورة وجود قاعدة مزايا على أساس المنافسة الخارجية سواء بالنسبة لاسلام أو للتكبير أو تنويع ذلك مكتب التمثل التجاري أو جهة متخصصة في هذا الشأن.

وتتعد عملية الرقابة على الواردات. وقال لا توجد أية رقابة على الواردات لمحابة المستكبات المصرية من لصادراتها فالحصص النسبية خير مثال على ذلك. وقد أكتنا ويعوا لكثرة في هذا المجال ولم تتخذ حتى الآن مخطرا إلى أن مدينة الرقابة على الصادرات والواردات 100 عام على أي جزء داخل أي مصر.

وتتعلق الدكتور خديص ليد على سمير عارف في هذه الزبنة. فبال على التكن عن نهائي من إجراءات تقصيص دينة الرقابة على الصادرات والواردات.

مجلتي بيبدي
تشكيل لجان حكومية
لإصلاح التسييم وهات
الجمهورية

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع الحجارة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	ماجد على
رقم العدد :	٢٨٠٣
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٦

عكف رجال الأعمال في الحلقة الثانية من ندوة المعالم الحيوية عن لحاجم البنوك عن منح الائتمان والتمويل للقطاع الصناعى مؤكدين ان هناك شبهة شال ولوفك في مصانع وشركات مبنية ٦ أكتوبر وغيرها من المدن الصناعية.

وطرحت لقنوة تساؤلات عديدة من جانب رجال الأعمال حول ما اذا كان هناك مخطط لاضعاف للسيولة للشخص على رجال الأعمال وعملية التسييق في منح القروض والائتمان للاجانب من المصنعين خاصة من البنوك الخاصة وكذا رجال الاعمال والمستثمرين لارتفاع قروض التصدير الى 18٪ وإن هناك تهاويل من جانب الحكومة في دعم الصناعة للصناعات مشيرين الى ان النتيجة الحالية للحكومة هي دعم القطاع الزراعى على حساب القطاع الصناعى.

ومن جهة أخرى عياله حرم بركة مدير عام بنك مصر وروانيا عضو مجلس ادارة شركة البنوك وجود أزمة سيولة لدى البنوك مؤكدا ان البنوك لا تتفتح عن منح الائتمان الا بالخدمة للعميل في الجاد وغير القابل على السداد.

وبما يركه الى تشكيل لجنة من البنك المركزى ولجان البنوك لدراسة اوضاع العملاء للتجارين بالبنوك كذا طلب الحكومة بسداد متخارفا لدى الشركات الصناعية الجادة.

وكان رجال الأعمال والمستثمرين المشاركين في لقنوة قد ناقوا في مواجهة مع رجال البنوك وصدوا خلافا لواجبهم ومشاكلهم وحملوا رجال البنوك والبنوك لهم لقل سيولة في لقنوة لندوة عرض هذه المشاكل على الحكومة.

وعرض مستشار ٦ أكتوبر على اللجنة الاقتصادية اجلس الشعب زيارة لندوة للوقوف على حجم المشاكل التي يعانيها الصناع

المستحون والمصريون ورجال البنوك يحضرون في ندوة «العالم اليوم» عن حل لعصبة التصدير 2-2

شركات عالمية لتسويق منتجاتنا بالخارج .. هي الحل

عبدالرحمن بركة :

لا توجد أزمة سيولة بالبنوك والمساعدة والدعم للعميل الجاد

عبدالرحيم طلعت :

90 ٪ من القطاع الخاص الصناعى لا يزال في مرحلة النضوج

د. محمد سعيد :

تدعيم الجهة المستفيدة من نشاط التصدير بشرط ألا تكون حكومية

محمود برعى :

ارتفاع الفائدة على قروض التصدير الممنوحة من البنوك الى 18 ٪

- مصطفى عبيد
- رئيس شركة
- الهندسة
- صابر هاراف
- رئيس مصانع
- الازرام بالعاش
- د. محمد سعيد
- الرئيس التنفيذي
- لشركة بيكا مصر
- د. محمد خيس
- رئيس مجموعة
- شركات الهندس
- خيس
- معاذ مجاهد رئيس
- مؤسسة ميرتوز
- صابر مينا
- مستشار قانوني
- ايهاب همام مدير
- عام مجموعة شركات
- مصناعات همام
- وشركة

المشاركين في الندوة

من البنوك

- 1- عبد الله طايان
- رئيس بنك مصر
- الاستاذ
- الاقتصادية
- بمجلس الشعب
- 2- عبد الرحمن بركة
- مدير عام بنك مصر
- روانيا وعضو
- مجلس إدارة اتحاد
- البنوك وككل اللجنة
- الاقتصادية بمجلس
- الشعب
- 3- عبد الحميد بصل
- رئيس بنك التنمية
- الصناعية

من رجال الأعمال

- عبد الرحيم طلعت
- رئيس مجلس إدارة
- الوسيط
- وعضو مجلس إدارة
- جمعية مستشارى ٦
- أكتوبر
- محمود برعى
- رئيس مجلس إدارة
- مجموعة شركات
- مصطفى برعى واين
- مندوب جمعية ٦
- أكتوبر للمستثمرين

من «العالم اليوم»

- عزة نصر
- ناصر محمد حسين
- داليا رشا
- عاطف خلاف

- ادار لقنوة:
- مستد هجرس
- ومؤمن ماجد
- اعداا لشرك
- ماجد على
- تقويم:
- جمال عبد الله

من لؤلؤ التصدير أو من لؤلؤ السوق المحلية. وتعامل طلت بل لذلك علاقة بما يتحدد من أزمة في السيولة وأنا كانت الحكومة قد نعمت القطاع الخاص بلية المهر سنوات للنسبة فلماذا تنجبه بعض البنوك لتقيس حجم الائتمان للقطاع الصناعي. أكد أن الخبراء من رجال الصناعة في مصر كثيرون لكن هناك فئة من هؤلاء دخلت على الصناعة فأخرتها وأفسدت بالقطاع الخاص والائتماني على الحكومة أن تأخذ رجال الأعمال الجادين والمستثمرين العالميين بذب فتاة لآمت البنا كاستثمرين وصناع مصر بصل.

وأوضح طلت أن أحد الوزراء انتقد أداء المصرفيين وأوليتهم يزيد من التسهيلات والاعتمادات وقال أنا كنا قد مضينا أعناقنا 10 سنوات ماضية ولم نستطيعوا أن تصدروا حتى الآن .. فلا جدوى من اعتمادات خلال الفترة القادمة.

وقال أن قطاع الخاص الصناعي في مصر ما يزال 90٪ من إجمالي الناتج المحلي ولم يرتق بعد لأن يعتمد على تسبيل كالة عرود أخضر يحتاج إلى رعاية ودعم وهناك سلع كثيرة لتصدير مشيرا إلى تجربته شركة في التصدير إلى جنوب إفريقيا.

وأكد محمد أن مشكلة التمويل المصرفي تطلب من مقدمة العقبات التي تتعرض لها المصرفيين مشيرا إلى أحجام البنوك من تمويل عرود لتصدير منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية وتحويل الدولار.

وفي ما يخص كاشف حيدرالحريم طلت من أنه تتأخر من أزمة الليرة وإيطاليا التصدير إلى الأفران لنقل خات إنتاج لها بإكمال من فرنسا إلى مصر وعلى التصديرات حصة التصدير منتجاتها بثلثي مبيعاتها للتصدير العالمية في مصر على أن يستمر 60٪ من الإنتاج إلى ألمانيا والسوق الأوروبية وتنتقل على ذلك فئة 30 مليون دولار وحتى الآن تعاني من الإزدياد في البنوك التي يوفق عليه التمويل ولكنهم لا ينفذون فئة الائتماني بل للتصدير المصري.

أخطر فترة في تاريخ الاقتصاد

وفي معرض تعليقه على حيدرالحريم طلت .. قال عبد الله طاهر رئيس بنك مصر كاسترير ورئيس اللجنة الاقتصادية لجلس الشعب أن الفترة القادمة وتعدنا الشلل منها في الفترة القادمة في خطر فترة الاقتصاد المصري خاصة به لتأخره لفترة السماح لتأجيلات التبريس وما يستعرضه في الصناعة من منافسة شرسة وإلا أن تكون حرميين حتى تصير هذه الأزمة.

وقال أن لجانا التزامات عالية لتفضيش الجودك عليه وإقرار أن أنه رغم فتح باب استيراد الأمتعة إلا أن ذلك دفعه فورا من وزير التجارة بوضع قيود على استيرادها كالأمتعة المستوردة. وأكد أن توجهه الآن هو أن تسحب الحكومة كالة من العملية التجارية الاستيرادية وتترك القطاع الخاص للقيام بهذه التجارة وهو متأكد من خلال مساهمة القطاع الخاص في توليد التنمية بالقدرة.

وتحدث عن خطوط القطاع الخاص في مصر .. قال طاهر أن رغم تلك الأزمة الائتمانية للقطاع الخاص إلا أنه في نفس الوقت يفتقر إلى كاسترير عين الحكومة مستحاضين أن بعض الوقت حتى توجد فيه كبريات لتصنيعية قوية قادرة على القيام بالورود الثقالي لا تصفيتها لشعبا مشيرا إلى عدم وجود نضج القطاع الخاص في مصر.

وتجيبا حذر طاهر من نقل مصادره اجنبية ذات تكنولوجيا متقدمة في مصر لأنها شئ مراهون ويضر

تطوير الإنتاج

وفي الوقت الذي يؤيد فيه برعي تطوير الصناعة المصرية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج لدعم القدرة التصديرية حتى من أن دخول تكنولوجيا متطورة - هياكل - سيقلل من فرص تشتيت عمالة في الوقت الذي يطالب فيه رجال الأعمال والقطاع الخاص بإعادة العمل الاجتماعي والصناعة في ظل مشكلة قابلية بعد أن وصلت تكلفة - توزيع فرصة العمل الزائدة إلى 15 ألف دولار.

والطالب هو تطوير الإنتاج المصري والصناعة بتوفير مكينات وخطوط الإنتاج تخرج منتجاتها بقليل غالبا ويسمح بتشتيت عدد كبير من العمالة مشيرا إلى أنه طبقا للتدريب العالي فكل مصانعنا وشركاتنا لا تخرج من كرتها مصانع صغيرة ومتوسطة.

وقال برعي أن هناك تحديا على السوق المصرية ونحن كرجال أعمال نحاول من جانبنا أن نلج فيه فالشركات الأجنبية تصل إلى السوق المصرية بدعم كبير من حكوماتها وفي ظل التفضيل المبركة والقرارات الحكومية التي قد تصدر أيضا رجال الأعمال للمصريين في الحصول على مستحقة من نظرائهم من الأجانب إلا أنه أصحح للمناخ ككل.

فصناعة الأسمنتية التصدير في السوق المحلية .. لم تستطع أن تغطي احتياجات سوقنا تستغني التكاليف الباهظة لإنتاجها وعند هذه النقطة تبدأ التصدير إلى الأسواق الخارجية.

تحدث برعي عن تجربته في التصدير إلى السعودية وقال بدأت التصدير إلى السوق السعودي وتكلفت نصف مليون جنيه للإشتراك في المعارض واعتبرت هذا الإجراء خسارة لي لكي أضع نفسي أسما في ذلك السوق وبدأت بالفعل لدخول حصة من السوق وتقدم إنتاجي في السوق المصري على حساب الائتمان الإقليمي والمالي.

لكن المنافسة الشديدة شراستها مؤخرا مع الإقليميين والتونسيين في السعودية وبدأت في عرض تسهيلات على التجار لا طاعة لي بها حيث ينعون تسهيلات في المصارف تصل إلى 12 شهرا في حين التسهيلات التي تقدمها من خلال شركة ضمان الصادرات المصرية 3 أشهر فقط وهذا الأمر يتطلب مصدا كبر من الحكومة في هذا المجال.

وشكا محمود برعي من ارتفاع تكلفة اقراض قروض التصدير الممنوعة من البنوك والتي تصل إلى 18٪ ليس هذا فحسب بل أن موظفي البنوك أصبحوا متحولين من منع الائتمان حتى لايتعرضوا إلى العقوبة بهتم تسهيل مهمه للحصول على الاموال العامة. وعن هذه النقطة أجاب حيدرالحريم بركة وكيل اللجنة الاقتصادية بجلس الشعب، وعرض فكرة اتحاد بنوك مصر بأن هناك قانونا نقل إلى مجلس الشعب قبل سنوات يطلب تغيير المادة 211 من مرسوم وقائصة بتسهيل الاستيراد والتصدير في تلك الماد واعتبار موظف البنك ليس موظفا عاما.

تقليص الائتماني

وفير حيدرالحريم طلت رئيس شركة لاسي وعرض مجلس إدارة جمعية مستثمري كاسترير مشكلة خطيرة عندما كشف عن أن معظم الصناع والشركات في مدينة كاسترير الصناعية تعاني من تقليص البنوك لأحجام الائتمان وشويع أنه الصلصت سواد التي تنتج

للك البنوك محمد سعيد الرئيس التنفيذي لشركة بيا مصر لصناعة الاواني الميزالية والبلاستيك من كاسترير أن هناك انتاجا جيدا في مصر الآن وهناك صناعات جيدة جديرة بالتصدير لكن المشكلة الأساسية يتعلق بطلب منها والبلاستيك الشديد في الطلبات من الأسواق الخارجية وإملياتها.

وقال أنه في سبيل المثال فإن مجموعة شركته دخلت إلى سوق جنوب السودان منذ عام 94 واستثمرت خلالها فترة وجيزة أن تحصل على 27٪ من حصة السوق هناك كما جعل الشركة تستورد آلات لضية إفران من نوعها ضد الصادرات المصرية .. ورغم أن الشركة تخلصت خسارتها نسبتها 366٪ من جراء هذه القضية .. إلا أنها ما تزال تعمل بقوة في هذا السوق.

وأشار إلى أنه لا تكان البضيق يتنوع بأنه لا يوجد لدينا ما تصدع في التحدث عن دعم التصدير ففي الأيام خلال المعارض الدولية المتخصصة فوجئت بأن دولة من بنجلاديش تصدر الاواني الفخارية التي تنتج وتصنع عندنا في القصور ونسأل ابن دور المنتج الاجتماعي هذا في عدم مثل هذه الأنشطة.

ورباب .. سعيد بانشاء جهة واحدة تكون مسئولة عن نشاط التصدير بشرط ألا تكون جهة حكومية. وفي ما يخص الأثار أكد عبد الله طاهر أنه يؤيد وبصورة تركيز الائتمان خلال الفترة القادمة على التصدير المصرية والمركسة وتطويرها من لؤلؤ التصدير خاصة أن عملا أن هذه المصانع تساهم بكثير من

790 من القطاع القومي الصناعي. وأشار طاهر أن المصانع الصغيرة والمتوسطة ما تزال تحتاج إلى المساعدة والتطوير ولابد من وضع

الاستراتيجية مبرزة والمصانة لها وبخلاف تباطؤ شويل الصناعات الصغيرة والأخرى. كما أن النهوض بطلب التصدير يتطلب العمل على حصولها على التكنولوجيا المتقدمة في لؤلؤ نصيبها منها محدودا جدا ويكاد يندم فهي أساس التنمية.

وأشار حيدرالحريم محمد سعيد أن إيرلندا لديها تجربة جيدة بربادتها في مجال تسويق منتجاتها الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث أنشأت حضانة للشركات الصغيرة تتولى من خلالها تمويل منتجاتها في المعارض المتخصصة عن طريق منظمة غير حكومية.

وفي ما يخص الطلب محمود برعي أمين صندوق جمعية مستثمري الصناع من كاسترير ورئيس مجلس إدارة مجموعة شركات مصطفى برعي رئيس الحكومة لشراكة القطاع الخاص والشركات المصرية في المعارض العالمية المتخصصة والتي يتطلب الإشتراك فيها تحمل تكلفة عالية تمثل عبئا كبيرا على المنتجين والصناعات.

وكشف برعي عن أن الحكومة الكندية تحصلت بإكمال تكلفة إشتراك 15 شركة خاصة في معرض الأتريبيك كاشا تصدير الحكومة الإيطالية تكليف جميع شركاتها الخاصة المشاركة في هذا المعرض في الوقت الذي يوزن لدية حجم أصغر مستمع من هذه البلدان. المصانع الكبيرة في مصر.

وأشار برعي إلى أن مستثمري الصناع من كاسترير بجزءا الخاص بدعم الحكومة لشراكة الشركات الصناعية المصرية في المعارض العالمية المتخصصة مؤخرا مشيرا إلى أن البنوك عيالمهم سعودي رئيس اتحاد الصناع أكد توفير 300 مليون جنيه لهندا الفرض.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع التجارة
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : ماجد على
رقم المجلد : ٢٨٠٣
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٦

فالقبت المركزى يؤم إلى بنك في مصر بأن يحتفظ بنسبة ١٥٪ من إجمالى مبالغه بدينيه للمصرى كاحتياطي ادبيه ويدون فوائد.
وقال بركة أن البنوك قد تضطر إلى اتباع سياسة انتقائية لئلا تخطئ عندما يتم الضغط عليها من قبل بعض العملاء الذين لا يلتزمون بالسداد، ولتزاماتهم بعض البنوك حتى لتضطر البنوك لزيادة التسهيلات من نسب توظيف البنوك ولجوبتها إلى الاقتراض من طريق الائتمانات.

عملا جلد

وخلف عبد الرحمن بركة عضو مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر إلى أن البنوك لا تتلافى عن منح الائتمان إلا من العمل غير الجاد وغير المنتظم وغير قادر عن السداد ومع ذلك فبني تيمت ناديا عن عملاء جالدين وشروعا جديدا لتحويلها.

وأما كان هناك أزمة في السيولة بالسوق فقد يكون مرجعا كما يقول بركة إلى أن كثيرا من الناس جند أموالها إلى أصول كجانبه كالمضاربات ما خلف أزمة مشيرة إلى ذلك في استثماراته المقارن في الساحل الشمالي وغالب العمل بشركات لتأجير عقارات الساحل الشمالي لاستغلاله حيث لن يتوقع أن تصل عودتها للمصري مليون جنيه على الأقل.

وشدد عبد الرحمن بركة على ضرورة أن تقلل البنوك بدينيه العملاء الجاد ويحافظ العمل الذي تكثر مشروعه على سبيل خارجة عن إرادته وأن ساعده لأن يبق على الجاهل وسيعب إليه القدر على سداد القرض الذي حصل عليه. وعزز مصطفى عبيد رول الأعمال أن البنك مفرض أنه شريك مع العميل وإذا كانت ظروف السوق غير متسببة فلي، البنك أن يصر على عمله ويتعامل معه بالتدري الذي يحفظ حقوق الطرفين مشيرا إلى أن تحويل أحد البنوك كما سمعنا مؤخرا لشعر 130 عميلا من عملاء إلى التياجه بشر بسمة البنك ناك ويشتد من تحولات موظفي البنوك من منح الائتمان.

وطالب عبيد بتشكيل لجنة من البنك المركزي واتحاد البنوك لدراسة أوضاع العملاء المتخثرين في السداد والبنوك وحل مشاكلهم وذلك على غرار فسخ الفتاقيات. ويؤيد عبد الرحمن بركة تشكيل لجنة مصغرية من البنك المركزي واتحاد البنوك لبحث أوضاع الائتمان في مصر والوقوف على مدى وجود مشاكل من العملاء والبنوك يمكن حلها واتخاذ بركة بالبور الذي لعبته الائتمانات عند تلك البنوك السوق المصري في منتصف التسعينيات حتى الآن في دعم الاقتصاد الوطني وقطاع الخاص.

وأكد بركة أنه يتعين على الحكومة أن تقوم بسداد متأخراتها طرف الشركات الصناعية التي بنت على أساسها مصانعها ومؤسساتها واتجاه شركات الفتاقيات والشركات التي تلتفت بشروعات المصالح القلطاع الحكومية الختلفة.

الزبد من العفشات. واليه في تطوير والإرتقاء يستوى خدمات التعليم والصحة لجذب موالتي الدول العربية والأفريقية. وأن يتم توفير الائتمانات اللازمة لبناء المدارس وطباعة الكتب وزيادة أعداد النماط المتطورة والمكتبات الخاصة بالطلبة.

ومما في العمل على خفض للكن الاجنبي في استثمارات المشروعات السياحية واحتياجات التشغيل والاستفادة بالواد للتحلية على لتبنيده حسيبة قطاع المسلمين من نقد الاجنبي وكذا ضرورة لعماده مساهمة جديدة لمر التصاريفات في ضوء التغيرات الاقتصادية التي تشهدها البلاد بحث يتعلم دورها بأن يكون لها دور فعال ومؤثر في لمدلت تنية شاملة في ريف مصر وتقل واحتياجات للمجتم.

تفضيل الاجانب

وتسائل عبيد لرحمهم طاعت من لفتح لسيولة البنوك الخلفية في مصر عن تحويل رجال اعمال مصريين لقيام بشباب مسين في اقول الذي منحت فيه تلك البنوك الاجانب قروضا لقيام بلك الفتاقي في السوق للمصرى.

وأكد عبيد الرحمن بركة أن البنوك لا تتلافى من اقتراض إلى مؤسسة لبنانية أو على طالا سادة البنك إلى مصر خلاب ضمان من بنك على بوجه إلى وتتمتع بسعة مصرفية عالية.

وأي من يتوقع عن منح أي عمل ائتمان يلعب في بنك آخر خلا أنه عمل جيد ومنتهك واديه القفلة من السداد وأما بلأنا تفسر خلف البنوك القفلة عن بعضه البعض.

وربما على تساؤل العالم اليوم هل مدي مسمة وجود مخطط لاضطراب السيولة للتمسك على رجال الأعمال لتيارهم برباطه الفخمية. وقد هناك أزمة سيولة بالمثل داخل الجهاز المصرفي. قال عبد الرحمن بركة إلى أن يكون هناك ثقة متجذبة بين جميع الأطراف للتمانة في السوق المصري من خلال الجهاز المصرفي وبين العملاء و بين الحكومة والشعب أو حتى بين الجهات الامنية. لا لازمة في أزمة في القلة في كالة الاقتصاد للمصرى.

في كلمة تحدث البعض من أزمة في الدولار وبدأ سحره يرتفع تجاهز حاجز 350 جنيتها للدولار لستقل بعض الفئات المصرية هذه الدولار بدأت تلعب في السوق وساعدهم في ذلك زيادة ائتم الفتاقيات المستتية للولايات دون حاجة لعلو ولربو. المستورين إلى شركات المرافقة انتدبوا عملاء الاجانب بالدولار. وقد أكد البنك المركزي توفر الدولار وعدم وجود أزمة في أي بنك على الإطلاق بل حتى في أي بنك من يتسحق من توريد الدولار لا لامتداد مستدتي - طلب البنك المركزي بدينا بربويا من كل بنك عن عند الفتاقيات المستتية البوسية التي قديما العملاء الذين وعد الفتاقيات التي لم تفتح واسمها ذلك في نفس اليوم. وهذا التوروك السريع والقوي من البنك المركزي جبر لسداد أزمة اقترض من التوروك وتهدد الشككة.

ومن وجود أزمة حاليا في السيولة بالبنوك أزمة أنه لا توجد أزمة اقترض من السيولة لدى البنوك أن البنك المركزي مسئول عن تغطية أي بنك في أي لحظة من الحالات.

لكن كل بنك يحمده له مجلس إدارته السياسية الائتمانية التي يتأزم بها تجاه العملاء. وقد يزيد البنك ويتوسع في الائتمانات في بعض الولايات وعلى التسهيلات للامانة للائتمان في وقت معين لكن عندما يتوقف سداد الفتاقيات الائتمانية لا يستطيع البنك منح تسهيلات جديدة لأن ذلك مرسوم بأن يتصر في حدود معينة وأمانة من وقائمه ورو يتسلك ذلك ينسب السيولة التي يجب أن يحتفظ بها كل بنك

بالعامة السياسية والاقتصادية في مصر. قال عبدالرحمن بركة أن هناك حرصا على تشجيع الاستثمارات الأجنبية للفعل في مصر وتقديم الحوافز لها وعدم التقييد بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي.

وأكد عبيد الرحمن بركة بالطرف الصحيح وبدأ في عرض رؤيته لازمة الصادرات المصرية وذلك كثير من مشايخك وإيجاب عن تساؤلات المستثمرين لوجه إلى الأعمال حاليا. وألقى باليه الأساسي في التسديد على المتتبعين لبعيا بشروطه جلب شركات اسديرة من الخارج وعمل شراكة مع شركات استيرابية على متمسكة لترويج وتسويق المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية مع التركيز على المنتجات ذات القيمة التنافسية لسر قبل الانتاج الزراعي والانتاج الحرفي ومناات المصنوعات.

التصدير أو الموت

أكد عبيد الرحمن بركة سدير عا بنك مصر وموانيا دولكم للجنة الاقتصادية بمجلس الشعب خلال استعراضه لورقة عمل خلال الندوة أن مشكلة مصر الاقتصادية بدع مانت من إصلاح الاقتصادي تاجع تكن في القائل في الموان التجارية وعلى وجه أن يتم إعادة النظر في السياسة التصديرية برفع شعار التصدير أو الموت. وذلك من طريق خطوات كثيرة في مقدمته.

تتبع لجنة التصورات التي تتجت للتصدير وجذب بعض الشركات العالمية ذات السمعة المرموق والقيمة العالية في مجال التصدير فاعلم من - متلبه الاتقيات التي ملدت مع بعض الشركات الاستثمارية لمره ما لا كانت قد التزمت بشروط هذه الاتقيات خاصة فيما يتعلق بأبعاد التصدير.

وطالب بزيادة نسبة تصدير المواد الخام قبل تصديرها إلى أقصى درجة ممكنة للاستفادة من القيمة المضافة والتي تتزايد مع زيادة درجة تصدير المنتجات وإعطاء اهتمام خاص بالصادرات غير المتطورة وتصدير كبير لاجراءات التصدير خاصة المنتجات الزراعية. فهي غالبا ما تكون سريعة التلف وتوفر مراكز معلومات لديها فاعل مطوافية تفصيلية عن الأسواق الخارجية لتكون في متناول المصدرين.

وقال أن إعادة النظر في سياسات التصدير يتطلب التركيز في صناعة التصدير على المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية خاصة التصدير الزراعية - مناهة الماء - صناعة الخلل والتسويق والملابس والسجاد والاثاث والادوية وكذا المنتجات التقليلية مثل منتجات خان الخليلي ومركز الزاوية الختلفة.

وكذلك التوسع في نظام سداد قروضه المستمعة في مصر بتصدير سلع مصرية وكذا التوسع في نظام المصناعات الختلفة وأعادة النظر في سياسة توظيف العمالة المصرية بالخارج حرصا على سعة البلاد مع ضرورة البحث نحو الزام الدول المستوردة لهذه العمالة بالتأجيلات والقوانين الدورية الخاصة بالعمالة من منظمة العمل الدولية وقائل الأسواق العالمية تشهد منافسة عنيف تزداد حثتها يوما بعد يوم من خلال الفائسة المصرية أو المنافسة من خلال البور - لذا فمن الضروري رفع كفاءة المنتج المصري بفرش وقليه صارمة على المنتجات للمصرية حرصا على الأسواق الخارجية - وهذا يستلزم أن تعمل فواررات اللجنة على تقديم الشورة والخبرة والتمنية التي تمكن المصدرين من الارتقاء بدرجة جودة منتجاتهم وتخفيض تكلفة المنتج. لتحتج أبحاث التصدير يجب العمل على تطوير أداء الجهاز المصرفي وجهه أكثر كفاءة ولفره على جذب

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	كمال متولي
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	١٦٣٥
المجلد :	(مجلة الاهرام الاقتصادي)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

لأستاذة دكتور بشار

بحديقة هاديك حيث
يستطيع كل انسان ان
يقول ما يشاء وتعتبرها
دليلا على الديمقراطية
وحرية الكلمة فان من حق
مصر ان يشاء ان تغير
بانهاز العربية فيها بغير
قيود وكذليل على ذلك
للتقى اسبوعيا وشعارنا
صراع الاكابر هو القوة
للخبرة لتعلم بلديا



بشار عليها :

أحمد يوسف القرعي

كمال متولي

صناعة التصدير ..

بين واقع وممكن

وسهولة تدفق السلع والخدمات بين منطقتيه وكبرت بنية اتقن اوروبا وما يتبعها من اجل
تلك بصرف النظر عن السعي الحديث العالمي لاول عالم عالم وعلى رأسها مصر للمشاركة في
صنع القرار ومن للتصدير للعالمى القوى الشعبية في مجال أوروبا لاجل لتعقد هذا المؤتمر
بل وعند لاجتماعات البنك الدولي في واشنطن مؤخرا في حجة ان سياسته وسياسات مشوق
القد الدولي زادت الدول العالمية تقرا.

الواقع انه رغم تقرير البنك المركزي من ان الصادرات المصرية من النصف الاول من عام
١٩٩٩/٢٠٠٠ زادت من نسبتها عن الفترة السابقة في العام الماضي وبما يتعدى خمسة وخمسين مليون
دولار ، الجانب الاخر منها ناتج عن الفترة العالمية في اسعار البترول وان التقرير يشير في ان نسبة
الزيادة للفترة جوالى ٢٧/٢٧ في الصادرات السلعية و١٠/١٠ في الصادرات الخدمية ورغم ان هناك
قوة مدركة بلما للتزاماتها التصديرية الا ان ذلك مازال دون الفترات الفعلية في مصر فمزايا
الصادرات في حدود نصف المليون في البترول التجاري ، وذلك لاجل حرص التصدير كمنصة لى
الجانب الاخر من قطاع الانتاجى الزراعى والصناعى سواء من خلال النشاط الخاص وقد صار
له وزنه اليوم . في من خلال نشاط قطاع الأعمال مكتبين بالبحث من مجال التسويق لى انتاج
الحلى بالواسطات والتعليق للخدمة التصريف مخزون سلمى من مبادئ اسواق قبله على حله مع
ان قبله على حله يهدد عدم الدراسات الجادة للأسواق والتقالى لا يلقى بالانتاج على مستوى
التنافس في الاسواق العالمية للفترة . تقوم فترات التصدير في غياب شبه تام لفرصة الاسواق
الخارجية واحتياجات اوراق المستطيلين فيها توفيق فيها لاربا انفسية للخدمة على غياب فاعل
لاجوز محلية لتعليم محلية الانتاج الساعلي التفاضلية والتكديس فيها للتحقق التوقى قبل عبوره
الحدود في الاسواق الخارجية . وان غلب حى التصدير كمنصة غياب صناعة التسويق في
السوق للحلى في ضوء احتكاك قلة ما بين مستجيبين ووسائل . تحسم هذه القلة اراة التسويق في
الفرص لاحتى التعديل والرحمة العالمية . بينما لم ترحم دولة كبرى مثل الولايات للتحدة الامريكية
يل جيس مع رايته الكسبة في صناعة الترويجيات في العالم عندما تجاز حدوده من نصيبه من
السوق التفاضلية يشبهه احتكاك العديد الاسواق الامريكية بلديتها التفاضلية حماية المستطيل بل
والمتكديس واحتكاك على ايجاليات اقيات التفاضل مع هذا القصور التفاضلى الواقع في مجال
الانتاج لفرز والحصان وتصنوع محليا وماليا لثقات مخططات لفترة طويلة ، وربما في بعض
جوانبها حتى بينما هذا كسبة خفية بل التعليم والعلاج ولم تزل مجالها الاعتماد الكلى ومراكزها
تردد في مجال السيلولة ومصر تنتج بوج معتدل جانب على جانب حلة.

التصدير . وحتى لا يكون مجرد شعار ..

تحت العنوان نفسه تناولت هاديك بارك اشكالية التصدير في مثل هذا
الاسبوع ٢ مايو من العام الماضى مع انعقاد مؤتمر الحزب الوطنى
للمناقشة **صناعة التصدير**
وتعود هاديك بارك لتفتح ملف التصدير باعتبارها قضية الساعة
ورهان المستقبل وكتب الاستاذ كمال متولي عن صناعة التصدير بين
الواقع والممكن ويطالب بمنظومة للتصدير تبدأ بتصور اى الموارد
التاحة الاقرب للاصلاح وتفق العائد ومنها التعليم والعلاج التى يجب
ان تكون ضمن الاهداف التصديرية غير الساعية
وتأتى بعد ذلك وفى هذا السياق مقالات . ميشاليل شاكر حنا
والربان محمد بهى الدين مندور ود . احمد شوقي الفنجري ود .
مصطفى ابراهيم فهمى ، والمهندس توفيق ميشاليل جرجس .

المحرر

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد للصري
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة
المصدر :	(مجلة الاكرام الاقتصادية)
اسم كاتب المقال :	كمال محول
رقم العدد :	١٦٣٥
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

الاتحاد الصناعي كثير من وحده تلك عندما اتدبر من للتكنولوجيا منذ اعلمنا انه اصفيق ذات اليد ان استلزام بالهات على حساب التطور هاللا ان السوق شبه مطلق مع ان العلم كله في سبقي مع هذا التطور وبه وحده تطور اسواق العالم للتجارة في ظل نظام عالمي للتجارة الذي السلس افضله له عنصر الحمية التنافسية للذويعين اليها قايما ان اتياء تتشاكل هذه الفكرة الاقتصادية مع قبول على الاستيراد يتقدم فيها القلة من للتجوين والوساطة، بالسوق في تصديق مستوى الاتحاد دون مستوى التاج الخارجي لم يعد يرى معها السيوالك للحلي الاتحاد الاجنبي للتزوي لا مبريا او هاديا بمسجة ولك، ضمن مئالة الشخصية فضلا عن انه لم تكن مواصفات وشروط سلسل الاسواق الخارجية مستوية اصلا كذالك يضعف عطف التصدير قابل للتدوير او جزيا وطوره تكار تكون غائقة؟

يتمتع الفدية مع القير ويضعف الجود مايفقد سوق قلة للتجوين والوساطة من مامش روح برفصوه على السيوالك لسلم غير طليعة ايرسفات فنية دقيقة او ايضا خاف تركبات واسمالية كذالك يكون الاتحاد اذنا وهذا حاله في السوق للحلي مع شبه انقلابه القدرة على المنافسة في سوق متحركة

ان القنص التصدير حتى تتشكل من صنع تكنولوجيا التطوير وتتقن صناعة القدرة على كاية رغبات السيوالك للحلي بثلث السيوالك التنافسي مع الخارج نبدأ بصناعة قنصويق للحلي ومن ثم صناعة التصدير لتكون الخطوات ثمانية ومحسورة. وعندما نصل اليها نذكر في ان عدنا صناعة تصدير ضمني الي تطعيمها كذا مايفضل. على سبيل المثال كل ذكرنا في من منتج ليشي مزايا تنبؤية ليشرك في انتاج سلعة في مصر بشرط ان تكون تقنية اسوالة كايا في مصنع مصره تصور انه او شركته ان كان تكون قد وضعنا لداكنا على بلاء طريق يجمع بين القنص للتكنولوجيا وبقاء الاداء، وشوكلية بمبارسة السيوالك الخارجي بمتطلبات اتياء. تعدد الصناعات ينتج اسواق التصدير من قدرة مصفوية بقاء القير فديا. كذا ان السيوالك للحلي في ظل السوق والياته مع مائسة خارجية بديروا القنص العالم في حرج الاساس في مزيوات صناعة تصدير، ان تشتقت قنص ليراب الاسواق الخارجية على اسعياها اتحاد مصري مائس مئين.

الحريق طويل وحتى لا مفر منه امام القنصات تجارة دولية مبركة ان لحت علما ان تيزيل الآخر وشوكلية عوالبه وخديعة خاصة ان التحكم في شركات عملاقة تتحرك حكوماتية وبداية الاف ميل، خطوة وكما هو العزم وتيزيلو الحص الوطني من خلاله مع فلسفة وشاكية تقدم على المصلحة على اختيار العيالت لا على اسعياها الاخذاء بولكها تفصيل معالجة للازنات البائرة وشاكية والزارات رشيدون عن طليعة تحت حمة عدم اشفاقية بدوي القنص والازنات على اولى شرب جملي مخلفة على هذا النحو يتر كمنزل الوقت لتحديد الاعداد بسني صير، تنقيتها، وهذا هو السكك الذي يسمع بخسور التصدير بشوكلية الموجودة على مضطر الاجتماعية والتشقة تنطيه بظلالية مصوبة

منطقة التصدير التي يتصور اي للوارد للتاحة اقرب لاصلاح وتحقيق العالم، مصر الحديثة على يد سولي بولية كانت مارة علم ترسل بمطعمها الي الخارج ليمتاعا على بقلتها الخاصة ومن بعد ان شكل الماملان بلخارح مودبا القنص الفاضي اليها ولكن غليتهم من اللورسين. وفي العالم القديم لم ياترنا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها ليلقت املاعندا الماملان ببولية فدية بقتة مستهدبة بالصورة صنع لسواليا في هذا اللورال، تقي القوروت لالتصين من خلة والمصري، في القنصا معود على بولية مصورة مئين على السيوالك القان بالاعداد للحلي عديم ان هذا لا يكون القنص لحد اعداها التصديرية لانا لا نطلق حرية تشاء للشعاع للحلي في ليل اهداف وشوكلية فدية ماملان لائل الاعتراف بالبرجات قاطية

الزكر الحادة خارج الحدود بل والقيصين معها اتياء لائل الاعتراف بالبرجات قاطية لامل لا يمر له لكن لكل مجتمع خاصية سولوكية، وبالتالي فإن الخلاف ولود بين للعدد الحلية والاعداء الخارجية فيها يتناق بالسولوكيات والثقافة العامة، وان بعدد الاختلاف للاحراق، بالدرجة فدية قديمة من هذا تكون الماملان العامة لخصوبتها الاقتصادية وفي ذات الوقت دينيتها للحلية من التصدير انه وبعد تدريس طويل اكتسب الماملان للحلية قلبها العلمي تستخدمه بينما تكون اقل ظهورا لاسد ثغرة القنص للحلي في بعض دول الجوار وتكون مراكز جذب للحلي العام من دول الجوار لاسا ومن طليعي العلم الراعين في اكتساب مهارات القراءة بالقرية من علم دول الجوار

من قنصين باعداها مائليا وموعها للتوسط مع مهارات عادية وما جاوزت غيرها في كذا، في القير، لالتزيم القنص، لادبا، مصر في الخارج، لمطويعا وحتى ايجاد الواسي ملحوظا

ايضا خاصة في دول الجوار، قاطما لا تكون مصر مركزا طلي عليه لا يكون للعلاج اعد اعداها التصديرية ولانا لا توضع اهداف بديروا قنصات عادية خاصة مئين بكارها طلي مختلف التخصصات والمستويات على مستوى فدية مع مراكز العلاج الحلية في الخارج

ليس من القسور ان يرفض من خلال ترافيس مزاولة القير على هذه القنصات التراسل مع شكات الدولارات الحلية القالية وان يرفض من التراسل مع امير التخصصين في العمليات الفدية لشركاته والارقي في نتائج التحليل والاحداث في مئانة العلاج من على لحد او الحضور ان القنص الاثر وان يرفضها عليها مائلة كادامات العلم من الاجيرة والادوات وبالشراكة في اللورال الاولي، لكان من القصور وضع شوكلية مباركة لرعاية للورسين من لحظة دخولهم دور العلاج للفتنة، ولتأكد من ان وسائل التشخيص والفحص للعلم للوجبة لتلاقي مئيلاتها من زك السيوالك التنافسي في الخارج وان ماصعها الادبا، من القنص ان فدية تفويض عناصر على درجة طلي، من القنصات ومقنصه بكتامل لاجود الايا، وان شوية الاستشارات الاكترونية متزايدة بربط جميع دول القوصلة مع الخارج وان هناك تماثلات مع القنصين في الخارج كل في تخصصه مع تزوير مئة تاملن الادبا، لوريجا مسقطات للورسي عند اي خطا مهني قد يحدث شوبن شأن غيرهم من لبلاد العالم المتخصص.

مصر من افنى الدول بكارها والسيادة قتالية صفة ثالثة مئة منذ زمن بعيد وهذا لاحتطى بيب مئسب من سوق السيوالك تصور ان جابيا من عدم التمكن من الحصول على تصيب عامل من السوق رغم الجود الحديث للبليل من المئولون ومن الماملان بقلعا يرجع في سولوكيات التعلقان طليه والي بعض الشواكل التي لازمت مناخ مصنفه. رد

الاختلاف للورسي لسبب او لغير مسبب ان موده غلب التثاقلة في كثير من القير والارالي ذابن مصره تمارسها قلة في القنصا مع السيوالك فدية شوكلية دقيقة التعلق بيب فيها السلق حظه على ما اسعياها ويوسع الراعين من اقله بيب القير في مشاها ان موده تصور محدود بيب القير الابد فيمال مئة تاملن الماملان السيوالك عدا تفاق على سبيل لائل مشروعات ذات عده موزكة مثل المصارعة التي ترى في التعلق على مشروعات للتعب قرب القير اسوالة لا مبريا مع مشروعات حصارية على عائد متماثل وسريع وفي هذه الاسياها وحددا ان هناك غيرها على طلي تقريبا بعدل عن بعضهما ان هو كذا مبركة من حسن حظ مصر وباشا انه لم يقابل هذه الفارضة عند اتياء الاختلفة بتداع مصر في ذلك الحين ويجمع الاختلافات التي تمتد في غيرها بديروا السيوالك والقنص والملاوي على عناصر خديعة من لملكن ان يعلق بها وفولتها تطوير سريع خاصة ان الصعيح منها عوالبه من تفاق القنص الاجنبي متمثلة وسريعة في باد مئين باسماح بحصارية متزايدة، الاتحاد اقزاعي التنافسي له مقويات ومواصفات وجودة وتظليل وتزليل من القير مصر اعطال مائليا، وسبق الفصح فيها لكثير من متجاني اقزاعية عن غيرها لوريجا مبركة تنسوية في لشيما ع رغبات مستهلكين في الخارج فما افنى خطبها من الاسواق الحلية تنسوية هذا الاتحاد وتصحيح قوروله وقد تكون حاله في فية افضل بكثير عن حاله عند تامل السيوالك القنصاتي له بكثير منه لا يدور في القنصات سيلا بل تد لا برفيا اصلا

من التصدير ان توضع شوكلية القنص في السوق للحلي فإن لاختلاها بالورسين بجاح سويل شيع تصدورا من خلال جيار اسواق مئوس بكار اولى حلي وصل للنتج في السيوالك القنصاتي بجة جيدة وشي وهذا سولاسا طلي. وهذا تحقق مئة جادا للتدوير في اهداف التصدير التي يمكن ان نمتهاا اقتصاديا وتكون ان هناك تصميرا.

اسم كاتب المقال : حازم البيلوي
رقم العدد : ٤١٤٦٦
تاريخ الصلور : ٢٠٠٠/٦/١٢

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع التجارة
المصدر : الاهرام

المطالب الفنية لتجارت التصدير لتكنولوجيا

بداية لابد من تأكيد ان قضية التصدير هي قضية قومية بالنسبة للاقتصاد المصري بكل ما يعنيه ذلك من ضرورة بناء استراتيجية متكاملة للتصدير ، وهذه القضية قومية لمسيبين أساسيين الاول هو اننا بلد بالغ الفقر في الموارد الطبيعية ، وإذا لم تطور قدرات تصديرية فإننا سنظل نتمتع على الاستيراد ، وسنواجه مشكلة سداد فاتورة وارداتنا ، والسبب الثاني هو ان العالم يزداد ارتباطا في مجال الصناعة والتطور التكنولوجي والصناعي بما يستلزم ضرورة المشاركة في هذا التطور وهو امر مرتبط تماما بقضية التصدير والتفاعل الواسع النطاق من السوق العالمية.

وإذا كنا نقول ان التصدير قضية قومية، فإن ذلك ليس مجرد شعار وإنما له تبعات محددة ، فإذنا نقول ان التصدير قضية قومية مثله مثل التعليم والصحة والسد العالي والمادة الصناعية الثقيلة ، فإن ذلك يعني انه من الضروري أولا ان تخصص

موارد محددة من أجل إنجاز هذا الهدف القومي اي التصدير ، فإذا كنا نريد ان نرفع صلابتنا من وضعها الراثن الذي تتراوح فيه ما بين ٤ و٥ مليارات دولار في ١٠ او ٢٠ مليار دولار في خمس او عشر سنوات ، فإن ذلك يتطلب وضع سياسات واتخاذ قرارات وتخصيص موارد من أجل تحقيق هذا الهدف ، وهذه الموارد يجب ان تكون محددة واضحة مثل تخصيص ما يتراوح بين ٤٠٠ ، ٢٠٠ مليون دولار في جانب الاتفاق في الموازنة العامة للدولة من أجل تطوير الصادرات.

من العمل الثاني من أجل تطوير الصادرات فهو تحديد اهم معوقات التصدير ، وعلى رأس هذه المعوقات ، تأتي السوق المحلية المصرية التي تعتبر كجبر عدو لمعظم التصدير ، لأنه ليس هناك منتج عالمي عالى اياها فرصة لبيع انتاجه في سوق لا تخلق فيها ولا مواصلات ولا احترام للتصدير والبحث عن سوق أخرى غير السوق المحلية ، فلابد من جعل هذه السوق المحلية صعبة على المنتج المصري من خلال فرض احترام المواصفات في هذه السوق فلما تحترم في الاسواق الدولية.

الحاصل الثالث لتهمية الصادرات هو تطوير البنية الأساسية اللازمة لتسهيل التصدير مثل الطرق والمخازن والموانئ والمطارات ووسائل النقل اللازمة للسليم التي تصدرها مع توفير التخليط والتحويل والتأمين على الصادرات التي يفترض اننا امر لى يبدى انتاج قادر على المنافسة من زاوية الجودة والسعر. وهذه البنية السياسية المرتبطة بالتصدير تحتاج لتخصيص موارد من أجل إنانيتها.

اما العمل الرابع لتهمية الصادرات المصرية في قوى الاسواق المستهدفة للصادرات المصرية في قوى الاسواق مثل اسواق الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الضروري ان نتعامل مع قضية التصدير كجزء مكل لقضية التصنيع ، فلابد ان تكون لدينا سياسة تصنيعية تتم صياغتها على أساس إدراك ما يجرى في الاقتصاد العالمى الذى نحن جزء منه نتجه الى المزيد من التفاعل والاندماج فيه ، فالأوضاع الاساسية للتجارة السلعية الدولية في الوقت الراهن فهو مكونات الإنتاج ، وحتى يمكننا الدخول في التجارة العالمية لمكونات الإنتاج لابد ان تكون لنا علاقات مباشرة مع الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بالدور الرئيسي في التجارة الراسية او التجارة الدولية في البداية مصنع وتصدير بعض المكونات التي تنطوي على قيمة مضافة محدودة وعلى مستوى تكنولوجيا اقل تقدما من ذلك المستخدم في المكونات الأكثر حيوية ، وهو امر منطقي لاننى عند دخول هذه السوق لا يمكن ان اطالب بالفرز مباشرة الى صناعة وتصدير الأجزاء الأكثر تقدما على الصعيد التكنولوجي والأعلى في القيمة المضافة التي تنطوي عليها.

كذلك فإن وجود شركات التجارة ، يعتبر امرا حيويا لتنمية الصادرات وللتنمية بصفة عامة ، وإذا نظرنا على خبرات التصنيع في العالم فإن إنجلترا هي التي بدأت الثورة الصناعية ، أما ألمانيا فإن البنوك هي التي وفقت وراء التصنيع فيها ، أما في اليابان وكوريا الجنوبية فإن الشركات التجارية هي التي وفقت وراء التصنيع فيها ، وكانت بالفعل رأس الحربة في التنمية الصناعية في الدولتين ، حيث كانت لحد المنتجات التي تحتاجها السوق وتوجه المنتجين الصناعيين الى انتاجها ، اى انها كانت توجه القطاع الصناعي الى ما تريد السوق فعليا بدلا من ان ينتج سلعا ثم يبدأ رحلة البحث عن سوق لها.

وهناك نموذج لشركة يابانية كانت متخصصة في صناعة الموتوسيكلات وارتدت دخول صناعة السيارات ، وكانت لديها الانكشاف الفنية لصناعة اى نوع من السيارات ، لكنها لم تفعل ذلك وإنما أرسلت مندوبيها لدراسة الاسواق الخارجية وبالتحديد السوق الأمريكية لتحديد طبيعة المنتج الذي تحتاجه تلك السوق ولا يتوافر فعلياً آنذاك ، ووجدوا ان هذا المنتج هو سيارة صغيرة تناسب الذوق الراقي ، اى ان البحث عن السوق ومتطلباتها كان هو المحرك للمنتج ومواصفاته ، لذلك نجح المنتج وأحفل مكانة مهمة في سوق السيارات العالمية.

ومن هذا المنطلق لابد ان يكون هناك اهتمام كبير بالمنتج الثقافي في مصر لأن سوقه حاضرة ، فعليا فهمنا نحن لدينا من سوء إدارة أو كفاءة فإن المنتج الثقافي المصري لم يكل الاسواق العربية ولا يمكن ان ينافس فيه الأمريكيون أو الأوروبيون أو اليابانيون ، ولعلم قبل الصادرات الأمريكية في مجال السينما والغذاء والاول الثقافية والمالية عموما ، فمثل المكانة الثانية في قائمة الصادرات الأمريكية بعد صادرات الطائرات مباشرة.

كذلك فإن لدينا قطاعا صناعيا شاكلا لا تعرف كيفية استخدامه وتوظيفة لمصلحة التنمية الصناعية ، وأهمه الصناعات الحربية وهي في الحقيقة صناعات ثقيلة ، وينبغي دمج هذه الصناعات في القطاع الصناعي بحيث تدخل في كنفه في المناقصات مشاركة مع الخارج.

ومن الضروري ايضا ان يرتبط كل ما اشترنا إليه انما من ضرورات تنمية الممارات بتطوير عمليات البحث والتطوير (R&D) وترفع كفاءة إدارة الإنتاج والتسويق والإدارة القانونية بصفة خاصة في حزمة متكاملة يمكنها بالفعل ان تشكل أساسا للتنمية وتطوير الصادرات المصرية.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع التجارة

المصدر : الاحرام

اسم كاتب المقال : سمير طوبار

رقم العدد : ٤١٤٦١

تاريخ الصلور : ٢٠٠٠/٦/١٢

ضرورة لوضع الاقتصاد على درب النمو المتواصل

تعد قضية الصادرات من القضايا الحيوية التي احتلت مكانة مقلقة في جدول اولويات اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني في الفترة الأخيرة. والقضية ليست في العجز في الميزان التجاري أو عجز ميزان الحساب الجاري وإنما في سعر الصرف لأن هذه الأمور أجزاء في الموضوع الأشمل وهو قضية التصدير وأهمية الصادرات في إنعاش الاقتصاد القومي وفي القيام بدور محوري في تحقيق النمو المتواصل.

ولإبرك حقيقة الوضع فيما يتعلق بالتجارة الخارجية يتجلى من أن تشير إلى أن الصادرات المصرية تدور منذ فترة طويلة حول مستوى ٤ مليارات دولار سنوياً، وإن كانت قد بلغت نحو ٥.١ مليار دولار في العام الأخير.

وبالمقابل فإن

الصادرات

المصرية قلت

تتراوح بين ١٠

و ١١ مليار دولار

سنوياً في الفترة من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٤ ثم حدثت بعد ذلك قفزات في الواردات لتصل إلى ١٤ ملياراً ثم ١٥ ثم ١٦ ثم ١٧ مليار دولار في عام ١٩٩٨.

وبناء على التبات النسبي لقائمة الصادرات والزيادة الكبيرة في قيمة الواردات، حدثت زيادة كبيرة في العجز التجاري المصري وكان هذا العجز يتم تغطيته من خلال اقتراض ميزان الخصمات والتحويلات، ولكن انخفاض الواردات السيلحية عام ١٩٩٨ بالذات وأبرزت أزمة السويس أدى إلى عبء العجز إلى ميزان المعاملات التجارية. ورغم تحسّن الإيرادات السيلحية عام ١٩٩٩ إلا أن عجز المعاملات التجارية قل مستمراً حتى ولو كان قد انخفض عن عام ١٩٩٨.

مدام ميزان المعاملات التجارية متخلفاً على النحو الذي أشرنا إليه، فإنه من الضروري أن نولي اهتماماً أكبر بميزان المعاملات السيلحية، لأن هذا الميزان

ولذا عدنا إلى موضوع الصادرات في تأخيرها وأهميتها الحقيقية تكمن في أنها تشكل دائماً وحالاً للنمو المتواصل، وبمعنى عن هذه الصادرات فإن الطلب في السوق المحلية ضعيف بما يضيف حوافز الاستثمارات الجديدة التي من المفترض أن تتصالح تدريجياً بما سيحل بالتدريج من التحول الموزعة والقدرة الشرائية، وهناك ضرورة لكسر هذه الحلقة المفرغة، والإصل في كسر هذه الحلقة متعلق برفع وتنمية الصادرات التي يمكن على أساسها أن تتوافر حوافز للاستثمارات لإنشاء صناعات من أجل التصدير تؤدي إلى رفع مستوى تشغيل قوة العمل وإلى زيادة التحول والقوى الشرائية طبقاً للمعاملة المتكافئة، التي تبدأ بزيادة الطلب التي تتسبب زيادة الاستثمارات، ثم زيادة التشغيل الأمر الذي يعني تحول الحلقة المفرغة إلى حلقة جديدة من النمو المتواصل.

وعندما يحدث هذا وتتطور الإمكانيات الاقتصادية والقدرة الذاتية على النمو فإن الصادرات لن تحظى بنفس الأهمية، ولما سيكون الاقتصاد المصري قادراً على الاعتماد على قوته الذاتية في تحقيق النمو المتواصل، وهذا ينقلنا إلى التساؤل الأكثر أهمية: كيف تتم تنمية الصادرات للمصرية، وهل تستطيع السلع المصرية منافستها ومواصفاتها أن تنافس في الأسواق الخارجية، بالطبع لا، لأننا

حسين نتوجه بصادراتنا إلى سوق أيقنا يجب أن نلتزم في هذه الصادرات بالمواصفات التي تتناسب مع السوق والتي تناسب أنموذج المستهلكين فيها. فالصين تصدر الجلاب الذي لا يستعمل في الصين نفسها إلى أسواق محددة

تراعى فيها أنموذج الاختلافات، فمتصدراً إلى السعودية والسودان والغرب، وترتبط على هذا فإنه من الضروري أن ننظم شركات خاصة للتصديق، أي أنها ليست حكومية وليست أجهزة تدليل تجاري بحيث تشكل الحلقة بين المنتج المصري والمستهلك الأجنبي. فعملية التصديق عملية هامة ترشد الصادرات إلى أماكنها الصحيحة.

ولذا نظرونا إلى هيكل الصادرات المصرية نجد أن جزءاً كبيراً من هذه الصادرات عبارة عن سواد خام مثل البترول، وهو ما يطرأ التساؤل لماذا لا تصدر هذه السلع بعد تصنيعها في شكل منتجات وبالذات لماذا لا تصدر البترول في صورة منتجات صلبة أو بترودكيماويات لكي نغتنم من قيمة الصادرات، وكذلك الأمر بالنسبة للقطر لماذا لا يصنع ونعمل به إلى منتجات نهائية هي المشروبات والملابس الجاهزة بما يعظم قيمة الصادرات المصرية، كذلك مطلوب تشجيع التنوع في الصادرات التصنيعية. وهناك ضرورة لوضع ضوابط على عملية التصدير أو انعاش عملية مراقبة الجودة والالتزام بالمواصفات القياسية لأن هناك منتجات غير جيدة يمكن أن تصدر وتسبب إلى سمعة الصناعات المصرية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمى طوبار
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٤١٤٦١
المصدر :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/١٢

وهناك بعض الأمور الضرورية فى تنمية الصادرات وزيادة العائد منها ضرورة صياغة سياسة للتصدير لا تقوم على تصدير الفائض بل على التوجه للسوق العالمية من أجل التصدير وإقامة صناعات موجهة للتصدير، لأن مثل هذه السياسة فى التى يمكنها تحقيق نمو مستقر للصادرات، أما تصدير الفائض فإنه مدخل لتذبذب قبيح وحجم الصادرات. أما فيما يتعلق بحالة الميزان التجارى للمصرى المتوقعة لدى تطبيق مصر لكل التزاماتها طبقاً لاتفاقيات «الجات» فإنه من الضرورى أن نذكر أن هناك صراعاً فى السوق العالمية، ومنافسة حادة ولابد أن نتعامل من منطق تقدير هذا الأمر بشكل واقعى حتى نستطيع أن نتفاعل بشكل خلاق وإيجابى مع المعطيات التى أوجدتها الاتفاقية. ومن الضرورى أن يعكف الاقتصاديون المصريون على تحليل ميزان العمليات الرأسمالية والمالية، بقصد التوصل إلى وضع أليق على مصادر الاختلال فى هذا الميزان، وكيفية علاجه، لأن ذلك أمر مهم للغاية للحفاظ على استقرار سعر الصرف الذى يجزى البنك المركزى دراسات عميقة بشأنه فى الوقت الراهن، تتضمن تقييماً للبدائل المختلفة لنظام ربط الجنيه بالدولار.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نهلة أبو العز
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	١٦٤١
المصدر :	(مجلة الأهرام الاقتصادي)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/١٩

مائة عام .. وقانون التجارة الذي وضع عام ١٨٨٢ يمارس نشاطه رغم كل الثغرات الموجودة به وتغير ظروف المجتمع الاقتصادي خلال الأعوام المائة .. لذا عكف المسؤولون والحبراء على إصدار قانون التجارة الجديد الذي بدأ التفكير في إصداره منذ عام ١٩٩٦ وبدأ تنفيذه مع بداية عام ٢٠٠٠ واستحوذ على اهتمام كل المتعاملين واستقرت مناقشته في مجلس الشعب دورتين كاملتين.

حول ما استحدثته هذا القانون الجديد من نصوص ومآثره من مشاكل علمية ظهرت عند التطبيق الفعلي له، دارت وقائع المؤتمر الثامن للقانونيين المصريين والذي تنظمه الجمعية المصرية للتشريع والاحصاء.

سؤال طرحته جمعية القانونيين

قانون التجارة الجديد هل ينقذ السوق من الركود

متابعة : نهلة أبو العز

إشار د . عاطف صدقي - رئيس الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع - إلى أن القانون التجاري جاء تطويره ضمن مجموعة من القوانين التي تم تطويرها لتواكب النظام الاقتصادي الحديثة والانتقال إلى الاقتصاد الحر بدلاً من الاقتصاد الخط ، فكان من الضروري مناقشة مواد قانون التجارة وتعديلها لتتواءم مع ما استحدثت من تشريعات اقتصادية مختلفة.

من جهة أخرى أوضح الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب أن قانون التجارة الجديد يعتبر إنجازاً حققه مجلس الشعب خلال دورته الماضية من خلال مناقشته لتتضمن هذا القانون وإصلاح أن هذا القانون حتى بمناقشات واسعة حول المصالح التي يحميها هذا القانون وللمبادئ القانونية التي تحكمه وقد جاء تعديل قانون التجارة بعد التطورات الاقتصادية الهائلة والتي تتمثل في اتفاقيات الازدواج وتطور النظام الاقتصادي وتظهر منظمة التجارة العالمية مما كان يستعصى أن يكون لدينا قانون يراعى التغيير في هذه الاتفاقيات ويهيئ المناخ القانوني لها. وأشار د . سرور إلى أن هناك بعض المواد شهدت معارضة من مجلس الشعب لذا فقد تحمل للجلس مهمة تفسير وتوضيح تلك المواد وقبول المقترحات التي عرضت على المجلس وقد نوقش القانون في ٥٦ اجتماعاً وبوريتين لجلس الشعب وبلغ عدد الأعضاء المناقشين له ١٠٢ عضو وقدم لتعديله ٤٤ اقتراحاً وتم تعديل ٢٠٢ بنداً اقترما المجلس على المشروع ، وأضاف أنه أثناء مناقشة القانون اعترض بعض رجال الأعمال والغرف التجارية وتم الاجتماع معهم ومناقشة اقتراحاتهم والتوصل إلى حلول مناسبة.

وأوضح د. سرور أن القانون في فلسفة جديدة في كثير من الأمور منها عقد التكنولوجيا والشيك ، حيث وضع القانون مواد جديدة لتنظيم عقد التكنولوجيا أخذاً بفكرة الحول الوسط في كل مناقشة عالية شراسة تتنافس فيها الدول المصدرة للتكنولوجيا والدول المستوردة لها ، كذلك بالشيك الشيك فقد وضع القانون فلسفة جديدة للشيك باعتباره أداة دافعة ، يصرف بمجرد الإطلاع عليه . عرض الدكتور سمير الشرفاوي استاذ القانون التجاري بكلية الحقوق جامعة القاهرة للإحكام المستندة في قانون التجارة الجديد مشيراً إلى أن قانون التجارة استخدم عدة أحكام منها في مجال الالتزامات التجارية حيث وضع نصوصاً قانونية للنظرية العامة للالتزامات التجارية تضمنت أهم المبادئ القانونية في هذا المجال وهي قواعد في مجملها تعد استثناءً ، عن القواعد العامة الواردة في القانون المدني وأجاز القانون استحقاق عقد التأخير عن الرداء ، بالالتزامات التجارية بمجرد استحقاقها وليس من تاريخ المطالبة القضائية كما هو شأن الاستحقاق في الالتزامات المدنية وفي مجال العقود التجارية نظم القانون عقد نقل التكنولوجيا وهو أول تنظيم تشريعي في مصر لهذا العقد لما يتسم به من أهمية وقد استهدف القانون حماية المصالح الوطنية مع احترام المصالح للشريعة لرد التكنولوجيا ويضمن في ذات الوقت للمستورد المصري أن يستوعب نوع التكنولوجيا التي يستوردها وزيادة قوته على المنافسة في أسواق التجارة الدولية .

لذلك اتخذ القانون موقفاً معتدلاً من الشروط القيدية للمستورد ، والتي تزد عادة في عقود نقل التكنولوجيا . كما استحدث القانون تنظيماً لعقد التوريد لما يتميز به من طبيعة خاصة إذ هدف جوهري عقد بيع ولكن يتفق للمتعلمين على حديث أدنى والنصي الكمية محل البيع كما يعد الزمن عنصراً جوهرياً في هذا العقد . وأوضح د. سمير أن قانون التجارة عالج بعض النصوص للمبرقية مثل البرقية التذكية وبيع السكوك وتجليز الخزائن .

د. أحمد فتحي سرور

دورتان

لتناقشة قانون

الجديل

عقد التكنولوجيا..

استحدثت عقود التكنولوجيا على اهتمام عدد كبير من الباحثين والمؤثر وقد تناول سمير برهان الحامى وجهة النظر القانونية للعقد من خلال ورقة بحثية قدمها المؤتمر وأشار فيها إلى أن القانون التجاري القديم لم يتعرض لهذا النوع من العقود المستحددة لهذا فقد أورد الشرع المصري لحكام عقد التكنولوجيا في المواد من ٧٢ - ٨٧ من القانون التجاري الجديد .

وأشار سمير برهان إلى أن هناك عدة ملاحظات حول هذا العقد تمثلت في التساهم بقرن من الجمود مقابل حركة التكنولوجيا الحديثة والتي تنتقل من نقى لآخر بسرعة كبيرة ، حيث كان من الضروري أن يضاف هذا العقد بالمرونة والفرعة على التشكيل والتغير ليتواءم مع متغيرات وتطورات التكنولوجيا . أيضاً لم يتم الشرع في مصر بأصدار نموذج لعقد التكنولوجيا يستهني به المستورد الوشى أو المنتج الوطني للتكنولوجيا في تعاملاته عند إعداد عقد شراء أو بيع التكنولوجيا وأضاف برهان أن عقد التكنولوجيا عقد مركب ليس بسيطاً ويتكون في أغلب الأحيان من عقد فرعية بالإضافة إلى أنه عقد من عقود اللذة .

كذلك تناول الدكتور رضا عبيد استاذ القانون التجاري بالمعري من خلال ورق بحثية عقد نقل التكنولوجيا موضوعها الشروط الشكلية للالتزامات المترتبة على الأخلال بشروطه .

وتناول د. رضا الالتزامات الواجبة على الأطراف المتعاقدة والتي تنشأ من العقد مشيراً إلى أن هذه الالتزامات تتمثل في الالتزام بتقديم المعلومات والبيانات من خلال تقديم الوثائق الفنية اللازمة لاستيعاب التكنولوجيا ويشمل هذا الالتزام أيضاً تقديم مبالغية المستورد من الخدمات الفنية اللازمة لتشغيل التكنولوجيا . كذلك الالتزام بالأخبار والتجسبات ونقلها إلى المستورد حيث يلتزم مورد التكنولوجيا بأن يخطر المستورد وتحفظاته التي يخطها على التكنولوجيا خلال مدة سريان العقد يلتزم بقتل التجسبات إلى المستورد إذا طلب منه ذلك ولم يعد للشرع الطريقة التي يتم بها ذلك .

وهناك الالتزام بتقديم قطع الغيار إذ يلتزم المورد بتسديد قطع غيار الآلات المستخدمة في نقل التكنولوجيا وقد اشترط الشرع شروطاً لتنفيذ هذا الالتزام وبما أن تكون قطع الغيار تلك التي ينتجها المورد وتحفظاته الآلات والاجهزة التي تستعمل في تشغيل مثقلة للمستورد وأن يطلب المستورد قطع الغيار . من الالتزامات في عقد نقل التكنولوجيا الالتزام بالمصرية والالتزام بتقديم المعلومات الفنية والكشف عن الأخطاء .

وطرح في جانب آخر من الدراسة التزامات المستورد بالتكنولوجيا والتي من أهمها الأخلاقيات بإحكام وتشريعية الوضعية لاستيراد التكنولوجيا وعدم التنازل عن العقد يلتزم المستورد بعدم التنازل عن التكنولوجيا محل العقد إلى الغير والالتزام من قبل المستورد بفتح الثمن إضافة إلى الالتزام بالمحافظة على السرية حيث يتطلب الأمر في كثير من العقود ذلك عقد البنوك والمصارف وكذلك العقود التي تتكبر عن الهجين مثل الطبيب والمحاسب والحامى أهمية الالتزام بالمصرية الكلية .

الاستخدامات الفنية للضامة للسيطرة على إدارة الشركات كانت عنوان الدراسة التي أعدها الدكتور حسين قنص وكل كلية الحقوق جامعة طنطا ، مشيراً إلى أن هناك عدة انتقادات لاستخدام أساليب الدفاع منها أن هناك جانب من الفقه ينظر لعروض الاستخدام على أنها جزء لا يتجزأ من آليات السوق التي لاغنى عنها لتطوير إدارة الشركات من الناحية الكفدية وذلك عن طريق التخلص من الغراء غير الافكار وضمان الاستقلال الاثني والتوظيف الكامل لأسرول الشركات للقرعة بتقدير بنسأ .

وأشارت الدراسة إلى أن هناك اتجاهاً دفاعياً آخر يتمثل في التكتيكات الدفاعية بهذا التكتيكات الانتقادات التي وجهت للفقه الأمريكي وقد وجهت انتقادات لهذا الاتجاه تتمثل في أن العروض تقدمت في شكل موجات كثيفة بشكل خاص على الشركات ذات النشاط الصناعي وهو ماينبئ أن توجه تلك العروض هو الرغبة في الروحية وإعالة بتحسين الكفاءة الإدارية داخل الشركات المستهدفة .

أفوايا جديدة

مارحت ورقة عمل قدمتها الباحثة مهنى مجدى أهم الأعمال التجارية للنصوص عليها في قانون التجارة الجديد مرفوعة من خلالها إنه مع تزايد الانتقادات التي وجهت للقانون التجاري الصادر في عام ١٨٨٢ لنصوصه عن مواكبة التطورات الاقتصادية الهائلة التي حدثت خلال الفترة منذ صدوره وحتى الآن صدر القانون الجديد التجارة والذي تضمن خمسة أبواب ، الأول خاص بإحكام التجارة بوجه عام والثاني خاص بالالتزامات العقدية التجارية والثالث بإحكام عمليات البنوك والرابع خاص بالاوراق التجارية والخامس والأخير ينظم أحكام الانلاص .

وحدثت الدراسة أهم السمات المتميزة لهذا القانون حيث حددت الماد من ١ - ٩ من هذا القانون الجديد الأعمال التجارية تفصيلاً وأشارت الدراسة إلى أن لحكام القانون الثلاثة لم تكن تعرف بالمسأة التجارية التي تعامل على المعقارات استناداً إلى أن المعقارات بسبب طريقة تقويضها وانتقال ملكيتها تتناقض مع السرعة واليساسة التي تتطلبها

قطاع الصناعة

الاقتصاد المصرى

قطاع الصناعة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الصناعة اقليمية	حسام الدين محمد	العالم اليوم	٢٧٥٣	٢٠٠٠/٢/١٢	٩٢
٢	الصناعة المصرية	عمود نراغى	الاحرام	٤١٣٨٥	٢٠٠٠/٣/٢٨	٩٦

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	حسام الدين محمد
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة	رقم العدد :	٢٧٥٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٢/١٣

التصدير قضية حياة أو موت وتشجيع الصناعة المحلية امر حتى لا يمكن الاختلاف عليه أو مناقشته. ولكن الدول الصناعية واكثرها تراء تشجع صناعاتها المحلية وتحصنها من الإغراق والمنافسة. كما تقدم الدعم بأنواعه للمصنوعين والصادرات سواء اكان دعما ملموسا او مخفيا.



محمد البهى

محمد البهى
انتاج ملح كلية الجودة
رئيسة جامعة المنصورة
للتصدير إلى الدول
التي تفضل فطر يجب
التي تفضل فطر يجب



أ. محمود سليمان

محمود سليمان
لجنة من القطاع
الخاص والحكومة
لوضع السياسات
حماية الصناعة

3 عقبات أمامها و 5 مقومات لزيادة التصدير

الصناعة المحلية محطة انطلاق لقطار التصدير السريع

ومستازات الانتاج بأى حال من 250 من الفئة الجمركية للفرصة على المنتج النهائي مع العمل على تقليل الفئة الجمركية للفرصة على المواد الخام التي لا تصنع في مصر ويتم استيرادها في الانتاج للحل والحصول بهذه الفئة إلى نسبة لا تتعدى 10% وليس تأخير نظام العمل بالمصنع للأزوت والتدوير مع تقليل العمل بنظام التفاضل ريت لسهولة التعامل مع هذا النظام وفك الاشتباك بين المصدرون والموردين واستيراد ما يتم دفعه من جمارك بصورة قسائية فورية تسهلا لأجرامات التصدير وتحفيز المصنوعين لاستخدام بعض مستزات الانتاج محليا. وفي جمعية المستثمرين في الذكرة التي قدمتها إلى رئيس هيئة الاستثماران لتسهيل تحويل الشركات القابعة طبقا للقانون 159 لسنة 1981 إلى قانون رقم 8 لسنة 1997 ضرورة تشجيع الاستثمار والاستفادة بالاعتبارات الضريبية المقررة بهذا القانون بالإضافة إلى

مستعد مثكرة لجميع مستثمري العاشر من رمضان عدة مقومات أمام هو الاستثمار في مصر ترى الذكرة ان من أهم هذه المقومات عدم استقرار كسياسة للصرفية والاستثمارية لدى الجهاز المصرفي. ولشملت الذكرة إلى أن تفضل الهيئة العامة للتصنيع في تحديد الخطة الاستراتيجية للصناعة بعد من مقومات الاستثمار ويتطرح مع عمليات تحرير الاستثمار والتجارة كما أن وضع القيود للفرصة على التشغيل لدى الغير بالناطق الحرة ومصدر تعليمات شفافية في التفتيش بالحد من هذا النظام والضريبة على نسبة 10% لدى توافر بعض المساح خارج للمنطقة الحرة عن الانتاج ومطالب مثكرة جمعية مستثمري العاشر من رمضان بمدة طالب القضاء على مقومات الاستثمار لهذا العمل على إزالة العثرات في التفرقة الجمركية بحيث لا تزيد الفئة الجمركية للفرصة على مكونات تحقيق - حسام الدين محمد

وفي مصر نحاول اللحاق بقطار التصدير السريع الذي شلتنا الطريق لمحات سنوات عديدة كما نسمى لمنع ترس التصنيع لحالي كمزودة لتقليل فائزرة الرزبات التي تشدخت وكانت ان تصعد بصورة الفوضى الاقتصادية للفرصة التي عرفنا طريقها مؤخرا. والحكومة الجديدة تهيئت لاهية الصناعة والتصدير وإلغت في اليوم الأول لعملها أن الشاغل الرئيسى لها هو التصنيع وأن الصناعة المحلية في البداية الرئيسية للتحول إلى منها التصدير. وبالرغم من تشجيع الكثرين تفرقا من الجهات التي تطرق الأوباب وتترى بالقضاء على سباقات القاذفة إلا أن الأمل مازال موجودا ومزاولا قاندين على التطور ومواجهة أي مخاطر تصيد بنا أو عادت لأزعة الوطنية لكل فرد نيتا. العالم اليوم أفتت يستثمرين لهم تجربة كبيرة في مجال الصناعة والتصدير لمعرفة رأيهم في هذه القضية.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : حسام الدين محمد

رقم العدد : ٢٧٥٣

تاريخ الصدور : ٢٠٠٢/١٣

ضرورة العودة لما كان مقدراً من انهاء الشركات التي افشيت كشركات أشخاص على توصية سيمية وذلك عند تحويلها إلى شركات معاملة حيث كانت تتمتع بالأغواء لمدة خمس سنوات أخرى بصفة سنوية وفي الغاء هذا القرار لشراً استناداً إلى مشروع وتصدير خاطيء من وزارة المالية في الحكومة السابقة، وتشير اللائحة إلى أن زيادة الأعباء التمويلية نتيجة لإرتفاع تكلفة الأراضي في لندن الجديدة بصفة عامة ولتأثير للربح الجديد خاصة بعد تسديد مبالغ العمل المزمع بالمطابقة الكيربانية للعمل للربح لتخفيف لتأثيرات اندى لأحجام الكثير من المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في مصر كما هي تعدد الجسبات الرأسمالية وتحاول لتضمينها بسهولة أمامه استخدام الممارسات الموجهة لهذه الجهات وبالقائمية لاسمعة الاستثمار في مصر فضلاً عن مجال كثير من المستثمرين في مجال الاستثمارات الخفيفة عن الاستثمار تخوف من قانون الفشل التجاري الذي يوجب حبس مبري مصانع الألفية حتى في مخالفتها بسيطة ويضرب أي مخالفة غشا تجارياً حتى أن ولم يكن الخطا مقصوراً بل مجرد سوء بين بيان التكاليف كما لم يسفر بين التنبؤ التي تكون غشاً في الاستخدام السابق وبين التكاليف الأخرى التي لا يسل استخدامها في خبر بصفة الإنسان ولا بسلامة.

تشجيع الصناعة

ويؤكد المهندس عصام الجبال نائب رئيس جمعية مستثمري 6 اكثري ورئيس لجنة الصناعة وتنمية المصارف أن تشجيع الصناعة للمالية وإزالة العقبات التي تحول دون نموها يتطلب تخفيض التكاليف الاستثمارية التي تسبق عملية التصنيع وايضاً يشجع تنفيذ اللازمه لهذه الانشاج. وتشمل التكاليف الاستثمارية الاراضى، المباني، المكينات، والمعدات، وشبكات التجميع، المصارف العامة والتوزيع. كما تشمل تكاليف تنفيذ الخدمات الايجور، مصارف التال والطالب، واسعار الفائدة البنكية، وبرامجها مخرور، مصارف التال، ويشجع تشاغط سعر الاراضى في تشاغط المصنعية باللون الجديدة من ٢٠٠٠ جنيه للنتر للربح وبالتقسيم ٥ سنوات ٤٠٠ جنيه للتقسيم للفرق المجلدين إلى 200 جنيه حالياً. بجانب اضافة سبب شين ان تضاعف السعر عشر مرات خلال ثل من 10 سنوات من انتاج المستثمر فترة تصل إلى سنتين لاستخدام الاراضى ويحول إلى المخرجة على اسعار الاراضى للتأخر للاراضى المصنعية اذ لا يوجد سوق مبره في اسعار

الاراضى باللون المصنعية باللون 300 جنيه وبالتالى يخسر المستثمر إلى استهلاك عدة ملايين من رأس المال لشراء الاراضى بما يتكبى بصورة مباشرة على ارتفاع تكلفة التلجج وتقس السيرة للتكلفة على حساب استكمال باقى عناصر المشروع، وتغير تكاليف التشغيل والتالى غشياً ما تكون عن طريق الاثناوشن في القبوله، ويشير أن تكلفة البناء ارتفعت بصورة كبيرة نتيجة لارتفاع اسعار مواد البناء والاساف طوال هذه السنوات ملاقات الباني تتم بالصورة التقليدية في حين سبقتا العديد من دول العالم في حل مصنع المباني تدم الملائى الجاهزة والتي يمكن من غشالها اسعاراً تزيد وتكبى الصنع خلال اسابيع قليلة بدلاً من تسبيع العديد من الشهور في بنائه والتشطيب وهو ما يسرق بين مستثمر اجنبى في بلاده يستغرق عدة اسابيع لانه مشروع وتشطبه ومستثمر في مصر يستغرق عدة سنوات في إقامة مشروعه وتشطبه.

هناك المستورد

والنسبة المكينات والمعدات كأحد عناصر التكلفة الاستثمارية لمزارع الصناعة المصرية بعيدة عن مجال انتاج المكينات ويمكن استخدام المكينات المحلية للصناعات الحربية في انتاج مكينات لأغراض مدنية بأسعار منافسة للمستورد كما أن الشركات الهندسية والمراقب والتراخيص تعد مشكلة للشاكل وفق الرأسمالية المستثمر في مصر وبسببها يدخل للمستثمر في حافة مشروعه من الاشكالات حول نوعية المكينات الهندسية المطلوبة من قبل الدفاع واللنى والأجهزة للثقافة وحطة أخرى من المصارف في تمويل المراقب العامة من كبريه وميداً وتغيرات ورفض طرق وخلافاً من باقى مخار الخلل الأكبر للمصارف في رفض تنفيذ ملائمة هذه اللازم لهذه الانشاج. وعن عناصر تكلف التشغيل يقول المهندس عصام الجبال أن الخانات تمت من أبرز مخلفات اامة صناعة جين ثلثت الدراسات التفرعية والتحليل العملى أنه في حالة عدم توافق جاني كثير من الخانات مطبا فإن عناصر التكلفة ترتفع بصورة كبيرة ويصعده التلجج المبرور عن امكينات للتكلفة وبعد عشر سيرة كل وتوفير الخانات في موقع الانتاج هو العنصر المكين في حليل تكلفة الانتاج. وفي أوروبا وأمريكا تحفظ المصانع الكبرى في مخزونها بخزون

من الخانات لا يتجاوز حجم تشغيل 3 أيام فقط وتتمتع على سهولة الاتصالات لتوريد الخانات وعلى أسطول ضخ من قتل والخانات يوفر الخانات بصفة قنوية 48 ساعة من وقت الطلب، وهنا يأتي دور الدولة في تسهيل ومسر الخانات المستوردة في أسرع وقت عن طريق تسهيل وتسجيل الاجراءات الجبركية ومنع التدخل في الخانات في الدول الجبركية تمت أي مسمى ويمكن التسريع بتسليم الخانات لرفع الانتاج عن سيرة الخانات إن وجدت فيما بعد ويكون الخلل في التكلفة بين مستثمر في مصر وبشر الاحتمال بخزون من الخانات لازم لتسليم 3 أشهر وتظهر في المخرج الذي يحفظ مخزون من الخانات لتسليم 3 أيام لا يقل عن نسبة 73 من سعر تنتج.

ويؤكد المهندس عصام الجبال أن مصاريف قتل والمطابق مرتفعة جداً كما تضاعف تكاليف قتل البرى بعد صدور قرار بانه سيرة للمطارات وكذلك اثار اسعار الكيرب أصبحت لا تحتل والأفضل للمستثمر أن يدير مزارع كيربانية منفصلاً لتحويل التكاليف أما من اسعار الفائدة في البانق التي توجد دولة في الحكم تخصل لتلك الصناعات على سعر الفائدة العالي مما في مصر في حال يصل متوسط سعر الفائدة بها بعد لتخصل المصارف للصناعات وخرامتي لتأخرى إلى 15٪ في حين أن سعر الفائدة العالي للأغراض الصناعية لا يندى 6٪.

عوامل النجاح

ويرى نائب رئيس جمعية مستثمري 6 اكثري أن تشجيع الصناعة للمالية لا يرتبط بالتجشع جغرافية معينة، ويؤكد أن النجاح باللون الجديدة على كثير والمعدات من رمضان لافت تشجيع خلال فترة الانتاج وتعداً بدأت هذه للن من التالى ولأن نصل الدول الكمل والتحول لدية مشكلة من توجب حوافر الاستثمار والمصارف إلى مجتمعات معزولة جديدة وفجره المستثمرين بيزنات في شرق بومردى وشركى وشرق الفويات وب دون استكمال التنمية في لندن الجديدة وكان من الأخرى أن تستمر القنوية للفرقة لهذه لأن حتى تم استكمال عمليات التنمية بها ويضيف أن نجاح التلجج في السوق المحلي أصبح ضرورية لانتاج المصنوع وإتقار الاسواق العالمية، ويصر لمصنعت ما متفتحا علياً ولا يوجد خطر على استثمار أو تصدير أي سلعة، ولذا لم يكن التلجج

للطى لافرا على التالفة في حال هذه الظروف لا يمكن بأي حال من الاعمال أن تتجج عمليات تصنيده ويؤكد الجبال أن الخورج الاسواق العالمية ضرورية لاتمام عمليات التصدير ويحول إلى مجموعة من مستثمرى لندن الجديدة تبنت إنشاء شركات التصدير في إفريقيا ونجحت هذه الشركات في اقتحام الاسواق الإفريقية والتصدير لها وتم الاتفاق على تأسيس شركات في شرق إفريقيا، وشمال إفريقيا، وجنوب إفريقيا، وقلت الشركات في شرق وشمال إفريقيا بمزاولة النشاط ونجحت في أن تكون مراكز تصدير لتلجج المبرية الدول الموجودة بها ويتروخ الجباله غشاً مقنوعة أساسية يجب توفيرها لتشجيع عملية التصدير في تسهيل استيراد الرسوم الجبركية التي تم تصنيها للن لتع على المكينات وحتى أن لم تنته وزارات الصناعة والمالية من إصدار القوائم الاستثمارية الجبركية لتكثير من سوق العالم نظام (TAX REBARE) والقداس الضرائب الناشئة من لرابح التصدير، ويغير لقائمة للطلبات اللازمة لتسهيل تجارى بالأضافة إلى تخفيض قيمة العرض على أن يكون سبها للمصدر المصرى في قائمة المخرض الخارجية على وسيلة لتجرب لا تقدم ما يتوقعه المصدر من خلمات أو لمادة من العمل على وضع الضرائب الجبركية للاستيراد والتسليم في التصدير الجبركية، وتزيد لافانية العامة بغير الأكان حتى يتاح للصناعة المبرية القدر الكلى من القنوة والقدرة على التالفة في كل الدولة.

ويرى الدكتور محمود سليمان رئيس جمعية مستثمري 6 اكثري ومضام واحد المصنوعين على المخر من 12 دولة إلى حماية الانتاج الخاص وتصديبه في السوق المحلي بتعدي خاتمة أساسية لتجارب عملية التصدير وحفا من حقوق الدولة للحفاظ على سلطانها البريكة ويحول إلى الرئيس الأمريكي نقل بصفة شخصية لصحة التلجج التالى عتدا ذات مصادرات البانق من السيارات والمخرور السورق الأمريكى ويتم تحيد حمية مية للسيارات اليابانية لحماية المصنوع السيارات الأمريكية من الانهيار وببالب، وسليمان، والصناعات ومنظفات الأعمال بأعادة استخدام حقوق لدية الانتاج لأطى ويقول أن تشكل لدية مشروعة بين النظام الخلس والحكومة لوضع أليات حماية الانتاج لأطى أصبح ضرورية في حال حصول الجات والاشترطات للتصنعية الدول

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الصناعة
المصنف : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : حسام الدين محمد
رقم العدد : ٢٧٥٣
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/١٣

التي صنعت منتجاتها تحمل الفكر الجديد لأن نقل الدول الإسلامية هذه السلع، وبالمكان قامت الصين بدراسة احتياجات أسواق الدول الإسلامية وتبحث في تصدير السلعة وسجادة القماش واللينة لاسب في زمن في الوقت الذي فشلت لاسب العديد من الدول الإسلامية الأخرى في الحصول على حصة من هذه الأسواق ويظهر في صورة تمانين الدول وحساب الأعمال في إتساع لخدمة متخصصة تأتي بتفخيز عكسي من الدول للتخفيف من أثرها تجربة الدول للتخفيف من أثارها التجربة ونعرف احتياجات كل سوق والشرع الذي يفرضه المستهلك، وما الذي يفرضه عند يتشابه مواطن في دولة ما من كل من مواطن في دولة أخرى بهذا الشكل أو المثلان أو حتى لو السلعة للمصري ويرى محمد البهي أن دور السفارات وأجهزة التفتيش التجاري يجب أن يكون أكثر إيجابية في الترويج لمنتجات المصري بشكل مباشر أو غير مباشر ويمكن (للمعلمين بالهجرة) للتفتيش التجاري وضع برنامج على فترات زمنية محددة بحيث يتم الترويج لوجبة معينة من المنتجات كل فترة لأن من الصعب على أي مصنع أو مصدر تحمل تكلفة سفر وفلحة شخص ما لترويج لمنتجاته.

ويؤكد محمد البهي أن تنمية الصادرات والوصول لإنتاج السلع تنجح الأسواق العالمية يبدأ بالبطانة الجديدة ويجب الاهتمام بالبطانة وتطوير البحث العلمي للاستفادة من هذه الخامات وإمكان حدوث جنيته لأخدمة الصادرات المحلية التي تستغل الخامات المحلية. وفي هذه الحالة يمكن للمنتجات المصرية غزو الأسواق العالمية نظرا لسكون تكلفتها لان لالة الخام في تكلفتها

الجودة أولا وأخيرا

ويتميز محمد البهي بآرائه وكثير شعبة مستحضرات التجميل بإتخاذ المصانع المصرية على آراء الطلاب وإنتاج سلع ذات جودة والأسعار تناسب الأسواق التي يتم التصدير إليها ويقول إن الرأي الذي ينص على إنتاج سلع قليلة الجودة والسعر لتصدر إلى أفريقيا الجيدة سلع عالية الجودة للتصدير إلى أوروبا وأي جانب المصراع وفي ظل الدولة أصبحت مائة ثلاث الجودة العالية جدا متوافرة في جميع الأسواق وتكون الخطيرة في جميع هذا الرأي في إمكانية أخذ انتباه علم من المنتجات المصرية بأنها غير جيدة وفي أوقات سابقة كان الدول المصرية جميعا ولكن كانت جودة المنتجات منخفضة وكانت الدول الغربية تفتي اللافتات وكان ذلك عدم بيع الدول للمصري بد أن سلع انتباه أي العلم بأن هذا الدول ذو جودة قليلة وقد تصيف الكثير من المنتجات المصرية على أنها جودة ثانية في الجودة بد أن أي لادرجة ببعض المنتجات المصرية الأخرى عالية الجودة التي رفضها المستهلكون ويضيف أن البعض يريد أن منتجات دول جنوب مشرق آسيا لتحت الأسواق العالمية ولكن هذا رخيصة لأن ثقل الجودة ولكن هذا الرأي له وفي الحقيقة فإن هذه المنتجات لا تكون على جودة عالية ولكن عناصر التكلفة المنخفضة في هذه الدول التي لانخفاض أسعار السلع كما أن المستهلك الذي سيقبل على سلعة محلية قليلة الجودة لانخفاض سعرها سيرفض هذه السلع غير تضمن استواء التماسيح واستقرار الجودة من الدول الأخرى بد أن يكون لانخفاض العام ليدو هو عدم جودة جميع منتجات هذه الدول وهذا يمنها لخدمة الأخرى الرقابي للدولة ويجب أن تقيم الدول معايير أو مؤلفات معينة لكل نوع من المنتجات بحيث لا يتم السماح بتصدير أي منتج ذو جودة قليلة أو مواصلات أقل من الرافعات للحد من طاعة المستهلكين ويؤكد البهي أن تامة المنتجات الحقيقية لتصنيع منتج معين هو السوق المحلي وتقل الخطيرة الاقتصادية في ضرورة الحصول لخدمة العميل في للمستهلك في دولة التي سيتم تصدير إليها ويجب على المصدر قبل أن يتم عملية التصدير أن يدرس احتياجات وثقافة السوق لاسمته يعني أن دولة شديدة مثل الصين

يتم التصدير إليها فستكون الخطوة للتقليل والرقابية لنجاح التصدير. ويجب على المصدر دراسة الأسواق ومعرفة متطلباتها واحتياجاتها والارتقاء بتجربة الصين التي قلت تصدير احتياجاتها لاسواق الدول العربية الإسلامية وانتجت سلعاً عالية الجودة والسعر على درجة عالية من الجودة ويسعد متابعيها. ويضيف أن نجاح سلع التصدير يتأثر بتقل تكلفة المنتج وأي سامة يكون سعرا مكونا من جزئين جزء من تكاليف المواد الخام والتصنيع والجزء الآخر من تكاليف الجمركة والضرائب ويمكن لامتص للمصري تقليل تكلفة الإنتاج عن طريق تطوير الإيجات وإثبات الطرق المحلية في الإنتاج مع زيادة الانتاجية أساسا من الجزء المالي فبيع على الدولة تخفيض تكلفة ضرائب الجمركة حتى يستطيع المنتج للمصري المنافسة في الأسواق العالمية خاصة أن كثيرا من المصدرين لم تنجح عمليات التصدير التي قاموا بها نتيجة لارتفاع سعر في السعر من أسعار المنتجات الأخرى. ويؤكد البهي ضرورة معرفة أن المنتج المصري يجد عدة معوقات في السوق المحلي تصديره ومن أهم هذه المعوقات ارتفاع تكلفة الإنتاج والتوزيع والمنتجات التي تتم تحت يد السليم ويقول إن السلة الكبرى أو المنتجات بمراسفات مختلفة تكون منخفضة السعر نتيجة لعدم تسهيلا يشترطها أو جمركها أو الرسوم الأخرى وتؤثر على المنتج الجيد الذي قد لا يجد مكانا له في السوق المحلي ويشير إلى عدم كفاية الاشتراطات التي تم تحديدها لخدمة الصناعة المحلية أو لتوزيع صادراتها مؤكدا أن عدة دول مثل تركيا تقدم دعما ماليا مباشرا للمصدرين ويجب على الدولة تقديم دعم في مباشر الصانع والمصدر المصري عن طريق تخفيض الرسوم وتسهيل الإجراءات وتخفيضها حيث تتمكن هذه لاريا على إنتاج في صورة تخفيض سعره وسهولة وصوله للمستهلك في مصر والأسواق العالمية وبالمسبة لدرج الاعمال والصناعات يجب عليها تطوير الإيجات التي تخدم المالية الانتاجية وتطوير المنتجات وتقديم نوعيات جديدة من المنتجات تشجيع الحكومة على تقديم الدعم والتسهيلات المالية.

الأوروبية والتسهيلات التي فرضتها الاتحادية الثانية لورقة مع بعض الدول ويؤكد أن تخفيض تشجيع الصناعة المحلية لصبحت في مفتحي الأمانة بد زيادة تسويق الصناعة في القطاع القومي عن تصديرها ويضيف أن الانتاج المحلي من أهم العوامل التي تساعد على تمجيد الواردات وأولا الصناعة لخدمة لخدمة محاسبة حقيقية في حجم الواردات خاصة أن أي منتج محلي يتصدر بخلا من منتج أجنبي كان من الممكن أن يتم استيراده. ويرى رئيس جمعية مستثمري الماشين من رمسان أن من أهم العوامل التي تترافق للتصدير للمصري في السوق المحلي هو عدم معالجة الدولة للثقل محليا ولزراعة الجاهز والشركات والوحدات الصناعية المحلية التصدير أو معالجة السلع المستوردة لهذه الجاهز وتطابق بأغلبه هذه السلع من ضريبة القيمة المضافة والسماع لفراتك لتأثير لها بخمس ما يتم دفعه من ضريبة مبيعات على منتجاتها حتى تتحقق للمنافسة العالمية بين الإنتاج المحلي والانتاج المستورد وحتى لا تتحمل المصانع المصرية تكاليف إضافية تؤدي إلى إغراق الجاهز للسلعة بصادراتها شركات استيرادها الأجنبيات من قذاري خاصة وأن حجم واردات هذه الجاهز يتعدى 2 مليار دولار سنويا ولجانب سلعها، فإن أي كيان جهات التي تنتج بطلها جهزها وضربها على كل ما تستورده باستغلال هذا الأمل لتسويق سلع كبيرة من السلع لليلة إلى السوق المحلي بأسعار أقل من سعر المنتج المصري وبالتالي يصعب للنتج المصري غير قادر على المنافسة بلحاذا بدو يؤكد الدكتور محمود سليمان أن من أهم عوامل نجاح المنتج في السوق المحلي هو إقناع المستهلك بجدوة المنتج المصري وأن أي مصنع في العالم لا يمكنه إنتاج منتجات لخدمة المصري والأجنبي للسوق المحلي ومن الضروري أن يعرف المستهلك أن الصانع لا يفرغ خيما ينتج بين ما يتم توريده للسوق المحلي ما يتم تصديره ويجب للاء مقدم بواقى التصدير الذي يسره المنتج المصري ويمنح لخدمة المستهلك بأن ما يصدر لفضل من للنتج السوق المحلي.

خاتمة أولى

التهتم مصالح غيت أمين عام جميع مستثمري أكثرير ورئيس مجموعة من الشركات الاستثمارية يرى أن نجاح السلعة في السوق المحلي وسهولها في درجة معينة من الجودة يتوفر كروا لتتولها من المستهلكين في البلاد الأخرى وبالتالي إمكانية تصديرها. ويقول إن دراسة متطلبات أسواق الدول التي

اسم كاتب المقال : حسام الدين محمد
رقم العدد : ٢٧٥٣
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/١٣

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة
المصنوع : العالم اليوم

صالح عيث

دراسة

متطلبات

الأسواق

شروط

للنجاع فى

التصدير

عوامل

تؤثر بوجه

لأراضى

بالمدين

الجديدة

بمستطيل

المزايعة

ملى

أعمالها

والهند وبعض الدول العربية لم تلتزم بتاتقيات التجارة الحرة ولم يتطبق عليها أية قوانين ولم تفرض عليها أى عقوبات أو حتى ترمم من التمثل فى الأسواق المالية. كما أننا نلاحظ ما تنسى بنود القوانين الحاكمة للتجارة العالمية والتي تنص على أن الدولة حقا سياديا فى حماية صناعاتها وحفظها فى التدخل لحماية الصناعة المحلية عند تعرضها لأي تهديدات ولذا ما يكون تحركها بحرك فعله وليس مفعلا ويجب على الدولة أن تنسق حوافز التصدير فدولة مثل تركيا تدعم صناعاتها وتوفر الأرض للمستثمرين بسعر رمزي ولا تفرض ضرائب على منتجات الصناعة والسلع الرأسمالية كما تقدم دعما لكل ما يصدر بنسبة 20٪ من حجم المبيعات.

كما يجب على الدولة الابتعاد عن مبدأ الحكم، وإذا كان الشباب يحصل على تمويل من المصرف الاجنبي على اقامة مشروع صغير فمن المؤكد أن هذا المشروع سينشأ لأن ما يحصل عليه الشاب لا يكفى لمجرد شراء سيارة اقل وتسيير منتجاته كما أن هذا الشاب غالبا ما يكون قد وجد فرصة جديرة لبروريات يوجهها ويحصل على القرض يثناه عليها فى هذه الحالة لا يهم كم المشروعات الصغيرة لكافة والاقتصاد فى هذه الحالة هو جودة المنتج النهائي وكيفية استغلاله كمشهد فى منتج آخر أو سلعة يمكن تصديرها ومن الممكن أن نجعل فى كل مدينة جديدة أو ناشئة مجمعات لصناعات صناعية متكاملة تتولى الدولة توفير الخبرات والتدريب لصاحب هذه المشروعات وتسيير منتجاتها وتوجيهها لخدمة الصناعة المحلية كأساس للتصدير ويرى محمد ابراهيم أن تطبيق مبدأ العمل الجماعى والفكر الشامل ضرورة لنجاح أى عمل وفى مجال الصناعة والتصدير فإن التكامل بين الجهات المختلفة ضرورة فمن الممكن أن يقوم صاحب أى لمصر وتعامل مع منتجات جديدة أخذ انتباه عن جودتها أفضل مروج للمنتجات المصرية فى مولاته ويمكن أن تكون السياحة الفريدة إلى مصر وسيلة محالية للترويج للمنتجات المصرية وقاعدة مغلفة للمنتجات المصرية فى بلادها ويجب أن نعمل على تشجيع أجيال من المستثمرين من تزياد بون وعقيدة الفولجاء والفطر لكل ما هو قائم من الصناعات على أنه افضل من المنتج المصرى كما يجب القضاء على الاغراق والتهميش والقض والعمل غير المشروع وفى أسوأ تقضى على أى صناعة أو صادرات وأيضا العمل على تنمية الانتشاء فوالنى وضرورة الاعتماد على المنتج الوطنى ومن دور الدولة فى حماية الصناعة المحلية بقول «البلد» إن تطوير هذا المورد وزيادة ايجابيته لصحيح ضرورة للإنعاد عن مبدأ مرد الفحل ودول كثيرة مثل الصين

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة
المصدر :	الاهرام
اسم كاتب المقال :	محمود المراغى
رقم العدد :	٤١٣٨٥
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٢٨

الصناعة المصرية ورده الاعتبار!

كانت الثورة في بيت الضيقة الواسع للصناعات والمشروعات الصناعية في خلال هبة السنوات الخمس والتي تحولت إلى هبة التصنيع. لكن الهبة انكمشت وباتت للشيوخ والجنرالات فقط فتبين للرأسماليين والخبراء قد توقف منذ خمسة عشر عاما. وخرج من الخدمة من خرج، وورث من ورث، وبقي عدد محدود منهم فوق الخسنيين من العمى، ومعظمهم أيضا في الدرجات العليا بالضرورة إلى لئيم. كسرا كسا ويقال (جنرالات بلا جنود) ولقد أدى نتيجة كل هذه الهبة، أيضا، فقد كانت الوزارة مختصة بوضع خطة للصناعة، ولم يعد لها دورا غير الاقتراح لأن نظام التخطيط قد اختلط. لم يعد تخطيطا ملزما.

و. على الجانب الآخر، وبعد أن انتقلت شركات القطاع العام إلى قطاع الأعمال، جرى فرض الحصار عليها لافادة كل تعدد نتيجة استثمارات جديدة إلا في قطاعات الخدمات والبنية

هل حان وقت رده الاعتبار للصناعة المصرية.. هل حان الوقت لتكون كما كنا نكن في الستينيات القاطرة التي تشد الاقتصاد كله، والتي تشد مصر كلها للإمام، أمحر أسوار، وهناك أكثر من شيء صمغنى خلال الفترة الأخيرة.

صمغنى أرقام نقول أن (١٢) مدينة صناعية جديدة (٢١٨٨) مصنعا بها لم تقيم كلها أكثر من (٢١٦) ألف فرصة عمل أى بمتوسط مائة عامل لكل منشأة. وبما يعنى أن كثرة المشروعات والأموال لن تحل لنا وحدها مشكلة البطالة.

بعدها، صمغنى حوارات دولت في كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، حين استضافت الكلية رجل أعمال بارز هو محمد فريد خميس وقال له أحد الأكاديميين «لا يوجد في مصر صناعة، وكل ما يجري تجميع وتجميع يورد فريد خميس لكن الأمر أصبح بحاجة إلى إضاح أكثر

ثم صمغنى نوباً مفسوس في لمعدى الصمصم منذ أيام ومدايله أن وزير الصناعة قد صمد على الرأي العام حين أذاع أنه بسدد تعبير إحدى الهيئات القائمة له وبى هيئة للامانة الأوروبية من خلال تحويلها هيئة اقتصادية.. وقال قنبا للشعور أن نفس القرار قد صمد عام ١٩٨٦ لكن الوزير آخر من يعلم. صمغنى أخيرا، كثرة وبحث عن الحقيقة.. وأين نقف الصناعة المصرية؟

●●

كان لابد أن أبدا من قصة الأخيرة، وهل شدد الوزير بلينا أم أن المصحية في التي نغلت. والتعبثت لنسج أن قرارا لم يصدر بهذا الشأن. وأن الفكرة قد جرى طرحها في اجتماع مشترك بحضور الرئيس مبارك ورئيس الوزراء، وبعد آخر من الوزراء. ولم تكن هي ذاتها التي عاجلها قرار جمهورى سابق (١٩٨٦) لاجلجيد هو التحول من هيئة خدمية تفضل في ميزانية الدولة، إلى هيئة اقتصادية على غرار هيئة القنول. هيئة لها صيرة إبداعية في العمل وفرصة كبير لتكوين القرار، ويقع قطاع كثرة للهيئة.

إذن، القنول (إبراهيم) ولمعرفه في اجتماع الرئيس لابد أن نغلقه بداية نافذة جادة لتحديد أين نقف الصناعة وسدرواح عاتية من الشرق والغرب.. ومن الخارج والمدايل. طوال ربع قرن مضى وضع التسحب التدريجي للدولة من قطاع الإنتاج كانت الأرواح تدخيل، فالاستثمارين نظمين من المقاربات أكثر رحما لموجون إليها، وبعض الاقتصاديين يرجعون أن الشكل القنولي للاقتصاد الذى يمشى على إنتاج سلمى قد انتهى، وأن الحياة والتقدم وزيادة الدخل في الاقتصاد بقطاع الخدمات والتوزيع من تجارة وسياحة وتربو ومعلومات بل أن البعض قد أغرقه مشكلة الأموال المتركة من خلال مشاربات القورصة والتي جثيت مصرويين واجانب لم يهتموا ببناء مصنع أو مزرعة، لكنهم اعدوا بمنشور القورصة والأوراق التي يمكن أن تجلب ربحا سهوا.

بالختصلى، كان هناك مناج غير مواف وان لم صنع ذلك من ظهور طرق من المستاهين الجند الذين حقروا بالقرع كاحتلال موقع في الساحة وسدرواح للسودو الماتية ومع مدياسات الدولة التي جابت في بعض الأحيان لتتاج للسودو فافقت من القسرات للرفقة بينما استمر ذلك على مستنزفات لتتاج محط. الأخير أن الوزارة للخدمة أتمى وزارة الصناعة، قد باتت غير مختصة. وكما وسلمها البعض وزارة تيدج من وتخطيطا كانت الوزارة تشهر، على قطاع صناعى ضخم تنطه شركات القطاع العام ولم يعد لها هذا الحق.

الاسياسية، وبك الاستثمار الذى يورث مهمة تمويل الشركات سرعان ما قلص من ذلك حين صمدت في الأوامر أيضا بتجميع الاقتراض لما صوب تلك كاه لوجاه لبيع الشركات.. وهكذا أصبح للتدريجين يعيشون فترة ربة غير مسمر لهم البتة، وغير مسوم لهم بالسقوط. وتعليم لتتار القام الجديد.

في نفس الوقت ظهرت مشكلة الطاقات العاملة والتي تقدها وزارة الصناعة طبقا لبيقة رسمية بـ (٦٠) في صناعة سيارات الركوب و (٢٠) في الأجهزة المنزلية و (٨٩) في صناعة الرخام والجرانيت و (٥٠) في صناعة البويات.

وهكذا، وعندما سالت، مصصلى الرضاى وزير الصناعة عما إذا كانت مشاكل القطاع العام في القسب رده شتلا مالمكن أن الطاقات العاملة في القطاع الخلف أيضا بديسة عالية. لما الصعب فهو غياب الدراسات العلمية والإقامة مشروعات لتتاجها.

و. نفس الرد كان قد قاله لى د. علف عبيد رئيس الوزراء حين سالت من الركوب ونكس البشاش، فهو لم يشر لنقص الطاقى للستاهين لكنه اشار لضعف العرض لأن بعض المستورين لم يوفروا مشروعاتهم جيدا.

هل تكن هذه في بداية الخلقة بعد أن غلب التخطيط المركزي وبات كل مستثمر يقوم بالتخطيط لنفسه.. هل نحن أمام (قوسى صناعية) تهدد الأموال.. أم أن هذا هو قانون السوق (دع يعمل دعه يملأ) وماهى نظرة الدولة للمجربى

الاقتصاد المصرى
الاصلاح الاقتصادى
قطاع الاستثمار

م.م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	حق لا يصبح الاستثمار في مصر سوى السمة	جمال حوقى	العالم اليوم	٢٧٤٢	٢٠٠٠/١/٣١	٩٨
٢	الاستثمارات الاجنبية في مصر تتراجع	الور عبد الحادى	العالم اليوم	٢٧٥٢	٢٠٠٠/٢/١٢	١٠١
٣	الاستثمار مسئولية من (١)	عبد العظيم الباسل	الاهرام	٤١٣٦٢	٢٠٠٠/٣/٥	١٠٤
٤	الاستثمار مسئولية من (٢)	احمد عادل هاشم	الاهرام	٤١٣٧٦	٢٠٠٠/٣/١٩	١٠٧
٥	تحسين مناخ الاستثمار في مصر (١)	صلاح عبد الرسول	الاهرام	٤١٤٠٣	٢٠٠٠/٤/١٥	١١٦
٦	تحسين مناخ الاستثمار في مصر (٢)	صلاح عبد الرسول	الاهرام	٤١٤١٠	٢٠٠٠/٤/٢٢	١١٨
٧	تحسين مناخ الاستثمار في مصر (٣)	صلاح عبد الرسول	الاهرام	٤١٤١٧	٢٠٠٠/٤/٢٩	١٢٠

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	جمال شوقي
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٧٤٢
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١/٣١

إعداد : جمال شوقي -- سامي أبو المز

هل الاستثمار في مصر أصبح سيء السمعة ؟
خلال العام الماضي 1999 تراجعت الاستثمارات الأجنبية في مصر بنسبة 750 تقريباً عن العام السابق
فقد بلغت الاستثمارات المباشرة التي دخلت مصر عام 89 ، 1200 مليون دولار في حين لم يدخل سوى 600 مليون
دولار فقط عام 99 طبقاً لأرقام منظمة الوتكتاد والبنك المركزي المصري .
والسؤال ما سبب هذا التراجع الخطير في الاستثمارات وهي الملاذ الوحيد لتوفير فرص العمل وجلب التكنولوجيا
الحديثة وتقديم إنتاج يصلح للتصدير للعالم ؟
وطبقاً لأحدث تقرير أصدرته منظمة الأوتكتاد عن الاستثمار في مصر فإن هناك جيلاً من المشاكل والمخوقات يواجه
المستثمرين الأجانب ومناخاً معادياً بسبب التدخلات والتعديلات التي تتم من وقت لآخر على مستويات مختلفة .
التقرير يقصد تدخل الوزراء والمسؤولين بتعديل القوانين والقرارات والاتفاقيات واعمال البيزنس بالإضافة الى
البيروقراطية والروتين والرشوة والفساد .. عدم القدرة على الحصول على قروض البنوك .
«العالم اليوم» الأسبوعي تناقش هذه القضية .

10 شركات عالمية هربت

.. والتدفق تراجع 50%

حتى لا يصبح الاستثمار في مصر
سوء السمعة

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

اسم كاتب المقال : جمال شوقي

الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار

رقم العدد : ٢٧٤٢

المسجل : العالم اليوم

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١/٣١

الخبراء يحددون أهم المعوقات:

13 ألف قانون وقرار

تدفع لوائح الوزراء والمستثمرين

ارتفاع الضرائب وتكاليف الشحن والتأمين

والواقع أن اقتصادنا يحتاج إلى المستثمر الذي يقوم بدفع عجلة إلى الأمام لزيادة الانتاج وإيجاد المزيد من فرص العمالة وتخطيطه لتحقيق غايات تنموية وللأسف نجد أن بعض المستثمرين خاصة في مجال الاستثمار السياحي قد تعلقوا على أرض بأسعار رمزية مقابل تنشيط هذه الأماكن سياحيا إلا أنهم يتباطئون في استكمال استثماراتهم انتظاراً لتحويل مشروعاتهم بقرص وسلفيات محلية وعلية يتطلب الأمر وضع معايير وضوابط يتم عليها اختيار المستثمر وجدولة استثماراته.

وأشار فريد فتحي إلى أن الإعفاءات الضريبية المعلقة التي تمنح للمستثمر لمدة خمس أو عشر سنوات لا تنال في حقيقة الأمر الواقع المطلوب لجذب المستثمر الجاد في حين أن تبسيط الإجراءات الروتينية

سواء الخاصة بمرحلة التأسيس أو التشغيل الفعلي هي التي توضع في اهتمام المستثمر في المقام الأول بالإضافة إلى أن التأخير في صدور قانون العمل الجديد يعثر من أهم أسباب عزوف المستثمر عن الاستثمار في مصر حيث أن الظروف الاقتصادية الحالية تتعارض تماما مع القيود التي يفرضها قانون العمل الحالي. ويبيى صعوبة حصول المستثمر على معلومات دقيقة حول الأسواق واحتياجاتها ونسب عوائد المشروعات ومعدلات الجافة وغيرها من العجلات التي يهتم للمستثمر الجاد بمعرفتها قبل قدومه على عملي الاستثمار.

5 - ارتفاع إعباء النقل والشحن والتأمين بمعدلات تفوق للمدلات المعلقة في الدول الأخرى سواء للتقدمة أو التناحية وبالتالي تحمل المستثمر بإعباء إضافية تصل إلى ما يقرب من 40٪ مما يجعل هناك عتبا سلبيا مقابل النشاط الذي يقوم به وبالتالي فقدان الحافز على التوسع في الاستثمار.

6 - عدم وجود للمعلومات والبيانات والشغافية والأفصاح للحسبي والمالي الذي يساعد على اتخاذ القرارات ومن ثم حدوث تباطؤ في مناخ الاستثمار ينعكس سلبيا على عاك النشاط.

7 - وجود مخاطر تتعلق بالمعدين من تصف أجهزة الرقابة وعدم وجود نظم موضوعية والاعتماد على التقدير الشخصي والجزائي.

نموذج لتقنين المعركة

أشار فتحي فريد زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب أن كثرة تعديل للقرارات والقوانين تجعل للمستثمر يتردد كثيرا في استثمار أمواله في نشاط معين تحسبا لاية تعديلات قد تطرأ ويكون لها تأثير سلبى على لفتشته وقد تعدد اعتمادات بعض للمستثمرين لجائدين للتأجيل في استثماراتهم الخارجية حد الخصائص التي قد لا تكون موضع اعتمادهم الأول أما فلوهم يكون دائما من لفتش في مشروعاتهم ولعلنا نذكر أنه من أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث بشأن القرار الخاص بالأسواق الحرة على أنه لا يفهم من ذلك خطأ صدور قرار لتعديل وإنما قصد خطأ القرار ثم التعديل.

وقال أن الأمر يحتاج إلى ترشيح فئة المستثمرين الجائدين للتأجيل فكلنا يعلم أن الحملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من الأسواق لذلك فإن للمستثمر الرديء قد يؤدي إلى هروب المستثمر الجيد.

أكد الخبير الاقتصادي الدكتور حمدي عبدالمعظم عميد معهد البحوث بإكاديمية السادات للعلوم الأنبارية أن أهم معوقات الاستثمار الأجنبي في مصر تتمثل في:

1 - البيروقراطية الأنبارية وتعقد الإجراءات والموافقات وصعوبة الحصول على التراخيص وإجراء التقاضي لتي تستغرق وقتا طويلا حتى يتم الفصل في المنازعات.

2 - ارتفاع نسب الضريبة للبائسة وغير البائسة حيث يبلغ الحد الأدنى للضريبة 20٪ من صافي الربح ويرتفع بعد ذلك حتى يصل إلى 40٪ وهي نسبة مرتفعة تؤدي إلى فقدان الحافز لدى المستثمر على التوسع في الاستثمار وبالتالي تقليل حجم نشاطه بالإضافة إلى التردد في العمل أصلا في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي في مصر.

يضاف إلى ما سبق أن هناك ضرائب غير مباشرة مثل الضريبة العامة على البيعات وضرائب المدعة والرسوم للطبية والمركزية ورسوم تنمية الموارد وغيرها من للمسميات التي تثقل كاهن كبريا من أرباب المستثمرين وتضطرهم إلى تحديد أسعار مرتفعة لبيع منتجاتهم بشكل يفوق الطاقة وإقفرة للشرائى للمستهلكين وبالتالي لانخفاض مبيعاتهم وعدم قدرتها على المنافسة في الوقت الذي ترتفع تكاليفهم ومن ثم انخفاض عائد الاستثمار.

3 - تعدد القوانين والتشريعات للتتبع والمتابعة والتي تؤدي إلى تشويه مناخ الاستثمار وتجعل المستثمر غير قادر على التخطيط للمستقبل وغير قادر على القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية وتوقع مفاجآت غير سارة تؤثر سلبيا على أرباحه الملمقة.

4 - انخفاض إنتاجية العمالة في كثير من المهن الفنية وغير القادرة على استيعاب التكنولوجيا للتقدمة وبالتالي عدم القدرة على التطوير وتحسين جودة المنتجات وصعوبة المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار

المصدر : العالم اليوم

تاريخ المقال : ٢٧٤٢

رقم العدد : ٢٧٤٢

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١/٣١

اضاف. هناك ايضا سبب اعتقد انه جوهري كان له اثر واضح في عزوف هؤلاء المستثمرين عن القدوم إلى مصر ويتلخص هذا السبب فيما يشاع عن لساد بعض وحدات الجهاز المصرفى وخاصة فى كل ما يختص بالحصول على القروض بلان اقبال الأجانب على الاستثمار ليس فى مصر وحدها بل فى كل بلاد العالم وخاصة النامية منها يستكثرون مناخا اقتصاديا مستغبرا من جميع سياساته.. التقنية بصفة خاصة المالية وتجارية والصناعية وانا كانت البلاد تستهين جاذبية الاستثمارات الأجنبية يتعين توفير المناخ المستقر الهادئ الذى يكفل دورها دون عقبة.

واضاف رزق احمد رزق ان عدم استقلال مصر لتشجيع الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار فى مصر والتي تبلغ استثماراتها على مستوى العالم أكثر من 600 مليار دولار جعل هذه الشركات لم تتقدم لمعمل مشروعات فى مصر الا فى حدود مبلغ ضئيل لا يزيد على 500 مليون دولار. كذلك عدم استقلال الليرة المصرية امر حيث انها نقطة الارتكاز بالنسبة لقرارات العالم وتشجيع المستثمر الاجنبى على انشاء صناعات وسيطة لاعادة تجميعها مرة اخرى وتصديرها للدول القريبة من مصر ولحققت اسواق واعدة فى هذه الدول نظرا لانخفاض التكاليف بالنسبة للأجور والانتقال.

مميزات الاستثمارات... وهجبة

يؤكد الدكتور صليب بطرس للفكر الاقتصادي ان هناك اسبابا كثيرة تدعو للمستثمرين الى ان يهربوا من مصر وهناك سبب تامل فى العقد الاخير وترسب فى افغان للمستثمرين الاجانب وهو ان ميزانيات الشركات التى يتقبلها مراكبو الحسابات بتوقيعهم لا تعبر عن المركز المالى الحقيقي لهذه الشركات الامر الذى يؤدى الى عدم اعتماد هؤلاء المستثمرين على هذه الميزانيات فى تقويم تلك الشركات، وقد يلجأ هؤلاء المستثمرون تبعاً لذلك إلى اجراء تعديلات على النتائج كما تظهرها القوائم المالية من شأنها ان تؤدى إلى تخفيض الارباح للصقفة وهم فى هذا معذورون بعد ان اشيع بقوة أن بعض مراقبي الحسابات يوقعون أكثر من ميزانية للشركة الواحدة عن السنة نفسها. هذا من ناحية الاستثمار غير المباشر أى الذى يتم من طريق شراء أسهم من خلال البورصة.

ولكن هناك نوعاً آخر من الاستثمار هو الاستثمار المباشر ويعنى ان يقبل المستثمرون على استثمار أموالهم فى مشروعات صناعية او تجارية أو خدمية بطريقة مباشرة وإلى هذا النوع بالذات يظهر اهتمام المستثمرين عن المشاركة بجانب من أموالهم وهناك اسباب حقيقية فى نظر هؤلاء المستثمرين يعزى إليها إهمالهم عن الاستثمار فى مصر من بينها العقبات التى يتقبلها هؤلاء المستثمرون عند التعامل مع الجهات المعنية المختلفة بدءاً من العقبات التى تقف فى سبيل حصولهم على تراخيص بإنشاء الشركة.

كما يؤثر تأخيرها جوهرياً فى هذا الصدد ما يقال عن انتشار الفساد فى بعض هذه الجهات.

أكد رزق احمد رزق الخبير الاقتصادي وعضو مجلس ادارة الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ان هناك العديد من المعوقات التى تعوق الاستثمارات الأجنبية فى مصر. اولها غاية القوانين الاقتصادية حيث ينظم النشاط الاقتصادي أكثر من 13 الف قانون وتتراجمه وقرارات مجلس وزراء وقرارات وزراء والمعيد من التعليمات والنشرات والديورية التى تصدر تباعاً وقد تكون متضاربة والنتيجة فى المزيد من التعقيد المستمر الذى يرغب فى استثمار امواله فى مصر. ثانياً : اسعار الضرائب سواء المباشرة أو غير المباشرة وكذلك بدء اجراءات الحساب المصرفى ووجود حلقات كثيرة لانها فض للمنازعات ولجوء هذا للمستثمر للقضاء للحصول على حقوقه.

ثالثاً : البيروقراطية خصوصاً بالنسبة لخطوات انشاء المشروعات والفترة الطويلة لاعداد المشروع سواء من دراسات أو تجهيزات خصوصاً المشروعات ذات البنية العملاقة والتى تؤدى الى هروب للمستثمر لكثرة الخطوات لتسهيل انشاء المشروع. رابعاً : عدم توقيع الدولة لاتفاقيات عدم الإزدواج الضريبي مع الدول الأخرى والتى يرغب مستثمروها فى التمتع بالاعفاءات الضريبية.

خامساً : عدم قيام الحكومة بعمل اساسى فى الدول الأجنبية والتى يرغب لمرادها فى الاستثمار فى مصر لعرض المشروعات التى يرغب المستثمر الاستثمار فيها مثل توزيع النشرات والتكاليف والكتب التى تدل على اهم المزايا التى سوف يحصل عليها المستثمر فى حالة انشاءه للمشروعات.

بعضات خارج جعبة

سادساً : تشجيع رجال الاعمال المصريين فى السفر فى بعثات الولايات المتحدة واوروبا مشاركة مع المستثمرين فى الدولة لعمل زيارات للمشروعات العملاقة لاجتذاب على انشاء بعض الفرع او للمشروعات الاستثمار داخل مصر.

سابعاً : عدم الاعتماد على خطط طويلة الاجل وقصيرة الاجل بالنسبة لتدريب العناصر البشرية على استيعاب التكنولوجيا الحديثة التى تكون أحد نواة إقامة مشروعات عملاقة واعتماد المستثمر الاجنبى على هذه العناصر لتكون القوى الاساسية لانشاء المشروعات.

ثامناً : التوسع فى نشر المشروعات الجديدة خصوصاً فى المدن الجديدة او المناطق النائية وعرض المزايا التى سوف تعود على المستثمر عن طريق شبكات الانترنت وعدم استقلال مصر للتوسع العملاق الجبار لانتشار شبكات الانترنت على مستوى العالم واستخدام هذه الشبكات لصالح البنية الاساسية للاقتصاد المصرى.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أنور عبد الهادى
الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٧٥٢
المصدر : العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٢/١٢

حجمها لا يزيد على 1,5% من الناتج المحلى

الاستثمارات الأجنبية فى

مصر تراجع!

□ تحقيق - أنور عبد الهادى

أكد الخبراء أن الاستثمارات الأجنبية فى مصر مازالت ضئيلة قياسا بالناتج المحلى الذى يبلغ نحو 300 مليار جنيه تمثل الاستثمارات الأجنبية منها 1,5% بينما لا يجب أن تقل عن 100 مليار جنيه سنويا. وأشاروا إلى ضرورة إعادة النظر فى قانون حوافز وضمانات الاستثمار ومراجعة الفصل فى المنازعات الاستثمارية والأخذ بنظام التحكيم بدلا من الفصل القضائى لوقف التضارب بين الاحكام القضائية. وطالبوا مشروعات (B.O.T) بعدم تحويل المجتمع إلى سوق مستهلك ووقف استيراد التكنولوجيا والاتجاه لنقلها إلى العناصر الوطنية.

◆ **مطلوب توجيه مشروعات (B.O.T) إلى التنمية بدلا من الاستهلاك!**

سرعة الفصل فى المنازعات الاستثمارية واستقرار

الصرف ماسلان مهمان لجذب الاستثمارات

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	انور عبد اخادى
رقم العدد :	٢٧٥٢
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/١٢

من جانبه اشار الدكتور سامى مغففى حاتم لسياسة الاقتصاد العولمى بجامعة حلوان الى أننا لم ننجح فى جذب الاستثمارات الاجنبية بالمعدلات المطلوبة خاصة وأننا لا تزيد على حوالى 2 مليار دولار فى مصر بينما تبلغ فى اندونيسيا 40 ضعفا الامرائى يؤكد وجود فجوة كبيرة فى حجم الاستثمارات الاجنبية المطلوبة التى تصل إلى 100 مليار جنيه حتى يمكن تحقيق معدل النمو السنوى بنسبة لا تقل عن 77 أى ثلاثة امثال معدل النمو السكانى وانخفاض امكانات قياس حساسى المعاد للتجسج من الاستثمارات الاجنبية ونسب كفاءتها لازل امرا بعيد اللال ذلك ان مستقبل التنمية فى العالم اليوم يتوقف على مدى قدرة وكفاءة الدول فى جذب هذه الاستثمارات ورغم كثرة ما قلعت الدول من مزايا واعفاءات إلا أنها تشكل جانباً ولعمداً فقط فى النظرية المطلوب احداثها فى التنمية.

نظام التحكم

ويقترح الدكتور سامى حاتم مراجعة نظام الفصل فى مزايدات الاستثمار لأن القضاء للمصرى ودخل إجراءات وتغلياته كليل يشيع حقوق للتنازعين وأنه يحتاج إلى فترة من 7 - 10 سنوات حتى يمكن التفتقر ان يحصل على حكم نهائى فابل للتنفيذ والنظام الأفضل هذا هو نظام التحكم كليل للقضاء فى الفصل فى اللانازات ومراجعة الهيئات للنظر بها الاضرار على الاستثمارات الاجنبية إذ توجد أكثر من 14 هيئة تتولى امر الترخيس لهذه الاستثمارات وهى جهات تجميع إلى لتعطيل أكثر من كونها جهات مسؤلة على تشجيع الاستثمارات بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف تأسيس الشركات تجمدا فى كيون مالا لا تزيد على 5 دولارات هذا فى الوقت الذى تعتمد فيه الرسوم وتبين فيه الإجراءات وتطول فترات الانتهاه منها.

الحكومة وعدم التنفيذ

ويؤكد على إعطاء الهيئات المسؤلة عن تنمية المشروعات القومية صلاحيات واسعة للنظر والبث فى تنفيذ المشروعات وهذا الأمر الذى وعدت به حكومة الدكتور عطف عبيد ولكنها لم

تتخذ حتى الآن وتنمية الفكر الاستثمارى فى مصر وإنشاء الجهات القادرة على استيعاب مقترحات المصمر وهو ما يلزم إعادة تدرب وتنمية وتطوير جميع العاملين فى هذا الحقل بالإضافة إلى سرعة الانتهاء من برنامج الخصخصة ونفرض الحكومة لتشجيع الاستثمارات نظرا لأن هذا الموضوع لا يزال يشكل أكبر من يستصود على الوقت الأكبر من الفكر الحكومى فى النظر لحركة الاستثمار بل بشكل اختلار قويا وإن نجاح الحكومة فى هذا للحل يتوقف على قدرتها على الاسراع فيها حتى يطمئن للمستثمر الاجنبى إلى أن الحكومة قد نظمت تلمنا من آثار المقود للتضيق.

الاستقرار المفضل

واستطرد قائلا لازلت نخبة سعر الصرف واستقرار ملياته تشكل علية كبيرة لانه استقرار مفتعل فالامر الطبيعي مع تزايد المعجز فى اللان التجاري أن يرتفع سعر الصرف كوسيلة لاعانة التصحيح وهذا المعجز مشكلة كبيرة تحتاج إلى مراجعة بالإضافة إلى ضرورة وأمية أن تتجه منظومة المزايا والاعفاءات الاستثمارية إلى مجالات تنمية الصادرات وذلك حتى تقضى الاستثمارات للتحج إلى قطاع تنمية الصناعات وبالتالي يتحول الاستثمار إلى مجال التصدير ويسود إلى استثمار مضمون على السوق للحل وهى سوق ضخمة نسبيا.

بينما يرى الدكتور محمد عبد القفار استناد الاقتصاد بكلية التجارة بينها أن الموائف والاعطاءات الضريبية والمعمرية صحيحة ومتعددة وكثيرة وتحرم الفيزاة الصامسة من موائد الاستثمار الاجنبى لكن من ناحية اخرى يتدرب عليها فسادا للاقتصاد للمصرى تتحلل فى تخليل عمالة ونقل تكنولوجيا والصامسة فى التصدير لأن هذه المشروعات تتبع سلما إلى تفتى السوق للحل أو تصد للخارج. لكن جرت العادة أن فى المراحل الأولى استثمارية تحتاج الدول لانامية كمصر إلى قلبية مشروعات استثمارية يشيها

الاجانب ومشروعات مشتركة سواء فى مجال الصناعة أو القطاع اللالى لنقل الخبرة الأجنبية فى المرحلة التالية يستطيع أن يعتمد الاقتصاد المصرى على قواه الذاتية ولكنه لم يصل بعد إلى مرحلة الاعتماد على قواه الذاتية خاصة فى مجال الخبرة الفنية والتكنولوجيا.

أساس الأجهزة

ويطالب بالمصمر بالاستيعاب القوانين الخاصة بالاستثمار سواء على المستثمر الاجنبى أو المصرى والتفتقر فى إجراءات الاشهار فى نوعية المستثمر ومدى جديته وسمعة فى دولته الاجنبية فكترة الخطوات التى تطلب من المستثمر الاجنبى والجهات التى يدر عليها والإجراءات تقسمه عند أول

اسم كاتب المقال : النور عبد الحادي
رقم العدد : ٢٧٥٢
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/١٢

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار
المصدر : العالم اليوم

ومشروعات الاستثمار العقلي وكذلك منح صنفاته البرمجيات بعض اللزائيات والحوافز وأن القانون الحالي لم يحدد وضع شركات الخياط العاملة بدون رأس مال مثل الاختراع والتكنولوجيا فإسماها في عقل الناس بالإضافة إلى تفصيل دور فروع البنوك الأجنبية لأنها سارت مساهمتها في دعم الاستثمار ضعيفة حيث تركت على السلطات المالية والعمليات سريعة الربحية التي يتجاوز عائدها 75٪ ومختلفة المخاطرة ووضع خريطة مفضلة للراشعي للخصصة للقطاع الخاص دون التدخل في منازعات بالإضافة إلى عدم تمويل الأرباح إلى الخارج مع وضع بعض القيود التي تضم عدم تصفية النشاط إلا لأسباب تقليد الدولة.

المشروعات واتتمية

ويطالب الدكتور صلاح الجندي بالإسمع لمشروعات حق الانتفاع خاصة نظام O.T بتحويلها إلى سوق مشترك بدلاً من أن تكون سوق منتج حيث يدخل أن يصعب التنفيذ الاستثمار على مهرد استيراد التكنولوجيا ولكن يجب أن يسم المشروع في النقل لهذه الخبرات إلى المتعلم الوطنية ومعالجة فهمها واستيعابها وتطويرها وأن يكون للتكنولوجيا السود غير مكلف وغير ملوث للبيئة وكثيف العمالة ومستخدم لموارنا المحلية أيضاً تحديد مصادر التمويل وعل سيمع بالاقتران من الداخل أم يجب القص صولة على التمويل من الخارج ويجب أن توافر لبيد ضمانات فنية وعلمية لمرار لائق حتى يهود بمخاطر الطبيعة محيطة للمولة بعد اتدلة فترة الامتنان. وأضاف ضرورة تحديد حجم التصنيع المحلي في المشروع وتحديد الحد الأدنى للاستفادة بالخبرات المصرية التي يجب أن تعمل جنباً إلى جنب مع الخبرة الأجنبية وتحديد استخدام العمالة المصرية في مراحل المشروع كاملة بما في ذلك التشغيل والصيانة وسواء كانت من العمالة البسيطة أو من الإدارة العليا وأن يكون للمشروع مساهم بحق في التنمية المستدامة بجميع جوانبها لتلجيا ويشريا وتكنولوجيا وببني.

الاستثمارات من التسهيلات والاقتصاد القومي وتصبح المواء على الاقتصاد القومي أقل بكثير من التسهيلات والحوافز ولايد الحكومة من عمل دراسات جدوى للمشروعات الأجنبية بحيث تكون ذات فائدة قصير بصفة أساسية وملائمة لطبيعة البنيان الاقتصادي والميسبي والاقتصادي للدولة.

ويؤكد الدكتور صلاح الجندي استاذ الاقتصاد بجامعة المنصورة وعضو اللجنة الاقتصادية بالجنوب الوطني على الاعتماد على الاستثمارات العربية والأجنبية التي لا تتل سوى 7.5٪ من القاع للعل الذي يبلغ 300 مليار جنيه مع ملاحظة أن الاستثمارات العربية البنية منخفضة للغاية فتتراوح ما بين 6-9٪ وهذا لا يعني الاستفادة من الأجنبي بل جذب بدلاً من الاعتماد على موارنا المالية للدولة تسهم بالأرض في مشروعات (BOT) التي توليها الشركات الكبرى التي لديها الأموال والميسولة من الخارج.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من التسامعات والعمولات الأجنبية التي انخفضت بنسبة 75٪ على مدى الـ 10 سنوات الماضية ثم تقتصر بعد هذه الفترة على 450 مليون دولار سنوياً فقط.

وأضاف أن لخاخ الاستثماري اللام الذي يجذب الاستثمارات لا يكون بتوفير الحوافز المالية فقط ولكن بتجديدا الاستثمار التشريعي والميسبي والاجتماعي والأسنسي والإثري ذلك لأن للمستثمر كثيراً ما يؤثر السلامة على الربح

روضة للعلاج

ويرى ضرورة إعادة النظر في قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم (8) لسنة 1997 لاسيما وأنه يلاحظ عدم وضوح بعض اللواد والأختلاف في تفسيرها حيث ألفي القانون للواد 21، 24، 25 من الفسائون 59 بشأن اللجندات المعمارية البسيطة وكانت تنص على الاعطال المصرية ومنها للأنشطة التجبرية والإدارية

أرمسة أن يوضع ما دفعه من إكراميات ويغالي في الاسعار فتملي قدر الفساد الوجود في الأجهزة المتاملة مع المستثمر الاجنبي يأتي الفساد الذي يمارسه هؤلاء المستثمرون لانه هو الذي يستشتر في الصين وجنوب شرق آسيا وكوريا.

بينما اشارات الدكتور ناهي أبو القاسم استاذ الاقتصاد بكلية التجارية الخاصة بالزمالك إلى أن الاستثمار الاجنبي عولفه محدودة بالنسبة للاستثمار القومي خاصة إذا لم توجد دراسات جدوى بقيقة تؤكد أهمية المشروع وبناء عليه تصبح الحوافز التي تقدمها الدولة منطقة في انخفاض معدل الفائدة طول فترة السماح طول فترة الاقتران حيث أن طبيعة الاستثمار الاجنبي وبناءً عليه تمتعيد هذه

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عبد العظيم الباسل
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٣٦٢
المصدر :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٥



الاستثمار مسئولية من؟!

الروتين بعدد الاستثمار

من موقع الاندفاع وجه للمستثمرين «تهمة» كالتب الاستثمار.. قالوا عنها مكاتب بلا سلطة؛ وإنها مجرد «محولجي» يحيل أوراق المشروعات إلى جهات الدولة المسؤولة وهي أيضا - التي تدفع للمستثمر ليفك مكعب دايبر، حتى ينتهي من تراخيص مشروعه.. وقبل هذا كله ما زالت تفقد التنسيق بينها وبين الجهات الحكومية التي تعمل في نطاقها؛ وأمام اللجنة العليا للاستثمار - طرح دفاع الحكومة هذه الاتهامات لكان العلاج واحدا من الفرحاحين.. فإما أن تصبح هذه المكاتب ذات سلطة مستقلة بعيدا عن المركزية.. وإما أن تتبع الهيئة ولا تتحرك إلا من خلالها؛

ولكن العجبة في رأي رئيس هيئة الاستثمار السابق في الإجراءات التنفيذية وتدريب القائمين عليها حتى يصبحوا في صف المستثمر بعيدا عن البيروقراطية.

وعلى سبيل المثال كانت اللوائح تقتضي تمثيل ٢٩ كرسى على قبة الخدمات الواردة لصالح القطاع الحرة وفقا للقانون رقم ٢٢٠ وما تعديله على القانون رقم ٨٠ لحساب اكرس على القبة للقطاع الخاص الأمر الذي أثار العيود من المشاكل عند حساب الترخيص، وأنتا تذهب إلى مكتب الصناعات العامة التي سوف يقدم بتسجيلها فلا مانع من أن نتمتع فوسفاتها من جانب صاحب لائحه رغبة في التسهيل ولا من التمسك بالإجراءات الروتينية والتخوف من ضحايا حق الدولة لأنتا بهتمة التسهيلات تحصل على أكثر من حق الدولة بتشغيل مصنع على أرضها وتؤجير لروس عملة وتتحقق فائض قابل للتصغير وذلك كله يساعد على قوة اقتصادها ويدفع جملة التنمية على أرضها

وفي حقيقة الأمر - والكلام لرويس الهيئة السابق - نحن نتحتاج إلى دراسات أو اجتهادات ولكن إلى جهة تتبنى للمستثمرين وبصفة مشاكلهم على أرض الواقع لأن تنسب الاستثمارات في تعدد مسرور الحظي

رؤية المسؤولين

طرحنا قسم المسؤولين أمام المسؤولين فكان رد الدكتور جعفر عليم شحاتة محافظ العاصمة: «بمقتضى الإساءة لا توجد أية مشاكل للمستثمرين والشركة التي راى» والكلام لاهلية القاهرة - تتطابق بمجلة التحقيق - تمنح تلامي استثمارات في الحافطة بلغت ١٠ مليارات جنيه بهدف حل أي مشكلة تعرض إلى مستثمر والداين لنا استثمينا من بيع ١٠٠٠٠ فدان في مدينة القنطرة المستثمرين ولم تعد هناك مساهبات لشركة بل هناك مليارات تدولة على أراضي زمرار، بالفي والسنتين

وفي لادنت نفسه متشرف من

تحقيق :

عبد العظيم الباسل

ماركات الجهات المسؤلة تتسائل.. دل نحن نشاط تصنيع لم نخترنا؟ علما بفننا إنتاجا وادنيا أكثر من ٣٠٠ عمالنا بتفانين مربياتهم وفرنسا استثمارات تزيد على ٧٠ مليون دولار.. والأغرب من هذا أن نشاطنا وإسلا القانون الخاص وبحولنا ومسجلات الاستثمار رقم (٨) التي ينسب على أن جميع شركات العاملة بنظام اتفاق العمرة لا تخضع لأحكام قانون القرض.. ومع هذا كورجينا بدعوى لخصائية تنقلنا بفرضية الذي يؤكد عدم وجود قاعدة مطروحة عن مشروعات القطاع الخاص ومن منها «مائل» يدفع الضرائب والأقر الذي ينتمى بالاعاء

وكسندا للصنع وإمام الهيئة العامة للاستثمار - ومكاتبها على مستوى المحافظات - العديد من المشاكل شعبي الهيئة لاجلها.. وعلى سبيل المثال كانت مؤسسة الجوسفي أي مشروع استثماري تستأجر عامي وعدنا تولى الدكتور ابراهيم دوي رئيس الهيئة دال الكثير من تلك العقبات ويخجل دراسة للشكل على أرض الواقع ومن الحاجة إلى دراسات أو اجتهادات حتى أصبح للشروع الذي سئل راسي على ٢٠٠٠ ألف جنيه فقل بيذا في تنفيذ دون موافقات وفقا لقرار فرنسي سجن ميار

وبين هذين الاقتراحين نستعلم وجهات نظر المسؤولين حول تنفيذ هذه المكاتب وتفعيل دورها حتى ياتي يوم يقول فيه المستثمرين ودعا «استثمار القاب الدايبر» وصول السبيل إلى ذلك تستمرض التفاضل.

في بداية التسعينيات انتهجت الدولة سياسة الخصخصة.. ومع بداية عام ٩٦ أطلقت الحكومة الاستثمار.. وإنشأت ٩٧ منطقة صناعية في ١٤ محافظة حتى بلغ حجم الاستثمارات ما يقرب من ٩٠ مليار جنيه كان نسب الاستثمارات المصرية منها ٤٠٪ من جهة ورعين الأثرال

ومع تعدد الأجوبة وصعوبة حصول المستثمرين على تراخيص مشروعاتهم كان لابد من إنشاء مكاتب خدمة العملاء في جهة واحدة بدلا من ١٢ جهة ينتقل بينها المستثمرين

ورغم ذلك لم تزل مشاكل المستثمرين تتفاقم بسبب عدم تباين الاجهزة الحكومية مع مكاتب الاستثمار مما يؤثر على رأس المال للمستثمر

وحتى نعرف حجم العاناة التي يتكبدونها المستثمرون يكفي أن نعلم أن مستثمرا اجنيا في مجال الكمبيوتر سأل قبل أن يؤسس مصنعه مدينة مديرو.. كم يستغرق الوقت بين تخصيص شحنة بمطار القاهرة حتى تصل إلى الصنع

وعندما فوجئ بأنه لم يجد جوليا قاطعا في الاتجاه باستشارته إلى منطقة أخرى خارج مصر.. وهذا لم يكن الوحيد فهناك عدد من الشركات الأجنبية في مخيمتها موردادي موجهيات - تسرت نقل مركزها الاقليمية من القاهرة إلى دبي بعد فشلها في مولوجة البيروقراطية المصرية.

أما المستثمرون المصريون نمازوا بمعضهم وإك مكعب دايبر لتجاوز أعباءهم وكما يتسائل لاهوس محمد عبدالمعيل - رجل أعمال - هل من العادل بعد تشغيل الشركة بدم

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار

المصدر : الاحرام

اسم كاتب المقال : عبد العظيم الياس

رقم المجلد : ١٣٦٢

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/٥

٩٣ منطقة صناعية فى مصر يخدمها ٢٤ مكتبا للاستثمار! ٥٠ مليار جنيهه استثمارات المحافظات ٥٩٪ من رؤوس أموالها مصرية

صندوق الضخمات أو من حساب
للنقطة الصناعية بكل محافظة.

اسقرا المستثمرين
ومن جانبه يبالغ المكتبون سمير
الحرييل محافظ الأقصر من أداء مكتب
خدمة المستثمرين بالمحافظة قائلا: أياً
الزوار (٣١٤) لسنة ١٩٩٦ الذى جدد
موا وكذاك العمل بقرنتين الاستثمار
رغم (٨) لسنة ٩٧ نقرأ لوجود سكر
للجنة العامة للاستثمار بالفيوم.
ويقدم المكتب نية من المستثمر -
إذا أراد - بالتعامل مع الأجهزة المحلية
والأجهزة المركزية لتوفير الكثير من
الوقت.

ولكننا نطالب بأعداد خطط تدرجية
على أعلى مستوى لتدوير العاملين
بذلك المكتب لتجديد خبراتهم بصورة
بمستمرة تمكنهم من التعامل مع
الاستثمارات الجديدة.
ويجب أن تتناسب حواسنهم
واجورهم مع حجم العمل وبخية الدور
للسد الجيد.

ومن جانبها فلعن نطرح المزاي
الفعيل أمام المستثمر من أبرزها أن
سعر الأرض لا يزيد على ٦٠ جنيهها
والذى يحد سعرا ومزايا مائة وأسمار
الأرضى فى المحافظات المجاورة.

كذلك... والملازمة

حتى الآن مازالت مكاتب المستثمرين
فى نظر المستثمرين متطورة بينما يواها
المستثمرين خالة الأمر الذى دفعها
البحث من جهة محابية تساهلها تقوم
أداء هذه المكاتب بل نجحت فى القيام
بأورها بعد أن مضى على وجودها
تكثر من ثلاث سنوات

تلك من الجواب فى وزارة تنمية المحلية

التي تخدمت بوفرة فى اللجنة الوزارية

للاستثمار ولجحت خلالها أداء هذه

المستثمرين بالمحافظة والجهات المعنية
فى القاهرة لتأجيل هذه الشاكال
أما عن الوقت المستغرق
بالمحافظة فقد انتهت من تخصيص
٧٥٠ دفعا بمنطقة ميناى العرب
المستثمرين ولديها أليات لصادقة
تصل لى ١٠٠ من المساحات
للزوجة للاستثمار بشرق النيل
إقامة مناعات خفيفة ومتوسطة على
أرض المحافظة فى جنوب مصر
أصبحت بنى مسود الذى سيحصل
فترة الإنتاج فى ديسمبر ٢٠٠٠
مكاتب للمستثمرين

الاستثمار على حسن معاملة
التجريبية يرى أن دور مكاتب خدمة
المستثمرين بالمحافظات دور محدود
يعكم هيجمة تشكيلها والبيانات
للزوجة إليها. وعلى راية أيضا أن
دورا ويصاحبها بجهود تخصيص
الأرض ويصاحبها عمل مجلس إدارة
للجنة الصناعية الذى يصدر لها
القرارات وتقوم فى بالتنفيذ

أما عن مشكلات المستثمرين فأن
أرى أن مسجلات إدارات المدن
الصناعية كتيبة عليها على غرار ما
تقوم به فى التقييم فحق تجميع مع
أصحاب المشاكل فى وجود مكتب
الجهات المختصة الذين هم أصلا
أعضاء بمجلس اللين الصناعية الذى
يقدم متونين من هيئة الاستثمار
وزارة الصناعة والمستشار القانونى
للمحافظة والسكترير العام وممثل
الزلاق مجتمع من مياه وكهرباء
وصرف صحى.

وللشكاك التى يرفعها للمستثمر
سيتقدم بها واتخاذ القرار بشأنها
فى الحال ويبلغ لى مكتب الاستثمار
بالمحافظة لتأجيل تأجيله.

وقد ما حدث لى مدينتى الشانكة
والشروق الصناعيتين اللتين سوف
تنضم من تخصيص أرضهما بأكامر
فى ٢٠ أبريل القادم برغم أننا بعدنا
الوقت بـ ٢٠٠ جنيه شاسلا الزلائق
والخدمات.

ولكننى... فى نفس الوقت طالب
بتدعيم مكاتب المستثمرين ولكالات
الادارية والذين تحتهم من تنفيذ
القرارات الصادرة لها. وذلك لجدي
من تركها - حاليا - بلا موازنة
خاصة وبديها موظفين متدينين من
للمحافظة ويجبى الاتحاق عليها من

التجارب محافظة من سوف من مكتب
استثمار بالمحافظات بوسعه ليا يتجا
مكاتب بالزوجة ولا تلك أية سلطة
سوى تخصيص الأرضى للمشروعات
والشكاك ترجع لى راية لى كشرة
القرارات والقرارات القائمة للخدمة
الاستثمارية وحول البعض يصمم
تطبيقها

ومن هنا - والكلام لمصطفى بنى
سويو - علينا أن نتفق على رأى
موحد أسلوب عمل هذه المكاتب. وأراه
أن يكون بعيدا عن المركزية لى حال
لامركزية المحافظات التى يجب أن تكون
المسئولة عن كل ما يجرى على أرضها
لأنه لى حال لامركزية هذه المكاتب يلقى
لى حل العديد من مشاكلها

ومن جانبها فلعن ستمتع وتلقى
بالمستثمرين مرة كل شهر وتقوم بعمل
مشاكلهم من طريق اتصال مكتب خدمة

مكاتب خدمة المستثمرين على مستوى
المحافظات يجب تدعيمها بالزكاة الفنية
الزارة ورعاية شاملة للمطوبات
لتوفيرها أمام المستثمر وقتها شيئا.
وفى اللبال يجب أن تكون هناك التزام
من جانب المستثمر بتدعيم أعماله
الأرضى فى مواضعها وراية الجادة
فى تنفيذ مشروعاته ولا تكون نيته
تطبيقه الأرضى ليدى

وتنزع نرحب بأى مستثمر يأتى لنا
يشكرى لعمل لى حالنا فى حاجة
فى المزيد من تدفق رؤوس أموالهم
للمساهمة فى حل مشاكل العاصمة
على غرار مشروع جراحات القاهرة
تحت الأرض - والطروح باستثمارات
١. ٢ مليار جنيه لم يتقدم إليه حتى الآن
سوى مستثمرين مصريين

المكاتب المطلوبة

من جانبه يدافع المهندس سميد

اسم كاتب المقال : عبد العظيم الياس

رقم العدد : ٤١٣٦٢

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/٥

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار

المصدر : الاحرام

دعم مكاتب

خدمة

المستثمرين

تجارب فنية

وموازنة مستقلة

تتمكنها من أداء

عملها

شركة معفاة من

الضرائب تفاجأ

بضرورة

سدادها في

الحكومة

اما عن دليل الاستثمار بالاجراءات والمستندات المطلوبة للسير في تنفيذ أى مشروع استثمارى فكان من الأروع أن تقدم الهيئة العامة للاستثمار باعداه وتوريه بمعدل كتابية على الملاحظات لتتبا من - وليست للحائطات - التي تلك قاعدة المعلومات والبيانات الصحيحة المطلوبة لاعداد مثل هذا الدليل وبرغم هذا هناك بعض الملاحظات التي نلت جها حيا في هذا الشأن

مشغول دائما

في النهاية حاولنا ان نضع تساؤلات للمستثمرين امام رئيس هيئة الاستثمار الدكتور محمد الفغراوى لرسلها تارة بالمكافى واخرى عبر الهاتف لتحديد موعدا لعرضها ولكن كان جوابه في كل مرة مشغول دائما

■ الى هنا ومشاكل المستثمرين على موقفهم.. ومن جانبهم يسعى المحافظون بجهود فردية لحل مشوهم.. ومن جانبها طرحت وزارة التنمية المحلية رؤيتها للحل.. ويبنى الأمل في الاتفاق على رأى محدد واسلوب عمل منظم تسيير عليه هذه المكاتب مستقبلا.. وإلا سيقولها لنا المستثمرون.. لا لاستثمار الكعب الدائري

للكاتب وما تحقق من اهدافها.

ومن جانبى يكثف مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية نتائج هذا التقرير قائلا لقد نجحت المحافظة في تجميع البيانات واعداد الخرائط المتعلقة بقرى الاستثمار وتخصيص الاراضى للمستثمرين بصورة مرضية وإن شأى التنفيذ بعض الصعوبات المتعلقة ببطء الاجراءات وعدم التحرك بالسرعة الواجبة.

وعلى الجانب الاخر فشلت المحافظات في الحصول نبيلة عن صاحب المشروع على الموافقات اللازمة للتراخيص لأن قرار ترويضها جاء خاليا من الآلية التنظيمية التي سوف تتولى التنفيذ

والحل هو استحداث كيان تنظيمى بهذه المكاتب ومسلطات واضحة تمكن من منع التراخيض وحل مشاكلة المحافظات لتنفيذ المشروعات وتقليل ما يتعرض لإنشائها من معوقات كهوف أساسى من لفساد هذه المكاتب.. فان هذا من هدف لم تتحكي المحافظات من تحقيقه لأنه لا يتوافر لديها الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بهذا الدور والنجاح الذى يتحقق في هذا المجال يرجع الى ما يقوم به المحافظ من جهود فردية لمساعدة المستثمر

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	أحمد عادل حاشم
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٣٧٦
المجلد :	الأحرار	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

تمت نشر مسؤولية من:

عز الدين و " خيمات متفرقة الاستثمار

صنعت مستثمرين.. متى إذا ضحكنا لنرى الضائقة
خريطة احتياجات سوق العمل شديدة من وزارة التجارة



مصنع للمركبة في كوم فؤيد لا يتحصى شى
أبداء الإنتاج ورغم ذلك لم ينتج

تحقيق: أحمد عادل حاشم
على الرغم من خطوات تشجيع الاستثمارات
وتحفيز الأفراد والشركات لعمل مشروعات
إنتاجية وخدمية توفر فرصا عديدة للعمل، فإن
النتائج الحالية لم تكن بمستوى الآمال
والمطلوبات، ولعل السبب الرئيسى فى ذلك هو
حالة التشتت التشريعى والقانونى التى يعيشها
مناخ الاستثمار فى مصر.. وكما قال بعض
القانونيين، فلما نسير نشاط السوق المفتوحة،
التي تعتمد على المنافسة الحرة، بالساليب
ومناهج السوق المغلقة.. ويترتب اقتصادنا
الوطني إلى الخصخصة سريعاً، فى الوقت نفسه الذى تمود فيه تشريعات وقوانين القطاع
العام أغلب قطاعات الأنشطة الإنتاجية والخدمية. الأمر الذى أدى إلى النهاية إلى وقوف
النشاط الاقتصادى على قدمين متعكستين، أن يكمل من الوقوف بثبات، ليرتد خطوات
واسعة ومتطورة فى عملية التنمية.

وحتى سبيل المثال، فإن بلوكتنا ومصروفنا متعقلا بترحاب كل من يذهب إليها ومعه
مشروع بالملايين.. ولكن إذا ذهب مواطن لديه فكرة مشروع صغير يملك أو يخطط
الآلاف، فإن كوكبا من الأوراق والتمتعات والمواقف والضغوطات فى انتظاره.. ببساطة
مطلوب من كل مواطن يريد إقامة مشروع صغير، وليس لديه المال الكافى، أن يوجه
بمفرده، ثلث الروتين العقيم الذى نحفظ ونستمسك به بشدة!
لذلك فإن المستثمر الكبير، عندما ذهب المدن الجديدة التى انفتحت عليها مليارات
الجنيهات، وجد نفسه وحيدا، لا يستطيع التفرغ لنشاطه وإنتاجه الأساسى، فاضطر لإنشاء
ورشة تجارية، وأخرى للكهرباء، وثالثة للسباكة، ورابعة لتصنيع المصليين والمواسيل..
بالختصار استهلك المستثمر جعبا كبيرا من استثماره وماله فى إقامة للصناعات
الصغيرة التى لا غنى عنها فى عملية الإنتاج الأساسية والكبرى.



محمد أبو
الدين

ويؤكد رجل الأعمال محمد أبو العينين هذه الحقيقة ويقول، أن المستثمر
الكبير فى حاجة ماسة للمستثمر الصغير لعمل الصناعات الصغيرة والمغنية
التي تكمل صناعته، والتي تمثل عينا كبيرا عليه فى الاستثمار، فضلا عن
العبء الإدارى للمستثمر الكبير فى متابعتها، الأمر الذى يفقد للصناعة أهم
وخطر جانب فيها وهو التركيز.

ويضيف، أن الاستثمار فى مصر يقتصد ما لسماء البنية الفوقية، أي الخدمات
المساعدة له، سواء العقول المخططة له، أو المدراء الكفاء، أو العمالة
المدرية، أو حتى الإدارة صاحبة الخبرة، بجلب شركات التأمين المتطورة والخدمات
البنكية السريعة والمتقدمة، ومواصل النقل والمحاسن الخبير بقوانين إغراق السوق،
والمحاسب القانونى لقاعهم.. فبح

والبنية الفوقية بهذه المعايير، تعتبر الشروط والعمال الحاسم لحماية وتشجيع الاستثمار.
الحقيقة يؤكدها رجل الأعمال مصطفى السلاسل، ويقول أن صغار المستثمرين لابد أن
تمنح لهم فرص وحظوظ كبير ولوسع فى المدن الجديدة، لإدخال نواة وعصب الصناعات
التكميلية والمغنية، التي يولونها تصالب للصناعات الكبرى بالتحضر.. ويضيف محمد أبو
العينين، أنه من غير المعقول أن يحتاج مصنع كبير إلى سيور، ويضطر مستورد، إلى
الذهاب إلى ألمانيا لشراؤها.. أو مسلمين يسافرون من أجلها إلى إيطاليا.
ويضيف، أنه يجب تشجيع الشباب على عمل مشروعات صغيرة تسد للنقص الواضح فى
مستلزمات الإنتاج الأساسية، هذا بالإضافة إلى تخصيص مناطق لهم وتوجيههم نحو صناعات مغنية

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد عادل حاشم
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٣٧٦
المصدر :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

ومكملة بعينها، مع اعطائهم اعفاءات ضريبية لمدة ١٥ سنة.

فرص تسلمة

والواقع يقول ايضا ان هناك فرصا هائلة للتنمية، ضاعت علينا بسبب لشيء ماثلنا نتعامل معها بدون جدية.. وكما يؤكد رجل الاعمال، مصطفى السلاّب، فإن نحو مليون ونصف مليون موظف حكومي قاموا بعمل معاش مبكر، وكل فرد من هؤلاء خرج ومعه عشرات الالاف من الجنيهات، لم يتمكن واحد منهم، من شراء محل او عمل مشروع صغير في اي من المدن الجديدة، وبدلا من ان تتحول مليارات المعاش المبكر الي اموال منتجة، تحولت الي استهلاكات، لم تستلّد منها كثيرا.

انقاذ التضمّنت لتصغير

والحقيقة ان رغبة كبار المستثمرين في ايجاد قاعدة ضخمة للمشروعات الانتاجية الصغيرة، يرتبط ارتباطا وثيقا برغبتهم في التوسع وضخ المزيد من الاموال، وايضا جذب مستثمرين جدد الي السوق المصرية، ولكن التشريعات الاقتصادية والبنكية لا تتيج للافراد ممن لا يملكون رؤوس اموال، من تحويل طموحهم وفكرهم الي مشروعات حقيقية علي ارض الواقع.. ويقول رجل الاعمال محمود سليمان، ان الوقت حان - ويكون ترد - لكي نسهل علي هؤلاء إقامة مشاريعهم دون تعقيدات بنكية، ويكفي جدا ان يكون المشروع في حد ذاته الضامن الأول للبنك، بل لا توجد ضرورة لتقديم أية اصول مادية كضمان، ويكفي ان تكون فكرة المشروع للصغير هي رسالته الحقيقي.

وبضيف، انه يجب ربط تلك المشروعات الصغيرة، بالصناعات الكبرى، لان هذا الربط سيكون اكبر ضامن لنجاح المشروع الصغير، فبوسع المستثمر الصغير الي إقامة الوحدات الانتاجية الصغيرة، وهو يضمن مسبقا، استمرار تشغيله وبيع كل انتاجه او خدمته للكبار.

ويضيف ان لقتصادات بلدان مثل ألمانيا وإيطاليا تعتمد في المقام الأول علي للصناعات الصغيرة، كما يجب ان يصاحب إنشاء تلك للصناعات فكر تسويقي راق ومتطور.. بمعنى ان صناعة ضخمة مثل للكمبيوترات، تحتاج الي صناعات صغيرة مغذية ومكملة لها، والاخيرة بدورها في لحتاج الي شركات متخصصة في تسويق منتجات الصغير.. وهكذا حتي يكتمل الشكل النهائي لهيكل لقتصادنا الوطني.

لتركيز وينقلنا محمد ابو العنين مرة ثالثة، الي حقيقة مهمة لنمو اي لقتصاد، وهي التخصص والتركز، ويقول، انه كلما نمت الصناعات وتخصصت في بقعة جغرافية واحدة، لنتشرت معها للصناعات المكملة والمغذية لها، وبالتالي سيحدث تخفيض في تكليف الانتاج من خلال التخصص الانتاجي في كل مراحله.. ويضيف ان صناعة الطائرات في امريكا تتركز في ولاية كاليفورنيا، والسيارات في نيوتريوت، كما سنجد ان تايوان كلها تخصصت في صناعة السابكون.

ويقترح محمد ابو العنين ان تقوم الدولة بتحديد مجموعة للصناعات اللازمة والمتعددة في امكان محددة، او محافظت بعينها، وتحدد نوع وحجم الصناعة في تلك المناطق، ثم تدخل كشرك مع الافراد والشركات والمجموعات الاقتصادية، لترفع عبء التمويل عن كاهل من يريد، وتضمن بذلك جدية المشروعات وتحويلها الي حقائق موجودة علي ارض الواقع.

علي الجانب الآخر، لدخل حياة الاستثمار لتسها، لفرزت تجارب وخبرات السنوات السابقة عن مشكلات اخري حيوية ومهمة، يجب مراعاتها في اللواتين الجديدة المزمع صدورها لمنع خطوات الاستثمارات الجادة والانتاجية، والمرتجة ايضا، الي الامام، حتي يصلح بالفعل لعب اي مستثمر امام ما تحققة السوق المصرية من ارباح. وهناك ورقة،

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد عادل حاشم
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٣٧٦
المصدر :	الادرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

اعتدتها التسعة العامة للمستثمرين بالاتحاد العالم للفرف التجارية، وسيتم تقديمها لرئيس الوزراء، نتحدث بوضوح ومرحلة، عن المشكلات والحلول، وعددت المعوقات التي تطيء من حركة الاستثمارات في مصر، وركزت الورقة على ارتفاع اسعار الاراضي المكتملة والمرافق والبنية الأساسية في المدن الجديدة، مما ينعكس على التكاليف النهائية للمشروع، ومن ثم ارتفاع اسعار السلع المنتجة، وكذلك حالة التبعثر والتشتت الإداري للأجهزة المحلية التي يتعامل معها المستثمر... فلو انشئت القطاع العام بكل بيروفر لطبقتها ورونتها، ما زالت هي الحكمة وصاحبة الصوت الاعلى داخل الأجهزة المحلية... بالإضافة الي مشكلات الإجراءات الجمركية، حيث لاتزال مصر - كما تقول الورقة - من اعلى الدول في معدلات الحمولة الجمركية

التسهيلات الجمركية



مصطفى
السحاب

ويطالب رجل الأعمال مصطفى السحاب بضرورة فرض فئة جمركية واحدة، لمن غير المغفول ان تكون الجمارك على قطع الغيار اعلى من الرسوم المفروضة على المكونات ذاتها، ويضيف د. هاني سرور على ذلك، انه لا يصح ان يحدد كل مسور جمرك، الرسوم على مزاجه! وتلك النقطة غالية في الاهمية، كما يرى جميع رجال الأعمال والمستثمرين، فالسوق الاقتصادية الواضحة والمستقرة هي الشرط الاول والاخير للنمو والازدهار، وفي مصر فشل جميع المستثمرين، بلا استثناء، في تقديماتهم الأولية للأموال التي يحتاجها المشروع حتى الانتهاء منه ونجهيزه لمرحلة الإنتاج. وفي كل الحالات، قلل الرقم عن ما كان مقدرا له بنسب لم تقل عن ٢٥% من إجمالي رأس المال الذي تم تقديره اول الأمر.

ويضيف د. محمود سليمان، ان اي مستثمر، محليا او اجنيا، في احتياج في قياسات صحيحة وحقيقية للسوق المصرية، تحتفظ بنسبة تجاوز مغفولة ومقبولة، لان ذلك ما يشجع الآخرين على تكرار تجارب من سبقهم، وهذا ان يتم الا يثبت للتشريعات وللوقدين، وايضا للسياسات المالية والجمركية.

من جهته، أكد رجل الأعمال هاني سرور، ان د. عاطف عبيد، رئيس الوزراء، يحرص منذ فترة على الاجتماع برؤساء جمعيات المستثمرين، في مختلف الأنشطة، لأخذ آرائهم والاستماع الي مشكلاتهم الحقيقية، ولأن ذلك إعادة لتقويم القوانين المعمول بها حاليا خاصة المتعلقة بتنمية الصناعات المصرية، وتخفيف الاعباء المالية على تكاليف المنتج للصناعي، وتنمية الموارد البشرية العاملة في الأجهزة الحكومية، والتي تتعامل بصورة مباشرة مع المنتج المصري، وذلك بتسهيل دخول المواد الخام ووصولها الي المصنعي في وقت قياسي.. وفي الوقت نفسه، وصول المنتج النهائي الي أسواقه الخارجية في اسرع وقت، مما يوفر الكثير من تكلفة المنتج، وتقديم خدمة جيدة للمستهلك الخارجي، حتى تتعاطف ثقة المشتري.

والواقع ان اتجاهات قوية بدأت ملامحها بالفعل تظهر داخل التشريع المقبل للاستثمار في مصر، سيتم فيه، بناء على اقتراحات المستثمرين ومطالب رجال الأعمال، إلغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية، فإذا كان هناك منتج نهائي معفى من تلك الضريبة، فمن باب أولى إعفاء مستلزمات إنتاجه التي تأتي من الخارج ولا يوجد نظير لها في الداخل، على الأقل ليمتسوي المنتج الذي نتورده بالصلة الصعبة مع المنتج المصري الذي يمدد كل الضرائب الأخرى.

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : احمد عادل هاشم

الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار

رقم العدد : ٤١٣٧٦

المجلد : ٢٠٠٠/٣/١٩

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/١٩

الاحرام

مصبدة الاستثمار

ونأتي إلى النقطة الأهم والأخطر في مشكلات وعقبات الاستثمار، أو مصبدة الاستثمار كما يصفها محمد أبو العينين، فكلما توافرت الامتيازات والحوافز الضريبية والجزرية، تشجع المستثمرون في الاقبال على دخول السوق المصرية.. وحالياً يحكم الاستثمار في مصر ثلاثة قوانين، تابعة لثلاث هيئات مختلفة، الأولى القانون رقم ٨ لعام ١٩٩٧، والذي تطبقه هيئة الاستثمار، والثاني، القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، الخاص بالشركات المساهمة، وتقوم بتطبيقه مصلحة الشركات.. أما الثالث، فهو القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، الخاص بالاستثمار في المجتمعات العمرانية الجديدة، وتشرّف على تطبيقه، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وقبل لعام ١٩٩٧، كانت القوانين تسمح بوجود إعفاءات ضريبية على توسيع المصانع والمشروعات الخدمية.. ولكن القانون ٨ لعام ٩٧ جاء يلغي الإعفاءات السابقة، الأمر الذي ترك أثره بوضوح بالغ في المدن الجديدة، وكما يقول مصطفى السلاب، فإن حركة التعصير في تلك المدن، توقفت تقريباً.. فما الذي يجعل حرفياً لوصلب محل يقدم خدمة مهمة، يذهب بعيداً عن العاصمة، دون امتيازات تشجعه، وتشجع غيره، على التوطن في تلك المدن ؟



د. محمد
سلاب

انتهى تساؤل السلاب، ويحيط عليه د. محمود سليمان، بأن لحد أن ينتشع في الذهاب إلى المدن الجديدة للاستثمار والاستيطان، إلا بعدة المزايا والإعفاءات، ويقول أنه يجب أيضاً ربط المزايا والإعفاءات للمشاريع والاستثمارات، بعد فرص العمل التي يقدمها كل منها، فالمشروعات كثيفة الصلة، يجب أن تعطي ميزة وفضلية في الإعفاءات والتسهيلات.. كما يجب ربط للتوسع في المشروعات للقائمة بالفعل، بزيادة عدد فرص العمل، وكلما ازدادت فرص العمل في مشروع ما، نعطى له فضلية في الإعفاءات الضريبية والخدمية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن تجربة الاستثمار في المدن الجديدة، تشير أيضاً، كما تقول ورقة جمعية المستثمرين، إلى وجود مشكلات خاصة بالطاقة، فالنسبة المخصصة من الكهرباء على سطح الأرض في المدن الجديدة، لا تتناسب مع الطاقات الانتاجية وقدره الخطوط في هذه المدن، مما يضيق اعباء تمويلية جديدة عند الوصول بالطاقة للكهربائية للمعدل المطلوب لتشغيل المصانع، وعلى سبيل المثال، فإن الهبنت المحلية وضعت شروطاً لكل مستثمر عند استخدام وشراء الكهرباء - رغم ارتفاع سعر الأرض - فالعامة ألف متر من الأرض لا يسمح لها إلا بالحصول على ٢ ميجا وات كهرباء، وهي كمية لا تكفي تلك المساحة الواسعة من الأراضي التي قيمت عليها مصانع ومنشآت وأجهزة صلافة، ويضطر المستثمر في شراء ٢ ميجا وات كهرباء أخرى لكي يضمن تشغيل المكينات والمعدات التي كلفته أموالاً كثيرة، ولكي يستطيع تشغيلها بطاقة إنتاج عالية، وقد عكس ذلك على تكلفة المتر المربع، وارتفعت بالتالي تكلفة الإنتاج، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إحجام الكثير من المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في مصر.. نضيف إلى ذلك، الافتقار إلى وجود نظام معلومات قومي، قادر على لوفاء باحتياجات المستثمر لمعرفة السوق المصرية.. وكما يقول لحد المستثمرين، ويتعير شعبي، فإن السوق المصرية مثل البليطجة، لا يعرف لحد، ما إذا كانت حرام، أم لا !!
وشرح محمد أبو العينين، للواقع الخفي، وراء مناداة البعض بلغاء الامتيازات والإعفاءات الضريبية، وتخفيض الضرائب بدلاً عنها، ويقول أن المطلوبين بذلك، هم ممن تمتعوا من قبل بالإعفاءات، وانتهت مدة امتيازهم، أو فارت على الانتهاء ويريدون الآن تخفيض الضريبة التي مستحق عليهم بعد سنوات الإعفاء، ليصبحوا المستفيدين الوحيدين على الدوام.. ويضيف أبو العينين، أن إلغاء الإعفاءات الضريبية لن يرفع

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار
المصدر :	الاحرام
اسم كاتب المقال :	احمد عادل هاشم
رقم العدد :	٤١٣٧٦
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

المساهمين لشراء أسهم في الشركات الجديدة المنشأة، وهذا سيعرضها للخسارة والفشل قبل ان تبدأ، وبالطبع سيتحول المساهمون إلى الشركات القائمة بالفعل، أي التي تمتع أصحابها من قبل بالاعفاء... ثم لماذا نطلب المستثمر الجديد - يضيف أبو العينين - فمن حقه التمتع بالاعفاءات مثلاً تمتعاً نحن من قبل، والحقيقة ان أغلب رجال الأعمال يرفضون فكرة حرمان المستثمرين الجدد من الاعفاءات الضريبية على مشاريعهم، ورفض السلاب ومحمود سليمان وهاني سرور للقاء الاعفاءات مقابل تخفيض الضرائب، لأن ذلك قد يحرم الاقتصاد المصري من صناعات تنزقيها وتتظفر شكله النهائي، ويقول أبو العينين، ان مثل تلك الأفكار لا تخدم الا أصحابها فقط الذين إذا أمضوا التفكير جيداً، سيدركون ان مصالحهم ومكاسبهم، ان تأتي وتحقق الا باقتعاش السوق المصرية وإزدهارها من خلال تكفيق استثمارات ومشروعات

سوق بلا خريطة لعسالة!

لم يتبقى سوى مشكلة العسالة التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية، وكما يقول مصطفى السلاب: عندما رأيت جمعية المستثمرين ان التوسعات والمشروعات في قطاع النسيج في حاجة لوجود ١٣ ألف عامل نسيج العام القادم، فحقها فوجئت، ان المدارس الصناعية تقم خريجين من القسم الخراططة أكثر، وإن خريجي النسيج لن يلبوا لاحتياجات السوق، وحقيقة الامر ان وزارة التربية والتعليم لا تملك خريطة لاحتياجات العمل في مصر، ويقترح السلاب ان تشرف وزارة الصناعة مع اتحاد الصناعات على المدارس الفنية والصناعية [بجانب وزارة التعليم]، لانهما الجهتان الوحيدتان اللتان تملكان رؤية وخريطة لاحتياجات السوق من العسالة الفنية.

المحزنة!!

هذا بالضبط تعبير أغلب رجال الأعمال، عند وصفهم لصل مكاتب الاستثمار في المحافظات والاقليم، وكما يقول د. هاني سرور: عاوزين نخلق تلك المكاتب.. ننسها، ونعظم دور مجلس الانماء ويكون هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن الاستثمار وتشجيعه في المحافظات ريمًا كانت تلك الصورة الأخيرة لعقبات الاستثمار في مصر، وخارج العاصمة تحديداً، فالتجربة اعلنت بانقذار فشل مكاتب الاستثمار في جنب الاستثمارات الى المحافظات.. ولكن كيف يكون التمسك والإلغاء الذي تحدث عنه المستثمرون؟ في جولة بالمحافظات، ذهبت الى هناك لمعرفة تفاصيل مشاكل المستثمرين على الطبيعة، خاصة صغارهم.. فمماذا كانت النتيجة؟

الفيوم

في كوم اوشيم بحافظة الفيوم، تم التفاق [حكومي] مبلغ ٦٠ مليون جنيه، كما يقول المهندس حمزة الجاحد، مستشار المحافظ لشؤون المناطق الصناعية [١٠٠٠ فدان]،

والمشرف العام على المنطقة الصناعية الاولى بالوشيم، على أعمال البنية الأساسية، كتوصيل كهرباء، ومياه، وتعبيد طرق، وخلافة، وتقدم ١٣١ مستثمراً فقط لشراء الأراضي في المنطقة الصناعية الاولى بالوشيم [٢٥٠ فدان]، بدأ منهم ٤٩ فقط العمل الجدي في التنفيذ، ولكن عدد المشروعات التي تم الانتهاء منها وبدأت الإنتاج القطني بها، بلغ ٩ مشاريع فقط!

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	احمد عادل هاشم
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٣٧٦
المصدر :	الاخرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

و هذه الأرقام التي ذكرها المسئول التنفيذي عن الاستثمار في الفيوم، تحمل مغارقة شديدة وإسئلة أكثر تعقيدا.. فما السبب وراء عدم بدء الإنتاج والتشغيل لـ ٤٠ مشروعا آخر، الذين استكملوا تقريبا لتشاءمهم، وأنها رحلة الترخيص الطويلة والشاقة ؟..

الاجابة على لسان اصحاب المشاريع أنفسهم:

د. عز الدين عبد الحفيظ لشري ١٢٠٠ متر مربع، لإنشاء مصنع لونية، وانتهى الرجل من كل شيء تقريبا، الا الإنتاج.. وكما يقول: قلبي مغطى: البنك، لأن الأرض لم تسجل في الشهر العقاري، وبالتالي رفض اعطاني قرضا للتشغيل، وحتى الآن لا اعرف متي وكيف سأنهي من تلك المشكلة

ويطعن المهندس جمعة إبراهيم، مدير الجهاز التنفيذي بالمنطقة الصناعية بوشيم على مشاكل عدم تسجيل الأرض لأصحابها في الشهر العقاري، ويقول: لا أستطيع تسجيل الأرض دون تسديد ثمنها بالكامل، ولا أستطيع استثناء احد من ذلك الشرط، لاننا لو قمنا بالتسجيل، بعد للتخصيص وتسديد المستثمر للاسقاط الاولى من ثمن الأرض فاته من السهل ان يحصل اي انسان علي قرض كبير من البنك ولا يلتزم بعد ذلك باستكمال المشروع او يقوم باستغلال التسجيل في بيع الأرض لأخرين وبدأ في مرحلة اخري من المضاربة على الأرض، وينشغل بالنس للبيع والشراء، ولا تقام المشروعات، ولا توجد فرص العمل، التي انقلنا من أجلها ملايين الجنيهات، لتجهيز الأرض، واعدادها إقامة المشروعات عليها.

انن للخوف والرعب، والقدر المثلثة - يشكل عام - من الأفراد والمستثمرين الجدد، وتحول الاستثمارات وتشغيلها بالمضاريفت علي الأراضي، جعلت من الحرص والحذر شعارا لمكتب الاستثماري كوشيم.. ودالما ما يسير المتشكك والحذر بخطوات أبطأ كثيرا من المغامرين الذين جازف بعضهم بتحويلة العمر من أجل إنشاء مشروع ما او تجارة، تحلق الحلم في ضمان المستقبل، ثمما فعل الاخوين فخري هناك، واكتشفا بعد فترة - ليست قصيرة - باعا خلاها كل ما يملكان، انها علي حافة الهلولة تماما!

ففي بداية الامر، قرر اسلمة مفرح فخري، وشقيقه بيتر [٢٩، ٢٧ سنة] شراء قطعة ارض مساحتها ٢٠٠٠ متر مربع، لإنشاء مصنع مكرونة ومضرب للارز، وكما أخبرهما مكتب الاستثمار، وكما جاء في العقد فتأهما لشتريا المتر المربع الواحد بسعر ٨٠ جنيها، كامل المرفق، اي تصل له الكهرباء والمياه وبعد الانتهاء من جميع الانشاءات لم يتبقى لهم سوى الماكينات، والاخيرة لا يمكن وصولها الا قبل وصول الكهرباء الي داخل المصنع، ولان الاخوين تسلموا الأرض، والكليل الرئيسي للكهرباء يبعد عنها بمسافة ٤٥٠ متر، فان الكهرباء لم تصل وان تصل الا بعد تلقيهم بمد توصيلات من الكابل الرئيسي، وذهب للشقيقتان الي مديرية الكهرباء بالمحافظة، وفوجدا ان تكلفة التوصيلات تبلغ ١٠ آلاف جنيه، بالإضافة الي ثمن محول كهربائي يبلغ أكثر من خمسين ألفا فخري، اي ان الاخوين فخري مضطرون لدفع مبلغ أكثر مساو - تقريبا - للمبلغ الذي دفعاه لشراء الأرض.. وبالطبع، فهما، كما يؤكدان، لا يملكان مثل هذا المبلغ، ومزالا منذ سنة أشهر يحاولان مع جميع المسؤولين، تخفيض التكلفة الإضافية، للمعالجة، والتي لم تكن ضمن تكاليف مشروعهما اول الامر، وانتهى الحال في النهاية الي وجود منشأة، تكف علي الأرض، صامتة، وكلها امتداد للهضب والنتوءات الصخرية التي تحوط المكان!

اسم كاتب المقال : احمد عادل هاشم
رقم العدد : ١٣٧٦
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٣/١٩

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار
المصدر : الاحرام

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

ومشاهد الاعداء الخرسانية المشدودة، وصور الماكينات السلكية، عديدة في كوم اوشيم.. فمن عبد التواب عبد الحليم، صاحب المخبز الآلي، الذي فقق عليه مليون جنيه، ولا يستطيع الانتاج منذ أشهر عديدة بسبب عدم الموافقة حتى الآن على صرف حصة الدقيق المقررة له، رغم ان كوم اوشيم كلها لا يوجد بها مخبز واحد، الى حصين علي محمد، صاحب مصنع بلاط آلي، يعمل به ٢٥ عمالاً، يعقني من ضعف الكهرباء المخصصة لمصنعه، ولا يستطيع دفع ٩ آلاف جنيه لمديرية الكهرباء، حداثتها المقايمة التي قام بها مهندموها، ازيادة الطاقة الكهربائية للمصنع، في المهندسين المعماري احمد عبد الفتاح، الذي تكلف مليوناً ونصف مليون جنيه لإنشاء محطة بترول بخمتها للمسافرين والقاطنين الى المناطق الصناعية هناك، وترفض الجهات الادارية هناك توصيل المياه له، رغم انه عرض ان يتحمل كل التكاليف.. مروراً بالمهندس التتيس جورج سليم صاحب

مشروع انتاج مركبات اعلاف الدواجن والذي توهب له المحفوظ الوحيد بكوم اوشيم الذي استطاع، بعد طول عذاب، للحصول على عقد تملك للارض التي اشتراها في المنطقة الصناعية الاولى، وفوجيء انه لا يستطيع تسجيل الارض في الشهر العقاري، كشرط للحصول على قرض من البنك، لبدء تشغيل ماكينات مصنعه، لان الارض التي اشتراها، لم يتم رفعها على الخريطة للمصلحة بالمحافظة حتى الآن، او حتي المهندس يسر فؤاد الذي قنهي من بناء مصنع للولاعات في المنطقة للصناعة الثقيلة، تكلف ملايين الجنيهات، ومهدد بالاعلاق لان بوابة المصنع، جاءت من الجهة البحرية، وهو امر مخالف للقوانين وللواقع، وسلامة المنشأ، ويجب قطع رقبته من اجل ذلك كل تلك الوقائع، لا نستطيع اتهام مكتب الاستثمار بأنه المسئول عنها، لانه ببساطة لا يملك اي صلاحيات، او حق فرض قرارات ادارية على الجهات الحكومية الدخلة في نطاق جغرافيته.. والمسئول التنفيذي الاول عن الاستثمار في مدينة كوم اوشيم نفسه، لا يستطيع تكار تلك الحقيقة، ورغم ان الرجل ورفقه بالمكتب، لديهم الحساس، والنية الطيبة، لكل من يتقدم اليهم من المستثمرين، فقله قال بالنص:

لدينا بالمكتب مرونة عالية، ولكن حدود عملنا تقف حتى الاجراءات الادارية فقط.. وعلى مستوى عقود الارض، لا امك شيئاً، والمحافظة هي الجهة المختصة لذلك، فان واقع الاستثمار في كوم اوشيم، وما قلناه مسئول مكتب الاستثمار بها، ربما يفسران، الفارق الضخم بين عدد المشروعات التي تافها مكتب الاستثمار على الاوراق، وبين عدد المشروعات، التي بدلت لتشغيل بالفعل على الارض ؟

خسائر متبادلة

ولذلك ايضا، فإن الخسائر ان تكون على الأفراد فقط، ولكن على الدولة ايضا.. فالمهندس جمعة ابراهيم، مدير الجهاز التنفيذي للمناطق الصناعية بكوم اوشيم يقول، فهم - كمناطق صناعية - اقترضوا ٥٠ مليون جنيه من بنك الاستثمار، لاستكمال اعمال البنية الاساسية، والمبلغ، لم يكف بالطبع لاستكمال جميع الاعمال، الامر الذي جعل عملنا يتركز في جزء معين من المنطقة، اما باقي المنطقة الصناعية، فلا نستطيع استكمال بنيتها الاساسية.

ويضيف المهندس جمعة صرفنا على المنطقة للصناعة، حتى الآن، ٦٠ مليون جنيه، بعنا اراضى للمستثمرين بقيمة ١٨ مليون جنيه فقط، وعلمنا ديون بقيمة ٤٠ مليون جنيه، ٢٠ مليوناً للبنك، و ٢٠ لغيري لشركات المقاولات، وهي ديون لا نعرف كيف ومتي يتم سدادها، لاننا لا نملك سيولة نقدية.

ويستكمل المهندس جمعة سرد حقائق الواقع، ويقول ان هناك بطناً شديداً من المستثمرين في تسديد اقساطهم السنوية المستحقة كثر للارض، وهذا يعوق كثيرا حركة استكمال البنية الاساسية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	احمد عادل هاشم
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم المجلد :	٤١٣٧٦
المصدر :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

جيسى سوزيف

الامر في اول خط الصعيد لا يختلف كثيرا عن شرقه، او غربه.. فمكتب الاستثمار في بني سويف، كما يؤكد العاملون فيه، لا يملك خريطة توضح عدد فرص وامكانيات المستثمرين هناك، لانه، كما يؤكدون، لا يوجد تعريف للمستثمر، فهو ليس اكثر من رغبة احد الافراد في الاستثمار امواله، وفي المنطقة الصناعية التي تشاها المحافظة تحت اسم بياض العرب، تم إنفاق ٣٦ مليون جنيه علي البنية الاساسية في المرحلة الاولى فقط، من اجمالي تكلفة تقديرية لاستكمال المرافق في كل المنطقة، بقيمة ٨٥ مليون جنيه.. ورغم التكلفة الضخمة، لم تسجل دفاتر مكتب الاستثمار هناك، الا مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه، هي كل ما دفعه المستثمرون حتي الان لشراء اراض، في بياض العرب. ومكتب الاستثمار هناك، نجح بالفعل في إزالة بعض المشاكل الحيوية، وكما يقول ممدحت عزت كردي، صاحب مضرب أرز، ان مكتب الاستثمار في المحافظة علي اتصال دائم باصحاب الاستثمارات الصغيرة والكبيرة، من خلال جمعية المستثمرين بالمحافظة، ونجح في مشكلة سرعة استخراج التراخيص، كما سجل نجاحات قليلة في مشاكل الكهرباء، لكن في النهاية، لدينا شعور قوي، بجديّة المكتب في مساعدتنا.

ورغم تلك النيات الحماسية، تجاه حركة الاستثمار المتوسطة والخفيفة في بني سويف، فإن مشاكل المستثمرين هناك، ربما تفوق قدرات مكتب الاستثمار نفسه، وما يملكه من اوراق حقيقية، تساعد علي تشجيع ودفع الافراد علي الاستثمار في بياض العرب فالدكتور عادل الشومي، صاحب مصنع مكرونة، يقول، ان المياه غير متوفرة، والطاقة الكهربائية التي تم تخصيصها للمصنع، غير كافية، رغم اننا قمنا بالمسؤولين في بداية الامر لتفصيل المشروع واحتياجاته، ومقتضى ان يكونوا علي دراية كافية باحتياجات

المصنع، سواء في الكهرباء او المياه.. ويضيف انه منذ ثلاث سنوات، جازف - كمصنع - للانتاج، ولكنه لم ينتج حتي الآن بسبب الكهرباء.. فقد خصصوا للمصنع ١٥ كيلو وات فقط، رغم ان أي مصنع للمكرونة في حجة الي ١٥٠ كيلو وات. وقد اوجبت هذه المشكلة، التي لا تغيب لها داخل صلب المصنع، حالة من التشكك في الجهات الادارية هناك، فهو يفسر تعدد تخصيص كمية ضئيلة من الطاقة له، حتي يضطر مجبرا الي شراء الفارق في الطاقة، وعندما طلب عمل مقايمة، لخبروه ان تكلفة زيادة الطاقة الكهربائية للمصنع، ستبلغ ٣٠٠ ألف جنيه، في الوقت الذي كانت فيه التكلفة للكلية لاراض ٣١ ألف جنيه!!

نفس المشكلة، اصطلم بها ناصر الجنيني، عندما قرر العودة من هولندا، ودفع مليوناً ونصف مليون جنيه، لبناء مصنع لدرفلة الحديد، ولانه يملك عقارات في بلاد اللطواحين الهوائية، فاقه قرر هزيمة الوقت والعلة، ودفع ٤٠ ألف جنيه اخري لادخال كهرباء كافية لمصنعه، بالإضافة الي تحله ٤٥٠٠ جنيه اخري لمثل توصيلات المياه وشراء المواسير والعدادات.. ويقول ناصر، رغم كل تلك المبالغ التي كانت غير مقدرة في تكاليف المشروع لم يصبني اليأس، او الاحباط لكن الذي سبب لي آلاما حقيقية هو تعرضي للحبس او دفع غرامة مضاعفة عندما شرعت في البناء قبل تسلم الرخصة التي ظلت حبيسة ادراج المحافظة لمدة أربعة اشهر ونصف شهر.. ويتساءل ناصر، ويتساءل معه.. هل هذا يابق بمناخ الاستثمار الذي لا يكل للمستولون، الحديث عن فعاليته وإزدهاره ايلا ونهارا، وعبر للقوات القضائية ؟

الشرقية

المسورة لا تختلف في تفاصيلها كثيرا في الشرقية.. فلدي المحافظة، مكتب حقوقي للاستثمار، لديه قراءة عالية للامكثات الاستثمارية الممكن جذبها الي المحافظة، ولديه هيكلا اداري، يضم حكوميين ومستثمرين، بالإضافة الي مجموعة من المستشارين من جامعة الزقازيق في مجالات مختلفة، كما يضم المستشار الققوتي لرئيس مجلس الدولة،

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد عادل حاشم
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٣٧٦
العدد :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/١٩

ومديرى الخدمات بالمحافظة، ورئيس الوحدة المحلية التى يقع فى نطاقها المشروع، بخلاف مدير مديرية الاسكان، العضو الدائم باللجنة، وبخلاف الاتصال والتنسيق بين صاحب المشروع، ومكتب الاستثمار الذى يترأسه محافظ شخسبا، ويقول اللواء مسعد النحلة، المشرف العام على الاستثمار بالمحافظة، ان للصيغة التى يعمل عليها الآن مكتب الاستثمار تم الوصول إليها بعد سلسلة طويلة من التجارب والمشاكل التى كلفت نتصاهم مع سرعة تنفيذ المشروعات الخاصة.

وإذا كانت المحافظة تمتلك الآن منطقتين صناعيتين، الاولى بمساحة ٧٠٠ فدان على طريق القاهرة - بابليس، والثقة على طريق بابليس - العاشر، بمساحة ٧٢ فداناً، فإن اللجوء الواسعة بين عدد المشروعات التى على الاوراق، وبين عددها الواقع على الارض، والجاهز للإنتاج الفعلى، تزداد تصاعداً، كلما ولقت المحافظة على مزيد من الحوافز والاعفاءات للمستثمرين.. فهناك اعفاء بقيمة ٢٥ ٪ من ثمن الارض، إذا ما نفذ المستثمر مشروعه ويدخل الى مرحلة الإنتاج فى الموعد الذى تم تحديده من قبل.. وهناك إعطاء آخر من تكاليف الشوارع التى تم تعبيدها، فى حالة الانتهاء من المشروع فى موعده.. وهناك ما هو أكثر، فباب للتنازل الغير عن الأرض مفتوح، إذا ما صادف المستثمر عثرات مالية، ولكن بشروط يمكننا من التاكيد ان احدا لا يضارب على الارضى المخصصة للاستثمار.

وبالإضافة لكل ذلك، فإن مكتب الاستثمار، وفر - كما يقول ويصف المشرف العام - الكعب الدائر للمستثمر، الذى يقطعه للحصول على الترخيص وموافقات وزارات الدفاع والأثار والزراعة وغيرها.

غيب التنسيق

ورغم تلك الامتيازات التى يوفرها مكتب استثمار للشرقية، ويوفرها عدد من المكاتب الأخرى فى مختلف المحافظات، فإن جملة ما تم تنفيذه من مشروعات فى المنطقة الصناعية الاولى، بلغ ٦٥ مشروعا فقط، من اصل ١٤٤ مشروعا. تسلم اصحابها الارض، بينما بلغ عدد المشروعات التى حصلت على تخصيص ارض فى المنطقة الصناعية الثانية ١٧٧ مشروعا، بدأ فى الإنتاج الفعلى منها ٣١ مشروعا فقط لا غير، اما عدد المشروعات التى بدأت مرحلة الإنشاءات فبلغ ٣٦ فقط.

ويعلق اللواء مسعد النحلة على حقائق الواقع، ويقول:

من شأن مكتب الاستثمار بشكل لوحده، ان يستثمر عاوز يصل مشروع، لازم يحصل على خريطة الارض اولاً، ويرسلها الى املاك الدولة، لنقول له اذا كانت الارض تخضع لحظر قرار الحكم العسكري ام لا، وهذا يستغرق فترة من ٢ - ٤ اشهر. ويقترح المشرف العام على الاستثمار بمحافظة الشرقية، إنشاء مكتب للاستثمار بالوزارات التى لها علاقة بالامر، كالزراعة، والدفاع، والسكان، والثقافة، والبيئة، والتموين.. وتكون الخريطة المسلحة موجودة بتلك المكاتب، وتعرف الوزارات، ممبقاً، ما يمكن الموافقة عليه وما لا يوافق عليه.. وهذا سيوفر وقتاً طويلاً للغاية، بل قد يختصر المدة الى ٤٨ ساعة فقط.

ويضيف اللواء مسعد النحلة انه يجب ايضا توحيد سعر المتر فى جميع اراضى المناطق الصناعية بالدولة، فهناك محافظات تطرح اراضىها للبيع بسعر ٨٥ جنيه للمتر، بينما نجده فى محافظات اخرى بسعر ٤٥ جنيه، وتوحيد السعر لا تفرضه ضرورة المساواة فقط، بل تفرضه ايضا مسايرة ثمن الاراضى.. فكلها يذهب لخزينة الدولة، لا لميزانية المحافظة.

ولذلك، ونظراً لطول الاجراءات، وقسقل الأفراد وحيرتهم فى المفاضلة والبحث عن اخص سعر للأرض، فإن مناخ الاستثمار المحلى مازال يسوده التردد، بسبب غياب آلية واحدة تتمثل فيها التكاليف وتوجد فيها الاجراءات وتتمسارح.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

اسم كاتب المقال : صلاح عبد الرسول

الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار

رقم العدد : ٤١٤٠٣

المصدر : الأهرام

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/١٥

■ ثالثاً: ظاهرة ضعف الالتزام الاقتصادي : تشكلت في سنواته الالتزام بالقرابة السياسية والشرعية في الملوك الاقتصادى العام تقع على كاهل الجانبين فالأولى يلجأونها لتحمل جزءاً من هذا العبء والجزء الآخر يتحملة المستثمرين على اختلاف أنواعهم فالأولاد هنا لا يفتشون حكماً بين الطرفين فإن هناك الأنظمة العديدة على سوء سلوك بعض المستثمرين الذين يدفعون الربح السريع ويتنصرون على سجل تحقيق ذلك يدفعون على القيد والقوانين لا يبالون إلى انفرادهم وعلى الجانب الآخر هناك نفسى لى اليد ان الكثير من المستثمرين الشراء، غافلون إلى حد القصوى في تعاملاتهم مع

أجهزة الدولة المختلفة وبمعايير كثرية ومن عليهم تقع مهمة تلتها برامج الأمر الذي قد يستغرق سنوات عديدة، والواقع فإن هذه المهمة من عدم الالتزام من كل الطرفين أصبحت ظاهرة يستوجب عليها القبول لها والتكيف في استيعابها وبموجبها وبسرعة الكلية لتفكيرها للتمر على مآخ الاستثمار في مصر، فالقانون للسرعة في فرض الضمان على ممتلكات الأجانب وتأمين ممتلكات رجال الأعمال للسرعة في أوكل المستويات مآلات مطمرة في ندى المستثمرين وترسيب في استثمارهم بقصد أن يكون قصد كل من حاول البعض منهم الاحتراز لهذه التدبيرة والجلوس إلى الأمان في الاستثمار أموال البنوك وأغراق الشركات في الدين والقبض الآخر إلى التحليل والبشرى الطرق للتدوير فما منه أنه تمت كذا الظروف بمرحلة الخامسة في لبنان والأموال العامة وأموال البنوك، هي التي يجرى عليها الرهان المكسب، وبه بالخلاف ورغم تدخل الدولة وسماحاتها بتصحيح هذا المسار فإن النتائج أخذت معه بالكم ويمكن أن تنطلت أجهزة الدولة للأمانة المتزايدة واستشرت الفساد في تطبيق القوانين فراح القانون مع القليل وما لا بد من القوف بين الطرفين وثقة واسعة تملى لكل من حق حقه فالتدوير يقع عليه الجواز العامل بواسطة محكمة سرورية وانجباها متخصصة في قضايا الاقتصاد فقد بحيث تكون إجراءات المحكمة سرورية وفي مرحلة أو مكحلة ولكن على الجانب الآخر يجب أن يسمح وينشئ السرعة والقضاء بمقتضى المحكمة إلى لاضطت وصرف التدوير القوي المتشدد أمام محكمة متخصصة سرورية وغير مكحلة أيضاً حفاظاً على كل من يقع عليه ظلم من أي من جهات الدولة المختلفة التي قد تدور خلفه أو تتسبب في الحاق الضرر بمصالحه، أن تتوازن كلتا الجزأتين ويوجد للالتزام مدته الحقيقى.

■ رابعاً : نقص التشريب الإدارى واللامركزية في نقل قوايد السكان : يلاحظ بشدة أن الأداء الإدارى لأجهزة الدولة ومكاتبها ومنطقتها يتميز بظواهره:

١. في القمة تسود بما تسود وارى من القيادات وتمثلت فخراً وعزة بكتفهم وتزلفتهم وتخرج مراتب الحال ملتبس القاذى على مستقبل هذا البلد.
٢. لى الجانب لاتصنف ما يجرى أمامك وتخب أمامك وتشتلك الإحباط نتيجة ما يجرى في كل زاوية تقع عليها حيث فلتت مجرد رقم يجرى مفاولة بين المكتب والوظائف وكنتها أبناء هذا الوطن لعيننا لتحمل ولكن ما ننب ذلك الأجناس الغريب ليطلق الرزق على انفسه بعد الاختناق.

إن الفجوة بين الطبقتين كبيرة ولاسيما في تملكها إلا بالتدوير الإدارى الكف والقيود التشريعية المستمرة بظلم حرائز على ورقلة حازمة وحلقة وراعية يكن قدر الاتجاز أساسها رأس العقاب فقط.

إن التعامل مع الجمهور في يجب أن يتطبع كل من له صلة بالخدمة العامة، زد على ذلك ضرورة نظافة الكائن وإتساع وتزويجه على الأهل باله البارد ودرجات المياه النظيفة ومقاعد جلوس عالية للتنظيف ونظمة الجهور بلسانية الضمور تملأ كما يحدث في مكاتب شركات الطيران من السبابه برغامية زائفة من الأثاث أو الدمشق بل وجوه القديري على فرض النظام قناتى.

إن تمركز الأعمال في مكاتب محدودة وعلى أي جبهة لأي موظف ملتزم للخدمة المتطلبات الوطنية بطريقة سليمة نظراً لتزامم الدور الذى يوليه تمركز هذه المؤسسات في أماكن محددة ومحدودة.

وهناك من الأنظمة المتعارضة على نفس هذا الاشتراك بحيث من انتهاء معاملات البطاقات الشخصية، الشؤون العقارية، الجوازات، رخص المرور من توليد مقوب، عن كل منها في مكتب واحد في تسمى لسيروتاج بالإسكندرية بضم مجموعة أعضاء هذا الكيان مقابل مبلغ مبلغ لشراء سئوى بسيط يسمى حرسوم خدمته يهمل صاحبه لعمل مكافئة خدمته الذي به يستطيع أن ينزل كل للمعاملات المتعلقة بالجهات المذكورة في مكتب واحد نظراً وسرعة زيارته ويسر ويسهولة وأما إذا لا يخدم هذا لكل في كل الانقسام والأجزاء والقوى بحيث يثبت هناك ضربة مطوية من الوطنيين وضعها كل مكتب بفرع عن التماثل مع الدولة هذا الإجراء والاضطت في مقابل رسوم زائدة إضافية لرى أن كل الناس على استخدام ليدعها إذا ما ضمتها الدولة وبعدة انتهاء إجراءاتهم. إن مكاتب الشؤون العقارية المتواجدة مثال آخر لهذا لكن مع تزايد السكان تساهلت المكاتب العامة مع التمنجية لثباتاً لا يزيد عدد هذه المكاتب التمنجية وتساكنى ضلة زائداً ما زيادة عدد السكان ونمو الوحدات العمرانية والأحياء السكنية والائتلاف الصناعية الجديدة.

إن اللامركزية الإدارية وخصوصاً في الشأن العام الشاطئ بعبارة اليومية لم يعد وراعية فلذا نحن لدينا أن نصف السكان مرمين يملكون أكثر من ٢٦ عاماً فله يبرجد حوالي ٢٢ شخص متماثل مع الجمهور مع المكاتب الحكومية من الأمام وبوليس ومكاتب بطاقات شخصية ومكاتب وشعر عاوى بكتابت البريد والتليفون ومكاتب رخص المرور، والتجنيد وغلافة هذا فإن الزمان الباقى يقضى «بشاعة» أو غير مباشرة وقتاً مشتركاً مع يبلغ أربعة أيام عمل في السنة الواحدة فلذا تنحل إلى قدر ضئيلة ما يبلغ حوالي ١٢٨ مليون يوم عمل في السنة في المتوسط وهذا رقم ضئيل يقدر سروريه بتات ملايين الخدمات من موهي الدولة والمواطنين على حد سواء، بما يضع شملنا تنال على لشدة قول لنا أن نبدأ بالمعالجة السريعة وعطية أرواح قليل يبلداً للكلية.

والحديث بقية بشأن الله

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	صلاح عبد الرسول
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٤١٠
المجلد :	الاحرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/٢٢

نظرة من الخارج على الداخل (٢)

تأمين مناخ الاستثمار في مصر وظاهرة الالتزام الاجتماعي

تناول المقال الأول السيت الماضي أهم السبلات التي تشهدها بغيرها مناخ الاستثمار في مصر وفي هذا المقال نحاول استكمال الموضوع بإلقاء الضوء على بعض الجوانب المهمة التي تؤثر على جوهر الاستثمار في بلدنا. ونعرض اليوم في هذا السياق لظاهرة الالتزام

والشرح الموضوع نقسم الحديث إلى موضوعين:
■ للعرض الأول إيجازية الالتزام الاجتماعي: ولابد للراغب في أحوال مصر البعيد الحكيم الهائل أن يتبادر تحسین لظهور الفهم وتيسير حركة الدور وتجميل الشواهد وتنظيف المدن وإقامة المساحات الخضراء ولكن السلوك العام للناس يأتي مخيبا للإمال كونه ليس على المستوى المطلوب ومن التوقعات لولة في مثل مصر السياسي والاقتصادي وشعب عريق ترجع حضارته إلى مير التاريخ وتهوى أمال السحاب إلى زيارته والمج إليه حتى لكاد أنجزه بأن تلك إحدى أدبيات الحياة لكل أحيى عزله خلال الأعوام الخمسة والثلثين للضحية من خلال العمل في الداخل أو الخارج.

في حلال الأعوام الثلاثين الماضية تبدلت النظرة إلى مصر من دولة جمال واشجار بلع كما كان يصورها الأجانب إلى مركز جذب ومشط أنظار ومتنهي أسال للعديد من الناس وهذا يأتي بالبريد من المده علينا اصحاب البلد في أن نفتح بيتونا ونتمتع أحوالنا وننتقل طرقا ونزده من أداننا لكي نضمن لأفئتنا والأزمان مكاننا نستحس في عالم اليوم القوي المنظم والسرير مأساينا على على ذلك قيادة سياسة خيرة ومعرفة وصول محلية كبيرة مسؤومية وموفق جغرافي

عليه متسامح وتاريخ حضاري عريق تختزن أرضنا فيها ثلث آثار العالم ونهر ومياه دافئة تروى بغيرها أرضا طيبة مشرفة كل فقهه تجمعا مضمومة في مكان وحيد في الدنيا في أرضنا مصر من كينيا ويعد الحضارة الأولى بنا أن نصل بعد شكارا لهذه التمدن. وأن نضفي وننضج من أجسادنا غبار السليبية. وقد عايشنا دول أخرى مثلنا للصحاب والحرب وتكسب السكان والالتزام ولكنها وجدت ذاتها بذاتها فاماننا دول بشرى أسيا مثل نابلاند مثلا حيث تجد النهدي النفسي والصحية والامتداد الاقتصادي الذاتي للاتجاه في الأخلاق السائدة يرغب في التناقص في مناهج القدر واللاني وبراسة هذه الظاهرة يتبين أن السبب يرجع إلى تسكع الممارسات الترابلانية وتعاليم برنا والاختراش لالتطير النكس من كل أسرة في العيش لمدة سنة إلى العكاف في معاهد يدرس فيها الشباب والتعلم والصبر وتكوين النفس وتربيتهم الاجتماعي يتصورون بعدما في الاتحاق بلعلمهم الدامية تزويجهم من حبيبة من التمدن والعصر لواتحق شباب جند بهذه للخدمة ويعتبرون أن للبركات أن يهرب شباب منك من هذا العالم الديني والاجتماعي القميص كما رأينا في أسركا رفع شعار متحفين اعزازا وبرسما. وقد رأينا هنا في مصر في أثناء الفترة الاشتراكية قيام منظمات الشباب والتطبيقات الحيوية التي كانت تروى فكر الاشتراكية ولينا تثيرها ونفعلها على عقول الشباب لفساد أن لا توجد مثل هذه التنظيمات الشبابية واللامنية التي تزعم في عقول الناس قضية مبدية الالتزام والأمانة والأمانة وقضية النظافة واحترام حقوق الغير بحسن الماملة وهذه إيمولوجيات لتسبب في اتجاه يساري أو يميني أو خالفة بل تسبب في مجرى تحسین مستدري الآراء وتغرب الشباب البالغ رأينا الفد على قضية العمل وأهمية الإجازة ويبدو ريمو الأمانة.

إن التزام الشارع المصري أن يرفعه فقه شرطي للزور بل سيقره السواد. اليوم لآراء الشعب أولا ثم مساعدة لخدمة لولة للزور بل سيقره وزارة الداخلية كشركة من رضى النظام في الشرائع وتضمن لسياسة والدخلة على الأجانب وحماية المواطنين فإن القصور في وضعية رجل الشرطة الفد الذي يمثل قاعة اليوم للظفر فهذا الرجل مجيد وبكائاته التحليلية والتفكيرية للتواضع جدا لا يستعجب أن يرفعه بقرانه إلى المستوي الذي نشاهده في البلاد الغربية والعمدة أن بلدنا فلماذا لا يوجد بينه وبينه الكيفية لابتازنا للجنين لتعلمين غير من يديم بينه وبينه الوضعية إذا ما تلقوا التدريب الفلزم وتزودوا لتعلمين الناس من توجيه المعنى ونفهموا أن تجميعهم لأمين لجنة للشرطة وحماية الأمن وتنظيم اللزور ومساعدة السحاب وتسهيل الأمور الحيوية للمواطنين هو لشرف وأقدس خدمة يوفونها في حياتهم لوطنهم وإذا ما أمركا مسئولياتهم وحفظت عليهم كرامتهم ونالوا العناء الأزمنة إلى للشهر والمالك والقيم فليتهم مستحقينهم

د . صلاح عبد الرسول
مكتوارة في الإدارة من كاتيلونيا

تجنيدهم رسل نظام ورسول أمانة وقوة تضحية ترشح النظام والنظافة والالتزام العام على من حوله من أفراد أسرهم أن لفرد الشريعة للجنين ليد أن يختاروا من خيرة الشباب واتقروهم وانكاهم وأماننا للثال الأمريكي في تجديده أفراد البعيرة الأمريكية الذين يتقاربون من خيرة الشباب الأمريكي واكثرهم تكاء وتقدر الأسر الأمريكية بل تتباهى على بعضها أن لحدنا من شريكها قد اختير سيدنا بالبعيرة فهذا شرف لبلانها إلا قليل فلماذا لا تتبع نحن الفطوة نفس في اختيار أبنائنا من جنود الشرطة حراس الأمن الداخلي ورسول النظام والنظافة وقوة الأمانة ولذا لا يكون كلهم من التمدن المنظمين جامعا فليحياجات الفلوات المسلحة في زمن السلم تولى أدنا هذه الفطوة فطفت في تكليفها وتغرب أولادنا على الانتظام والالتزام فهم عددا المستقل وحراس العدل على الأرض وهم في مطلع حياتهم محزونين للاختيار للتحقق وللصحة العامة وخدمة الناس وفي القابل سيظلون بكل احترام وتقدير من للقيم والقيم ومقتضى التي في تحاسين يأتي من تجربة مخالفة الاسكتونية في السابق حينما اختاروا بعض تلاميذ وتلميذات للزحمة الثانوية للعمل في الشوارع على تنظيم المرور وتنظيمها في بل المدينة للزحمة مثل كوتب القاب الناس تهتر فخرنا بظهورهم الفلزم وك من هرة السرعة والسرور لتضيقا لشرف لكونه لتي يربواها هؤلاء الشباب بل وبالصحة والاندور هو لحق كل مخالف والازراء مصير كل كاسر للامانة من لارة والسائقين على السوراء. إن ظهور رجل الشرطة في الشارع وقدرته وسرعته في الأداء لود علون حضري وبخاس تقدم الأمر ورتي شعبها وأي انتمام بهذا للفصل سيؤدي حتما إلى رامة الناس وإقامة الضبط المعسوبي والانساني والارتقاء بمستوى الحياة العامة وبوجهل من تظهر بلدنا مسلا للسحاب والازراء فتمن أوبى أن يذو بلدنا كمالا أعد السحاب الحاليين بل كثر لبلدنا لالتاخ والاكثار والذين يولفانها تكون من أوائل العمل في الاستثمار السليبي فتمن بولاننا وشروطنا ومخاضنا مرفلون أكثر من إسبانيا واليونان وهولندا والبرتغال والمغرب في مجال السياسة وعلمائنا النسخة من المعامل الأجنبية ومستخدم ذلك من ازدهار الانشطة للملكة المحلية من فغانم مقام ومساعدات وألحمة وسجورات ومغان وفخريات وسجاد وخلافا مما يشتره السحاب عامة عند زيارتهم البلاد السبعية.

إن الاستثمار في ذرع إيجازية النظام والنظافة والالتزام يستحق منا كل دوس ووجد فهو الأسس لأمانة التمسيد لاحتياقات وتاريخه الشفيرة على سلوكيات الناس والتأثير العام لولة.

اسم كاتب المقال : صلاح عبد الرسول

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

رقم العدد : ٤١٤١٠

الموضوع الفرعى : قطاع الاستثمار

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/٢٢

المصدر : الأهرام

■ الموضوع الثانى دور مكتب الخبرة الحلية فى تنمية الوضع الاستثمارى. يوجد ببلادنا العديد من بيوت الحاسبة والمرافعة التى تتمتع بسعة عالية طيبة خصوصاً تلك التى تعمل بالاشتراك مع بيوت الخبرة العالمية من لجانيريه وأمريكية ويابانية وخلافه وتتضمن رطلقة هذه الشركات الأبرام بمعايير محاسبية عالية قاسية ولتبايع نللم حديية فى المرافعة والمحاسبة وتقدم المشورة المالية

والاقتصاديه للشايريه. ويشهد لهذه المكاتب ويثنى بارافها ونقها فى الدراسات التى يقرم بها معظم المستثمرين وكبار جال الأعمال ومصطلحة الضرائب وكبيريات البيوت المالية البنوك والمؤسسات الاستثمارية المحلية والأجنبية. فيتركز زمن على هذه المكاتب ونظرا لوقوفها على أحدث التشريعات والقوانين التنصيديية للمعدة للقوانين والمطاعيه فالدائم على مشاكل الاستثمار مع الجويات الحكيمية نظرا لكونها حلقة

الوصل بين المستثمرين وبين وزارة المالية بمختلف فروعها مع مكاتب الضرائب والمحاسبة ولجان الطعن ومهمات القضاء التى تنظر فى المسائل المالية المعقدة وكذا مع هيئة الاستثمار وغيرها فإن هذه المكاتب أصبحت بيوت حبرة مالية وضرائية وقانونية واستثمارية ولكن للأسف الشديد لجانها مركزة فى القاهرة والاستكفورية كما أنها أصبحت شبه مشيدة بزبائنها وشكلهم المتعصبة ومن هنا فإنه يجب العمل على تشجيع انتشار هذه المكاتب فى الأقاليم خصوصا للناطق الاستثمارية والصناعية والمعمارية الجديدة وضرورة منه هذه المكاتب حوافز عند انتشارها لتخدم المجتمعات الجديدة كما نرى أن الانتعاش والعمل بتوصياتها عند إصدار التشريعات الاستثمارية والمالية أصبح ضرورة لا بد منه للمكاتب من رؤية شاملة ونزاهة فى النظر إلى معادلة الدولة المالية ومصالحه المستثمرين على حد سواء بل يفتحها تحسنا تأليل تلك التشريعات على طرفي المعادلة فى الذى القريب والبعيد نظرا لأنها تستخدم فى دراسات شاملة أول الطم والخبرة فى المجال الاقتصادى ومعظم هؤلاء الخبراء قد صفا من قبل فى المكاتب الدولة ومصالحها الكبرى قبل أن يقرعوا الخنعة أو للشاركة فى هذه المكاتب ومن ثم قد تثنى لهم رؤية المشاكل من كاتا الجهنية. جبه الدولة وجهه المستثمر

إن أكثر مايلقى المستثمر فى بلادنا هو كثار التشريعات والمشاريع القديم مع الجديد وحرجه على عدم الوقوع فى مطام للتزويرين والمثاول والتفسير للقوانين ويجهده للضنى الذى يبلده مع خبراته فى الإتمام والمثلوى القانونية والمالية للاستثمار للحلى أثناء دراسته لمشروعه وكذا أثناء وبعد قيامه بالتقديى. وقد عانت العديد من المشروعات ضعف البيانات والتقديرات الناجمة للقوانين الصادرة مع بدء الإجراءات القضائية فى الفصل فى القضايا التى تنتهى بها هذه الحالة من الضباب.

إن إشراك رجال الاقتصاد من الدولة ورجال الأعمال من القطاع الخاص وخبراء هذه المكاتب المحترمة سيعيد بلا شك فى خورع التشريعات والقوانين وتعدلاتها فى أحسن صورة تخدم الاقتصاد القومى وتزيل العقبات من أمام المستثمرين ويمتتيح لوجع الضفاطية أن يسود المناخ الاستثمارى فى بلدنا. كما لبعض هذه المكاتب دراسات دورية تنشر من التفسيرات القانونية والقضائية لبعض مشاكل الاستثمار التى قد تكون غامضة فى التشريع وتعتبر هذه الدراسات مرجعا يعتمد به الخبراء ويرجع إليه المتخصصون كمرجع متطور معائش الظروف والمشاكل اليومية التى تقرب بال المستثمرين.

إن قول خلفة بطورها للمستثمر فى سبيل استكشاف الفرصة الاستثمارية التى يكر فى تخفيها فى دراسة الجوى للمشروع وهذه الدراسة تعتبر اللبنة الأولى والأخطر فى قرار الاستثمار لسطى أساسها يمكن إقناع الشركاء بالمساحة فى المشروع وعلى أساسها تتخذ البنوك قرار التمويل من عمه وعلى أساسها يتقدم السامعون للدولة بطلب الموافقة ومن ثم إقامة لجان القانونى للشركة وعلى أساسها يتم اختيار موقع للمشروع بل على أساسها يتم تخطيط جميع الخيارات التقنية للمشروع إذا فدراسة الجوى تثل فى الواقع صلب المشروع وكذا كانت هذه الدراسة شاملة ودقيقة وواقعية زادت فرص نجاح المشروع ونكس بالتمسك ولمل توبرنى الشخصيه فى هذا المجال فى العديد من المشروعات التى عامستها تمكنتى من القول إنه مازال يتقصنا التوزيع النديق للمعلومات التى تترك لهذه الدراسات خصوصا فيما يتخص الإحصاءات للتخصص من العمال والاستيراد والتااجية المحلية للشركات الفاتمة وتطور السوق والطلب على سلعة معينة لمد من السنوات البعيدة التى تتلها للمصانع القائمة فى المستقبل للتطور وبخلاف من المكنونات البعيدة التى تتلها عملية دراسة الجوى للمشروعات بغرض التخطيط للمشروع وأمكانية التنبؤ بمستقبل المشروع الاستثمارى فى الذى للتطور. وكما تناثر وتشتت مصادر هذه المطومات لزاد القشباب وقلت الرؤية أمام القراءات التى يحسون منه الدراسة وبالتالي يصلازم الأمر قيامهم بتجميع ناس البيانات من عدة مصادر ومقارنتها ببعضها فى محاولة مرفعة من التحقق من صحة البيانات ومما يظهر دور عمل هذه المكاتب فى الاستطلاع بمهمة لعدد دراسات الجوى أو المشاركة فيها بل وقد يبالغ منهم كلك البحث من مساهمين لمسايقين يمكنهم المساعدة فى المشروعات مشروعه الدراسة فهم إذا نلقه إلقاء زمن لضمروى تشجيع إنشاء وانتشار هذه المكاتب نظرا الدور الذى يمكنهم القيام به فى تحسين جو الاستثمار العام ونقته وشفافيته نظى هذه المكاتب بترافير خبراء المال والاقتصاد والشرائى والقانونى إلى جانب ترافير التقنية العالمية من كمبيوترات ووسائل اتصال حديثة ونظى تلك الخبرة العملية المعينة والمعرفة الشاملة لجرايات الأعمال الاستثمارية أولا بابل يلائك فهم لكتر الناس تأمليا للقيام بدارسات الجوى هذه والمحدث بقية يلائن الله أو الشاركة لتلبية فيها.

الشؤون المالية

ومؤسساتها

البنوك

الاقتصاد المصرى
الاصلاح الاقتصادى
قطاع الشئون المالية : البنوك

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	٨ محاور لتطوير القطاع المصرفى خلال المرحلة القادمة	الجريدة	العالم اليوم	٢٧٨١	٢٠٠٠/٣/٢٧	١٢٢

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع البنوك المالية: البنوك
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	الجريدة
رقم العدد :	٢٧٨١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٢٧

أبرزها دعم الملاءة المالية وزيادة المدخرات

8 محاور لتطوير القطاع المصرفى خلال المرحلة القادمة

زيادة الائتمان

ويمكن البنوك فى هذا المجال أن تباين مجالات جديدة للائتمان وزيادة حجم الائتمان من طريق:

- 1 - التحويل فى مشروعات قبول للتلفى من خلال BOT & BOOT
- 2 - بحث تمويل برامج ائتمان المستثمرين Chamber الاسكانى والتنمية العقارية والسياسية فضلا عن إيجاد كليات متخصصة فى توجيه شباب الصناعات الصغيرة وتدريبه وتحويله وإنشاء مناطق الصناعات الحرفية لأغراض التصدير.
- 3 - إتاحة التمويل اللازم لإنشاء المناطق الحرة الشتركة ومنع تسييرات تمويل للمشروعات القائمة عليها التجميع التصنيع والتصدير.
- 4 - تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين الجادين والمساعدة فى إيجاد طلبة رجال أعمال جديدة تنمو بصورة مستمرة والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال.
- 5 - سوف يقوم الاتحاد بتجميع الآراء من العاملين فى مجال الائتمان فى البنوك الأعضاء لمرس خطتهم ومقترحاتهم فى هذا الشأن ومن ثم إعداد ورقة متخصصة فى هذا المجال لتحقيق الاستفادة لجميع البنوك الأعضاء.

ج - جودة الخدمات وتنوعها

إن التفاضل بين البنوك فى مجال الخدمات المصرفية خاصة خدمات الـ Retail Bank مثل بطاقات البنك الشخصى وطلبات الائتمان والخصم وقروض تشييد الشقق وقروض السيارات ومختلف أنواع القروض الاستهلاكية، وتشجيع استخدام الشيكات فى المعاملات - الشيكات المسطرة - بما يعمل على زيادة المادة المصرفية، والتوسع فى تقديم وتطوير الخدمات الشخصية للعملاء وذلك لارتفاع مستوى الخدمة المقدمة، وإضافة من شأن التقدم التكنولوجى، وتوفير سبل أمن وسرية لحولاء وتسيير المعاملات مثل إصدار البطاقات البلاستيكية، وانتقال الخدمة المصرفية من خلال البنك الإلكتروني Tele bank إلى ربط البنك بكيار العملاء من خلال الـ Office bank، وكذلك إتاحة البنوك لفلسفة البنك الشامل الذى يجعل البنك بمثابة وحدة اقتصادية شاملة لتوفير أوجه النشاط الاقتصادي وثانية خدمة متكاملة للعميل كل منة التعلق مجتمعة تؤدي إلى أداء منظومة خدمات متكاملة والارتفاع بالجودة المقدمة، ويحصل الاتحاد على تشجيع الاتجاه لتسليم المعارف المصرفية الذى يقضى بأهمية البدء فى التفاضل فى سبب المعاملات والمصاريف للحصول التى تقدم مسدداً مهماً للدخل فى البنوك والاتحاد نادر للناسفة المتلفة بجودة الخدمة وتكاملها وسرعة إلتها

محاور رئيسية حددتها اتحاد البنوك لتطوير القطاع المصرفى فى مصر خاصة مع دخول ألفية جديدة وتحرير تجارة الخدمات المالية وتوقعات متزايدة بارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الوجهة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الراغبة للعمل فى مصر.

لنكون الأول هو أن تعمل الحكومة والمؤسسات المالية على توفير المزيد من المساندة للقطاع المصرفى حتى يحقق المزيد من زيادة حجم المدخرات والائتمان وجودة الخدمات وتنوعها.

ولتحقيق هدف زيادة المدخرات فإن على البنوك أن تيسر لائتمان ائتمان وأوعية إيداعية جديدة لجانب المدخرات للتغلب الأمثل، بحيث تتكامل مع المؤسسات المالية الأخرى التى تعمل فى جلب المدخرات وتأتى زيادة المدخرات من خلال:

- 1 - العمل على زيادة درجة الوعى للمصرفى وتنمية المادة المصرفية لدى الفئات ذات الدخل المنخفضة والتي تجمع حتى الآن عن التعامل مع البنوك وذلك عن طريق إيجاد أوعية إيداعية جديدة ملائمة لتلك المستويات من الدخل.
- 2 - تشجيع عمليات السحب والإيداع عن طريق مكائبات الـ ATM بعد انتشارها جغرافياً وانتقال على مشاكل التشغيل وربطها فى شبكة موحدة.
- 3 - مما لا شك فيه أن إدارات التسويق البنوك لديها الكثير من الأفكار الجيدة التى قد يصعب تطبيقها على نطاق البنك الواحد، ولذا يمكن لاتحاد عقد إجتماع أملى البنوك للتخصصيين فى التسويق لطرح أفكارهم فى الأوعية الإيداعية التى تجلب صفاء العملاء وبالألوان الذى لا يشكل ضغطاً من العملاء على البنوك.
- 4 - التوسع الجغرافى للبنوك فى الأقاليم والأحياء التى ليس بها خدمات مصرفية.

- 5 - إيجاد نوع من التعاون المشترك بين المؤسسات المالية فى حملة قومية مشتركة للتوعية بأهمية زيادة الإيداع للمجتمع وشرح علاقة الإيداع بالاستثمار والنمو القومى لمعالجة واقعياً الأجيال القادمة وتحقيق تراكم رؤوس أموالها.
- 6 - القيام بالترويج للأوعية الإيداعية وفرض الاستثمار المتأثرة لدى الجاليات المصرية بالخارج.
- ب - وسائل البنوك فى زيادة حجم الائتمان

إن الائتمان المصرفى من أهم وظائف البنوك للتطبيق والصحة على المواءم وهو الأداة التى تحقق العائد لجميع الأطراف - العميل - البنك - للمجتمع إذا ما تم وفق أسس سليمة ومدروسة .

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية: البنوك	رقم العدد :	٢٧٨١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٣/٢٧

مخاطر الاستثمار

ثانيا: جلب المزيد من الاستثمارات المحلية للاستثمار الأجنبي في مصر ولابد أن يتزايد جهدها من أجل الحصول على نصيب أكبر من الاستثمارات المحلية الباحثة عن أسواق جديدة للاستثمار.

ومن أهم تلك التحديات التي تؤدي إلى زيادة تلك الاستثمارات والتي يتعاون الاتحاد مع الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص على تحقيقها:

- 1 - إيجاد مناخ ودي وبيئة محابية للاستثمار الأجنبي وكثافة حرية الدخول والخروج في الأسواق.
- 2 - جهاز مصرفي قوي وقادر على القيام بخدمات كفه تلك الأموال المتدفقة.
- 3 - إعطاء مميزات ومعاملة وحواجز غير بيئية وتشجيع الاستثمار من خلال قانون حوافز الاستثمار الجاري إعداده والذي ينتج مزيدا من الحوافز الاستثمارية في المناطق التنموية الجديدة خاصة مشروع البعث الجديدة.

4 - توفير بنية أساسية وشبكات معلومات واتصالات

قوية بين مصر ومراكز المال العالمية.

5 - الاستقرار السياسي والاقتصادي.

6 - الاستثمار في البنية الأساسية - طرق - موانئ - مرافق - تلحاح - صماء - فتح أبواب الاستثمار أمام

الاستثمارية على أرض مصر.

7 - توفير اللوائح الاقتصادية للحد المستقبلي من سوق

كبيرة - أيد عمالة وخيمة - كوافر لغنية - بومسة

نشطة.

8 - منظومة إدارية قوية قادرة على التغلب السريع

والفوري على مواقف الاستثمار.

9 - اتباع سياسة انفتاحية فيما يتعلق بقبول الخسائر

الأعلى بدرجة محسوبة وتزويدها على البنوك المختلفة

فضلا عن التوسع في توفير للطلبات التنموية الخاصة

للمشروعات بالمعاملات الأجنبية، وكذا إدارة القروض

السوقية Syndicated Loans، وتنشيط وتنمية العمليات

خارج اللانزعة مثل الخيارات Options والمستقبليات Futures

on كآلة للتخوف من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة

والصرف والمخوف الأجلة Forward Contracts، واتفاقيات

أسعار الفائدة الأجلة.

هذا وتقدر احتياجات مصر من الاستثمار الأجنبي

بالمائة بشفية يبلغ خمسة مليارات دولار سنويا وذلك

لتحقيق معدل نمو 6% سنويا يصل إلى 8% بعد الأوامر

الخسنة الأولى.

وهذا الهدف يتطلب تضامر جهود الحكومة والبنوك

ومؤسسات التمويل وهذه سوق المال لتلبية الحاجات

والتي يتم بحسبالات التمويل الدوائية وإستغلال جميع

إمكانيات سفارات مصر بخارج والمؤسسات الاقتصادية

الدولية لفرص للفرص المتاحة للمصرى.

ثالثا: دعم اللامدة المالية للبنوك المصرية وأن البنوك

المصرية قد قامت بالفعل في اتباع معايير السلامة

العالية.

إن التزام البنوك المصرية بمقررات بازل التي اقترتها

لجنة كوك عام 1987 والتي وافق عليها بنك التسويات

الدولية كمعيار آمن لقياس سلامة البنوك سوف ينع

بالجارية الائتمانية للبنوك المصرية إلى نسب أعلى ويؤيد

من فقراتها التنافسية في الخارج ومن أهم هذه المعايير معيار كفاية رأس المال ومعيار نسبة الأصول إلى الخصوم بالمعاملات الأجنبية أو الحك.

دور اتحاد البنوك

وقد تكون هناك نسب غير متحققة لدى بعض البنوك الصغيرة في مصر ولكنها في سبيلها إلى ملائمة لوضعها وبما يخلق الالتزام بهذه النسب ويمكن لاتحاد البنوك القيام بدوره في هذا الأمر إعمال ما يلي:

1 - تشجيع البنوك الصغيرة على الانتماء لتكوين

كيانات أكبر ذات نسب ملائمة أفضل.

2 - حث البنوك على زيادة رأس المال وتكوين

للخصومات التي تؤدي إلى تحسين هذه النسب وزيادة

النسبة للجزء من الأرباح للفترة لتدعيم مراكزها المالية.

3 - إبراز نسب سلامة البنوك بصورة دورية على فترات

زمنية محددة في وسائل الإعلام المحلية بما يعلى

للمؤسسات المالية المحلية فرصة التعرف على نسب سلامة

البنوك المصرية.

وغيره بالذکر أن المؤسسات المالية قامت مؤخرا برفع

درجة الجارية الائتمانية للاقتصاد المصرى والتي كان لها

أثر جيد على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

4 - الاندماج إلى استخدام الوصاف المحلية لعدم هذه

النسب مثل أدوات رأس المال للفترة التي تجمع بين حق

الكسبة والدين مسئل GLOBAL DEPOSITORY RE التي

CEIPTGDR وسندات الدين الدولية EURABONDS التي

يكتب فيها غير النسيب للقيمين في البنك المصدر وتصل

أجلها من 3 إلى 5 سنوات.

وبالرغم من التزام البنوك بتطبيق المعايير الدولية

للسلامة وتنشيط الأصول وتكوين للخصومات اللازمة

والكتابة المحلية علىلها إلا أن الأمر يتطلب ضرورة اتخاذ

الإجراءات اللازمة لتلبية المناخ التنموي لللائم المعاملة

الضريبية للخصومات البنوك للشركة في تسهيلها من

قبل البنوك وكذا الفوائد للجنة والمهمنة ويؤيد الاتحاد

بالتعاون مع البنك المركزى وحسبالات المصرفى للعمل على

تحقيق هذا الهدف من خلال لجنة مشتركة.

ولذا التعاون مع صناديق التأمين الوطنية لمعاونتها في

ضخ أموالها إلى سوق الأوراق المالية بشكل آمن وفعال.

إن أسواق شركات وصناديق التأمين الوطنية تشكل

الحجم الأكبر من إضمار القطاع المالي وعدم الدفع بها

لتدويل القوم سوف يدمر الاقتصاد القومي من جهة ويهدد

من إمكانيات ويمكن في هذا الشأن ضرورة تسهيل جهود

البنوك وشركات وصناديق التأمين الوطنية لتكوين

صناديق استثمار ذات إدارة محترقة للتدويل في أسواق

للال بما يحقق هدف تدويل التنمية.

ويتقرر فصل إدارة تلك الصناديق عن ملكيتها بحيث

تتبعي هذه الصناديق تحت إشراف وزارة التأمينات

والضمان الاجتماعية مع إنشاء مجلس أعلى مسئول لإدارتها

فنيا واستثمار أموالها، ويقترح أن يرأسه رئيس مجلس

الوزراء ويملك فيه ممثلون للبنوك المركزى المصرى واتحاد

البنوك والمؤسسات المالية وهذه سوق للال وذلك لوضع

السياسات الكلية باستثمار أموالها في القوائم للتأمين

لاستثمار على الوصاف في البنوك - صناديق الاستثمار -

سوق الأوراق المالية - سوق رأس للال.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية: البنوك
المصدر :	العالم اليوم
تاريخ الصدور :	٢٧/٣/٢٠٠٠
رقم العدد :	٢٧٨١
اسم كاتب المقال :	الجريدة

أدوات جديدة

سابعاً: صياغة وتنفيذ البرامج اللازمة لتقديم أنواع جديدة من الأوراق تختلف فيما تقدمه من مزايا وما تحمله من أخطار.

1 - إن هذا الدور من الأدوار التى لا تَخْذَرُ البنوك فيه جهداً فى تصويره والتعبئة بأشياء بالجديد فيه هذا للرجال وتطوير الآلة فيه وأهم هذه الأدوات تقديم البنوك لأنواع مختلفة من صناديق الاستثمار بأنواعها المختلفة ذات العائد الدورى والنسب الرأسمالى وزات الجوائز وزات العائد نصف السنوى وغيرها.

2 - إن النفع بأنواع جديدة من الأوراق المالية تقوم البنوك بتوفيره وفق لأوضاع تترقب على مدى تآكل السوق الجديد ودرجة الاستثمار للقائم منها بالفعل ومن الجديد فى هذا الاتجاه تحريك مبدئيات شركات القطاع العام إلى شركات وكذلك الشركات التى قام بإصدارها بنك أمريكان اكسپريس بالجنيه المصرى.

3 - يَتَقَرَّرُ إصدار سندات تصدر بالعملات الأجنبية، وترد مع عائداتها بالجنيه المصرى وتداول بورصة الأوراق المالية - توجد دراسة لهذا السندات بالجنيه العامة لسوق المال.

ثانياً: نتجمل مع مسئولية التجهيد والتحديث فى أنشطة الإدارة ومهارات العاملين وقدوات القادة وعلمنا أن نقيم التحولات مع من سيلبونا فى تحقيق إنجازات ملموسة فى هذا المجال.

1 - سيجسدى الاتحاد بالتحالف مع البنك المركزى المصرى بالتطوير والإحداث تغيير جوهري من طريق التدريب والمؤتمرات والنفقات.

2 - إن أفكاراً جديدة تتمسك بأن تسود فى المرحلة المقبلة مثل المبادأة والتحرك للمنافسة بدلاً من انتظار رد الفعل والتجهيد المستمر وإتقان أنظمة وخلق إدارة جديدة وحديثة وملائمة للبيئة والواقع للملى واكتساب تجربة القنص النهضة خصائصها للمصرية المميزة تجعلنا فى وضع مميز بين البلدان النافضة.

3 - إن القطاع المصرفى وهو قطاع رافع من قطاعات الاقتصاد القومى يمكن أن يقود بالقى لقطاعات التورمية فى هذه الثورة الإدارية والتكنولوجية التى يمر بها العالم وذلك من خلال تحديث وتكامل منظومة الأداء فى الوحدات المصرفية واستخدام الفكر إعادة الهندسة المالية فى ابتكار أنماط إدارية جديدة قادرة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة والاستفادة من إمكانات الاتصالات الحديثة فى كسب عملاء جدد، يمكننا فى البداية مثلاً التركيز على خدمة سمعة تتصارع البنوك المصرية على تانيهاً بأسلوب حديث وسريع وبعدها معوقات إدارية فى زمن قياسي وبكثافة منخفضة تكون البنوك المصرية ميزة تنسية فيها وتكتسب سمعة عالية فيها حتى يقال إن أفضل البنوك فى العالم فى تلبية هذا النوع من الخدمات هي البنوك المصرية ثم نناقش بعد ذلك إلى خدمة لآخرى وهكذا مما يطى مساراتنا صممة عالية والإسراع بتحسين أساليب الإدارة واستخدام التكنولوجيات الحديثة.

تصحيح مسار الشركات

خامساً: تصحيح مسار الشركات العامة والخاصة من خلال التعاون بين البنوك ومؤسسات دولية ومطابقة لها خبرة فى مجال إعادة الهيكلة وخبرات إدارية وقنية فى التحديث والإدارة.

ويمكن للبنوك بالمشاركة مع المؤسسات التى لها خبرة فى هذا المجال وضع حلول لمشاكل هذه الشركات إما مجتمعة أو كلا على حدة حسب طبيعة وحجم المشكلة ومن الحلول المقترحة فى هذا المجال الاتجاه إلى ترويق المدين وتحويلها إلى سندات مطروحة للتداول فى البورصة.

أيضاً يمكن للبنوك تأسيس أو الاشتراك فى شركات رأس المال المتناقص، والتى يمكن لها أن تسهم فى تحسين وإدارة الشركات المتعثرة سواء بسبب الاختلال فى الهيكال التمويلية أو عدم كفاءة الاستثمار أو ضعف التنظيم بالإضافة إلى إتبعها تحويل الأفكار والابتكارات الجديدة إلى إنتاج فعلى وذلك عن طريق الزيادة الرأسمالية فى قيمة أصولها وإسهامها بدلاً من التوزيعات السنوية للأرباح.

سابعاً: تجميع المضاربات لزيادة مشاركة للخبرين على اختلاف أحوال مضبختها فى شكل أسهم الشركات وتوسيع دائرة المضاربة وتنظيمها.

إن ابتكار الوسائل التى تدفع بالمضربين إلى المضاربة فى التطورات المالية فى سوق المال وزيادة إقبال المضربين على التعامل فى الأسهم والسندات يؤدى إلى توسيع دائرة المضاربة ويمكن للبنوك فى دعم هذا الاتجاه من خلال:

1 - القيام بمحولات الترويج من خلال الإدارات المتخصصة بالبنوك لتوعية العملاء بالإصدارات الجديدة للشركات وتجاهات السوق وحجم الربحية المتعلقة للمعاملين فى سوق الأوراق المالية.

2 - تطوير الخدمات وتسهيلها وسرعة تنفيذ طلبات البيع والشراء وتقوم البنوك حالياً بتقديم خدمة ال Book Keping على الحافز المركزى لسرعة تداول الأوراق المالية، والاسترشاد بتجربة البنك الأهلى المصرى الرائدة فى هذا الخصوص.

3 - الاستفادة من تجربة ربط البورصة المصرية ببورصتى بيروت والكويت فى جذب مزيد من المستثمرين من الجاليات المصرية بدول الخليج لعقول السوق.

4 - إنشاء وضم الشركات المساندة لعمل البورصات كشركات السمسرة وإدارة المحافظ وضمان وتغطية الاكتتاب والخصم.

أزمة السيولة

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الشئون المالية : ازمة السيولة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	السيولة المشككة والحل	محمد صديق لطيفة	الاهرام	٤١٤٤٩	٢٠٠٠/٥/٣١	١٢٥
٢	السيولة والكساد وعلم النفس	عادل الصفتى	الاخبار	١٥٠٠٥	٢٠٠٠/٦/١	١٢٦
٣	ازمة السيولة	صليب بطرس	العالم اليوم	٢٨٤٥	٢٠٠٠/٦/٤	١٢٧
٤	مصيبة السيولة	حازم البلاوى	الاهرام	٤١٤٥٨	٢٠٠٠/٦/٩	١٢٩
٥	الركود والسيولة	محمد رؤوف حامد	الاهرام	٤١٤٥٨	٢٠٠٠/٦/٩	١٣٠
٦	رجال الادارة والاعمال يفتحون النار على المركزى	سالم وهبى	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٤١	٢٠٠٠/٦/١٩	١٣١

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	أزمة السيولة
المصنف :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	محمد صديق خبطة
رقم العدد :	٤١٤٤٩
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٣١

ويمكننا واحدًا متلاحمًا متزجيًا يند بعضه بشا.

حجمها.

السيولة .. المشكلة والحل

ليس المقصود هنا السيولة في البنوك أو السيولة في النقد - الفخ، وإنما المقصود هو توافر المال سواء أكان عملة مصرية أو أجنبية في البنوك المحلية أو أدية طلبات الصناعة والتجارة والمياعة والخدمات.

محمد صديق لهيطة رئيس غرفة المياعة الأسبق

لقد كان هناك شعور عام سنة ١٩٩٦م بأن مصر مقبلة على مرحلة غير ميسرة في النمو الاقتصادي وإن أي نشاط صناعي - سعيي - زراعي - تسيي الفخ يتوافر فيه تدرج محدودة من التنظيم والمتابعة لابد أن يفتي ثمرة كبيرة. فبالكل من لديه سيولة نقدية داخل مصر وخارجها في إيجالها بمعالجة الاقتصاد المصري وشاغلنا طرفة في أسهل الأراضي إلى اتجاه عام نحو بناء المدن الجديدة والتسارع المياعي المياعي والمياعي مما استغرق لثبات الأموال لليلة السيولة المياعي في البنوك وتمت المياعي. ولقد تكدت أموال من للمصريين في الخارج ولكن المستثمرين الأجانب لم

تصبح معنا علما على السيولة النقدية كما أتجهت الدولة لينا للتخفيف من الضغوطات محدودة النقد والتوسع في الخدمات التطبيقية والفنية والاجتماعية مما استغرق أمولا ساقا. ولذا أخذنا الاستثمار المياعي والمياعي المياعي فستجد أن هناك ميالًا طائفة في الاستثمار في الساحل الشمالي في القري المياعي التي تستخدم شهور في ثلاثة في العام بمعرفة صاحبها أو موزعة مياحيا، فلذا حسب هذا الاستثمار فستجد غير اقتصادي ومن الممكن تحويله إلى استثمار اقتصادي يستغله في المياعي الخارجية مدة ستة أشهر في العام، وقد سبق وأن عملت دراسة خلال ولاستي لفترة شركات المياعي المصرية في المياعي فتمت إلى وزارة التسيير والسكن ولكن لم تلتفت ولم يتم تنفيذ.

ومن الممكن إعادة النظر في الخطة نفسها مع بعض التعديلات. ولذا أخذنا لغير الأمر فد. بنيت فيه فنانق بجميع الوحدات واستشعارات كبرى وكان التشغيل الأكبر سميحة خارجية أي من موارد أجنبية ولكن هل كان التشغيل تراكا لعائد الاقتصادي المياعي وإلى ظل الأسعار المتدنية نتيجة الأرباب وعدم توافر العرض مع الطلب. إن تهيئة الاستثمارات التفتية بتلك للشركة سيعود الأسار إلى الحد المياعي، أما بالنسبة للوحدات المياعي لليلة في معروفة طارفا فيه متعاجة إلى أجهزة قوية تسييرية وتنظيمية من ناحية إدارة الوحدات لحساب مشترتها، ودراسة سريعة عملت وجد أن هناك طابا خارجيا على مثل تلك الوحدات، إذا وجدت منظمات أو شركات لديها القدرة التسييرية مع إدارة موزق بها الوحدات من حيث المياعي وسداد الفواتير والتسيير لمصلحة التفتي أو بيع الوحدة لمساو ومع نظام معمول به في الخارج ويمكن تنقيته بسرعة في مصر يتعانين بين أجهزة قوية والقطاع الخاص.

والد جاء في تصريح الدكتور علفف معيد ورئيس مجلس الوزراء أن خطة الحكومة تعتمد على علاج هذه المشكلة على تنشيط الباب المحلي والمالي على اللزوين المياعي والمياعي ولكن لفظة لتحقيق هذا الهدف لم تقدم بمصرية واضحة. وهناك أمر لغير أو ارتفاع الدولار والنسبة المصالح الأوروبية والمياعي سيقار سليا على مشروعات أوروبا من مصر وعلى تفقيها المياعي، والحق في رأيي هو أن يقدم المستثمرين في الوحدات الاقتصادية بعمل تخفيفي يتسبب ١٠ أو ١٥ في المئة لأجودية جز. من النقد وإن تخسر الوحدات عائد السداد والدولار إن مشكلة السيولة ممكن أن تكون مشكلة مؤقتة يتغلب عليها في الشهر أو سنة.

وأما للشركة الكبرى فهي عودة الأرباب الكبرى والمياعي التي يتشكي على المياعي، والمياعي في لتي تستلزم وسرعة استقطاب أموال خارجية كمصاريف السانين كما أنها تستلزم فتح مجالات لبيع للتجات للمصرية سواء متعاجة أو زراعية. ساق إلى السانن الأجنبي أي تصدير دون عملية نقل. وفي حاليا تقوم بهذه لليلة ولكن بالاستعانة بالتكليف من العائد منها. إن عائد المياعي الرئيسي من العملة الأجنبية هو نحو ٥ مليارات دولار وفي حقيقة الأمر فهي أكثر كثيرا من خلال المياعي المباشرة عن غير طريق البنوك. إن وزارة المالية المصرية تقوم بجهد خارق تشكر عليه ولكن لعدد السلام هنا وهناك لهم تخطيطهم وأهدافهم وأرجو من الله أن تكون لهم فرصة للتصير.

نؤوض الرئيسي :	الاقتصاد المصرى
نؤوض الفرعى :	أزمة السيولة
تأليف :	العالم الورم
اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
رقم العدد :	٢٨٤٥
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/٤

فجأة وعلى غير انتظار تفجرت مبرقة في الاقتصاد المصرى أزمة اطلاق عليها في أول الأمر أزمة سيولة ولكنها لم تتر من قبل وقصد بها عدم كفاية حجم النقد المتداول في الأسواق للوفاء بمتطلباتها. وكان لذلك في أول الأمر رد فعل على حاله البنك المركزى المصرى من احتياطاتى النقد الأجنبى وتريد صدى ذلك في ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه وعولجت وزيادة الطلب على الدولار بأن عدد البنك المركزى إلى الدخول بانعا في سوق النقد المصرى وهذا بدوره له أثره على السيولة وتوقف بعض الرافدين لمجريات هذه السوق ماضحه البنك وحصولا عليه بأسعار أكثر انخفاضاً مما في بيعها في مناسبات قادمة يسفر على تحسباً لتحقيق ربح. وأخيراً اختلط الأمر على الأخصاصيين وغيرهم في الوقوف على طبيعة هذه الظاهرة هل هي :

أزمة سيولة أم ركود أم كساد أم ماذا؟



صليب بطرس

يرتفع معدل البطالة ولم يهدأ أيضاً من العنود القصوى والحدود الدنيا للقدرة والمصرف في هذا الأخير في الاقتصاد الأمريكى لا يبينى أن يهدأ معدل عا الأتى سائل الجبىض فسلنا لو يهدأ معدل البطالة إلى أقل من هذا المستوى ويؤدى إلى هبوط الانتاجية وهذا امر له تأثيره الضار بالاقتصاد والمالية فهذه الأرقام لم يهدأ اليها واضمحركت ثقة الاقتصاديين استحالوا بل طفا لقوامد تقنية للاقتصاديات لاتعرض لأمراء القاضين على للسياسة الاقتصادية بفرورها الخلفاء وهدأ أيضاً معدل التضخم من أقل حد ممكن زلال عجز الجائز الأمريكى وهذه كلها أمور تقفها في مصر مخفرة لهذا الاستيراد لانه لازم وخشروء.

التسرب والذروة التجمعية

نعود إلى التسرب ويقصد به تسرب النقد ويخرج تبعا لذلك من دورته المالية ونفسا يحدث هنا تسرب الدورة التجمعية بما يشبه فقر الدم في الدورة الدموية والتسرب هو خزان : أحدهما الانحسار الفارغون من بخير التجمعية الطبيعي والآخرى أخرى جالبا من قبله وذلك صورتان أحدهما حمية ويمى بها ان

العلات تستعين بها في الحصول على كلة اللازم لها في الربيف المصرى وفى ماسة لانيا ترفع الله من يمان الأرض وفى كاسة لانيا تضع هذا الله إلى حيث يبدى دوره والواقع فإن نزاع الفضة يجب أن يظل يتحرك ارتعاشا وتقلصا علامة على وجود استثمارات تنفع في الاقتصاد وتخرج منه في مسلوفا الصمغ والا ما توقف أو تباطأ القراع عن الحركة الزموجة فإن ذلك يهدى توقف الاستثمارات وهذا له مبيت أو تهيأها وهو مالتين

الاسراع إلى علاجه دون تزلز. وينبذ الدورة التجمعية عندما ينفذ فضاء الأعمال الخاص والعام وكذا الحكومة عولته .. لجور ومعارضات ومخالفات متشعبة منه من مواد اولى وخدمات يؤديها يضاف إلى ذلك ما تحفه هذه المنظمات إلى اصحاب رأس المال من فوائد واصحاب الأرض من ربح ثم أخيرا الأرباح التي تعود على الملتزم بمرجل الأعمال تجاروا وبطريقا لا تؤسى به النظرية الاقتصادية العلمية ينطق تغير لدم هذا في الاقتصاد في صواره الصمغ.

وعنى بهذه العبارة كما في حالة الدورة الدموية فلما الا يحدث تسرب أو لنسداد حتى يعود تيار النقد إلى الجاهز للمصرى في يسر وسهولة ليهيب القلب ضخم من جديد ليؤدى إلى تحقيق النمو الاقتصادي بالعدلات الطبيعية وكذا ينمو الاقتصاد - أي اقتصاد - ويستمتع المجتمع كله باستتويات معيشية مرتفعة وهذا من ماضى في المجتمع الأمريكى في السنوات الخمس الماضية وكان من نتائج هذه السياسة المالية السوية التي تسير على ملتصق به النظرية الاقتصادية ويتولاد وينفخا ويضعها علماء مخلصون ان صقلت للشعب الأمريكى مستحويات معيشية ليست مرتفعة فحسب بل لئلا في الارتفاع دون توقف وفى هذا المجتمع لم

ظهر منذ سنتين في الاقتصاد المصرى ما أطلق عليه أزمة السيولة والتكرت في أول الامر الدوائى الرسمية وجهها أو موت من أشارها على الأقل ومنذ ذلك الوقت أخذت هذه الأزمة تكون بين الفينة والفينة والعلية للسرايين بدور من الاستئصال حتى استغلت في الأشهر القليلة الماضية واستتجبتاها الأسواق عندما تباطأت حركة التبادل الملمس مع تلك الامصار وفى عبارة لها أهميتها على نحو مايتى فيما بعد ولم تكد الدوائى السوية بدأ في نهاية المطاف من الاعتراف بالامر الواقع وفتحت الصحافة صفحاتها لكثير من وجهة الكتاب يصالح كل منهم القضية من وجهة نظره بحسب دون أن تكون لديه البيانات والمعلومات الكافية التى تمكنه من تناول الموضوع كما يبينى والخبر ما يصيب القضية في مقتل أن يتكرر بعض الذين يبالغون لا تؤسى به النظرية الاقتصادية الاقتصادية وتتدى به على غرار اسلوب القابل والفعل الذي وصله بانه من يد أن فشل في الوصول اليه.

لما هو المقصود بالسيولة وأزميتها وكيف تحدث وهذه كلها أمور يبين أن تكون واضحة أمام القارئ فقام لانا تنس الحكومة وتس الحكوميين مسا مجشرا فيما يفتن بوقتهم ورفزاتهم ومستويات حياتهم.

العلاج .. والتأمل

وبالإضافة لذلك فإن العلاج أن يؤتى شارة المرجوة الا أنا فوب اللعاب وادرك مرابه ومن ثم تأتي النتائج على ما يبينى لتضيق وجود الرافد طيفات وقطاعات المجتمع أدى علاج الشكبة على طريقة التعماد فقد أدى ويؤدى إلى نتائج فظير. تبدأ الدورة التجمعية بما يشبه المستثمرين على اختلاف مساهمتهم من خلال لئلا للامسة التجمعية التي كانت

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : أزمة السيولة

المصنف : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : صليب بطرس

رقم العدد : ٢٨٤٥

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٦/٤

عمالة. قللت الحكومة بتطبيقها نعمة واحدة واستغفرت جانباً كبيراً من السيولة المتوافرة سواء بالتقيد المصري أو بالتقيد الاجنبي والمصرف ان جزءاً من هذا التقيد حول الخارج مثلاً لآلات ضخمة استخففت في تنفيذ هذه المشروعات التي تكل عقيمة احد طويلة وبالإضافة الى ذلك فإن هذه المشروعات لا تؤتي عوائدها الا بعد امد طويل للغاية ومن هذه المشروعات توشكي ومن قبلها فوسفات ابوظربوط وشرك برورسيه وغيرها مما لايفق تحت حصر في السنوات الماضية.

تراكم للخزيرن السلمي الذي حدث في القطاع العام منذ امد طويل وسمي خطأ بهذا الاسم لأن جزءاً كبيراً منه سلع ومواد اولية راكدة لايمكن التخلص منها الا بفسارلة ولنا ان نذكر بالآلات التي اشترت حتى الثمانينات مع ان استعملها غير ممكن وكان البائع اني تلك مجرد الحصول على العملات التي يحصل عليها المشترون من البائعين الاجانب والاحتفاظ بآنية العملات في الخارج.

لما القطاع الخاص فاضاف الى الخزيرن السلمي مشتريات بكميات ضخمة بعد أزمة بلاد شرق اسيا التي انفضت الى انخفاض اسعار هذه السلع مع تسام المستوردين بالاسعار للارتفاع وعن هذا الطريق انتقلت عبء ما لمثل تلك البلاد الى مصر ومع هذا فال بعض وقتها بان البلاد لايمكن ان تتاجر بما وقع في جنوب اسيا لتعطيلات ولدية.

فقد اسباب انية او حالة ولكن هناك اسبابا تركسية جاءت نتيجة لاحتلالات فيقية في الاقتصاد المصري وتركزت دون علاج حتى تفاقمت واستخففت طاقاتها وتبعثت شأرها فيما تعانيه البلاد في صورة أزمة السيولة أو كساد أو تباطؤ الفهم ان انخفاض معدلاته اما العلاج كما توصي به للتقرير الاقتصادي والتوقع السلمي فنرجو يحمله الى مقال كثر.

تودع هذه الفخسرات في البنوك او في صناديق التوفير او في الوعية الاخرى وبذلك تخطى بورة التناول مرة اخرى ولا عيب في ذلك ولكن الصورة الاخرى خبيثة او غير حميدة تظهر لنا ككتنزات للمخوات تحت البطالة كما يقولون ويقل التهرب حميداً ماثل الانذار في الحدود التي ترسمها السياسة الاقتصادية لذا كانت هناك سياسة اصلاً ولكن هناك نوعاً من التهرب مبيت ويمثل في تحويل مايمكن للناس الحصول عليه من قروض مصرفية - سواء بالتقيد المصري او بالتقيد الاجنبي - الى خارج البلاد كلية وبال القاري يلاحظ انني استخدم كلمة تحويله بدلا من تهريبه ويرجع ذلك الى ان قانون النقد للعمل به حالياً يبيح التعامل في النقد الاجنبي تصديراً واستيراداً دون تجريم تحت مسميات من كسجل اصطلحها وهذا ماحدث في الاقتصاد المصري في السنوات الماضية في صورة قروض بدون ضمانات كلية وبالضمان الشخصي او بضمانات تالفة لا تكتفي اما الاسناد فيجب في صور متعددة : قروض حصل عليها البعض بدون ضمانات كافي او بضمانات وجدت في مشروعات لم يستطع اصحابها بيع منتوجاتها لارتفاع اسعارها او تلا جودتها او كايها .. ومن الاسئلة الصارخة على ذلك القروض التي استغلت في القطاع العقاري لإقامة شقق فاخرة اسعارها مرتفعة نتيجة لان اسعارها انهارت الارض في التكلفة ليس بالاسعار التي دفعوها فعلاً ثمناً للارض بل بالاسعار التي وردت في دراسات الجندى بلضربوية للحصول من خلالها على قروض ضخمة وهذا خطأ فاحش لابد من ان يحاسب عليه هؤلاء.

المشروعات العملاقة

ومن هذا القليل مايسمى مشروعات

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : أزمة السيولة
المصدر : الأهرام

اسم كاتب المقال : حازم البيلوي
رقم العدد : ٤١٤٥٨
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٦/٩

مقدمة السيولة

نشأت النقود من خلال نظام التبادل والسيق. وكنت أساءت تطورها، فقد أدى التخصيص وتقسيم العمل إلى التخصصات إلى ظهور فكرة التبادل. ولم يلبث أن ظهر أن التبادل المباشر (التأنيش) في غياب النقود أمر معقد ومربك، فظهرت فكرة النقود وأحدث تطور نوعيها إلى أن وصلت إلى الشكل المعروف حالياً. فالنقد حوّل على الزيرة أو الانتاج بمعنى أن به يكافئ النقود يستطيع أن يبادلها ما هو معروف في السوق من السلع والخدمات لتتأكد النقود أن ذلك في أصل هذه النقود إلى أصل وخضعت عرضة للبيع في السوق ومن هنا طرأ أن النقود في عصرنا مطلبية أو حوّل عام على عناصر الشريعة المدنية لعامل عكس الشريعة الشخصية، فإن ذلك النقود يستطيع أن يتولى حصة ليس من شخص

د. حازم البيلوي

بعضه (الدين) وإنما من أي شخص يرضى بصفاته في السوق. فالنقد في قوة شرائية عامة أو هي سيولة عامة تمكن صاحبه من شراء أي شيء يريغه ما هو معروف في السوق في ذاتها، فإنها على عكس السلع والخدمات، فالسوق لكي تقيس به وتقدره من خلالها من السلع والخدمات إلى أصل تحمل السيولة لكي تخرج من وإلى الاستفيد النهائي من السيولة في استخدامها. أما النقود فإنها تحمل السيولة التي يبالغ في إنتاجها عن سلعته مقابل النقود لكي يستمتع بها، وأما لكي يبيع الخدمات في شراء سلع أو خدمات أخرى، وهكذا تعود النقود للتبادل في السوق. فهي سبيل في التبادل، وتقل وسيطة، وليس معنى ذلك أن النقود لا بد وأن يعاد استخدامها في نفس النقود. فهي بد تستخدم لفترات زمنية. فربما أو بعيدة. ومن ثم فهي أيضاً محدث لللاجئ، ولكن تظل الخاصية الأساسية للنقود في أنها تظل دائماً داخل السيولة ولا تخرج منها خارج السيولة، حتى وإن أراه صاحبها حسباً مؤقتاً عن التداول (الانتاج).

وإذا كانت النقود ولادة المال والتوسع السوق فإنها مما يتبادران التأثير على بعضها بعضاً، فهي بطور ما ساعدت على تطوير المبادلات ذاتها قد تطورت وأخذت كان الاعتماد فيما أن النقود عنصر خارجي Outside money يضاف إلى السوق سواء في شكل معين شيء (الدين خصوصاً) أو ما يتصوره المالك النقدي (الدين المزدحم) من أوراق وكتفوف ولكن الأمر تطور فظهرت النقود منذ وقت طويل باعتبارها عمداً داخلية inside money وبأن العملة بالانشاء الاقتصادي ومربطاً بالتخصص الاقتصادي فيما بين التجار وبينهم وبين المؤسسات المالية (البنوك) والبنوك الكبرى تلعب دور النقود لارتباطها بما قامت به الفعاليات التجارية من التوسع في فتح الأسواق للتجار، وذلك حين نشأت التزامات البنوك بنوع من التمويل العام (النقد الائتماني) واستطاعت البنوك أن توافر لها على الإطلاق ما لا تكتسبه من مصادقاته وذلك أن توفر لعملياتها مميزات فيما بين التجار وبينهم وتم تداولها عن طريق البنوك، وهكذا أصبح دور النقود ومربطاً بنوع السوق الائتماني والبنوك الائتماني بشكل عام، فقد قدم البنوك الائتماني للمقرضين، واستخدموا في الائتمان كوسيلة للتمويلات، وهي من كاد من قبله، وذلك أصبح ليبدأ النقود جزءاً داخلية من دورة النشاط الائتماني وتبادل بعضها وليس أساسية خارجية من خارج النشاط الائتماني، وهو الذي نرى في عصرنا الحديث مصدران أساسيان لإيجاد النقود، أحدهما

خارجي، ويظهر شكل عام في الأصول المتدري من البنك المركزي، ما على عجز الزائرة، وللصندوق الآخر داخلية ويظهر بمجموع الائتمان المصري وفقاً لاحتياجات السوق ولدولة النظام لمصر على الاستجابة لهذه المراحل. فل معنى ما تقدم أن النقود - وهي مجرد وسيطة للتبادل - ليس لها من تأثير في الحياة الاقتصادية، إلا أن هذا هو أحد الأسباب من الحذيقية، ذلك كان الائتمانيون للتدريون يمتدنون ذلك. رينون في سبب في كية النقود ليس له من أثر سوى التدبير في سبب الأصول وأن مزيداً من النقود المتداولة يزيد بالمسيرة إلى ارتفاع الأسعار، وهناك هذه الفكرة القائمة حتى حاء كينز - الاقتصادي الجاهلي للشهور - بين أن النقود وبجملها يمكن أن يترأها من النشاط الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالطلب على الاستثمار فإذا سادت التوقعات للتخفيض عن مستقبل الاقتصاد (أزمة نقد) أجتمع المستثمرون من الاستثمار وبثقت النقود محطاً، وذلك كاد تدفع من دائرة التبادل (الائتمان) وقد أطلق على ذلك تدبير النقود على يد Liquidity Trap الذي أدى إلى الوضع حيث إن زيادة عرض النقود أو تخفيض سعر الفائدة ليس من شأنه زيادة الائتمان والاستثمار وإنما زيادة الاعتماد على الإفراد بالقدرة سائلة (تدبير السيولة)، وكذا وبطور نفس في الطلب في السوق يتكدس في كساد اقتصادي بالتدريج إلى خروج نسبة كبيرة من النقود من دائرة التبادل ليس بسبب نقص السيولة أو عدم مفرات الاستثمار، وفي موجهة مصيدة السيولة عند هذا كينز إلى ضرورة اتخاذ سياسات اقتصادية لتفويض نفس الطلب الخاص عن طريق الائتمان الحكومي ولدينا نحن مقصود في للزائرة، وفي هذه الحالة لا تزداد زيادة عرض النقود عن طريق لئاق الحكمة إلى زيادة في الأسعار، ولكن العرض من دعوة كينز هو البات أن الطلب المعطى، وكان العرض من دعوة كينز هو البات أن الخروج من كساد إن يتم عن طريق السيولة النقدية. بل من طريق السيولة المالية وزيادة الائتمان الحكومي.

والسؤال المطروح هو هل يعانى الاقتصاد المصري مصيدة مماثلة أو مغايرة للسيولة هذا هو السؤال. ويرد في الحديث عن أن الاقتصاد المصري يولد وكوا وأزمة السيولة ومظهر ذلك. فيما يبدو - من تدبير الحكومين السلي - أن تاجر من ناحية - والتدليل عن السداد للأوراق التجارية والبيانات فيما بين التاجر من ناحية أخرى، ونسب هذا الأمر إلى نفس السيولة والقيام بقرض من تجميع الائتمان بالمرحوم منسبب لضعفها - قبل هذا صحيحاً -

وبطبيعة الأحوال فله يجب إزاء ما يطرح في هذه القضية هو ترافق حالات كفاية ومجمعة. وهي للاطلاع من هناك عدم التوافق حول هذه الزائرة، نألي حين يذكره رجال الأعمال هذه الظواهر. فإن الستائين يتفقون تشدد في أن تقاسوا عن تدبير الائتمان فيما عن ترضي معدلات الائتماني للأصل إلى ألة ما مباشرة ومعدى توافر أو عدم توافر الائتمان في يتفق الأمر بمعدلات السيولة السائدة ومستوى الائتمان السائد، الأمر السيولة يتوقف على حجم الدين المتاح، وثما يتوقف السيولة - وبما يستتبعه استهلاك لخدمة - على توافر الائتمان وعلى ذلك فإن توافر السيولة السيولة وإما عن تدبير - عن انخفاض معدلات الدخل الحقيقي، وهي أمور قد تدور بسلب

عينة واحدة للاقتصاد المصري مثل السيولة وأسعار النفط وغير ذلك من الاعتبارات مثل الثقة في مستقبل الأوضاع الاقتصادية. ومع ذلك فقد يكون تراكم المديون السلي واجبة أيضاً إلى توسع التاجر من شراء - استيراد - من شأنه الأزمة المالية السيولة وليس لحدود الائتماني في شأنه. الأزمة المالية السيولة وليس لحدود ضعف معدلات الدخل على إلا الأحوال فإن الركود في سوق السلع السيولة لا يمكن أن يكون واجبة أيضاً أسباباً إضافية ولما في الغالب الائتماني الاقتصادية عامة وتشكل عام نألي الأمر يحتاج إلى مزيد من المعلومات. وهذه أمور بعضها الائتمانيات السيولة وليس الحد الذي للأسف قليل ما يشتر من بيانات لا يساعد على وضع الزائرة.

أما فيما يتعلق بالتأثير السيوتي والتخلف عن السداد للأوراق التجارية والبيانات فيما بين التاجر، فإن الأمر يمكن أن يرجع - جزئياً - إلى تنافس السيولة وأجرام البنوك عن توفير الائتمان ومع ذلك فلا ينبغي للاداء في هذا الأمر التوجه إلى التوسيع في العرض الائتماني فإنها سيطره، كما أن ذلك ليس الائتمان يمكن أن يفسر في سبب النشاط الاقتصادي الجاهلي، فإن تدبير الائتمان يمتد بين توافر الجودي الائتماني لإيجاد سيولة أو لتأنيش أو غير ذلك. تدوير الائتمان يساعد على تجاه لشؤونها بزيادة أو تخفيض. أما ما لم يحدث النجاح المالية، أما أن تفسر عن الائتمان في سبب سيولة فأن من شأنه إضفاء حسارة بالبنوك والمصارف والبنوك بها، وإذا كانت البنوك قد توسعت في منح الائتمان والقروض لشؤونها مشكوك فيها وما أرسلاها إلى تمويل القصوى لئح الائتمان فإن المشكلة لتصبح في المصدر السيولة وعدم تدوير الائتمان بقدر ما في في نوعية وسلامة الائتمان الممنوع، وإن البنوك يساهمها في تمويل لشؤونها مشكوك في أسرها وما تكون بد حسرت النشاط الائتماني الجاه من حصة الجمعية في الائتمان المتاح. وهو أمر لا يتفق بجمع الائتمان في البنوك بقدر الائتمان إلى نوعية هذا الائتمان وما قد السؤره من تمويل للعمليات أو للشركات في ذات الجودي كذلك ذكر أيضاً ضمن ما طرح من أسباب انتشار ظاهرة عدم السداد للأوراق التجارية أن أحد كبار الائتمانيين في الاقتصاد - الدليل - تختلف عن الزارة الائتمانيين في الأردن والقوانين الذين تعامل معهم، وهو أمر ليس ينبغي معاملة بفسد ما ليس ليس فقط أن من شأنه أن يفسر في سبب استخدام السيولة لائتماني، بل بل سلوك الائتماني في هذا الصدد يمكن أن يفسر من ناحية ومبررة الائتمانيين في السوق بعدم تدوير الائتمان والأوراق بالتدوير وهو أمر يمكن أن يفسر في طيات السيولة بالقرض تقدم على ذلك في الزارة الائتمانات وبجانب تخلفه عدم الثقة ذات جوهف السوق يتبادر للذهن وأجرام توافر عن تدبير الائتمان في الثقة في الائتمانيات أن السداد من قبل البنوك على مثل في هذا الصدد لئلا يمكن تفادي من نتائج، وربما يتطابق بين الدولة للاختلاف، فإن ما يشتر من الزارة على أساس الائتمانيين بتفاوت بشكل كبير، فوفاً لبعض التوسعات لتأنيش عدم الدين للتخلف عن تدوير ٢٠٠٠ يتجسد لئح مبلغ مئود نقد في مدى شأنيته لشؤون، وفي تدوير آخر قبل أنها ٨ أضعاف ما في الحقيقة بالمقارنة بين الأبرين قبل، ومن معرفة كاملة بحقيقة الوضع، فإن أي تسمية أن تكون ذات فائدة - والله اعلم

اسم كاتب المقال : محمد رؤوف حامد
رقم العدد : ٤١٤٥٨
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٦/٩

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : أزمة السيولة
المصدر : الاحرام

الركود والسيولة : منهجيات مفتقدة وإدارات غائبة

د. محمد رؤوف حامد

من اللازم للتخطيط والرؤية التي ظهرت من حجب، بخصوص أزمة الركود والسيولة ليس وجود تخماس كبير فيها. ان هذا التجلس يمثل الى حد وجود عامل مشترك ربما يبلغ ٧٠٪ من الانكار المشرقة. ذلك رجع التباين في تحليلات الحكومة لاصحاب عدم التحليل والرؤية.

يوجد أهمية الانكار التي طرحت بشأن أزمة السيولة والسيولة. فان التعامل الذي من هذه الأزمة قد استغرق الى اربعة اشهر للفكر الاقتصادي المصري (ان كانت غائبة).

(يكاد يسمى ان لا تكون) ومنهجيات مستحدثة (ربكان من اولئك ان تكون حاضرة) وفي كثير من هذه الازمات والسيولة تشكل من الخلفية المستتيلة. انهم ما ينبغي ان يتسنى من الأزمة للشار فيها، بحيث يمثل كمشكلات residuals مع غيره من الاعتبارات التصحيحية التشرية. إلى مجال التفكير في صناعة وتعميد المبرمج الاقتصادي الاقتصادي المصري.

أولا للمراجحة الفتنة للحد بروت من هذه المبالاة على وجه الخصوص في هذه المبالاة والفتنة عميلهم سعيد، ومعضلي السعيد، وإبراهيم طالع (الارلام ١ و ١٥ و ٢٠٠٠/٦/١٩) على الترتيبين وفيرلوم الميسرى (الافاق ٢٠٠٠/٦/٢٣) على مقال الاستاذ ابراهيم نافع نجد ثلاث ملاحظات مبرجة مباشرة:

١ - ان تصريحا وراء الخبراء من السواين والكارين عن عدم تكرر مصر حاليا واقتصاديا بالازمات الحالية والحالية في جرت عام ١٩٧٧ عن ذات دين فروسه جادة ولها تسببت في وجود مطبعية كاذبة.

٢ - ضرورة عدم التعامل والفتنة مع الازمات (بمعنى الحالية في الاعتقاد مع التشرارات والاحتسابات بشأن جميع الترتيبات في واحد والعشرات والكيلات التلبية (الخ).

٣ - ضرورة فصل جهات البحث والمرونة في امور الاقتصاد. عن جهات التفتيز (رؤوف افان الذي يطمح في تعبيرة.

مراجحة مصرية متسببة في الانكشاف التجرى والاقتصاد العلمي. ماقدون الذي يساعد على التفتيز والتحليل والتفتيز والتفتيز (والعلمية عند التصورة) والتفتيز ماقدون هذا ان ملاحظات الاستاذ مالم نجد تسلفه مسد ذلك (الارلام ٢٠٠٠/٧/٢٢) الى طر اربعة افتراضات معقدة من شفا لا تنفع. بالمثل الى تفتيز مسمى في

البيئة الاقتصادية وفي تصحيح التشرارات الحكومية للشفا. الحفاظ على دور قوى الدولة وتفتيز هذا الدور عن عدم الخضوع الى هذا

المسدد لاى التشرارات من اى دولة او مؤسسة دولية. اضافة تفتيز مبرج الفصحة - تركيز حوافز النمو في الجبال التي تتشغل بالصناعات هائلة للتكنولوجيا والاتاج اوجه للتصديق.

وفي مقال، عنعمل سعيد نجد اشراك في تاملهم من شفا التفكير الإداري عن مبرجات السياسات الاقتصادية واليات. ومن عدم هذه التشرارات مالم.

حتى بحث الزوار من ملامح القصور والتفتيز السلي الشهد لذلك على جاية قتالوا الاقتصادية. على وجه الخصوص الشروعات القومية

ختم الرقابة المجتمعية. وهنا لشار الدكتور سعيد في جاية واعدية لمبرجات استشرافية لبعض مفكرى لمرجب المعارضة لكرها لفرجات قد ضلعت مع زحمة قتالوا غير الكوسجية في الشراع السلي.

الانكشاف الى الرقابة. حيث قد وصل الامر الى تمسك بالقرار مقدس من حيث هو همة تفرغ تفرغ اسرار عائلات ثرية.

وأما الميسرى ود. السعيد، فقد افكار الى حوسان قتالوا الفاسد من الاستشرارات الاصلاح الجاية اقتصادي. وهو امر غير مبرج لسببين رئيسيين اولهما ان تخصصه وسيلة وليست غاية في حد لتفتيز. وبالتالي فان الفتنة الجاية الجاية لسيولة اخرى موجودة بالفعل وبى منتف الشراع العام تمثل خسارة كبيرة ولما الامر لفتي دور

حربان السيولة الموجودة (الفتاح اعلا من) التغيير بينما مارا ملك عمل وقت كويت برلمان ابرزه شراع حاسم غير فاعل على تعديل مستراتيجيات التغيير الرقوى لدى ثاميا. الازمات الكاشفة

لقد كشفت الفتحات الشراعية للركود والسيولة. خاصة لفرجات الاسفة والتفتيز عند الفتنة الجاية. وشرف لالار. واسلة عبد. ومن محمد عبدالغنى ومحمد الراش (الارلام ١٩ و ٢١ و ٢٠٠٠/٦/٢٣) على الترتيبين عن

فرجات رئيسية مهمة تحتاج الى تعامل ومواجهة على الترتيب الخاصة بالسياسة والاقتصاد التفتيز والتفتيز. ومن لعلها مالم.

خذا التفتيز والتفتيز والتفتيز والتفتيز والتفتيز والتفتيز. حيث يتخلص تلك من قضية كبرى.

وجود تفتيز من التشرارات على السواين القومية والمبرجات على السواين القومية (رؤوف السلي) على السواين سياسات الاقتصادية واليات (التفتيز).

أما لدية وجود الحكمة كمراسي للمخاط على صحة السواين لرتيبة بمصالح كل عناصر وقات للتفتيز.

ان التفتيز في رؤوف الزمة السيولة بين اسواق وقات مبرجة وعدم مبرجة في اسواق وقات لفرج. قد بعد بداية التفتيز تؤثر على عوامل (وعمليات) الاستشراف الاتماعي.

ثالثا. التفتيز التصحيحية التفتيز اتنا في هذا الاثر تشيير في ثلاثة اعشارا يمكن ان تكون تصحيحية من القومية للتفتيز.

الاعتراف الاول. ان يوزع ويحدد ويتابع التعامل مع الامور الوالية سواء عند تحديد وحل للمشكلات او بخصوص لمرجى التطويرات ومبرجة عمليات الاستشراف من خلال الخبرة التفتيزية الوالية. واني لفرج الاجنبي (كثيرا في تمويل (الخ) الى لفرج التفرق والتفتيز والتفتيز مع سرج على سرج وضع لفرج وتصرفه. وياتا لفرج التفتيز فان الامر يتشعب الى اربعة الى جاية

جاية في الدور الرئيسي والحكومة والسواين ككفا يتصرف في التعامل المالى للفتنة لذلك بالاشارة صندوق وعلى لالتفتيز على (الخ).

ان التعامل مع الفتنة قد شريه لفرج من مبرجة تدميدا اياها الى البحث عن مبرجة دولية (٩).

● ان الاجدى مؤسسية وبعدها هو التوصل الى رؤية وطنية للتغيير وتحديث الادارة المصرية (رؤوف لفرجات منهجية ثم تنفيذ هذه الرؤية بالامكانيات المصرية ومنع من التفتيز التفتيز التي لتفتيز وتوقف مبرجة.

الاعتراف الثاني. ان عمليات تحويلات القيمة (شرا وبيع) في التفتيز في التفتيز على السواين واهواز تقدم جميع لفرجة ومستويات. وبك فان جهدة منظوية وهبة في حاجة ان تبدل وتنظم واستمر من لول تسريع عمليات تحويلات القيمة وتغيير عائلاتها. على مستوى دولة والتمسمة والجهدة والقرار. وكذلك لفرج العليات التي تمين لفرج هذه العمليات وتحليل اكبر عائلات منها (افان) مبرجات تحويلات القيمة في مبرجة الدولة.

إثرا. دار الفكر- ١٩٩٩) الاعتراف الثالث. زيمفيا وتفعيل للاعتبار السابق. فان التفتيز الرئيسي في المجتمع يحدد بواسطة (ويؤثر من خلال) ثلاثة اوضاع رئيسية من مساحل عائلات القيمة.

في تحويلات القيمة التفتيزية. وتحويل القيمة التفتيزية. وتحويل القيمة التفتيزية. وتحويل القيمة التفتيزية.

في تحويلات القيمة التفتيزية. وتحويل القيمة التفتيزية. وتحويل القيمة التفتيزية. وتحويل القيمة التفتيزية.

في تحويلات القيمة التفتيزية. وتحويل القيمة التفتيزية. وتحويل القيمة التفتيزية. وتحويل القيمة التفتيزية.

في تحويلات القيمة التفتيزية. وتحويل القيمة التفتيزية. وتحويل القيمة التفتيزية. وتحويل القيمة التفتيزية.

في تحويلات القيمة التفتيزية. وتحويل القيمة التفتيزية. وتحويل القيمة التفتيزية. وتحويل القيمة التفتيزية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	سالم وهبي
الموضوع الفرعي :	أزمة السيولة	رقم العدد :	١٦٤١
المصدر :	مجلة الأهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/١٩



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سالم وحى
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العدد :	١٦٤١
المصدر :	(مجلة) الاحرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/١٩

كان لقاء رجال المال والاعمال ممثلين فى اعضاء جمعية رجال الاعمال الاستثنائية مع رجال الادارة ممثلين فى اعضاء جماعة الادارة العليا بمثابة إشارة واضحة لخطورة الموقف واهمية القضايا التى سيناقشها اللقاء، وإشارة واضحة ايضا لمشاركة جماعات المجتمع المدنى فى طرح المشكلات والاسهام بمآلديهم من خبرات وعلم تطبيقى فى التصدي لتلك المشكلات.

كان هدف اللقاء هو اجراء حوار بين نحو مائة من كبار رجال الاعمال وخبراء الادارة والاعلاميين والاكاديميين لتشخيص الحالة التى يمر بها الاقتصاد المصرى الان، والتى كانت من نتائج استمرار حالة نقص السيولة وايضا الركود الذى قد يصل الى حد الكساد ومحاولة فك رموز هذا الغم المصير بين المؤشرات الاقتصادية التى تعلنها الحكومة وتؤكد ان الاقتصاد المصرى يتخير وان اجمالى الناتج القومى ومعدلات نموه فى تزايد ومعدلات الاستثمار والادخار فى تزايد ومعدلات التضخم وعجز الموازنة تحت السيطرة بن وتناقص ومع كل ذلك فان السوق المصرى يمر بحالة واضحة من الركود ونقص السيولة بدأت تظهر آثارها على عشر بعض اصحاب المشروعات وعشر فى سداد مديونيات البنوك.

فى الجلسة التى راسها محمد رجب رئيس جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية حدد اهداف اللقاء، الذى عقد تحت عنوان محاور حول حالة الاقتصاد المصرى، القضايا والتغيرات، بان يصل للجمهور من رجال الاعمال والادارة الى طرح الافكار حول ثلاثة محاور الاول الانحسار التقني والمصرفية والائتمانية ويحدد خلال هذا المحور حجم ازمة السيولة فى السوق، وتأثير رسائل الدفع للخططة على التعاملات التجارية، واسعار الصرف والقائدات والائتمار، وانمايات البنوك وللمؤسسات المالية والمصرفية والمؤسسات المالية الجديدة والوسيط وشركات واسمال للمخاطر وليات التمويل طويل الاجل وتأثيرها على تمويل الاستثمار وتطبيقات البنك المركزى للبنوك بعدم الاعتماد لدى منح الائتمان للعملاء بالمخازن المفتوحة كضمان والموقف من تغطية الاعتمادات للمستفدين او للتحصيلات بنسبة ١٠٠٪ وتراكم الخزائن من السلع المستوردة والمحلية.

والمحور الثانى حول للتقوية العامة والائتمارات السبانية والعجز بالموازنة العامة والتعرف على نظم الضرائب والادارة الضريبية وامكانيات جذب ارصدة المصريين للعاملين فى الخارج وتغيير حوافز لتحقيق هذا الهدف فى ظل ارتفاع اجمالى الدين المحلى الى ١٤٧,١ مليار جنيه حتى يونيو من العام الماضى.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : أزمة السيولة

المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي

اسم كاتب المقال :

سالم وهبي

رقم العدد :

١٦٤١

تاريخ الصدور :

٢٠٠٠/٦/١٩

اسباب الأزمة

حول الأوضاع النقدية والمصرفية وحالة الاقتصاد المصري قال د. أحمد الفتور عضو مجلس إدارة البنك المركزي رئيس الجمعية الاستشارية المصرية للحد من الترسى هو السبل النقدي القومي أو للمرض النقدي لأنه خاطرة الاقتصاد القومي وإذا أصاب شىء فالأمر أن يصيب الاقتصاد القومي وخلق النقود هو الذي يحدث الاستثمار والاستهلاك وينتقل على تسمية المروض من النقود بالسيولة السائلة والمصالح الأجنبية أو سوق الصرف وماجنوبيا من علات اجنبية وعادة عند تحديد هذا الحجم من السيولة سنويا يزداد بقدر معين وفى مصر زيد بمقدار ٧٪ ومحتى ذلك أننا خلقنا من النقود وما نحتاجه لتحقيق معدل النمو المطلوب والسيولة حجما تراكميا عبر السنوات يزداد بنسب مختلفة وبمعدل أعلى من مخزون السيولة المصالح التى تسببها بنفث السيولة لهذه المشكلة اسباب كثيرة اولها بركز الائحة فى عدد من المصارف السبعة، لأن تيار الائحة النقدي لى ويمتدز التدفق يفترض أن يقتصر يدفع ماعليه خلال مدة معينة بمعدل معين وفى حالة حدوث خلل فى التدفق يتأثر تيار التدفق النقدي وللأساطل أن ظاهرة تركيز الأراضى فى البنوك زاد كثيرا فى الأوامر القسمة الماسية بحيث أصبح المروض النقدي فى يد عدد محدود وبالتالى تشر مؤلا، يؤثر على المروض النقدي، وزاد من الطين بلة أن جزءا من هذا المروض ذهب إلى الاستثمارات المغاربية ونتيجة لاعتماد الورقة بالنفس للمستثمرين نجحت السيولة عند بعض العملاء الكبار والسبب لثلاثي يعود إلى ما هو معروض بالمشروعات العملاقة وهو مسألة الحكمة الماشية وهى مشروعات يطلق عليها فى الخارج مشروعات الأبهة والعظمة وهى مشروعات جاءت خارج القطر وهى لا تدر عائدا وبالتالى ا حبيت عملا حتى عام ٢٠١٧ لانه يجب أن تدر اموالا خاصة غير أن تلك الاموال ذهب جزء كبير منها إلى الخارج لشراء الكون الاجنبى والسبب الثالث للمشكلة هو حالة ميزان المدفوعات والسبب الرابع هو مترقب على الكساد من توقف كثير من المشروعات عن سداد ديونها للبنوك وبالتالى لخل للمروض النقدي وإن كنا لا نعرف لظهور تلك المشكلة.

حول كل تلك المشكلة قال د. أحمد الفتور أن لخل التقيدى فى مثل تلك الحالات أو رفع سعر الفائدة أو تخفيض العملة أو الائحة ماء، ورفع سعر الفائدة سيؤدى إلى تخفيض الائحة، بينما تخفيض سعر العملة يؤثر على زيادة الصادرات ويمكن الانتاج المحلي من التمدد والمخالفات واستخدام عمدة أكثر وذلك عكس ما هو شائع والواقع أننا لم نفخذ بأي من الحلول وفى تصوري أن الألف بذهنين المؤسسات يجب أن يكون يتحوط شديد حيث أن هناك مؤسسات واطلعين.

وهى الخارج ترجع هذه الأزمات فإذا كان هناك برك فطاع عام ومجانيز سبسية فلا يمكن الأخذ بذلك، واعتقد أنه لا يمكن ذلك فى مصر بسبب النظام الرئاسى بها فهناك حزمة شروسة للواردات لليرة سواء بطريقة كلية أو جزئية، وهذه الهجمة لا يصلح معها سعر فائدة أو سعر صرف وهى دراسة لوجيا لها احساب لحدى الشركات اكتشفنا أن حجم السلع المورية حوالي ستة اضعاف الانتاج الحلى ويؤكد بظهر أنه لى نخل تلك المشكلة يجب أن نزعزع كل القروض التى يقدم عليها للتحويل العلمى لأن لخل العلمى يتطلب جسد فصل بين السلطة التنفيذية والسلطة المالية، لى مصر السلطان فى يد الحكومة والبنك المركزى غير مفصول عن الحكومة، والتحويل الطمى يفترض أن مشروعات الطاع الخاص تسيطر على السوق ونحن لىست لدينا مشروعات تتحرك وفقا للربع، وحيث لا توجد اليات لا يمكن أن تتعالق للمشكلة بالسالبى البوال الرأسمالية وبالتالى فإن لعلاج الأزمة الحالية لابد أن نعمل ابروية مطلقا للعمال الرئاسى وأن يكون لدينا سلطة نقدية، والاسراع بخصخصة برك القطاع العام وخصخصة باقي الشركات العامة واليحت من شركات اجنبية لشراء تلك الشركات العامة وتولى عملية التخصيص الخارج لك من سيطر على الاسواق فى الشركات العمالية ومن حسن حنتا أننا بذلتا الخصخصة فى هذا المص ولكن البيروقراطية تبعثنا عن تلك الحلول واليودر الى الشركات العمالية لا يضمن أى ليل من استقلالية لقرار الوطى، ونستطيع أن نتناهى مع تلك الشركات بقرة أيضا يجب أن تكون المؤسسات الحكومية لسا على معنى من ناحية الأليات والكناات.

د. د. الفتور أننا نعيش مشكلتين وليس مشكلة واحدة الأولى نقص السيولة والثانية الكساد وكل مشكلة منفصلة عن الأخرى، وكل منهما اسباب خاصة لانه كانت هناك اسباب مشتركة والسبب الرئيسى لنقص السيولة هو الأراضى والتقدم سواء للشروع أو غير للشروع، وهى الكساد السبب الرئيسى هو حجم السوق الداخلى وهو ضعيف للغاية بسبب السياسات الخلفه، ومنها أننا فرضنا اصحاب التحويل للتوسعة والصندوقية وتكلفتنا مخرام نتيجة ارتفاع نسبة التضخم فى ٢٠٪ فى اوقاس سابقة وتركزت الذروة فى يد افراد قلائه داخل مكيل السعامة المحلية، واصبح الانتاج المحلي فى وضع لا يحدد عليه ويكنى أن نعال الرأسمية تزداد عرضا وتقل سعرا مثل اسيرات يينا سلع المليات القفيرة ترتفع اسعارها.

التأثيرات الضريبية

بالنسبة لنقص السيولة ووجود نحو ١٧ مليار جنيه

متحركات ضريبية قال رئيس مصلحة الضرائب طعت دمام أن بعض تلك المتحركات بالفعل متخارز غير قابلة للتحويل لانها تستحق على بعض شركات القطاع العام لتي تترن استنات طويلة حتى خصصتها ولم تكن تلك الشركات قادرة حتى على الوفاء بمرتبات الماعل فيها فظهرت حالة التفرق فى سداد المستحقات الدولة، ونحن كرجال ضرائب يجب أن نحاسب تلك المستحقات كمشكلات فى أن تقرير الدولة وضع حد لهذه الضرائب ربما كما حدث عام ١٩٦٨ وبسدر قرار جمهورى بلدا، معيونيات المؤسسات الصحفية لوجرد ابناء كلية عليها.

لكد رئيس مصلحة الضرائب أن منوح للصحة فى تحصيل المستحقات الضريبية اختلف من عبود سلطة كانت تحصل استقطاعات بالسلف والكراخ، ولكننا سمعنا أن اصدار قانون التصالح وهو يعبر عن سياسة لمصلحة فى السلح مع الماعل من خلال عقد رضائى واتقائى وكما اتفقا مع الماعل على ماعلر واضحة فلن تكون هناك نزاعات على قدر الضرائب المستحقة وهذا يحقق ميزة للماعل ومضيف من اللق والتقوير وبناقنا الماعلر والماعلر، ويحقق ميزة للارابة الضريبية لتحصيل المستحقات واستخدامها فى تمويل نفقات الدولة بالقبض الحالية للتقود بلا من اتفاقا لحكم القضاء عدة سنوات، ونحن فى سبيل تحقيق ذلك اتجهنا نحو عقد اتفاقات مع قطاعات معينة مثل النقل لتخفيف بجرى حاليا حوارات مع قطاعات الادب والمخابر والنقل القليل وكالة لقطاعات لوضع ماعلر اتفاقيه لتحصيل المستحقات الضريبية ووضع اسس حقيقية للمصاى دون تمتد أو مغالا أو قصير مع عدم اهدار فواتر الماعلر واخذنا أيضا بيدا تدريب مامورى الضرائب على كيفية محاسبة الأنشطة المتخصصه مثل الفنادق حتى يكون لدينا مامور متخصص فاد على محاسبة النشاط والماعل الذى يقدم اقرارا غير صحيح هو الذى يعرض نفسه للقرارات غير الصحيحة.

ارفع رئيس مصلحة الضرائب أن تحديد الادارة الضريبية وتطوير العمل الضريبى يحتاج إلى بعض الوقت فى عصر اليكته واستخدام المصاى الابه لان كثيرا من الشركات دون حساباتها وبياناتها على الماعلر ويجب أن يكون مامور الضرائب ماعلر فى التعامل مع تلك الاجرة لماسية التطور وعدد ماعلر فى الماعلر نخل الكميوتور وتسمى فى التقيق بين الضرائب والجمارك والضرائب على اليبعات التحصيل الاربوات وبستقر التنظيم الضريبية لياراء تعديلات تشريعية على قانون الضرائب وتعوس حاليا مع كل القطاعات لتأشى الماعلر الحالية بالاستعانة بالخبراء والماعلر، ورجال الاعمال واصحاب الفكر مع ارجاء لدراسات متكاملة لعرضها على وزير المالية لاصدار قانون يحقق العدالة الضريبية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	ازمة السيولة
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي
اسم كاتب المقال :	سام وحي
رقم العدد :	١٦٤١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/١٩

ارتفاع .. وانخفاض!

استعرض د. منير هندي استاذ التمويل بجامعة طنطا مظاهر أزمة السيولة والحلول الممكنة لتلك الأزمة فقال انه باستخدام الزمة التي أتاحتها النشرة الشهرية التي تصدر عن البنك المركزي يتضح ان الودائع في البنوك التجارية ارتفعت بنسبة ٩٦ بين مارس ٩٩ وفبراير من العام الحالي لتصل الى ٢٤٩ مليار جنيه وهي ظاهرة ايجابية في حين ارتفعت التسهيلات الائتمانية خلال نفس الفترة بنسبة ١٨٪ لليلة المحطة لتصل الى ١٧٧ مليار جنيه في حين انخفض الائتمان بالعملات الأجنبية بنسبة ٤٪ ليصل الى ٤٦ مليار جنيه وهي ظاهرة غير صحيحة تعكس بؤس الكساد وما تسبب منها قرار التغطية الكاملة للاعتمادات عند الاستيراد وإذا ما أخذنا في الاعتبار ان البنك المركزي يحصل على نسبة احتياطي على الودائع لوجئنا ان صفاتي الودائع المتاحة للاقراض تنخفض وتصبح نسبة التسهيلات الى صفاتي الودائع ١٠٠٪ وإذا ما أخذنا في الاعتبار ايضا الاستثمار في الأوراق المالية ترفع النسبة الى حوالي ١١٥٪ من صفاتي الودائع بما يعني استثمارا كاملا للودائع بجزءا من رأس المال وانه لم يعد لدي البنوك موارد اضافية تقدمها لشركات الاعمال وعدم وجود فرصة لتقديم تسهيلات ائتمانية جديدة الا في حدود مايسندده المصارف والائحة انه فيما يتعلق بالمداد فلها غير مشهدة حيث بلغت نسبة مخصصات القروض الى القروض نحو ١٠٠٪ بما يعني ان نسبة كبيرة من القروض يكون من السهل استردادها وعندما تعاني البلاد من مشكلة في السيولة وعادة ماتكون مصحوبة بالركود تتعرض البنوك لتخفيض في سداد مستحقاتها. وفي تعليقه لاسباب ارتفاع نسبة التسهيلات بالعملات المحلية مقابل انخفاضها بالعملات الأجنبية قال د. منير هندي ان ذلك ربما يرجع الى قرار تغطية الاعتمادات بالكامل مما اضطر مشات الاعمال الى الاقتراض بالعملات المحلية لشراء الدولار من خارج الجهاز المصرفي، وسواء كان ذلك سببا رئيسيا لا فلاننا نواجه حزمة من المشكلات الائتمانية نتيجة لضعف مركز السيولة لدى البنوك ونتيجة لتلك التبعات ادى نقص للتمويل لدى البنوك من العملة المحلية الى ارتفاع اسعار الفائدة على الجنيه خلال نفس الفترة من مارس ٩٩ الى فبراير ٢٠٠٠ بنسبة ٣٥٪ مقابل ارتفاع في الفائدة على الاقتراض بنسبة ٨٦٪ واعتقد ان سعر الفائدة على مدى السنوات الخمس القادمة سيشرق طريقه للارتفاع وفي دورة خاصة في ظل ارتباطنا بالدولار وتوقع ارتفاع سعر الفائدة على الدولار الى ٧٠٪ وما يؤثر التنازل بشأن طبيعة السياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي ان القيود على منح الائتمان بالعملات الأجنبية أدت الى انخفاض سعر صرف الجنيه في مقابل الدولار في وقت زاد فيه رصيد البنك من العملات خلال نفس الفترة من ٢ مليارات جنيه الى ١٢ مليار

جنيه وتتمسك كيف يرتفع وصعيد البيوت من العملات وينخفض سعر صرف الجنيه فربما لنا ان نتوقع في ظل انخفاض سعر صرف الجنيه ان يرتفع معدل التضخم واستخدام الودائع السياسية التقنية للحد من الاتجاه الصعودي لعمل التضخم لابد ان يؤدي الى مزيد من رفع سعر الفائدة وهو لم للشركات لتتروك التضخم يتحرك افضل.

الارتفاع على سوق المال

وحول اثر ذلك على سوق المال قال د. منير هندي انه في ظل ارتفاع اسعار الفائدة تكون فرصة تشجيع سوق الأوراق المالية نوعا من احلام اليقظة لان المستثمر الرشيد لن يقبل على الاستثمار في البورصة لانه ان يخاطر بالاستثمار ولديه فرصة مضمونة الحصول على معدل فائدة على الودائع من ١٠ الى ١٦٪ وايضا فان ارتفاع معدلات الفائدة يرفع من تكلفة التمويل ويترك اثره على عائد الاستثمار في الأوراق المالية وفي ظل عدم التأكيد بشأن سعر صرف الجنيه سوف تمتد الأزمة الى الاستثمار الاجنبي وتقلل التدفقات بالحد الاجنبي ومن ثم يتكرر معدل النمو للمستثمر إضافة الى ذلك فانه بسبب العجز في الليرة التجارية الذي انتقلت لاثاره الى ميزان المدفوعات لنخفض رصيد الدولة من احتياطي النقد الاجنبي لدى البنك المركزي من ١٨,٩ مليار دولار في مارس من العام الماضي الى ١٥,١ مليار دولار في فبراير من العام الحالي، وارى ان الاحتياطي لن يحمي البنك الاقتصاد ولكن طالما هناك فائض فانه سيدرب كالجحش.

التصنيف الائتماني للبنوك

اوضح د. هندي ان نقص السيولة يلغى ويحال البنوك تحت مخاطر الفخوة على استرداد الودائع موضحا ان التصنيف الائتماني للبنوك التجارية يشير الى ارتفاع نسبة مخصصات القروض الى حجم القروض وهي تعني تحويلا ضد الافلاس وان ارتفاع نسبة القروض الربحية الى ٧٠٪ يحدد البنك بالافلاس ولكن من حسن الطالع ان البنوك الازمة القاطن العام حجم اسلوها بمثل ٧٠٪ من حجم للمصارف وانهم يستطيعون بمساندة من الحكومة. فركز حول انخفاض حجم الصادرات وانخفاض اسعار الصرف وارتفاع اسعار الفائدة وتجهيز مركز البنوك التجارية وانخفاض رصيدها من العملات ومربوط مؤشرات سوق الاسهم ومربوط في حجم الاستثمار المباشر وغير المباشر وفي مؤشرات بنات بورصتها في اقتصادنا مؤشرا انه يمكن قبول تلك المؤشرات السلبية اذا كان في إطار استراتيجيات وسياسات لاصلاح الاحوال الاقتصادية ولكنها تكون مؤشرات مفرقة اذا كانت نتاج مشكلات في ادارة السياسة النقدية والمالية او انها تمثل ردود افعال غير مخططة.

د. منير هندي:

سعر الفائدة

سيرتفع على

مدي ٥ سنوات

طلعت همام:

لدينا متأخرات

ضريبية غير

قابلة

للتحصيل

د. شريف دلاور:

لم نستمع

لتحذيرات البنك

والصندوق

الدوليين

د. أحمد القدور:

تركيز الإقراض

في عدد من

العملاء السيئين

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : أزمة السيولة

المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادى

اسم كاتب المقال : سالم وهبى

رقم العدد : ١٦٤١

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٦/١٩

في إطار وضع الحلول لمواجهة تلك الأزمة قال د. منير مهنى أنه يجب أن نتعرف إن أزمة السيولة مخبر لشككة أساسية وفى ضعف فى أداء الاقتصاد القومى ممثلاً فى ضعف القدرة التصديرية ومما يتحقق تطور ملحوظ فى هذا الشأن فإن تزييف احتياطى الدولة من النقد الأجنبى سوف يستمر وعلينا أن نتعرف بأنه لا سبيل إلى حل المشكلة من خلال إيمان زبارة وإن البنك المركزى هو المسجل الأول عن إدارة الاقتصاد القومى وعليه أن يتحمل مسئولية حتى لا تتعمق للمستوردة، وإن الحلول قصيرة الأجل لا تناسب الاقتصاد المتمدن وعلينا ألا نهون من المشكلة وإن شركائنا لن نخرج منها بدون خسائر وهو أمر عالى ولكن الملم هو تقليل الخسائر، فالإليات للتصحية اضطررت إلى مواجهة مخاطر التضخم برفع سعر الفائدة رغم حاله من تأثير على الاستثمار ومعدلات النمو وأوروبا التى تكثر برفع سعر الفائدة على الدولار كان عليها أن تتخار بين بديلتين أحلاماً من وهو انخفاض سعر صرف العملة أو رفع سعر الفائدة بما يهوى عليه من تأثير سلبي على الاستثمار وإذا كانت الحلول المقترحة فى تنمية مصادر العملات وهو سبيل فعال إلا أنه لدينا مشكلات فى تصدير البترول وتنمية الجلول القمية وارتفع هامش استيرائنا من الخام ومنتجات البترول إلى ٨١ مليون دولار كما أن الانقراض من السوق الخارجى بعد أزمة جنوب شرق آسيا أصبح بشروط متشنجة ومعدلات فائدة غير اللائحة، وفى مجال زيادة مصادر العملة المحلية يمكن للحكومة أن تدفع ماعليها من ديون منشأت الأعمال من خلال الاعتماد على طرح أسهم مرفق الاتصالات أما طرح مرفق الكهرباء فاعتقد أن أسهمه لن تكون جاذبة مع ضرورة توجية جزء من الحصيلة لإصلاح قطاع الغزل والنسيج الذى يعمل به جيش جزار للضروري فات يجب أن يأخذ وقته من الدراسة والمناقشة وإعادة النظر فى معدلات الضريبة على أرباح منشآت الأعمال المرتفعة أما الاقتراض من السوق المحلى بإصدار سندات فهو إجراء غير مقبول وغير فعال فى ظل مايطوق عليه من سحب ودائع البنوك.

وفى اعتقائى أن الحل - يقول د. منير مهنى - يكمن فى تركيبة من أدوات السياسات لقفدية تتمثل فى : أولا تخفيض نسبة الاحتياطى الأزامى الذى تشتمه البنوك لدى البنك المركزى أزيادة قوتة ذلك البنك على منع تسهيلات اتمانية، ثانيا: التخفيض التدريجى لسعر صرف العملة بهدف رفع تكلفة الاستيراد ، ثالثا : إعادة النظر فى معدلات النمو التى تفوق مخاطرها للزايادة المتوقعة منها ، وأبعاً: أن تكون الحلول بطريقة محسوبة يسهل متابعتها وإعادة النظر فيها.

سعر الفائدة.. والركود

عقب رئيس جمعية رجال الأعمال بالبنكوتية محمد وجب على مقالة د. الفخوذ موشما أن زيادة سعر الفائدة سوف يؤدى إلى زيادة الركود، وبالتالي زيادة التقلص فى السداد وأن تخفيض سعر صرف الجنية أيضا سيكون مشكلة لأننا نستورد ٧٠ % من المواد الغذائية والتمالى سوف ترتد: تكليف المعيشة وطلب بتخفيض سعر الضريبة مؤكدا أن تخفيض معدلاته سيؤدى إلى زيادة الحصيلة مشيراً إلى أنه على البنوك أن .. لهجه مشكلاتها مع العملة لأن معظم الأعمال انخفضت مبيعاتها بسبب الركود وانخفضت أرباحهم وارتفعت تكاليفهم وولات مرحلة التشنج.

أضاف مهندس وجب أن البنك المركزى لا يؤدى عمله كما يجب وتحركاته بطيئة ومشكلاته من جهات حكومية تشغط عليه الاحتفاظ بالاحتياطى فيتخلف فى ضخ الأموال إلى السوق فتزداد المشكلة، موشما أن الشركات للتوسعة والصنيرة وفى مثل قطاعا كبيرا ليس لديها القدرة على تغطية الاستثمارات بما أقر على الإنتاج وفى تلك الفترة وزير الاقتصاد يرغب فى تغيير القرار أيضا محافظ البنك المركزى يصر على استمراره.

إعادة للمفاوضات مع المؤسسات الدولية

أوضح للنهس شريف دلاور أن الأزمة الآن فى حدها العلوى وإنما بدأت عام ٩٤ - ٩٥ وكان طليعا بعد الاصلاح الاقتصادى أن لواجهنا مشكلات ركود مشيراً إلى أنه لثام المحالطات مع البنك والصندوق الدوليين أثير موضوع خفض سعر صرف العملة ولم تسمح لتحريراتهم وتعاظمت للشككة والتخوف أنه إذا لم نعرض لمواجهة الأزمة سنواجه كتمكاشا حادا يتبع عنه انهيار فى قيمة العملة والمباني والمصانع وإلبد من إعادة للمفاوضات مع الصندوق والبنك الدوليين ومصر دولة محورية لها أهميتها فى الاستقرار السياسى والاقتصادى والغاوض يجب أن تكون ضمن حزمة متكاملة من الإجراءات -وال- تسعت فى سعر الصرف ولا يتم تحديد سعر معينا بديدا عن السياسات الاقتصادية للكملة مع الاصلاح المؤسسى ليس فقط للبنك المركزى ولكن لمؤسسة الحكومة أيضا.

استعرض شريف دلاور تجارب عائليه فى السياسات القفدية مشيراً إلى أن الدولة لتي تملأ من عجز فى حسابها الجارى نتيجة لشراء سلع وخدمات أكثر مما يتبع حسابها الراسمالى إلى أن تتبع اصولاً أكثر مما تشتري والعكس صحيح أيضا وإنه إذا كان الاتفاق الجارى أحد اجنحة الخروج من أزمة الركود فإن الجناح الآخر هو تقوية اللوقد المالى للبنوك، ولته " ح - من الناحية الاقتصادية من طبع . فى الحالات التى تنفسى ريادة السيولة - بالانسواق لواجهه الركود، بالكماد بشرط أن يكون فى حدود مقبولة وهو مطابق عليه .

كما أكد استاذ الاقتصاد العالمى بول كرجمان أن "التضخم المنفل، يعتبر حلا طليعا لمواجهة ازمتات الركود .. وإن أحد الحلول فى حالة وجود أزمة فى سعر الصرف يصبى ضعف الانتاجية الكلية هو تخفيض قيمة العملة الوطنية مشيراً إلى تجربة البرازيل عندما حاولت تثبيت سعر الصرف لعمالتها المحلية عن طريق ضخ مليار دولار يومها من اول يناير ٩٩ لأنها انضطرت فى ٢٠٠٠ . صف الشهر إلى خفض الدولار البرازيلى بنسبة ٨٪ ومع نهاية الشهر انضطرت إلى تعويمه ليصل ٢٠٪ من قيمته قبل الأزمة وفى نفس الاخطاء التى وقعت فيها المملكة العربية السعودية وإذا كان تخفيض سعر الصرف غير مقبول لانقطاع التيون الخارجيه للشركات أو خوفا من فقدان ثقة فى العملة الوطنية فإن الحل البديل هو وضع ضوابط على التشفقات المالية الداخلة والخارجية والتشريط فى تداول اسهم البورصة المصرية فى الاسواق الخارجيه وعدم طرح العملة الوطنية للتعامل الحر فى السوق العالمى وذلك خلال اليات معروفة منها مطابق عليه قرايط التبار ولعول الاجل، وهناك حلول أخرى قامت بها بعض البورصة لتشجيع شراء الاسهم للاستثمار متوسط الدول مثل الأرجنتين بإصدار عملة جديدة لما رفع سعر الفائدة كبيرا، وحيد فلم يثبت فعاليتها راس د. موشما أسامة عبدالوهاب رئيس جماعة الإدارة العليا جلس على قضايا الإنتاج والمناقشة وقال أنه تيقنا لاتصديات السوق مازال فى حالة غموض وإن دور الدولة ليزال فى حاجة إلى تحديد أكثر فى ظل الاقتصاد الحر مؤكدا أن الانتاجية والتنافسية هى القاتار للامقصاد القومى وإن الانتاجية تنمى ضرورة الاقتصاد بالتنمية البشرية وتربان وتطوير التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة القدرة الاقتصادية وتصلو الشركات التى انقلعتا عن التصدير إلى واقع عملى واليات لتطبيق التصدير والحد من إعفاء التصدير وتحويل ومشكلات الدوريك وتصدير المعينات وغيرها من المشكلات

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	أزمة السيولة
المصدر :	(مجلة الأهرام الاقتصادية)
اسم كاتب المقال :	سالم وحى
رقم العدد :	١٦٤١
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/١٩

مشكلات الصناعة

تحدث لويس بشارة عضو مجلس الشورى ورئيس شركة بي بي إم حول مشكلات الصناعة فقال ان المشكلات الحالية حزة كبير منها نتيجة لمارسالتنا نحن كمصانع فالعديد يدرس للمشروع وتفاصيل الإنتاج ولا يدرس تسويق منتجاته، والجميع يبدأ بإسعمال صغير وقروض كبيرة فتزداد الفوائد ويضعثر من السداد وهي مشكلة بدأت تظهر في القطاع الخاص ومن شبه القطاع العام وتتوقف المشروعات على السداد، والمالة الاقتصادية العامة للمصنع تتركز على المشروع وللجميع الآن أصبح أكثر تنافسية والمشروع الذي انشئ عام ٧٠ يختلف عن الذي انشئ عام ٨٠ عن مشروع ثلاث انشئ في التسعينات بعد ان أصبحنا جزءا من العالم وهنا مخزون كبير جدا في العالم يدخل للمناطق الأقل تشبعا غالبا ممثنا الاستثمار ويتم تهريب السلع لوجود نقص سواء بطريقة مشروعة أو غير مشروعة ورغم انه شيء مروع الا انه يحدث باستمرار والبناء للإصلاح لم يتغير الا المشروعات القائمة على المنافسة ونحن مازالتنا لا نقسم بأكثانية افلاق مصنع لفتحنا توقفنا ٢ مصانع في العاشر من رمضان انضم العمال له من حق المنتج ان يخرج من السوق بكرامته والا نضبط عليه للاستمرار حتى يبيع السيرير الذي ينام عليه وعلى التامينات ان تقوم بدورها نحو العمال للخصولين ويجب ان نشجع الخروج بسهولة من السوق لان ذلك يشجع الاستثمار وبالمال أصبحنا جزءا من العالم فانه يجب ان نتعامل مع العمالة بنفس القواعد لكنهم من المنافسة عالميا ففي مصر صعوبة شديدة في خروج عامل في الوقت الذي تنافس فيه شرق اسيا التي انخفضت فيها تكلفة العمالة

تشجيع التصدير

أكد لويس بشارة أهمية استخدام سعر الصرف في تشجيع التصدير وضروية ربط الجنيه بسلة عملات دلا من الدولار مشجرا ان انه ذهب للتعامل على تصدير منتجاته الى الولايات المتحدة وعرض ٢٧ دولارا لتصنيع البصلة ورغم أصعاب المستوردين بمستوى الجودة الفائقة وارتفاع قيمة العرض الأخرى حيث عرض الايطاليين ٧٠ دولارا للتصنيع والكوريون ٢٨ دولارا والفلبينيون ٢٠ دولارا الا ان المستورد اخبره بعد يومين ان الايطاليين وافقوا على تخفيض السعر الى ٢٨ دولارا نظرا لسابق معاملاتهم مع الايطاليين فاضا قبول العرض الايطالي ولولا ارتفاع قيمة الجنيه أمام الدولار لتمكن خفض سعر العرض للمصري مؤكدا ان ارتفاع قيمة الجنيه يشجع الاستثمار ويحد من القدرة على التصدير ورغم ارتفاع المستوى الفني ومستوي جودة الإنتاج المصري.

حنو لويس بشارة من ان السوق المحلي لا يتكفى لواجهة العرض من الصناعة وإن الخطة المتوسطة المستلكة تنقرض إضافة الى تهريب السلع الى السوق المحلي بما يعيد قلاع الصناعة الوطنية بتقني قيمة اصولها وضف قدراتها على المنافسة وأنه لا خسرو من رفع سعر الفائدة وتحويلها بمقدار قليل على الصناعة

التصنيع مسألة جوهرية

أكد د. هـ عبدالمعطي نائب مدير مركز الدراسات بمؤسسة الأهرام ان التصنيع مسألة جوهرية خاصة للصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى في إطار وجود قيود على المياه وإن سبقت الزيادة مسدود وأنه لا أولوية لقطاع دون الآخر الا من خلال الكفاءة التقنية التي تختلف من وقت لآخر. قال ان مؤشرات التصنيع تدعو الى التفتي حيث تشهد مصر تراجعا في البيئة المالية وضروية إعادة عيوى حولنا في البيئة المالية وضروية إعادة النظر في علم الاقتصاد فليس بعد ان أصبح المستثمر القدر على المنافسة بين الاستثمار في مصر وأي موقع آخر في العالم بعد الزيادة المحدود بين عوامل الإنتاج في إطار العمالة موضعا لنا لم تنجح نمو التصنيع برؤية شاملة وطرح عدد من الأسئلة حول التصنيع لوضع رؤية متكاملة منها لماذا تنصهر ومالذا تنصهر وإن نصغر ثم كيف نصغر؟

ركود ام كساد

ركود ام كساد لم أزمة سيولة؟ .. اجاب د. حاتم القرنشاي لمنتدى الاقتصاد وصعد تجارة بنات الزمر فقال ان مصر تمر بأزمة ركود وهو التباطؤ في معدلات النمو لمجموعة المؤشرات ونملا الا تصل الى الكساد وهو التمر صفر.

أضاف ان هناك فجوات منها فجوة توقعات وإعلام للاستثمار المباشر وإعلام تشجيع البورصة رغم انها سوق ثانوي وتشيرها على الانتاجية غير مباشر ولدت تلك الاحلام والناخ للقطاعل غير ائيبا، ويتبع عنها زيادة في الطلب وكانت هناك أنشطة تحقق أرباحا عاليا وتعمل لتلبية الحاجة ملل صفقات البورصة والأرباح الاحتكارية التي سوت مراكز لاحتكارية وديبة ادت الى رفع التكلفة لاحتاجنا واحد من قدرته التنافسية ومروجات الانتعاش المصطنعة جعلتنا لا نتم بالكفاية وتوجهت الاستثمارات الى الأنشطة ذات المردود الاعلاسي وليس بالمشروعة البرود الإنتاجي الجيد ونتيجة لذلك ارتفعت الاعباء التكبئة وتجاوزت القروض خطورة الامان واستحوذنا على حجم أعمال يفوق قدراتنا وإلـم لدينا مالتات انتاجية ككبر من استيعاب ١٠ في في القطاع العقاري والصناعة والتجارة وبنينا ان نواجه لنفسنا والمشروع الذي لم يتم عـ اسس اقتصادية سليمة ان يتوقف.

محمود رجب

رفع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الركود

د. حاتم القرنشاي

لدينا فجوة بين الواقع والتوقعات

د. محمود سالم

نواجه مشكلة أساسية في تقييم الشركات

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	سالم وهبي
الموضوع الفرعي :	أزمة السيولة	رقم العدد :	١٦٤١
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/١٩

رؤية حكومية وشعبية

اشار د. القزناوى الى وجود تحولات فى التمتع الاستهلاكى واصبحت هنا فجوات كبيرة بين الافراد مؤكدا ضرورة وجود رؤية حكومية وشعبية واضحة لتفعيل اليات السوق ويتطلب ذلك تعريف دور الدولة فهي تتصرف احيانا وكأننا في اعنى الدول الاشتراكية احيانا وكفنا في اكبر الدول الرأسمالية ومطالب بتخفيض سعر للضريبة والقضاء الاعيادات للمشروعات الجديدة مع استمرارها للمشروعات التي حصلت عليها.

برنامج الخصخصة

اعلن مستشار وزير قطاع الأعمال العام د. محمود سالم ان برنامج الخصخصة حلقة في برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأ في عهد حكومة د. عاطف صفدي بعد الاتفاق مع الصندوق والبنك الدوليين عام ٩١ وبدأنا مرحلة الاصلاح التقني والمالي وحقق نتائج مبهرة ثم جاء الاهتمام بقضية الانتاج والانطلاق بالقطاع الانتاجي وتغيير دور الدولة بأن يتولى القطاع الخاص عمليات التنسيب الاقتصادية يبدأ برنامج الخصخصة بمشروعات الحافطات وهي ٢٤٠ مشروعا في مجالات الامن الغذائي وكلها مشروعات هلامية شغلت الحافطات عن دورها الرئيسي ثم المشروعات المشتركة التي انشئت في ظل قانون الاستثمار لخدمة اشخاص بعيهم ويدا التنفيذ الفعلي عام ٩٤ حتى وصلنا الى نحو ١٢٤ شركة وتعتمد اليات البرنامج علي الطرح بالبورصة وكان هذا سببا في انعاش البورصة والالية الثانية ان نبيع لمستثمر رئيسي والثالثة البيع لاتحاد العاملين المساهمين بالشركات.

اوضح د. محمود سالم ان البرنامج حقق نجاحات عديدة ولكن بعد بيع الشركات الاربعة كان يجب ان نوجه عوائد الخصخصة الى اعادة هيكلة باقي الشركات خاصة الشركات الهندسية والنسيج ولكن تلك العملية وحده الى الشروعات الكبير في جنوب الوادي.

قال ان برنامج الخصخصة يواجه مشكلة اساسية وهي تسييم الشركات وفي تتم باساليب فنية عديدة، وكان التقييم غالبا اعلى من العروض التي تقدم بما دفعنا الى تعديل اللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٢ وسمحتا للشركات القابضة من خلال جمعياتها العمومية ان تباع بقل من التقييم وتم انشاء صندوق علي مستوى شركات قطاع الأعمال لاعادة هيكلة تلك الشركات وهناك بعض الشركات تكلفة العمالة فيها تتجاوز ٥٠٪ من حجم ايراداتها وتمتصق خسائر ضخمة جدا نتيجة لذلك والعمالة غير مؤهلة وغير مدربة وخطوط الانتاج متهاكلة ولا يمكنها ان تنافس .. والمشكلة الثالثة في نوعية الادارة فالمدير الجيد يقود الشركة الي النجاح فابطلنا اسلوب تاجير القطاع العام للادارة

مصرية او اجنبية، وبرنامج الخصخصة يشمل جميع القطاعات. فيما عدا بعض القطاعات التي لن تزيد نسبة الخصخصة منها عن ٤٠٪ من اسهم شركاتها مثل قطاع الدواء والمطامن ونقل الركاب وتداول الحاويات

لويس بشارة:

جزء من المشكلة

سببه ممارساتنا

كصناع

د. أسامة عبد الوهاب:

مطلوب تحويل

شعارات التصدير

إلى واقع

العمل و العمال البطالة

الاقتصاد المصرى
الاصلاح الاقتصادى
قطاع العمل والعمالة والبطالة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	العلاقة بين تخفيض العمالة والبطالة	احمد ماهر	(كتاب) تقليل العمالة		٢٠٠٠	١٣٨
٢	حل مشكلة البطالة	حسن حجازى	الاهرام	٤١٣١٤	٢٠٠٠/١/١٧	١٤٣

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد ماهر
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والبطالة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) تقليل العمالة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

العلاقة بين تخفيض العمالة والبطالة

مقدمة:

تؤدى سياسات تخفيض القوى العاملة إلى زيادة عدد المتعطلين، والذين لا يمارسون أعمالاً بسبب الاستغناء عنهم وذلك على المستوى القومى، لذا يجب على الشركات عندما تقرر تخفيض العمالة، ألا تفكر فى مصلحتها الشخصية فقط، بل يجب أن تفكر فى المصلحة العامة فى ضوء الظروف الإقتصادية والسياسية للدولة، وأن تنظر لعملية التخفيض من منظور اجتماعى حتى لا تتفاقم مشكلة البطالة.

يعرض هذا الفصل للعلاقة بين سياسات تخفيض القوى العاملة، وبين البطالة لما لهما من ارتباط وثيق وعلاقة تبادلية، وهذا من خلال استعراض أنواع البطالة مع توضيح علاقتها بسياسات تخفيض العمالة، مع عرض لبعض الحلول التى يمكن أن تساعد فى الحد من مشكلة البطالة.

وعليه يتناول الفصل الحالى الموضوعين التاليين:

١- أنواع البطالة.

٢- بعض الحلول لمشكلة البطالة.

أنواع البطالة

يمكن أن تصنف البطالة إلى عدة أنواع أهمها مايلي :

١- البطالة الإجبارية

٢- البطالة المتقنة.

٣- البطالة المؤقتة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد ماهر
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والبطالة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) تقليل العمالة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

٤ - البطالة الفنية.

٥ - البطالة الموسمية.

٦ - البطالة الاختيارية.

وفيما يلي نعرض لهذه الأنواع بشئ من التفصيل

١ - البطالة الإجبارية^(١):

تتضمن هذه البطالة أو هذا النوع من البطالة هؤلاء الافراد الذين لا عمل لهم، والذين يرغبون ويبحثون عن عمل عند مستويات الأجور السائدة، ويتأثر هذا النوع من البطالة بسياسات تخفيض العمالة كما يلي :

١ - عندما تقوم الشركة بتخفيض العمالة، وتسريح بعض العاملين دون تدريبهم على اداء اعمال اخرى، ودون احاقهم بأعمال فى شركات أخرى فإن هذا النوع من البطالة يزداد بزيادة عدد الذين لا يعملون.

٢ - عندما تقوم الشركة بتجميد التوظيف وعدم احاق أى عاملين جدد بها، فإن عدد العاملين يزداد عاماً بعد عام نتيجة عدم وجود فرص عمل بالشركات التى تقوم بتخفيض العمالة من خلال تجميد التوظيف.

ومن أهم تأثيرات هذا النوع من البطالة على الشركة، أنه مع مرور الوقت، وتزايد نسبة البطالة، فإن الشركة التى تقوم بتخفيض العمالة تواجه برفض من المجتمع لسياستها مما يعوق تنفيذ هذه السياسة بنجاح ومن الامثلة التى تلى على اختيار الشركة اسلوب التخفيض المناسب والذي لايلقى مقاومة من المجتمع، ماقامت به شركة «فولكس فاجن» الألمانية لتصنيع السيارات، حينما قررت تخفيض تكلفة العمالة بها، فقد رفضت التخلص من العمالة (تسريحها) حتى لا تزداد نسبة البطالة الاجبارية، وقامت بتخفيض الاجر الذى تدفعه لكل افراد الشركة بنسبة ١٠٪ إلى جانب تخفيض ايام العمل لكل فرد بنسبة ٢٠٪، وقد ساهمت الشركة بهذا الحل فى حل مشاكل البطالة، إلى جانب أن اسلوبها فى تخفيض تكلفة العمالة لاقى قبولاً من المجتمع^(٢).

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد ماهر
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والبطالة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) تقليل العمالة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وبهذا نجد أن أسلوب تخفيض العمالة المختار يمكن ان يساعد فى حل مشكلة البطالة أو يزيد منها.

٢- البطالة المقنعة^(٣):

يشير هذا النوع من البطالة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن حاجة الانتاج، بحث لايتأثر الانتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حجم القوى العاملة، ويمكن لهذا النوع من البطالة أن ينتهى اذا ما قامت الشركة بعمل توسعات جديدة تستوعب فيها ذلك الجزء الفائض من العمالة، أو قامت بتدريب هذا الجزء من العمالة على أعمال اخرى تساعد فى رفع الانتاجية بالشركة، وبالتالي فإن سياسة التخفيض هنا يمكن أن تتأثر من خلال:

١- استبقاء العمالة وعدم الاستغناء عنها واستغلالها فى تنفيذ توسعات الشركة أو فتح فروع جديدة.

٢- التدريب التحويلى لهؤلاء العاملين لتحويلهم من فئة غير منتجة إلى فئة منتجة لمواجهة الطلب فى سوق العمل.

٣- منحهم أجازات بدون اجر لبعض الوقت، وعودتهم للعمل ثانية عندما يزداد عبء العمل.

٣- البطالة المؤقتة^(٤):

يشير هذا النوع من البطالة إلى هؤلاء العاملين الذين ينتقلون من عمل لآخر (من مهنة لأخرى) أو من مشروع الى مشروع آخر، وربما يوضح هذا المثال أكثر من العمالة التى تعمل فى تركيبات المصانع الجديدة من ذوى التخصصات فى هذا المجال.

وهذا النوع من العمالة يضطر الى الانتظار بعض الوقت بين عمل وآخر، أو بين ترك العمل فى جهة، من الالتحاق بجهة عمل أخرى، وهذا الأسلوب ينتج عنه ارتفاع فى معدل دوران هذا النوع من العمالة، وتؤثر سياسات تخفيض

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد ماهر
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والبطالة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) تقليل العمالة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

العمالة على هذا النوع من خلال استبعاد هذه العمالة المتخصصة وتخفيض معدل دورانها وبالتالي التخلص من هذا النوع من البطالة.

٤- البطالة الفنية (٥):

يشير هذا النوع من البطالة إلى تلك العمالة التي يتم الاستثناء عنها، وذلك نتيجة استخدام اساليب تكنولوجية متقدمة تتطلب تأهيل علمى معين ومهارات فنية علمية، وبمعنى آخر تنشأ هذه البطالة كنتيجة للتقدم التكنولوجى فى وسائل الانتاج ونظم المعلومات ووسائل الاتصالات، والتي تتطلب حجم أقل من العمالة نتيجة لإحلال الآلات، والحاسبات الآلية محل العمالة اليدوية.

كلما ازداد التقدم التكنولوجى كلما ارتفعت معدلات البطالة الفنية، وهذا بالطبع لابد وأن يؤثر على سياسة تخفيض العمالة كما يلى :

١- يجب على الشركة أن يقوم برفع مستوى مهارات العاملين لديها لتتناسب مع التقدم التكنولوجى المستخدم.

٢- تدريب العمالة التى لا تستطيع التكيف مع التقدم التكنولوجى على اعمال أو حرف اخرى تتناسب مع قدراتها مع محاولة رفع هذه القدرات.

٣- استبقاء ذلك النوع من العمالة لمجابهة أى توسعات مقبلة، خاصة إذا كان سوق العمالة يتصف بالتدرة النسبية لهؤلاء العاملين.

٤- منحهم اجازات مؤقتة بدون أجر لحين استحداث اعمال جديدة لهم.

٥- مساعدتهم فى عمل مشروعات خاصة بهم، تكون لها علاقة بطبيعة عمل الشركة (كمشروع تصنيع اكياس أو عيوب لتغليف منتجات الشركة).

٥- البطالة الموسمية (٦):

تنشأ هذه البطالة نتيجة لتذبذب أو تغير الطلب على قوة العمل والناشئ عن تذبذب مواسم العمل والإنتاج، وذلك كما فى القطاع الزراعى وقطاع الخدمات مثل السياحة والفنادق والمصايف.... ونظراً لطبيعة هذه العمالة فإن سياسات تخفيض العمالة لا تؤثر عليها بدرجة كبيرة، لأنها تعتبر فى الاصل عمالة مؤقتة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	احمد ماهر
الموضوع الفرعى :	قطاع العمل والبطالة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) تقليل العمالة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

٦- البطالة الاختيارية :

تتشأ هذه البطالة نتيجة لوجود فئة من القوى العاملة لا ترغب فى العمل عند مستويات الاجور السائدة، وقد تكون هذه الفئة من اصحاب المهارات العالية، ولا تؤثر سياسات تخفيض القوى العاملة عليهم، ولكن هذه البطالة تختفى بمجرد ظهور وظائف مناسبة ذات أجور عالية تتفق مع خبرات مثل هؤلاء العاملين.

ثانياً: بعض الحلول لمشكلة البطالة

تقع على عاتق الشركات، والاجهزة الحكومية المسئولة عن القوى العاملة مسئولية الحد من أو تحقيق معدلات البطالة ولحل الحلول التالية تقدم تصوراً لما يمكن أن تقوم به الشركات، والاجهزة الحكومية المعولة عن ادلة القوى العاملة فى تخفيض أو حل مشكلة البطالة وتمثل هذه الحلول فيما يلى (٨) :

١- استخدام الطاقات المعطلة:

يجب أن تقوم الشركات باستخدام الطاقات المعطلة لديها من خلال تشغيل المصانع المتوقفة، أو رفع نسبة تشغيل المصانع الحالية بما يعادل الطاقة القصوى لها، وذلك حتى تستطيع أن تمتص البطالة المقنعة التى لديها، ولكن هذا الحل يهوقه بعض العوامل أهمها :

١- عوامل خارجية: وتمثل هذه العوامل فى الآتى :

* انخفاض الطلب على منتجات الشركة وبالتالي صعوبة تصريف منتجاتها.

* نقص قطع غيار المعدات أو مستلزمات الإنتاج.

* عدم توافر العملة الصعبة لشراء قطع الغيار أو مستلزمات الإنتاج من الخارج.

ولكن يمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال فتح اسواق جديدة، أو تطوير المنتج الحالي لزيادة الطلب على منتجات الشركة، وكذلك الاتجاه إلى تصنيع بعض قطع الغيار محلياً واستخدام مستلزمات انتاج محلية ما أمكن ذلك.

